القضايا القانونية والسياسية في العراق المحتلة

تأليف

السفير الدكتور : عبد الله الأشعل

دبلوم أكاديمية لاهاي للقانون الدولي.
دكتوراه القانون والعلاقات الدولية - كلية الحقوق/جامعة باريس.
دكتوراه العلوم السياسية-كلية الاقتصاد.
والعلوم السياسية -جامعة القاهرة.
أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية.
مساعد وزير الخارجية الأسبق.

الطبعة الأولى – القاهرة ٢٠١٠



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب :القضايا القانونية والسياسية في العراق المحتلة

المؤلف : السفير الدكتور/ عبد الله الشعل

رقم الإيداع : ١٧٣٦٢/ ٢٠١٠

الترقيم الدولي :

الطبعة الأولى ٢٠١٠



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة ٤٠ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

تقديم

بدأ العراق يدخل دوامة الصراع منذ بدأت الحرب العراقية الإيرانية والتي ترجع بجذورها إلى العامل الإيراني، حيث حرضت إيران أكراد العراق ضد الجيش العراقي فاضطر العراق إلى إبرام اتفاقية الجزائر حتى يقدم نصف شط العرب مقابل وقف الدعم الإيراني للأكراد. وعندما قامت الثورة الإسلامية بدأ فصل جديد في الصراع العراقي الإيراني كانت فيه واشنطن هي المخطط والداعم حتى يفنى الطرفان الإسلاميان. ثم دخل العراق المرحلة الثالثة وحده وبإغواء أمريكي عندما غزا الكويت ثم تعرض العراق لعقوبات استمرت عدة سنوات حتى بعد أن قامت الولايات المتحدة بغزوه ثم احتلاله.

تعالج صفحات هذا الكتاب التي كتبت أصلاً كمقالات تعليقاً على أحداث وتطورات مرحلة الاحتلال وبنفس التفاعل مع الحدث مع الاحتفاظ بالهدوء الكافي للتحليل الموضوعي. والحق أن القضية الأولى التي يتعين التأكيد عليها والتي حاولت واشنطن تعميتها وطمسها أن احتلالها حميد ومشروع وأن مجلس الأمن وافق عليه ولذلك فإن المقاومة إرهاب ما دام الاحتلال مشروعاً، ثم دخلت واشنطن ومعها مجلس الأمن في فصل جديد من الدجل المثير للجدل وهو أن العراق دخل العملية السياسية «الديمقراطية»، فلم يعد محتلاً بعد أن تشكلت فيه حكومة وطنية تمارس السيادة على الدولة العراقية على ضوء دستور دائم.

والغريب أن الجميع سكت على هذه المسرحية، كما لم يجتمع العرب على قول واحد ولا يزالون يعيشون في عصر العداء لصدام حسين المثير للجدل أيضاً.

ترتب على الاحتلال الكثير من القضايا القانونية والسياسية رأينا أن نضمها معاً في كتاب يصلح للدارسين والباحثين ويحفظ الحقائق في الذاكرة بعد أن تعرضت الحقائق للتضليل كما تعرضت الذاكرة للتغييب والتحريف والتعطيل.

العراق محتل، ومن حقه أن يقاوم، ومن حق كل العراقيين أن يستعيدوا وحدته وأن يستعلوا فوق كل مؤامرات التمزيق والطائفية، لعل الوعي بالحقائق يدفع الجميع إلى العمل من أجل عراق تهدد وحدته وعروبته عوامل شتى وأطراف متربصة كلٌّ لدوافع خاصة وأهمها الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل.

إنني أرجو أن يكون هذا الكتاب إسهاماً في معركة التكالب على العراق لعل العرب يفيقون فيدركون فيلعبون دورهم الغائب ويملؤون الفراغ الذي أسرع غيرهم لملئه، وتلك معركة طويلة وتحتاج إلى المزيد من الزاد القومي المستنير.

ولا يساورني شك في أن المحنة العميقة في العراق هي مجرد فصل ثقيل من فصول المحنة الدائمة ، ولكن وعي العراقيين والعرب من حولهم هو ضمان عبور المحنة ، وإعادة العراق عزيزًا في أمته موحدًا بأبنائه حريصًا هذه المرة على نفسه . ولكن المأساة لا تزال قائمة وتحتاج إلى متابعة راجيًا أن يساعد الآخرين على هذه المهمة .

العراق يتعثر في تشكيل حكومة ويحصل على انسحاب أمريكي شبه كامل عام ٢٠١١ فإلى أين يتجه العراق بعد الانسحاب ؟

د.عبد الله الأشعل

الزمالك – القاهرة

أغسطس ٢٠١٠

الباب الأول

القضايا القانونية فى العراق المحتل



منذ احتلال الولايات المتحدة للعراق في التاسع من إبريل عام ٢٠٠٣م عرف العراق عدداً من القضايا القانونية الشائكة يعالجها هذا الباب.

المبحث الأول

البعد القانوني الغائب فِي المسألة العراقية

يقصد بالمسألة العراقية، جميع الجوانب المتعلقة بمأساة العراق، والتي لعب فِيهَا القدر دوراً هاماً. فَقَد بَدَأَت هَذِهِ المأساة بِمَا عرف فِي الأدبيات السياسية والإعلامية بأزمة الخليج، وهي فِي الواقع أزمة المنطقة العربية بأسرها، حَيث أسلمت هذه الأزمة إِلَى فصل جديد مِن الانهيار العربي على الساحة الفلسطينية فِي مواجهة إسرائيل. ولكن أزمة الخليج قد تحولت مِن مفهوم محدد كان المصطلح ينصرف إِلَيهِ، وهو غزو العراق للكويت إِلَى مفهوم أكثر إيلاماً عِنْدَمَا أَصْبَحَ الشعب العراقي عرضة لِكُلِّ أصناف الإبادة، بِحَيْثُ أصبح مستقراً مِن الناحية النفسية أن تحرير الكويت مِن الاحتلال العراقي قَد دُفِعَ ثمنه مِن المنطقة العربية بأسرها لصالح الولايات المُتَّحِدَة وإسرائيل.

وقد ذكرنا فِي مناسبة سَابِقَة أَن قرار العراق بغزو الكويت كَانَ مدفوعاً بشكل أو بآخر بإيحاءات أمريكية، وربما نجحت الولايات المُتَّحِدَة فِي رسم السيناريو، كَمَا نجحت فِي توقع سلوك أبطاله، بِحَيْثُ تدخلت بشكل مكثف لإنجاح هَذَا المسلسل عِنْدَمَا كَانَت تشعر أَن العراق قَد ينصرف عَلَى غَيْر مَا توقع السيناريو. وليس مفيداً اليوم أَن نعتبر العراق – الحكم وليس الشعب مسؤولاً عَمَّا أصاب المنطقة والعالم العربي ولعشرات قادمة مِن السنين. بَلْ رُبَّمَا كَانَ الأسوأ هُوَ مَا يخبئه القدر لَنَا، ومن باب العراق أيضاً. ويشعر المراقب شعوراً طاغياً بِأَن الولايات المُتَّحِدَة قَد اعتبرت العراق بوابة تطوير السياسة الأمريكية فِي كُلّ الشرق الأوسط مُنْذُ عام ١٩٩٠ وإلى أجل غَيْر

منظور. وهذا هُوَ أهم الأسباب الَّتِي أَدَّت إِلَى تحول أزمة الخليج إِلَى مَا نسميه المسألة العراقية قياساً عَلَى المسألة الشرقية، التي كَانَت ترمز فِي القرن التاسع عشر إِلَى الدَّوْلَة العثمانية- رجل أوروبا المريض- فِي ذَلِك الوقت، والذي تناقضت بشأنه سياسات الدُّوَل الأُورُبِّيَّة الْكُبْرَى، وتراوحت بَيْنَ متعجل لوفاة الإمبراطورية وتقسيم تركتها، وبين متمهل فِي المجاهرة بِهَذِهِ الحقيقة، حتى لا يتصارع الورثة فِي لحظات حرجة مِن حياة المورث. عَلَى أَن التشابه بَيْنَ المسألة العراقية والمسألة الشرقية، وإن احتمل بعداً إقليمياً واضحاً، واحتمال تقسيم العراق، فَإِن مجمل ملف المسألتين يختلف فِي التفاصيل.

وقد تحولت أزمة الخليج كَمَا رأينا إِلَى المسألة العراقية عِندَمَا تحول الموقف إِلَى صراع بَيْنَ العراق والولايات المُتَّحِدَة ساحته أحياناً الأمم المُتَّحِدَة، كَمَا كَانَت المنظمة الدُّوَلِيَّة أحد أدوات هَذَا الصِّرَاع، خصوصاً مِن الجانب الأمريكي، ومن سوء حظ الشعب العراقي أَن انسحاب العراق مِن الكويت لَمْ ينه المشكلة، وإنما كَانَ بداية لفصل مأساوي جديد كتبت صفحته الأولى خلال السنوات مِن ١٩٩١م حَتَّى ٢٠٠١م، وما ناله الشعب العراقي خلال هَذِهِ المدة مِن إذلال وتجويع وحصار بَعْد أَن لقى الجيش العراقي فصلاً آخر مِن فصول الإبادة فِي الكويت، ويوشك الشعب العراقي وِفْق مَا يرتسم فِي الأفق مِن علامات أَن يَكُون هدفاً جديداً للإرهاب الأمريكي، فالقضية عِنْدَئذ الآن هِيَ قضية الشعب العراقي الَّذِي يحق لَهُ بَعْد هَذَا البؤس الطويل أَن يحلم بغد أفضل، بَعْد أَن كَانَ شعباً عزيزاً غنياً واثقاً فِي خطواته ويحمل تاريخه صفحات مضيئة مِن الحضارات المتعاقبة.

والهدف مِن هَذِهِ المقالة هُوَ لَيْسَ رثاء الشعب العراقي، وإنما الهدف الحقيقي هُوَ طرح الجوانب القانونية للمسألة العراقية، وهي قضية أغفلها التناول العربي والدولي، بَعْد أَن نجحت الولايات المُتَّحِدَة فِي أَن تدفع العالم إِلَى التساؤل عَمَّا بَعْد

الضربة الأمريكية، دُونَ أَن ينتبه الجميع إِلَى أَنَّهُ تجاهل ركناً أساسياً، سَوْفَ يدفع الجميع ثمنه غالياً، ونعني بِهِ الشرعية الدُّوَلِيَّة فِي العراق.

يهمنا فِي هَذِهِ المقالة أَن نعالج نقطتين واضحتين:

النقطة الأولى هِيَ: إطار الشرعية الدُّوَلِيَّة فِي المسألة العراقية، وضرورة التمسك بِهَا والإصرار عَلَيْهَا.

والنقطة الثانية هِيَ: طرح جديد متكامل عادل للمسألة العراقية، وهو طرح يخدم المصلحة العربية والسلام العالمي، ويذكر بِأَن أخلاقيات النظام الدُّوَلِي لَيْسَ ترفاً، وأن تناولها فِي هَذِهِ المرحلة الدقيقة لَيْسَ سذاجة أَو إغفالا للزخم السياسي المفعم بروح القوة الخرقاء والمسكون بِكُلِّ الشرور، والنذر.

أما إطار الشرعية الدُّوَلِيَّة فِي المسألة العراقية، فعندنا أَن تحرير الكويت مِن الغزو العراقي قَد أنهى المسألة برمتها وبقى مِنْهَا فقط ترميم روح السلام بَيْنَ العراق وجيرانه، لولا أَن استدعاء واشنطن لتحرير الكويت كَانَ بداية المأساة الحقيقية. وكان يجب أَن تَتِم مُحَاكَمَة كُلّ المسؤولين العراقيين والأمريكيين عَمَّا ارتكب فِي الكويت ضِدَّ الكويتيين والعراقيين مِن جرائم. وكان الشعب العراقي أجدر فِي تِلْكَ المرحلة، وكذلك الشعب الكويتي بمعالجة خَاصَّة تعيد لِكُلٍّ مِنْهُمَا الثقة فِي المستقبل، كَمَا تعيد للأمة العربية الثقة فِي جدوى نظامها الإقليمي، لولا أَن التدخل الأمريكي كَانَ يهدف مُنْذُ البداية إِلَى نسف كُلّ هَذِهِ المفاهيم والإتيان بمفاهيم مناقضة تماماً لأبجديات المصلحة العربية، وإيهام دُوَل الخليج بِأَن العراق المتوحش سيف مسلط عَلَى رقابها جميعاً ، وأن تأمينها مِن هَذَا الوحش أمانة تاريخية فِي عنق واشنطن تحاسب عَلَى التفريط فِيهَا يوم الحساب، وهذا هُوَ سر تمسك الرئيس بوش بِهَذِهِ المهمة المُقَدَّسَة، ممثلاً لليمين الديني المحافظ.

أما الجانب الثاني: فِيمَا يتعلق بإطار لشرعية فيتصل بفكرة المناطق الآمنة، ومناطق حظر الطيران الَّتِي ابتدعتها واشنطن ولندن عَلَى أساس تفسير مغلوط لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨، وهو مَا سبق لَنَا فِي كتاباتنا المتعددة أن فصلنا فِيهِ، ونزيد اليوم عَلَيْهِ أَن سلوك الدَّوْلَتَيْن مُنْذُ عام ١٩٩١م وحتى الآن فِي هَذَا الصدد هُوَ عدوان متكرر، ولا يُمْكِن أن يؤسس سَابِقَة مشروعة مَهْمَا تقادم الزمن عَلَى هَذَا السلوك المعيب.

الجانب الثالث: بصدد هَذَا الإطار هُوَ، ذَلِك المتعلق بتغيير نظام الحكم فِي العراق، وهذا الموقف الأمريكي بَدَأَ سياسة معلنة، ثُمَّ أضيف إِلَى شروط رفع الحظر عَن العراق رغم أَنَّهُ لَمْ يرد ضمن الشروط الَّتِي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١م. ورغم مجافاة هَذَا الشرط لمنطق القانون الدُّوَلِي الراهن فَإِن واشنطن قَد جعلت تغيير النظام هدفاً لحملة عسكرية تهدد بشنها، دُونَ أَن يترتب عَلَى تغيير النظام رفع الحظر.

الجانب الرابع: فِي هَذَا الإطار يتصل بنزع أسلحة الدمار الشامل. ورغم أَن هَذَا الموضوع لَيْسَ مِن اختصاص الأمم المُتَحِدَة، ولا مِن صلاحيات مجلس الأمن، ورغم أَن نزع أسلحة الدمار الشامل فِي العراق، وِفْق الفقرة الثامنة مِن البند رقم ١٤ مِن القرار يجب أَن يعقبه نزع أسلحة الدمار الشامل فِي المنطقة بأسرها، وكان يَعْنِي بِهَا إسرائيل تحديداً إِلاَّ أَن واشنطن رَكَّزَتْ عَلَى العراق وحده، وخصت إسرائيل بمعاملة مختلفة تماماً تقوم عَلَى تشجيع إسرائيل عَلَى حيازة كُلّ أنواع الأسلحة.

والملاحظ فِي الجدل القائم حول موضوع أسلحة الدمار الشامل أمور لا تَخْفَى عَلَى المراقبين، وأهمها أَن المشكلة يجب أَن تَكُون فقط بَيْنَ العراق والأمم المُتَحِدَة، فَلَيْسَ هُنَاكَ أَي رابطة قانونية بَيْنَ العراق والولايات المُتَحِدَة، وليس هُنَاكَ أَي سند قانوني يرخص للولايات المُتَحِدَة لِكَي تدخل فِي هَذَا الجدل، وإذا كَانَت واشنطن حريصة حقاً عَلَى وقف أسلحة الدمر الشامل لبرهنت فِي سلوكها الدُّوَلِي عَلَى

جديتها فِي ذَلِك مَعَ إسرائيل، ومع الهند وباكستان، ولكنها التزمت سياسة مزدوجة مماثلة لِمَن ترضى عنهم بصرف النظر عَن خطورة برامج تسليحهم، فَإِذَا قيل لواشنطن أَن العراق قَد تَمَّ التفتيش عَلَى أسلحته باعتراف لجنة التفتيش بنسبة ٩٥٪، قالت واشنطن أَنَّهَا لا تركز عَلَى الأسلحة الحالية، وإنما مَا يضمر العراق إنتاجه خلال السنوات القادمة، ومعنى ذَلِك أَن واشنطن قَد خسرت الرهان مَعَ العراق، عِنْدَمَا تَحَدَّى العراق كلاً مِن لندن وواشنطن، وقرر فتح جميع أراضيه للتفتيش الدُّوَلِي، وكان يجب عَلَى العالم العربي أَن يحصل مقابل هَذَا التنازل العراقي عَلَى تفتيش مماثل فِي إسرائيل، وتدمير لأسلحتها، والتمسك بِذَلِك حَتَّى النهاية.

والغريب أَن إسرائيل هِيَ الَّتِي تلح عَلَى واشنطن حَتَّى يهاجم العراق دُونَ سبب، وسوف يجدون السبب بَعْد إتمام الهجوم، ومن الواضح تهافت الحجج الأمريكية الَّتِي لاتصمد أمام المناقشة الجادة مِثْل أَن العراق ينوي إنتاج هَذِهِ الأسلحة فِي المستقبل، وسَوْفَ يهدد جيرانه بَعْد حين، وأن واشنطن تتمتع بِحَقِّ الدفاع الشرعي عَن النفس، وهى الَّتِي تحدد نطاق هَذِهِ النفس وحدودها .

ولم يقل أحد أَن تهديد واشنطن للعراق باستخدام القوة هُوَ انتهاك صارخ للمادة ٢ فقرة ٤ مِن ميثاق الأمم الْمُتَّحِدَة إلاَّ إِذَا كَانَت واشنطن قَد تجاوزت عصر الأمم الْمُتَّحِدَة، ودخلت بالفعل إِلَى عصر الإمبراطورية الأمريكية والقانون الأمريكي، وليس القانون الدُّوَلِي. ورغم تسليمنا بِأَن واشنطن تتمتع بقوة خارقة، وإنها تقدم القوة عَلَى القانون،إلاَّ أَن المركون إِلَى هَذَا الواقع خطر وبيل عَلَى الجميع، ومن مصلحة السلام العالمي أَن يعاد بناء النظام الدُّوَلِي بشكل متوازن، وأولى خطوات السعي فِي هَذَا السبيل، هُوَ تمسك الشعب الأمريكي بحكم القانون فِي الداخل والخارج.

أما النقطة الثانية فِي تحليلنا، فهي ضرورة عقد مؤتمر دُوَلِي تطرح فِيهِ المسألة العراقية بِكُلِّ أبعادها، ويتركز البحث فِيهِ عَلَى مَدَى احترام العراق لقرارات مجلس الأمن تمهيداً لإرغام إسرائيل عَلَى سلوك مماثل، وتمهيداً لرفع العقوبات عَن الشعب العراقي، وتعويضه عَمَّا عاناه مِن مآسٍ، وإعادة إعمار العراق. أما مصير نظام العراق والديمقراطية فِيهِ، فهي أمور يُمْكِن لشعب العراق أَن يفصل فِيهَا عِنْدَمَا يشعر بِأَن مستقبل العراق يهم المجتمع الدُّوَلِي بأسره.

وأخيراً فَإِنَّنَا نحذر مِن السكوت عَلَى مَا يتردد مِن مخططات أمريكية لتقسيم العالم العربي وتمزيقه، حَتَّى تُصْبِحُ إسرائيل هِيَ الوحدة الرئيسية الْكُبْرَى فِي المنطقة، وحتى تسيطر واشنطن عَلَى كُلّ منابع النفط فِي العالم . أما مَاذَا يفعل العالم العربي لمواجهة هذا التَّحَدِّي التاريخي الأكبر، فَذَلِك هُوَ الموضوع الأكثر إثارة والذي يجب أَن يبدأ التحليل بِهِ. وقد يقول قائل أَن العالم العربي لا يستطيع تَحَدِّي القوة الأمريكية الَّتِي قَرَّرَت أَن تنفذ فِيهِ حكم القضاء. ولكنني أرى أَن إصرار العالم العربي حكومات وشعوباً عَلَى التمسك بموقف يدعو فِيهِ إِلَى نبذ استخدام القوة الخرقاء دُونَ هدف واضح مشروع، والجدية فِي التعامل مَعَ الولايات الْمُتَّحِدَة، وأن يدرك أَن استمرار صمته وليونته هُوَ الَّذِي أغرى بِهِ الجميع، وضرورة أَن يتمسك العالم العربي بقواعد العلاقات الدُّوَلِيَّة القائمة عَلَى نبذ استخدام القوة والتهديد بِهَا، وسيادة الدُّوَل عَلَى ثرواتها الطبيعية، فَإِذَا وجدت الولايات الْمُتَّحِدَة العالم العربي كله كتلة واحدة عَلَى قلب رجل واحد مصر عَلَى أَن يجعل واشنطن أولوياتها المطلقة جلب العدل للشعبين العراقي والفلسطيني وتأديب إسرائيل وإعادتها إِلَى جادة الصواب والحق، فَإِن الرغبة فِي الهجوم الأمريكي عَلَى العراق ستصبح مجرد أزمة طارئة. أما أَن يسمع الجميع أَن واشنطن وإسرائيل مصرتان عَلَى تمزيق المنطقة وإذلال شعوبها، ومع ذَلِك

لا يملك الزعماء إِلَّا الامتثال لقدرهم مادام قَد تقرر فِي واشنطن وقضى الأمر، فَهَذَا هُوَ مَا يجب مقاومته ولنذكر حديث رسول الله ﷺ عِنْدَما أنبأنا بِأَنَّنَا سنواجه بيوم تتداعى عَلَيْنَا الأمم كَمَا تتداعى الأكلة إِلَى قصعتها ولم يَكُن سبب هَذَا التداعي هُوَ قلة العدد، ولكن كثرة العدد لا تصاحبها قوة أَو فعل بسبب استيلاء حب الدنيا وكراهية الموت.

إِن المطالبة بعقد مؤتمر دُوَلِي موضوعه إنقاذ الشعب العراقي سيقلب المخططات الأمريكية رأساً عَلَى عقب، وسيشكل جبهة عالمية لإنقاذ العالم مِمَّا تهدده كشعب حماقة القوة الَّتِي تدق طبول الحرب للعالم، وتحمل معاول الهدم لبلادنا والإذلال لشعوبنا.

المبحث الثاني

النطاق القانوني لقرار التفتيش

تخوض الولايات المتحدة حرباً طاحنة على كل المستويات لاستكمال العدة لمهاجمة العراق، وبشكل خاص في مجلس الأمن، لاستصدار قرار يفوضها صراحةً، أو ضمنا بمهاجمة العراق. ومن الواضح أن الولايات المتحدة حريصة- رغم كل شيء- على أن يكون قرار مجلس الأمن رخصة قانونية، وأن تحقق به أكثر من هدف، وهو لذلك يستحق- في تقدير واشنطن- أن تلقي بكل ثقلها لكي يصدر القرار، وأن يقود الرئيس بوش شخصيًا الحملة الدبلوماسية، وهذا التصميم الأمريكي الجارف يذكرنا بتصميم مماثل، وإن قل في حدته وعصبيته، في مناسبات أخرى أقربها سعي واشنطن عام ١٩٨٩م، بعد تربص دام عقداً ونصفاً من الزمان لإلغاء قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ يسوي بين العنصرية والصهيونية، ويجعل الصهيونية بالتالي جريمة ضد الإنسانية. تماماً كما اعتبرت العنصرية كذلك في قرارات سابقة، وفي اتفاقية بهذا المعنى عقدت عام ١٩٧٣م في إطار الأمم المتحدة أيضاً، وكان يقف وراء هذا المسعى الأمريكي الهائل الحركة الصهيونية لما تدركه من خطورة بالغة لهذا القرار على هدم الأساس الأخلاقي المزعوم للحركة، وتأليب دول العالم قاطبة على هذه الحركة وأنشطتها، بل وطرد إسرائيل من الأمم المتحدة مادامت عقيدتها الصهيونية تناقض أهم شروط العضوية، وهو شرط حب السلام Peace Loving مثلما يناقض مقاصد الأمم المتحدة وفلسفتها.

أما المثل الأبعد تاريخياً لهذا الخط الثابت في السياسة الأمريكية، والذي تمليه

الحركة الصهيونية أيضاً فهو الجهد الأمريكي المشهود لاستصدار قرار التقسيم حيث مارست واشنطن ضغوطا هائلة بلغت حد تغيير بعض المندوبين الدائمين لبعض الدول ، واستقدمت رئيس مجلس الشيوخ الفلبيني مانيلا لكي يصوت مع قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث صدر بالأغلبية المطلوبة بالكاد (٣٣ صوتا من إجمالي ٥٦ صوتاً، مقابل معارضة ١٣ صوتاً وامتناع عشر دول عن التصويت)، فضلا عن وسائل الإرهاب الشخصي والرشوة والتهديد ، وغيرها مما تجيده هذه الدوائر ، وفي الحالتين كان الاتحاد السوفيتي متوافقاً مع الولايات المتحدة. وهذه هي المرة الثالثة التي تدفع فيها الحركة الصهيونية لكن من وراء الستار لتترجم رغبة إسرائيلية ملحة ومعلنة بأن تهاجم واشنطن العراق لحسابها ومصلحتها وحدها على حد قول أبو الدبلوماسية الأمريكية الحديثة جورج كينان(٩٨ عاماً).

غير أن واشنطن تسعى هذه المرة لاستصدار قرار من مجلس الأمن، وليس من الجمعية العامة، التي أمكنها أن تؤمن الأغلبية اللازمة فيها في المناسبتين السابقتين، ولا شك أن الأغلبية الساحقة المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق قد اتجهت ربما كخطوة تكتيكية في الحرب الدبلوماسية إلى تجاهل الجوانب القانونية والأخلاقية في المسعى الأمريكي حتى تستطيع أن تعمل على أعرض جبهة ممكنة لكل المعارضين، سواء للعولمة أو للهيمنة الأمريكية أو لغطرسة السلوك الأمريكي ، أو أضرار هذا السلوك بالمصالح الأخرى والبيئة ونظام العلاقات الدولية الراهن. ورغم أن قسماً من هذا المعسكر الذي يشمل الحكومات والشارع الدولي عموماً بما فيه الشارع الأمريكي يرخص استخدام القوة حتى لو صدرت رخصة بها من مجلس الأمن، وتقف ألمانيا على رأس هذا الفريق، فإن هذا المعسكر يرفع شعار ضرورة أن يكون

استخدام القوة من خلال مجلس الأمن والتمسك بالأمم المتحدة وبالشرعية الدولية، لكي يحققوا بذلك عدداً من الأهداف أولها أن هذا الشعار بهذا المضمون يداعب ضمائر المجتمعات الوطنية في الغرب والشرق ويمس حاسة العدل عند الشعوب ، ويأتلف مع ضمائرها ، ومع الضمير العام للمجتمع الدولي. وثاني هذه الأهداف، حصر الولايات المتحدة في إطار معين حتى لا تعمل خارج كل الأطر والدوائر فيصعب محاسبتها أو الإمساك بها، وثالثها أن مجلس الأمن ليس ساحة سهلة لواشنطن، حيث تقف دونها فرنسا والصين وروسيا، وبعضها مستعد عند الضرورة القصوى لاستخدام الفيتو.

وعلى الجانب الآخر، اضطرت الولايات المتحدة إلى اللجوء إلى مجلس الأمن أيضاً لكي تحقق عدداً من الأهداف الخاصة بها:

الهدف الأول : أنها تريد أن تظهر كما لوكانت تعمل في سياق شرعي ووفق رخصة قانونية:

والهدف الثاني: أنها تأمل أن يؤدي قبولها بالعمل من خلال المجلس إلى تهدئة روع الشارع الدولي الذي أصابه القلق وداخله العداء والتحفز ضد الولايات المتحدة، بل إن الشارع الأمريكي نفسه لم يعد أسير المخدر الذي غذاه به صقور الإدارة الأمريكية، وهو بذل الغالي والرخيص لتأمين الشعب الأمريكي ضد الإرهاب، لأنه لم يقتنع بأي علاقة مدعاة بين العراق والإرهاب الدولي بالمعنى الذي تسوقه الولايات المتحدة، ومن ثم فقد يقضي ذلك على فرص الرئيس بوش في إعادة انتخابه في العام القادم.

أما الهدف الثالث : للحكومة الأمريكية فهو الأمل في أن تقدم للحلفاء هذا التنازل لعلهم يبدون معها مرونة في المجلس خاصة وأنها هددت بإمكانية العمل

العسكري منفردة دون حاجة إلى ترخيص. والأخطر من ذلك أن الإدارة الأمريكية ويساندها عدد من فقهاء المناسبات، تعتقد أن ترخيص مجلس الأمن إن صدر، فإنما يعكس مباركة دولية عامة لسلوكها، وشرعية خاصة لاستخدام القوة وفق أحكام الميثاق. فإن تعذر صدور الترخيص بسبب تعذر مساندة العدد الكافي من الأعضاء، أو بسبب استخدام إحدى الدول الدائمة العضوية للفيتو في المجلس، فإن هذا الفيتو في هذه الظروف لا قيمة له مادام قد استخدم لأسباب سياسية نابعة عن رغبة الدول المعارضة في مناوأة واشنطن على المسرح الدولي بدءاً بساحة مجلس الأمن، وذلك استناداً إلى أن مشروعات القرارات التي يتم إحباطها أحياناً بسبب الفيتو، لا تؤثر على شرعية العمل على مقتضى مضمون مشروع القرار.

ولكن هذا الرأي بدأ يظهر وسط هذه الحمى لتبرير العدوان الأمريكي على العراق يتجاهل شرطاً أساسياً لسلامة القاعدة، وهي أن يكرر مشروع القرار المهزوم أو يؤكد أو يكرس طرفاً من شرعية قانونية واضحة. فمثلاً أصدر مجلس الأمن عدة قرارات تؤكد على المركز القانوني الدولي للقدس، فإذا قدم مشروع قرار استمراراً لدعم هذا الموقف ثم أحبطه الفيتو الأمريكي إرضاء لإسرائيل وانسجاماً مع الموقف الأمريكي الجديد من القدس منذ سبتمبر ٢٠٠٢م، فإن هذا الفيتو لا يؤثر على سلامة المضمون الذي احتواه مشروع القرار.

فإذا صدر قرار من مجلس الأمن يرخص للولايات المتحدة باستخدام القوة ضد العراق أو يتضمن ترخيصاً عاماً باستخدام القوة من جانب أي دولة ضد العراق بحجة أن العراق قد انتهك القرار ١٤٤١ انتهاكاً مادياً خطيراً، وأن الترخيص باستخدام القوة يدخل في إطار «العواقب الوخيمة» التي توعد القرار السابق العراق باتخاذها فإن مثل هذا القرار يكون موضع نظر خطير من الناحية القانونية.

وحتى يمكن أن نفهم القيمة القانونية لمثل هذا الترخيص الذي يعد ترخيصاً بالعدوان، وليس ترخيصاً بالاستخدام المشروع للقوة وفق الفصل السابع من الميثاق، يجب أن نسوق إلى الأذهان ذلك الترخيص الذي منحه مجلس الأمن في القرار رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م بشأن العراق أيضاً. فالقرار الأخير صدر عقب سلسلة من القرارات تطالب العراق بالانسحاب من الكويت، وتسوية الآثار التي ترتبت على الغزو، وقرر المجلس لهذا الغرض جملة من الجزاءات تضمنها قراره رقم ٦٦١ ثم أكمله وضمن تشديد وتنفيذ هذه الجزاءات بالقرارين ٦٦٥، ٦٧٠، وهما يتعلقان بالحصار البحري، وبالحظر الجوي على التوالي.

وقد تضمن القرار ٦٧٨ الترخيص مفتوحاً، ولكنه قاصرٌ على طائفة من الدول أطلق عليها «الدول المتعاونة مع حكومة الكويت» ، وذلك حتى يضمن استبعاد إسرائيل من أحكام هذا الترخيص، وحتى لا تختلط الأوراق بين القضيتين العراقية والفلسطينية، حرصاً من واشنطن على بناء تحالف عسكري وسياسي من العالم العربي حتى يكون أكثر ملاءمة لغرض الحملة العسكرية الأمريكية. أما موضوع الترخيص في القرار المذكور، فهو استخدام « كافة الوسائل اللازمة»، ويقصد بها عند صياغة هذه الفقرة كل الوسائل السياسة دون استبعاد الوسائل العسكرية إذا اقتضى الأمر، باعتبارها ملجأ أخيراً، أما هدف الترخيص، فهو إرغام العراق على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، والذي يقضي بانسحاب العراق انسحاباً فورياً وغير مشروط من الكويت. ورغم أن استخدام القوة ضد العراق كان مشروعاً في غايته، وهو دفع عدوان عراقي لا مبرر له على الكويت تأكيداً لمبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، ورداً مشروعاً على انتهاك العراق للمادة ٢ فقرة ٤ من الميثاق التي تحظر استخدام القوة أو التهديد بها على نحو يمس السلامة الإقليمية أو

الاستقلال السياسي للكويت، وأن المجلس قد شخص الحالة حقاً وفق سلطاته في المادة ٣٩ من الميثاق على أنها- بحق- عملٌ من أعمال العدوان إلا أن جانباً من الفقه الدولي قد تردد في قبول فكرة الترخيص لطائفة غير محددة من الدول، ودون تحديد لوسائل مراقبة المجلس لاستخدامها للقوة ضد العراق، مما يخل في نظرهم بالطريقة الصحيحة لتطبيق المادة ٤٢ من الميثاق، ولكننا في مناسبات سابقة قبلناها لاعتبارات عملية أهمها؛ أن هذه الإجراءات تهدف إلى إنهاء عدوان واضح لا لبس فيه.

وعلى ضوء هذا التحليل فإن هناك علامات استفهام كثيرة تثور حول سلامة الترخيص الذي تسعى إليه الولايات المتحدة. صحيح أن مجلس الأمن هو المختص بأن يحدد الحالة التي تتطلب استخدام إجراءات القمع العسكري على أن تكون إحدى الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٣٩ ، وهي الإخلال بالسلم والأمن الدوليين أو تعكير صفو السلام أو وقوع عمل من أعمال العدوان. وإزاء موقف العراق وتقارير المفتشين وشهاداتهم، فإنه يصعب القول كما يصعب على المجلس أن يقرر أن العراق قد قامت به حالة من حالات الترخيص. وصحيح أيضاً أن مجلس الأمن يمكنه بموجب الميثاق أن يعهد إلى دولة بذاتها أو دولًا بعينها أن تنفذ إجراءات يقررها لأنها الأكثر قدرة على تنفيذها مثلما فعل في مشكلة روديسيا عندما رخص لبريطانيا بأن تراقب سلامة تطبيق حظر البترول في ميناء بيرا في موزمبيق. ولكن المجلس لا يستطيع قانوناً في الوضع الراهن أن يرخص للولايات المتحدة لأنها تتربص بالعراق ، وتعلن صراحةً سعيها إلى هذا الترخيص ليس لصالح المجتمع الدولي، ولتنفيذ مقاصد الأمم المتحدة، وإنما لتنفيذ مخططات أمريكية تناقض هذه المقاصد. وسوف يكون من الصعب صدور الترخيص لأي دولة أو لكل دولة بصرف النظر عن أن بعض الدول تعلن أنها تفضل الترخيص

على العمل الطليق خارج إطار الأمم المتحدة، فما هى القيمة القانونية لمثل هذا الترخيص إن صدر؟

يخطئ من يعتقد أن صدور قرار من المجلس في الحالة العراقية بهذا المعنى يعكس الشرعية الدولية، ويلزم أعضاء الأمم المتحدة وغيرهم بالعمل على مقتضاه، لأن مثل هذا القرار، وإن صدر صحيحاً من الناحية الشكلية مستوفياً لشروط إصداره وفقاً للميثاق، إلا أنه يصدر لتسهيل ارتكاب عدوان، وتكون الموافقة على القرار تواطؤاً من جانب أعضائه الآخرين الذين أغوتهم أو قهرتهم الولايات المتحدة، بل ويكون القرار من ناحية أحرى صادراً مشوباً بعيب الإكراه المادي والمعنوي، وهو عندنا يبطل القرار على غر ر بطلان المعاهدة التي يشوب الإكراه إرادة أطرافها على ما هو معلوم في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، رغم أن فكرة بطلان قرارات المنظمات الدولية Ultra Vires لا تزال تحتاج إلى مساندة فقهية أوسع.

وإذا صدر القرار بهذا الترخيص، فإن المجلس يكون- في ضوء المعارضة الدولية الكاسحة للعدوان على العراق- قد سوغ العدوان، وخرج بذلك على أهداف الميثاق، وسلطات المجلس بصفته نائباً نيابة قانونية عن أعضاء الأمم المتحدة وفق أحكام المادة ٢٤، وفي هذه الحالة يجوز للجمعية العامة أن تبطل القرار، وأن ترد المجلس إلى دائرة الشرعية الدستورية في ميثاق الأمم المتحدة، ويكون القرار الصادر في هذا الشأن باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته أحكام الميثاق حتى دون حاجة إلى سلطة قضائية تقرر ذلك في ضوء ضعف الاتجاه المطالب بأن يكون لمحكمة العدل الدولية سلطة مراجعة أعمال المجلس، مادام المجلس يوازي السلطة التنفيذية في الدول الأعضاء .

المبحث الثالث

دور البرادعي في غزو العراق

كتب د. محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدُّوَلِيَّة للطاقة الذرية مقالاً فِي الحياة (٣/ ١١/ ٢٠٠٢) أبسط مَا فِيهِ أَنَّهُ يثير الجدل أَوَّلاً حول دوافع مدير عام الوكالة للدخول فِي الساحة الإعلامية بَعْد أَن سجل نشاطه وجهوده فِي المجال الدبلوماسي، وما هِيَ الرسالة الَّتِي يريد توجيهها إِلَى القراء وفي هَذَا الوقت الدقيق بِالذَّاتِ؟

لَقَد نجحت الولايات المُتَّحِدَة فِي دفع الجميع إِلَى التعامل مَعَ العراق مِن عَلَى حافة الهاوية وتصوير الموقف كَمَا لَوْ أَن واشنطن تستنهض العالم للتعاون مَعَهَا بالفعل أَو بالسكوت لضرب العراق حَتَّى تفسد عَلَيْهِ برنامج التسلح النووي. صحيح أَن واشنطن تستطيع أَن تزعم بِأَنَّهَا الأكثر فهماً للرئيس صدام حسين بحكم علاقاتها الَّتِي امتدت لأكثر مِن ربع القرن الماضي حباً وهياماً أَو صداً وخصاماً. لَكِن أَن تستقطب واشنطن الوكالة ومديرها العام الَّذِي كَانَ لواشنطن فضل تعيينه، وهو مَا استنكره العراق، وهو مَا يؤثر حقاً عَلَى مصداقيتها، هَذَا كله شيء وإن كَانَ مستنكراً، وأما أَن يسهم البرادعي فِي الحملة الإعلامية الأمريكية، فَهَذَا مَا لا أوافقه عَلَيْهِ مَهْمَا غمره الفضل الأمريكي. ولابد أَن يعلم د. البرادعي أَنَّهُ حين يخرج إِلَى القراء بأفكاره عَلَى هَذَا النحو فكأنه عرض هَذَه الأفكار للنقد فِي إطار حرية الصحافة المُتَاحَة لَنا جميعاً عَلَى نفس الساحة.

فكونه مصرياً ومن رجال وزارة الخارجية قَد يعطي انطباعاً بِأَنَّهُ عَلَى الأقل يريد أَن يَكُون نزيهاً، أَو أَن تحدوه رغبة فِي نصح العراق بالامتثال للتفتيش الطليق بَعْد أَن

اطلع بنفسه مِن الرئيس بوش شخصياً عَلَى مَا يعتمل فِي صدره، وحتى يفوت الفرصة عَلَى بوش نفسه، ولكن، ومع تقديرنا لمثل هَذَا الاعتبار، إن وَجَدَ أصلاً، فَكَانَ بوسعه أن يُسر للعراق نفسه بِذَلِك للأمانة وللتاريخ، وهو يعلم أَن أقوال جهات مِثْل الوكالة حالياً توزن كثيراً فِي ميزان الموقف الحالي.

لَقَد فهمت مِن المقال عدداً مِن الرسائل الَّتِي تُضر بالعراق وتفيد الموقف الأمريكي الَّذِي يعبر عَن حالة أمريكية يحاول المجتمع الدُّوَلِي كله التعامل مَعَهَا بالحزم الواجب عَلَى أساس احترام القانون والشرعية وليس مِن أجل استخدامها

الرسالة الأولى: أَنَّهُ لولا الوكالة لكان العراق قَد توصل إِلَى السلاح النووي ، ولكن جدية الوكالة وسهرها الدؤوب عَلَى التفتيش والتحقق هُوَ الَّذِي أنقذ العالم مِن القنبلة العراقية. وحتى يعلي شأن لوكالة وقدرها فِي هَذَا الباب ويدلل عَلَى هَذِهِ المهمة الحاسمة فَقَد استشهد بإشارة الرئيس بوش إِلَى دور الوكالة فِي تحييد البرنامج النووي العسكري العراقي وَإحباط جهود العراق الرامية إِلَى التسلح النووي.

الرسالة الثانية : أَنَّ هُنَاكَ مخاوف حقيقية مِن أَن يَكُون العراق بَعْد عام ١٩٩٨م قَد استأنف رغبته فِي صناعة السلاح النووي، وبالتالي فَإِن مهمة بعثة التفتيش الجديدة سيكون لَهَا شقان:

الشق الأول: هُوَ التحقق مِمَّا إِذَا كَانَ لَدَى العراق سلاح نووي مِن عدمه.

الشق الثاني : هُوَ إزالة هَذَا الَّذِي تعثر عَلَيْهِ بعثة التفتيش. ولكنه فِي نهاية المقال يَقول أَنَّهُ يجب عَلَى المجتمع الدُّوَلِي إعطاء عمليات التفتيش فرصة قبل اللجوء إِلَى بدائل أُخْرَى! أَي أَنَّهُ افترض أَن التفتيش بديل عَن مهاجمة العراق، وكأن مهاجمة العراق هدف بذاته وأن التفتيش أحد بدائل الانتصار لمنع الهجوم

الرسالة الثالثة: أَنَّهُ ترك انطباعاً قوياً بِأَن العراق عادة يراوغ ولا يتعاون خلال

التفتيش ويطلب مِنْهُ تقديم بيان كامل ونهائي لمعداته وأنشطته.

صحيح أَن رسالته قَد صِيغَت بطريقة تدعم الموقف الأمريكي فِي ظرف بالغ الدِّقَة، وصحيح أيضاً أَنَّنِي لا أؤيد تسليح العراق تسليحاً غَيْر تقليدي، ولكني بنفس القدر كنت أتوقع مِن المدير العام للوكالة الدُّوَلِيَّة للطاقة الذرية عِنْدَمَا يكتب فِي الصحف العربية أَن يولي لعدد مِن القضايا الأُخْرَى نفس الأهمية الَّتِي أولاها لتشديد الرقابة عَلَى نقل وحيازة المواد النووية. صحيح أَن د. البرادعي يعلم أَن قولته مَهْمَا دقت صياغتها وراعى الحذر فِي انتقاء كلماتها فإنه، هو شخصياً، وأقواله هدف لطرفي الصِّرَاع، وأَظُنُّ أَنَّهُ بِهَذِهِ الكلمات قَد صب النار عَلَى الزيت تماماً عِنْدَمَا تدخل هانز بليكس رُبَّمَا دُونَ أَن يقصد فِي الجدل الساخن فِي مجلس الأمن بَيْنَ واشنطن وباريس عِنْدَمَا زار واشنطن والتقى مَعَ البرادعي بالرئيس الأمريكي وبوزير الخارجية الأمريكي، وصرح بِأَنَّهُ يفضل صدور قرارين، وهو مَا يتفق مَعَ النظرية الأمريكية، ولكننا نجل الرجلين عن أَن يقعا فِي غواية أمريكية صهيونية، ورغم ذلك فإنه تصرف، رغم افتراض حسن نيته لَيْسَ مطلوباً وأن الحذر وحسن الفطن يتطلب الابتعاد تماماً عَن الساحة الإعلامية.

فَإِذَا كَانَ لابُدَّ مِن أَن يدلي بدلوه، فَكَانَ يجب أَن يكمل الصورة المنقوصة وأن يعالج عدداً مِن القضايا كَمَا قلت.

القضية الأولى: إِذَا كَانَت الوكالة تقوم بدورها فِي العراق بالتعاون مَعَ فرق التفتيش القديمة أَو الجديدة فإن الأساس القانوني لِذَلِكَ هُوَ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وهو قرار أخرج مجلس الأمن حقيقة عَن إطار الشرعية الموضوعية فِي الميثاق بصدد اختصاصات مجلس الأمن، كما أنه قرار طال الجدل حوله واعتبره جانب مِن الفقه الدُّوَلِي عقد إذعان تنطبق عَلَيْه قواعد المعاهدات غَيْر المتكافئة بصرف النظر

عَن بعض جوانب الخلل الفني فِي هَذِهِ المشابهة. وعلى أَيَّة حال فالقرار يُؤَدِّي تطبيقه المتكامل إِلَى نتيجتين:

الأولى : إعتاق الشعب العراقي مِمَّا يعانيه بَعْد حصول حكومته عَلَى شهادة البراءة وبقدر اجتهادها فِي هَذَا الاتجاه.

والنتيجة الثانية : هِيَ بحث مستقبل خطر التسلح النووي الإسرائيلي وهذا يقودنا إِلَى القضيتين التاليتين:

القضية الثانية: مَاذَا استفاد شعب العراق بَعْد أَن شهد تقرير بعثة اليونسكوم بِأَن أكثر مِن ٩٥٪ مِن مهمات التفتيش قَد تمت، الرد كَانَ واضحاً وهو أَن احتجاج العراق عَلَى التستر وراء هَذِهِ المهمات الدُّوَلِيَّة لزرع جواسيس إسرائيل والولايات المُتَّحِدَة فِي العراق هُوَ العدوان الجوي المكثف الأمريكي البريطاني عَلَى العراق فِي ديسمبر ١٩٩٨ لإرغام العراق عَلَى إعادة الجواسيس مرة أُخْرَى. ثُمَّ جعلت واشنطن برنامجها تِجَاه العراق يركز على تغيير النظام، ثُمَّ انتقلت إلى قضية حيازته أسلحة الدمار الشامل، ولا شيء عَن الشعب العراقي والحظر الَّذِي يعانيه، سِوَى الحديث عَن جلب الديمقراطية لَهُ وهو شعار يعبث مرة أُخْرَى بآمال هَذَا الشعب النبيل لأن فاقد الشيء لا يعطيه. ورغم وضوح قضية الشعب العراقي لَمْ يتحدث البرادعي عَن رفع الحظر إِذَا كَانَ قَد سمح بِنَفْسِهِ بالحديث عَمَّا لا يجوز الحديث فِيهِ.

القضية الثالثة: اعلم أَن تفسير القرار ٦٨٧ مِن اختصاص مجلس الأمن وأن الوكالة الدُّوَلِيَّة للطاقة الذرية ملتزمة بدستورها وبما يقرره مجلس المحافظين إزاء قرارات مجلس الأمن، ومن ثُمَّ فإن ضَمّ إسرائيل إِلَى مهام التفتيش والتحقق مِن جانب الوكالة لا تقرره الوكالة نَفْسَهَا ،إنما مجلس الأمن هُوَ صاحب الاختصاص، وما دام د. البرادعي قَد أوصى بِمَا يجب عَلَى مجلس الأمن أَن يتخذه مِن قرارات

وإجراءات فِي حالة العراق، فَكَانَ يمكنه أَن يمد بصره إِلَى إسرائيل أيضاً الَّتِي لا شَكَّ أَن أسلحتها تعد سيفاً مسلطاً عَلَى أمن العالم العربي كله والسكوت عَنْهَا مَعَ التركيز عَلَى العراق يصدم كُلّ حس سليم، ويثير الضيق مِن هَذَا التمييز الظالم ضِدَّ العالم العربي. صحيح أَن أسلحة العراق وجهت ضِدَّ دُوَل عربية وهى خطر عَلَيْهَا ولا فرق عِنْدِي بَيْنَ سلاح نووي لدى العراق أَو إسرائيل إِلاَّ بقدر مَا يقتضيه التحيز البشري والتمييز اللا إرادي بَيْنَ العراق وإسرائيل فِي المنظور العام، ولكني أرى أَن تأمين كُلّ شعوب المنطقة مِن خطر أسلحة الدمار الشامل يجب أَن يَكُون سياسة حازمة للوكالة ولواشنطن وللدول النووية فِي المجتمع الدُّوَلِي لإنقاذ الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل على النحو الذي اقترحته مبادرة الرئيس مبارك في أبريل ١٩٩٢م في أعقاب محنة الخليج عام ١٩٩١م .

إن الخطر الَّذِي يؤدي إليه هذا التحيز الظالم والقهر الَّذِي يولده هَذَا التهديد الإسرائيلي المستمر باستخدام هَذِهِ الأسلحة يُمْكِن أَن يَكُون بوابة السعي إِلَى انتشار هَذِهِ الأسلحة فِي كُلّ مكان فتصبح مهمة الوكالة غَيْر ذي موضوع، ويصبح أمن الدُّوَل جميعاً قائماً عَلَى توازن الرعب وليس عَلَى العدل والقانون، وهذه هِيَ مسؤولية الولايات المُتَّحِدَة الَّتِي لا تدركها، ويوم تبدأ فِي إدراكها يَكُون وقت تداركها قَد فات، وأخيراً لم يقل لنا معالي المدير العام ماذا لو كشف التفتيش عن خلو العراق مما يظن به؟ هل يتفضل بالتوصية كما تفضل بالاتهام، بضرورة رفع الحظر فوراً عن العراق وتقديم تعويض مناسب له مقابل الأضرار المادية والسياسية والنفسية التي أصابت الشعب العراقي، ومقابل إصرار واشنطن على اتهام العراق أمام العالم بحيازته لأسلحة محظورة؟!

أما إذا كشف التفتيش عن وجود أسلحة فإن الوكالة تتعهد بالتخلص منها، وفي

الحالين تبرأ ذمة العراق وتصبح المكافأة هى رفع اليد نهائياً عن العراق وإعادته إلى حظيرة الأمم المعاصرة. وحتى لا يلتبس الأمر على القراء فإن تصنيع وحيازة أسلحة الدمار الشامل ليست محظورة إلا بقدر حظرها في اتفاقيات دولية محددة تكون الدولة طرفاً فيها، وإنما يثور موضوع الحذر عندما يتعلق باستخدام هذه الأسلحة وظروفه، وهذه قضية أخرى مختلفة.

رأيت أَن أكتب هَذِهِ السطور حَتَّى أرد الاعتبار والحياد للوكالة ولمديرها العام الَّذِي نعتز بِهِ، وحتى لا يدخل ساحة يتهم فِيهَا بالقطع مِن هَذَا الطرف أَو ذَاكَ، وأن نعصمه زلل الدخول فِي ساحة ملتهبة يتربص فِيهَا المراقبون مِن كُلّ حدب إما مدحاً أَو قدحاً، خَاصَّة وأن هَذِهِ الساحة يغذيه كُلّ ساعة حاملو طبول الحرب الأمريكية مِن الصهاينة فِي كُلّ المنابر، ويكاد طنين الإلحاح عَلَى ضرب العراق يصم آذان صانع القرار فِي البيت الأبيض، ولا نَظُنّ أَن هَذَا الطنين لَهُ علاقة بغير واشنطن خَاصَّة سلوك الموظفين الدوليين الَّذِينَ يعملون وِفْق تعليمات أجهزتهم الرئاسية، ويفضلون فِي الظروف الدقيقة أَن يكونوا حراساً للسلام وصوتاً للعقل حين تَكُون آفة الرأي فِي هَذِهِ المناصب هِيَ الْنطق بِهِ فِي غَيْر ساحته وفي غير وقته.

المبحث الرابع

هل كان بوسع البرادعى أن يوقف الغزو الأمريكى للعراق؟

أثار البرادعى فتح الملف مرة أخرى عندما صرح فى أوائل الأسبوع الثانى من أغسطس ٢٠٠٩ بأنه نادم على أنه سكت على الغزو الأمريكى للعراق. ولعله من المفيد للحاضر والماضى أن نسجل عدداً من الملاحظات بصدد هذه القضية الخطيرة.

الملاحظة الأولى هى : أن الجميع بمن فيهم البرادعى وأعضاء مجلس الأمن الدائمين على الأقل كانوا يعلمون أن واشنطن تعد العدة لغزو العراق ، ولكنها تبحث عن حيثيات ووثائق تستند إليها فى هذا القرار. وكانت البداية الفعلية فى خطة الغزو وأدواته القانونية هو قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢م الذى فرض تفتيش العراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وهو نفس العام الذى بدأ فيه شارون خطته للقضاء على الانتفاضة تزامناً مع صدور مبادرة السلام العربية، وهو نفسه عام صدور قانون القدس الذى التزمت فيه الإدارة الأمريكية قانونا بتنفيذ مقولة القدس عاصمة أبدية ودائمة لإسرائيل. معنى ذلك أن قرار التفتيش صدر عن وعى من الجميع بأنه الأداة الدولية الأولى المؤدية للغزو، ولا يقدح هذا القول فيما أكده وزير خارجية فرنسا ديفلبان فى جلسة مجلس الأمن الشهيرة وهو غريم ساركوزى الذى صار رئيسًا للوزراء فيما بعد، أن قرار التفتيش لا يعطى واشنطن رخصة غزو العراق. ورغم وضوح نية الغزو التى صدر فى ظلها وتمهيدا لها قرار التفتيش والذى منح فرق التفتيش (UNMOVIC وفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية) رخصة مطلقة فى العمل فى كل شبر فى

العراق، فإن كوفى عنان أمين عام الأمم المتحدة حينذاك الذى كان هو الآخر يعلم هذه الخلفية عقب بعد صدور القرار بأن القرار يدعم قضية السلام وأعطى دفعة جديدة للبحث عن الأمن فى عالم تتزايد فيه المخاطر، وأن صدور هذا القرار يقدم نموذجاً للدبلوماسية المتعددة الأطراف التى تخدم قضية السلام والأمن وحث القيادة العراقية على أن تبتهل هذه الفرصة حتى تنهى عزلة الشعب العراقى ومعاناته. وأضاف الأمين العام أنه إذا استمر العراق فى تحديه، وجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته.

وحذر الأمين العام العراق من مغبة عدم التعاون لنزع سلاحه سلمياً. وأبدى وزير خارجية فرنسا رضاه عن استبعاد الاستخدام الفورى للقوة ومرور التنفيذ بمرحلتين :

الأولى : أن تقدم فرق التفتيش تقاريرها إلى المجلس.

ثم المرحلة الثانية : أن يتخذ المجلس قراره على ضوء ذلك. وشدد وزيرا خارجية الصين وروسيا على حصر الحق فى تقرير وجود مخالفات للقرار فى فرق الأمم المتحدة دون سواها. غير أن وزير الخرجية الأمريكى الجنرال كولين باول الذى ندم بشدة على دوره فى هذه امسرحية بعد ذلك، فتح الباب لاستخدام بلاده للقوة ضد العراق رغم القرار عندم أكد أن القرار لايمنع أى عضو من العمل دفاعاً عن نفسه ضد العراق أو أن يرغم العراق على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى حماية السلم والأمن الدوليين. أى أن وزير الخارجية الأمريكى اعترف بأن القرار لايعطى أحدا رخصة لاستخدام القوة، ولكنه لايمنع أى عضو من استخدام القوة. وربما كانت هذه الأحداث هى التى أيقظت ضمير الأمين العام كوفى عنان فيما بعد ليعلن أن واشنطن استخدمت القوة بشكل غير مشروع رغم تهديد واشنطن له بفضح دور

نجله فى مشروع النفط مقابل الغذاء فى العراق.

معنى الملاحظة السابقة أن الكل تواطأ على غزو العراق، وكأن هذا الغزو كان الشرط الضرورى لكى يسود السلام فى العالم، بينما انطوى سكوت العالم العربى على عدم الإحاطة بالفارق بين الضيق من نظام صدام، وبين مستقبل شعب عظيم، فتح الغزو طريقه إلى الضياع، لمجرد أنه عجز عن كبح جماح نظامه ورده إلى صوابه.

الملاحظة الثانية: عندما قدمت فرق التفتيش تقاريرها وناقشها المجلس يوم ٥ فبراير ٢٠٠٣ م كانت القوات الأمريكية قد استكملت حشدها تنفيذا لقرار سياسى مبكر بالغزو، وبعد التمهيد الدبلوماسى والإعلامى المكثف. بعد انتهاء جلسة ٥ فبراير التى أكدت فيها تقارير التفتيش أنها لم تعثر حتى حينه على أسلحة للدمار الشامل، أعلن محمد البرادعى مدير عام الوكالة حينذاك ما سبق أن قرره مديره السابق ورئيس لجنة UNMOVIC اعتقادهما بخلو العراق تماماً وأن افتراض وجود أسلحة لايقوم على أساس. بعد صدور قرار التفتيش عام ٢٠٠٢ م كتب البرادعى مقالاً فى «الحياة» يعد فيه بأن امتثال العراق لقرار التفتيش أمر ضرورى واشترك بذلك فى الحملة الدولية والعربية التى صورت هذا الامتثال على أنه طوق النجاة للعراق وتفويت لذريعة واشنطن لغزوه. وقد نشرت «الحياة» مقالا، لى بعده بيومين عنوانه «وماذا بعد التحقق والتفتيش؟» أكدت فيه أن قرار التفتيش جزء من استكمال الغزو وأن المشاركة فى إعداد الملف تواطؤ فى هذا الملف. فلماذا هدد البرادعى بأنه سوف يستقيل إذا هاجمت واشنطن العراق، وذلك عقب جلسة مجلس الأمن الشهيرة يوم الخامس من فبراير ٢٠٠٣م. لقد قدم البرادعى تقريره السلبى إلى المجلس فى حدود صلاحياته وفق قرار التفتيش، فما الذى دفع البرادعى إلى التهديد بالاستقالة، وهو يعلم أن استقالته أو بقاءه لن تؤثر فى قرار الغزو الذى اتخذ

قبل ذلك بسنوات. لكن هذا التهديد يعنى أن البرادعى قدم شيئاً حاسماً جعل تنفيذ قرار الغزو ممكناً، وأشارت تقارير بعدها إلى أن تقرير البرادعى طمأن واشنطن تماماً إلى أن الغزو سوف يكون آمناً، وقال بعضها أن فريق البرادعى وضع بعض العلامات على الأهداف الاستراتيجية وساهم فى تجنيد العملاء حتى يسهلوا عملية الغزو.

ما بين التهديد والاستقالة عام ٢٠٠٣ والندم والأسى على دورة عام ٢٠٠٩م حقل ألغام، ولايكفى أن يعتذر البرادعى عن أمر عظمت حوله التكهنات، وعليه أن يبرئ ذمته فيسجل للتاريخ ماذا كان دوره حقيقة فى غزو العراق وضياع أمة عظيمة وشعب فقد القدرة على رؤية المستقبل من جديد. نرجو أن يوضح الدكتور البرادعى وهو يجتر ذكرياته ملابسات منحه مناصفة مع الوكالة جائزة نوبل للسلام خاصة وأن سجل الوكالة فى منع الانتشار النووى معروف بتو ضعه الشديد بل يتزايد الانتشار فما هى حيثيات منحه هذه الجائزة السياسية الرفيعة؟. كما نرجو أن يوضح لنا الدكتور البرادعى استكمالاً لجو نب الصورة ملابسات ترشيح الولايات المتحدة له لمنصب مدير الوكالة ضد المرشح المصرى فى ذلك الوقت؟.

المبحث الخامس

قرار التفتيش : هل ينهي مأساة العراق أم يعلن فصلاً جديداً من المأساة

أصدر مجلس الأمن بالإجماع في ٨/ ١١/ ٢٠٠٢م القرار رقم ١٤٤١عقب أسابيع طويلة من الصراع الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية وفرنسا أساساً ومعها روسيا والصين من ناحية أخرى. وقد صدر هذا القرار في ظروف أشاعت فيها الولايات المتحدة درجة عالية من التوتر بسبب حشودها العسكرية المستمرة في الخليج ، وارتفاع دقات طبول الحرب ضد العراق وسعي الإدارة الأمريكية الدؤوب في تقديم الحجج والأسباب والدوافع، بل إنها بلغت حداً من الجسارة أن أعلنت أنها ليست بحاجة إلى أي ذريعة أو سبب ويكفي القرار الذي أيد فيه الكونجرس الرئيس بشكل كاسح ، وسيطرة الجمهوريين على مجلس النواب في إشارة لم تخف على المراقب وهى أن المجتمع الأمريكي يفضل الأمن بالمفهوم الذي طرحته الإدارة على الحرية وبأي ثمن، وهكذا قبلت الإدارة الأمريكية اللجوء إلى مجلس الأمن من ناحية حتى لا تغضب فرنسا وبقية الحلفاء، ومن ناحية أخرى حتى تستخدم مجلس الأمن لتسويغ هجومها وخططها، بل إن هناك اتجاهاً ظاهراً بدا أكثر ظهوراً في الولايات المتحدة يجد في قرار الكونجرس ، وفي نتائج انتخابات مجلس النواب أساساً كافياً لأي تصرف أمريكي ضد العراق حتى دون حاجة إلى قرار من مجلس الأمن.

وقد أثار قرار مجلس الأمن المذكور عدداً هائلاً من الإشكاليات، كما سيظل هذا القرار في التاريخ المعاصر لهذه المنطقة علامة فارقة وعتبة تميز بين عصرين بالنسبة

للعراق والولايات المتحدة والمنطقة بأسرها. ولـذلك نعتقد أن تحليل القرار والمشكلات التي يثيرها سيظل له أهمية خاصة ليس فقط من الناحية الدراسية والأكاديمية، وإنما أيضاً لاستشراف المستقبل مثلما يحتفظ بقيمته من الناحية التاريخية. وأهم هذه الإشكاليات ما يلي:

أولاً: الظروف التي صدر فيها القرار، وعلاقته بقرارات المجلس عام ٩٠- ١٩٩١م حيث يبدو أن العراق قد أصبح ساحة اختبار النظم الدولية، ففي عام ٩٠-١٩٩١م كان النظام الدولي الذي عرف بالحرب الباردة يلفظ أنفاسه الأخيرة، ولذلك تمكنت واشنطن من استخدام العراق لاختبار مدى قدرتها على القرار في ساحة العلاقات الدولية الجديدة بعد أن دخل الاتحاد السوفيتي مرحلة مرض الموت وأعلنت كل النذر أن الولايات المتحدة هى سيد العالم الجديد، الأمر الذي تكشف عنه قرارات مجلس الأمن المتعاقبة بشأن العراق بدءاً بالقرار ٦٦٠ في ٢/ ٨/ ١٩٩٠ ثم ما لمسته الولايات المتحدة من يسر وسهولة في تشكيل التحالف الدولي العسكري ضد العراق ثم صدور قرار غير مسبوق في تاريخ المنظمات الدولية وهو القرار ٦٨٧ في ٣ أبريل ١٩٩١ لذي فتح صفحة جديدة لسطوة القوة على القانون، كما كان اختباراً واضحاً لقدرة واشنطن على العمل الدبلوماسي فى مجلس الأمن، والعمل السياسي على امتداد الساحة الدولية، والعمل العسكري الذي قادته واشنطن بنفسها وفرضت به واقعاً دولياً تطور إلى أن رأينا بعض تجلياته بمناسبة أزمة كوسوفا ثم الهجوم على أفغانستان وهى موجة جديدة غذتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وتمت فيها عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية وسيادة نظرية التفاوض تحت تهديد القوة الجاهزة.

ولذلك يثور السؤال بمناسبة القر ر اجديد، هل يؤذن صدور هذا القرار بظهور

نظام دولي جديد يقوم على تسوية المنازعات عن طريق القوة؟.. لقد لاحظنا خلال التنافس الدبلوماسي العاتي في مجلس الأمن أن الدول المخالفة لواشنطن كانت تصر على خطورة تجاوز الأمم المتحدة مهما كان ضعفها، كما تصر من خلال المنظمة الدولية على أن تثبت للولايات المتحدة أنها لا تزال شريكاً في القرار، وأن العالم إذا كان قد ترك لواشنطن حرية الحركة منذ الهجمات عليها فقد كان ذلك بدافع المجاملة والتعاطف مع محنة الأمة الأمريكية. وعندما خف التعاطف بدأ العالم يشعر بالقلق بسبب توحش القوة الأمريكية ونزوعها نحو الانفلات من ضوابط العلاقات الدولية المألوفة.

ثانياً: تكشف المقارنة بين القرار ١٤٤١ وبين القرار ٦٧٨ الصادر في ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠م الذي سمي يومها بقرار الترخيص باستخدام القوة .. إن القرار الثاني كان يتعامل مع قضية محددة وهي ضمان إنسحاب الجيش العراقي من الكويت بإرادته أو رغماً عنه تنفيذاً للقرار ٦٦٠، وكذلك إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما.

فالقرار ١٤٤١ يفترض أن قرار الترخيص باستخدام القوة ضد العراق (٦٧٨) لا يزال قائماً مادام أحد هدفيه وهو إعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة إلى نصابهما لم يتحقق منذ صدوره، وأن تحرير الكويت لم يترتب عليه تحقق هذا الهدف، ومعنى ذلك أن القرار ١٤٤١ هو تجديد لرخصة القرار ٦٧٨، ولا يتضمن هو نفسه رخصة جديدة.

ويفترض القرار ١٤٤١ أنه يعالج موضوعاً واحداً والتزاماً محدداً لم يستوفه العراق وهو تدمير كل أسلحة الدمار الشامل لديه. ومن الواضح أن القرار ٦٨٧ لم يحدد النطاق الموضوعي، وهل المقصود هو تدمير الأسلحة الموجودة أم فرض

رقابة دائمة على العراق. ويوحي منطوق القرار بالمعنى الثاني، مادام العراق المسلح يهدد السلم والأمن الدوليين كلما تسلح، أي أن إبقاء العراق خالياً من هذه الأسلحة هو أحد ضمانات الأمن الإقليمي والدولي، وهي سابقة لم تشهدها الأمم المتحدة من قبل.

وتشير ديباجة القرار إلى عدد من قرارات مجلس الأمن ليوحي للقارئ أن هناك ترسانة من القرارات الملزمة وكلها صدرت وفق الفصل السابع يقف على قمتها القرار الجديد، وتعطي انطباعاً بأن العراق لم ينفذ هذه القرارات جميعاً. وقد بدأ بالقرار ٦٧٨ كما ذكرنا والذي قلنا بشأنه أنه استنفد غرضه بتحرير الكويت.

أضافت الفقرة التاسعة تهمة جديدة للعراق بناء على تفسير مفتعل حتى تربط العراق بالإرهاب، حيث أشارت أن العراق لم ينفذ التزاما في القرار ٦٨٧ بشأن الإرهاب. وهذا الالتزام لم يرد مطلقاً بذلك القرار ثم كرر القرار التفسير الأمريكي البريطاني المخالف لنص القرار وللقانون الدولي وللميثاق ومؤداه أن القرار ٦٨٨/ ١٩٩١ -حسب زعمها- ألزم العراق بالكف عن قمع السكان المدنيين.

وذراً للرماد في العيون، فقد أشار القرار إلى التزام الدول الأعضاء باحترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وكذلك تلك المتعلقة بالكويت والدول المجاورة ، وقد بدأ القرار فقراته العاملة باتهام العراق بأنه كان ولا يزال ينتهك التزاماته وفق القرارات ذات الصلة بها في ذلك القرار ٦٨٧ بشأن أسلحة الدمار الشامل. ثم مضى القرار في فقرته السابعة إلى التأكيد على أنه في ضوء موقف العراق السلبي من الوكالة ولجنة التفتيش UNMOVIC، ومنح سلطات استثنائية لهما تتجاهل تماماً سيادة العراق، وهي أن تنفرد الوكالة واللجنة بتشكيل فرق التفتيش والتأكد من أنها تضم أفضل الخبراء. ويتمتع طاقم الوكالة واللجنة بالحصانات والامتيازات التي

يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة وفقاً لاتفاقيات الحصانات الخاصة بالأمم المتحدة والوكالة. ثم يمنح القرار الوكالة واللجنة حقوقاً مطلقة بالدخول والخروج من العراق، والحرية المطلقة للدخول والحركة والخروج من مواقع التفتيش والحق في تفتيش أي موقع ومبنى بما في ذلك الحق الفوري غير المشروط وغير المقيد بدخول المواقع الرئاسية شأنها شأن المواقع الأخرى، متجاوزاً بذلك أحكام القرار ١١٥٤ لسنة ١٩٩٨م، وأية تفاهمات أخرى سابقة، ويؤكد القرار للجنة والوكالة الحق في الحصول من العراق على أسماء كل الأشخاص الذين كانوا ولا يزالون في علاقة ببرامج العراق الكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية، وممن لهم علاقة بالبحث والإنتاج والتطوير.

ولم يكتف القرار بتجاهل سيادة العراق عند هذا الحد، بل أضاف أن تأمين طواقم اللجنة والوكالة سيقوم به عدد كاف من الحراس الأمن التابعين للأمم المتحدة، وهذا في مجموعه يشكل خرقاً سافراً لسيادة العراق، واحتلالاً حقيقياً له، وتصريفاً لشؤونه.

ويمنح القرار للجنة أو الوكالة الحق في أن تعلنا، لغرض تجميد الموقع المراد تفتيشه مناطق عازلة بما في ذلك المناطق المحيطة بالموقع والطرق الموصلة إليه، وحيث يتعين على العراق أن يوقف الحركة الأرضية والجوية حتى لا يتسنى للجنة والوكالة الاستخدام الطليق أو الهبوط للطائرات ذات المحركات الثابتة والمتغيرة بما في ذلك وسائل النقل بسائق أو بغير سائق المستخدمة في الاستطلاع.

ويكون للجنة أو الوكالة الحق الذي يمارسانه وفق تقديرهما المطلق في إزالة وتدمير أو إبطال مفعول كافة الأسلحة المحظورة، وكذلك النظم الفرعية والمكونات والتسجيلات والمواد والأصناف المتصلة بها ،وكذلك الحق في تدمير أو

إغلاق المرافق أو المعدات المستخدمة في إنتاجها، وللجنة أو الوكالة الحق في أن تستورد بحرية أو تستخدم المعدات أو المواد اللازمة للتفتيش وأن تستولي وتصدر أية معدات ومواد أو وثائق تم إعدادها خلال التفتيش دون التفتيش على اللجنة أو طاقم الوكالة أو على الأمتعة الرسمية والشخصية.

ويلزم القرار العراق بألا يتخذ أو يهدد باتخاذ إجراءات معادية ضد أي ممثل أو أفراد الطاقم التابع للأمم المتحدة، أو الوكالة، أو لأي دولة عضو تتخذ إجراءات لتنفيذ أي من قرارات المجلس.

يطلب القرار من الأمين العام أن يخطر على الفور العراق به، بوصفه ملزماً للعراق، وأن يطلب منه أن يؤكد خلال سبعة أيام من إخطاره عزمه على الامتثال الكامل للقرار، وأن يطلب منه التعاون الفوري غير المشروط والنشط مع اللجنة والوكالة. كما يطلب القرار من كل الأعضاء أن يقدموا المساندة الكاملة للجنة أو الوكالة في القيام بمهامها بما في ذلك تقديم أية معلومات متصلة بالبرامج المحظورة أو الجوانب الأخرى لمهامها بما في ذلك محاولات العراق منذ عام ١٩٩٨م حيازة مواد محظورة وأن يوصي بتفتيش مواقع معينة أو مقابلة شخصيات معينة، كما يوصي بظروف لقائهم، وأن تبغ المعلومات التي حصلوا عليها، وكذلك النتائج إلى مجلس الأمن عن طريق اللجنة والوكالة.

وقد خول القرار رئيس اللجنة ومدير الوكالة بأن يبلغا فوراً مجلس الأمن بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وبأي عجز من جانب العراق في الوفاء بالتزاماته بنزع السلاح بما في ذلك التزاماته بشأن التفتيش وفق هذا القرار.

وتذكر الفقرة ١٣ من القرار بأن المجلس حذر العراق مراراً بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة انتهاكاته المستمرة لالتزاماته، ولكن القرار أشار إلى أن المجلس يجتمع

فوراً إذا تلقى تقريراً وفقاً لملاحظات رئيس اللجنة أو الوكالة، أو إذا تضمنت بيانات العراق معلومات كاذبة أو نكص العراق في أي وقت عن التعاون الكامل في تنفيذ هذا القرار بما يعد انتهاكاً مادياً آخر لالتزاماته، وفي الحالتين فإن المجلس سوف يقوم بتقييم الموقف وهذه الإشارة اعتبرت انتصاراً لفرنسا وروسيا والصين حتى لا يكون هناك رد فوري من جانب الولايات المتحدة على ملاحظات لجنة التفتيش، وقد ترك القرار المجلس حراً في تقدير ما يراه على ضوء ما يصله من معلومات حول عدم تعاون العراق، مما يعني أن استخدام القوة عن طريق مجلس الأمن لن يكون سهلاً في ضوء تفسير فرنسا وروسيا للقرار على أنه يستبعد تماماً استخدام القوة تحت أي ظرف ضد العراق. رغم أن القرار تضمن عدداً من الإشارات التي ترضي الولايات المتحدة.

ولاشك أن هذا القرار يُعد تصويراً واضحاً لحالة النظام الدولي الراهن حيث قرر للمفتشين سطات تتناقض مع سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة مما يطرح سؤالين هامين:

السؤال الأول: إلى أي مدى تدل موافقة الولايات المتحدة على العمل من خلال مجلس الأمن على أن الروح قد دبت من جديد في المنظمة الدولية؟

والسؤال الثاني: إلى أي مدى خرج مجلس الأمن بهذا القرار عن سلطاته وفقاً للميثاق؟

ولكن الإجابة على السؤالين ترتبط بالإجابة على سؤال آخر أكثر شمولاً وهو: هل يُعد هذا القرار وإخلاص العراق في تنفيذه اختباراً حقيقياً لإصرار الأمم المتحدة على احترام الدول لقرارات مجلس الأمن؟ وهل يعد سلوك العراق حاسماً في توقي الهجوم الأمريكي؟

لا شبهة لدينا في أن موافقة واشنطن على العمل من خلال مجلس الأمن ليس إيماناً بمهمة الأمم المتحدة وإنما هى محاولة أخرى لاستخدامها، وإيهاماً للحلفاء بأن القرارات الكبرى لن تُتخذ بشكل منفرد.

كما أنه لا شبهة لدينا في أن هذا القرار مثل سابقه، وهو ٦٨٧ قد خرج بالمجلس عن سلطاته الدستورية في الميثاق، ولا يمكن تسويغ ذلك بأن للمجلس سلطة مطلقة في تقرير ما يشاء ما دام يتوخى بها يتخذه من إجراءات حفظ السلم والأمن الدوليين، حتى لو خالف في سبيل ذلك أحكام الميثاق، وهو الرأي الذي تبناه القاضي الأمريكي شويبل في محكمة العدل الدولية خلال نظر اختصاص المحكمة في الفصل في النزاع حول لوكيربي، ولكن الرأي الغالب في المحكمة قرر أن المجلس يجب أن يعمل في إطار لميثاق وأن سعيه إلى حفظ السلم يجب أن يكون في إطار احترام القانون، وهو نفس الجدل الذي يثور الآن بين واشنطن ودول العالم حول العلاقة بين القانون ومكافحة الإرهاب.

ولعل هذه الإجابة على السؤالين تساعد على إجابة السؤال الثالث، مما نراه من تصريحات وتجهيزات أمريكية توحي بأن التفتيش والامتثال لمتطلباته شيء وملف العراق ومستقبله شيء آخر.

فإذا كان ذلك كذلك فمعنى ذلك أن الولايات المتحدة قد تجاوزت عصر الأمم المتحدة وأن المنظمة الدولية فعلاً قد دخلت مرحلة مرض الموت، وأن القدسية التي أرادت واشنطن أن تخلعها على قرار مجلس الأمن الأخير، هى قدسية مصطنعة، والدليل على ذلك أن واشنطن ليست مستعدة لأن تعطي نفس القدسية لقرارات المجلس الأخرى في فلسطين وغيرها.

ولا يجوز أن نقر بأن القرار يعبر عن إرادة دولية عامة، مثلما تحدث بذلك عدد

من المسؤولين العرب، فذلك قول منقوص. فإذا جاز أن يعبر القرار عن إرادة دولية عامة فإن هذه الإرادة لا يجوز أن تنصرف إلى حث العراق وحده على الامتثال، وإنما حث واشنطن أيضاً والمفتشين على حسن النية في تنفيذ القرار. وأن يكون للعراق قول فيما يفعلون على أراضيه كما لابد أن يكون له مكافأة على امتثاله وتحمله تجاوزات خطيرة على سيادته، وهو رفع الحظر وإعادة إعمار العراق.

وأخيراً فإن قرارات مجلس الأمن لا تمثل سوى طبقة واحدة من طبقات الشرعية الدولية، ويظل الاختبار الحقيقي لها بمعيار الشرعية هو انسجامها مع الميثاق، وقواعد القانون الدولي، ولابد أن يؤخذ تصريح الرئيس مبارك في منتصف نوفمبر ٢٠٠٢ م حول ضرورة شمول إسرائيل بنفس الحزم الذي أبداه القرار، على أنه أساس نظرة العالم العربي إلى القرار بأكمله فضلاً عن الإيضاحات المهمة التي تضمنها قرار وزراء الخارجية العرب في القاهرة في وقت معاصر.

وعلى أية حال فإن أزمة النظام الدولي قد ألقت بظلالها القائمة على الأمم المتحدة، وكافة المنظمات الدولية الأخرى، وكان يعتقد أن عجز العالم العربي عن التأثير على النظام الدولي في سياقه المفتوح سوف يمتد إلى عقم المحاولة في إطار الأمم المتحدة، ولكن ذلك كان كفيلاً بإحياء الجامعة العربية، بديلاً عن الساحة الدولية، وأملاً في نهضة عربية وتجسيد لإرادة العمل العربي المشترك الذي يمكن أن يسمع صوته عندما ترسم خريطة النظام الدولي الجديد.

المبحث السادس

القضايا القانونية المرتبطة مباشرة بالاحتلال الأمريكي للعراق

هناك قضايا عاجلة وملحة ترتبط بتطورات الموقف في العراق بعد وقف القتال، وهي تتصل بالمرحلة الانتقالية أي المرحلة الفاصلة بين وقف القتال وحتى تولي الحكم في العراق من جانب حكومة عراقية يرتضيها الشعب العراقي، ومعنى ذلك أن هذه القضايا تثور خلال الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

فالثابت أن الهجوم العسكري الأمريكي البريطاني على العراق كان مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وأنه لا يمكن إسباغ الشرعية على هذا العمل لمجرد تذرع واشنطن بأن الرئيس بوش هو مبعوث العناية الإلهية في العراق، وأنه يهدف بهذه الحملة إلى تخليص الشعب العراقي من جلاديه ومستغليه ليقيم حكومة ديمقراطية منصفة تمثل الشعب وتوزع الثروات، وتقيم العدل بين الناس. والثابت أيضاً أن القوات الأمريكية والبريطانية قد ارتكبت جرائم حرب واضحة ومخالفات جسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني، وأن القانون الدولي الراهن لا يقر استخدام القوة المسلحة بالانتهاك للقانون الدولي والميثاق لتغيير نظم الحكم بالقوة في دول أجنبية، وهو تدخلٌ سافر في الشؤون الداخلية لهذه الدول مهما كانت الذرائع.

وكذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في العراق، هو احتلال عسكري لدولة أجنبية يؤدي إلى انطباق قانون الاحتلال الحربي في علاقة الولايات

المتحدة بالعراق. ولما كان الاحتلال بطبيعته غير مشروع في القانون الدولي المعاصر، فإنه يعد حالة واقعية مؤقتة تلتزم خلاله دولة الاحتلال بسلوك وآداب معينة إزاء الإقليم والسكان والموارد والعلاقات الخارجية والسلطات الداخلية. غير أن الاحتلال في هذه الحالة وحسب التصريحات الأمريكية هو مرحلة انتقالية قصيرة لسد الفراغ الذي أحدثه زوال السلطة الشرعية في العراق. ولا يمكن القول بأن العراق أصبح محتلاً، وأن لسلطات الاحتلال صلاحيات في الإقليم ما لم يتم الإعلان رسمياً عن ذلك، علماً بأن استمرار المقاومة المتقطعة لا تمنع من إعلان بداية فترة الاحتلال، والتي يجب أن تقاس منذ هذا الإعلان، وإلا استخدمت المقاومة ذريعة لاستطالة فترة الاحتلال.

والمعلوم في القانون الدولي أن الاحتلال الكلي لإقليم الدولة لا يعني زوال الشخصية القانونية للدولة، ولكنه يعني أن هذه الشخصية تختفي وراء واقع أشد إلحاحاً، ولذلك لا يجوز للولايات المتحدة أن تحل محل الدولة العراقية في العلاقات الدولية، ولا أن تقوم البعثات الدبلوماسية الأمريكية بتمثيل العراق لدى الدول الأجنبية، وفي نفس الوقت يجب أن نفصل بين الدولة العراقية وممتلكاتها بما في ذلك البعثات في الخارج والوثائق وغيرها، وبين الحكومة العراقية التي تدير الدولة في الداخل والخارج. ومؤدى هذا التمييز أن تظل البعثات الدبلوماسية العراقية كما هي دون مساس بها، بحيث تصبح هذه البعثات ممثلة للدولة العراقية القائمة على أن تقوم الحكومة العراقية المنتظرة بإجراء ما تراه من تعديلات على سياسات وأشخاص أطقم البعثات الدبلوماسية. ويمتنع على البعثات العراقية خلال هذه الفترة التعبير عن مواقف تتناقض مع واقع العراق أو أن تبث سياسة معينة مخالفة لهذا الواقع، وإن جاز لها أن تؤكد على الثوابت القانونية الوطنية والإشادة بالمقاومة.

ومن ناحية أخرى تقوم سلطات الاحتلال بالإدارة المقيدة لموارد الدولة العراقية

بما في ذلك الاتفاق على بعثاتها الدبلوماسية، ولا يجوز لسلطات الاحتلال أن تمارس أعمالاً انتقامية ضد الشخصيات العراقية، كما لا يجوز لها أن تقدم أحدها أو بعضها لأية محاكمات حتى لو كانت هذه الشخصيات قد مارست أعمالاً عدائية أو مواقف معادية للولايات المتحدة، لأن ذلك موقف يحميه القانون الدولي ، ويستجيب لنوازع وطنية معترف بها.

ويجوز لدول العالم أن ترفض الاعتراف بالحكم العسكري الأمريكي في العراق إلا في الحدود التي أوضحتُ، بل يجب على الأمم المتحدة والمنظمات المعنية والدول الرئيسية أن تراقب سلوك الحكم العسكري الأمريكي ومنعه من تنفيذ برامج النهب الاستعماري لثروات العراق، وبرامج الاسترقاق الإنساني لشعب العراق.

على أننا لا نستطيع قياس حالة العراق بحالتي الكويت تحت الاحتلال العراقي، وأفغانستان تحت الاحتلال الأمريكي. ذلك أن احتلال العراق للكويت لم يخف الشخصية الدولية للكويت، ولذلك تمتعت حكومة المنفى الكويتية التي تشكلت في الطائف في المملكة العربية السعودية كل صلاحيات الحكومة الشرعية، وتكفلت قرارات مجلس الأمن بشل يد الحكومة العراقية المحتلة عن العبث بثروات الكويت في الخارج، كما ظلت البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج تتبع حكومة المنفى تماماً مثلما ظلت البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الكويت معتمدة لدى حكومة المنفى أيضاً، وليس لدى سلطات الاحتلال العراقية، أي أن الفارق الحاسم بين الحالتين، رغم قسوة الإجراءات العراقية في الاحتلال ، والضم وطمس الهوية الكويتية، هو وجود حكومة المنفى، وتشديد قرارات مجلس الأمن على عدم الاعتراف بالاحتلال والتمسك بعدم الشرعية، ولا نظن أن مجلس الأمن يمكن أن يصدر قرارات يضفي فيها الشرعية على الاحتلال الأمريكي، بينما أدان الاحتلال العراقي للكويت من قبل. أما في أفغانستان

فإن نظام طالبان لم يكن معترفاً به من أحد سوى دول ثلاث هي باكستان والسعودية والإمارات، وحتى هذه الدول الثلاث سحبت اعترافها بهذا النظام قبل بداية العدوان الأمريكي على أفغانستان، ومعنى ذلك أن قضية التوارث لم تكن واردة في حالة أفغانستان لأن كل البعثات الأفغانية في الخارج لم تكن تتبع حكومة طالبان، وإنما تتبع الحكومة السابقة، رغم أنها لم تكن تسيطر سيطرة كاملة على كل الإقليم.

ومن الطبيعي أن تظل المعاهدات المبرمة بين العراق والعالم الخارجي قائمة، وكذلك العقود والارتباطات والديون وحالة الدائنية والمديونية بين الحكومة العراقية والعالم الخارجي دون مساس إلى أن تتولى الحكومة الجديدة مقاليد الحكم.

أما عضوية العراق في المنظمات الدولية فيجب ألا تمس رغم أن الاحتلال في القانون التقليدي السابق على ميثاق الأمم المتحدة كان ينتقص من السيادة ، ومن الاستقلال ، ويهدر بالتالي أهم شروط العضوية في الأمم المتحدة والجامعة العربية، حيث الاستقلال والسيادة شرطان أساسيان لعضوية مثل هذه المنظمات. ولما كان الاحتلال بطبيعته غير مشروع، فإنه لا يرتب أي أثر مشروع في القانون المعاصر، بما في ذلك أثره على عضوية العراق في كل المنظمات الدولية.

وقد طلبت الولايات المتحدة من جميع دول العالم أن تقوم بطرد الدبلوماسيين العراقيين وإغلاق البعثات الدبلوماسية العراقية. ويبدو أن الموقف الأمريكي يفترض أن هذه البعثات جزء من النظام العراقي الذي أعلنت واشنطن أنه قد انتهى، وأن حملتها لإزاحة النظام يترتب عليها استكمال هذه المهمة، وذلك لتصفية بقايا هذا النظام وامتداداته، وهى البعثات العراقية.

غير أن هذا الموقف الأمريكي الذي سبقه موقف آخر مماثل مع بداية الغزو الأمريكي للعراق عندما طلبت واشنطن نفس الطلب من دول العالم، يريد أن يضفي

الشرعية على طلب غير مشروع، وهو أن الغزو والطلب كليهما يعتبران تدخلاً مكشوفاً في الشؤون الداخلية العراقية. وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة تعتقد أن مناهضتها للنظام العراقي يعتبر حكماً دولياً على هذا النظام يجب على دول العالم أن تحترمه مادام صادراً من واشنطن. والأخطر من ذلك أن الولايات المتحدة قد تكون قد بنت موقفها الأخير على افتراض زوال السيادة العراقية بسبب الاحتلال، على أساس أن وجود البعثات الدبلوماسية مرتبط بوجود الدولة المستقلة ذات السيادة، وأن العلاقة حتمية بين الفرض والنتيجة أي بين زوال الدولة أو اختفائها وبين انتهاء عمل بعثاتها في الخارج. وهذا الافتراض يناقض القانون الدولي المعاصر ويقضي بأن الاحتلال الأمريكي غير المشروع لا يؤثر على شخصية الدولة العراقية، ولا يمس وضع بعثاتها في الخارج، وإنما عدم وجود حكومة عراقية، هو الذي يؤدي إلى تجميد وضع هذه البعثات وحظر ممارسة وظائفها الدبلوماسية خلال مرحلة التجميد.

والقضية الأخيرة التي تستحق المعالجة في هذا السياق، هي إعلان الولايات المتحدة عن عزمها على ملاحقة ٥٥ شخصية عراقية وضعتها في قائمة سوداء، وطلبت من كافة الدول المساعدة في القبض عليها حتى تقوم هي بنفسها بتقديمهم إلى المحاكمة أمام المحاكم الأمريكية، وتحذير الدول التي قد تؤويهم من مغبة هذا العمل. والغريب أن العالم كله يسكت على هذه التجاوزات الأمريكية، مما قد يثير قضية ترسيخ قاعدة عرقية جديدة تجعل مثل هذه المواقف جزءاً من القانون الدولي، وتنسخ في صمت تلك القواعد المقابلة والسارية. ولذلك فإن واجب الفقهاء والمفكرين والمتخصصين أن ينبهوا إلى هذه النتيجة الخطيرة التي قد تجد بعض الدول حرجاً في التعبير عنها بشكل رسمي، وهذه الحقيقة تتكون من رقائق ثلاث:

الأولى: أن التهم التي يمكن محاكمة المسؤولين العراقيين عنها ليست على الأقل

جرائم دولية ما لم تتوفر فيها شروط معينة.

والثانية: أن الولايات المتحدة التي تحتل العراق لا يحق لها أن تكون قاضياً ليس له سندٌ من الاختصاص أو المشروعية، كما لا يجوز للولايات المتحدة في كل الأحوال أن تقدم أحداً إلى محاكمها أو أن تحاكمه وفق قانونها، ولا أن تدعي أن محاكمها أصبحت قضاءً دولياً مختصاً.

وأما الرقيقة الثالثة: فهي أن الدول قاطبةً ترتكب خطأً قانونياً لو استجابت للطلب الأمريكي. يضاف إلى ذلك أن الدول التي تؤوي المسئولين العراقيين السابقين لا تناقض التزاماً قانونياً مخالفاً، بل إن نصرة هؤلاء المسؤولين ضد عدوانٍ يترصدهم ويتعقبهم هو من الالتزامات الدولية قبل أن يكون فضيلة من فضائل السلوك الدولي.

وأخيراً يجب أن ننبه إلى أمور بالغة الخطر، أولها : تلفيق وجود أسلحة دمار شامل في غيبة رقابة دولية لتغطية الفشل والادعاء عند قيام الحملة. وثاني : هذه الأمور هو تحميل الشعب العراقي والاقتصاد العراقي المنهك تكاليف وأعباء الحرب وإرهاق الأجيال المقبلة بالديون المصطنعة وسبباً في استمرار الهيمنة الأمريكية على العراق ورهن مستقبل العراق واقتصاده لأجيال قادمة، وهو حالة من الاسترقاق الأمريكي المعاصر. وثالث هذه الأمور هو أن الهجوم على العراق قد اتخذ شكل أعمال الإبادة للتراث والقلاع العلمية وتمزيق المجتمع وترويعه لمحاولة تشكيل عراق جديد مادياً معنوياً ينسجم مع التوجهات الأمريكية على غرار ألمانيا واليابان بعد الحرب الثانية. لذلك لا مفر من أن يعاد فتح الملف العراقي الأمريكي في المستقبل، وفي الوقت المناسب عن طريق أجيال عربية أكثر قدرة على ذلك.

المبحث السابع

الطبيعة القانونية للاحتلال الأمريكى

تثير الأزمة العراقية في معناها السابق مباشرة على العدوان الأمريكي عدداً من القضايا الهامة التي يحسن أن نعالجها لثلاثة أسباب، رغم أن المناخ السائد عند كتابة هذه السطور يوحي بأن القوة هى التي ترسم القانون، وأن القول بغير ذلك ينطوي على سذاجة سياسية وإغفال لواقع أشد قسوة.

أما السبب **الأول** : فهو أن الكتابة تدخل في إطار تسجيل الوقائع التاريخية، ولسوف تقرأ الأجيال القادمة باهتمام ما يكتبه معاصرو اللحظة ومعايشوها عنها.

والسبب الثاني : أنه لا مفر من إعلاء شأن القانون الذي تريد واشنطن الآن نسخه بقانون يتفق مع مصالحها ومنطقها.

والسبب **الثالث** : أنه مهما بدا القانون عاجزاً أمام القوة، فقد تعلمنا من تجارب التاريخ الإنساني أن القانون هو المرجع في نهاية المطاف لمحاكمة القوة. صحيح أنه قانون منتصر ولكن النصر أحياناً يتفق مع القانون الذي انتهكه المعتدي، وهى الحالة التي نحن بصددها في المسألة العراقية.

يهمنا في هذه المقالة أن نسجل موقفنا من عدد من القضايا السياسية التي أثيرت بمناسبة الأزمة العراقية.

القضية الأولى: سحب المفتشين الدوليين من العراق:

عندما أدرك الأمين العام للأمم المتحدة أن الولايات المتحدة مصرة على مهاجمة العراق بعد توجيه الرئيس بوش إنذاراً للرئيس العراقي صدام حسين بمغادرة البلاد

قبل مهاجمتها، وليس بدلاً من مهاجمتها رفض الرئيس العراقي هذا الإنذار المهين، وخشى الأمين العام أن يؤدي الهجوم الأمريكي إلى الإضرار بالمفتشين الدوليين، فآثر سلامتهم، وقرر سحبهم، وسواء كان دافع الأمين العام إلى هذا القرار هو تفهمه وتعاونه مع الموقف الأمريكي أو كان بسبب تقديره العملي لمخاطر الموقف في العراق، فإن قرار الأمين العام يبدو لنا على أية حال من الناحيتين السياسية والقانونية محل نظر.

فمن الناحية السياسية لاشك أن سحب المفتشين يرفع عن واشنطن الحرج من الهجوم على العراق، وإزالة عقبة أمام واشنطن وهاجساً من أن يظل المفتشون بمثابة دروع بشرية ضد الهجوم، خاصة وأن الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان قد أكد أنه سوف يستقيل إذا ما انفردت الولايات المتحدة بمهاجمة العراق خارج إطار الأمم المتحدة، وهو تهديد في الواقع له ما يبرره لأن الهجوم يعني انتهاء الخط الشرعي الذي يمثله مجلس الأمن من خلال هذا الهجوم. أما من الناحية القانونية، فإن سحب المفتشين من اختصاص مجلس الأمن لأنه هو الذي قرر إفادهم، وهو الذي يقرر استدعاءهم. ومن شأن تصرف الأمين العام أن يسهل الأمر على واشنطن، لأنه يستحيل أن تتمكن واشنطن من الحصول على قرار من مجلس الأمن بسحب المفتشين، لأن الفيتو الفرنسي والروسي بالمرصاد دفاعاً عن التمسك بالتسوية السياسية، واستمرار عمل المفتشين. على أن تصرف الأمين العام قد يذكرنا بحالة تتماثل بعض الشيء مع هذا الموقف عام ١٩٦٧م عندما طلبت مصر من الأمين العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية التي كانت تتخذ من الإقليم المصري مقراً لها، وقال نقاد هذا القرار : إن الجهاز الذي أنشأ هذه القوات هو المختص بسحبها، ولكن هذه الحالة تختلف في بعد مهم، وهو أن الأمين العام كان يتمتع بقرار سحبها لأنه أمرٌ يتعلق بحفظ السلم بين مصر وإسرائيل.

القضية الثانية: الادعاء الأمريكي بأن الهجوم على العراق هدفه تأكيد احترام العراق لقرارات مجلس الأمن.

ادعت الولايات المتحدة أن العراق لم يحترم قرار مجلس الأمن ١٤٤١، وأنه انتهك القرار انتهاكاً مادياً، ويترتب على ذلك نتائج خطيرة يتمثل بعضها في ضرورة استخدام القوة ضد العراق، والعمل على احترام قرارات المجلس بالقوة مادام المجلس نفسه قد فشل في فرض احترام قراراته. كذلك ادعت واشنطن أنها سحبت مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن طالباً الترخيص لها بالهجوم على العراق، لأن فرنسا هى التي أعاقت الحلول الدبلوماسية، وهى التي اضطرت الولايات المتحدة إلى اليأس من التسوية السياسية، بسبب تهديد فرنسا باستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع القرار.

ويتحلل الادعاء الأمريكي إلى نقطتين فرعيتين:

النقطة الأولى: أن التهديد بالفيتو الفرنسي هو الذي أعاق الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة. وهذا قول مردود، لأن واشنطن لجأت إلى مجلس الأمن ليس من أجل التسوية السياسية، ولكن من أجل استخدام المجلس في الحصول على تغطية قانونية للعدوان على العراق، وبذلك يكون الفيتو الفرنسي قد كبح جماح واشنطن ومنع استغلال مجلس الأمن من أن يقدم غطاءً قانونياً باطلاً للعدوان، وسوف تظل فرنسا بهذا الموقف رمزاً للشرعية الدولية الصحيحة ضد الهمجية الأمريكية.

النقطة الثانية: هى ادعاء الولايات المتحدة بأن العراق قد انتهك القرار ١٤٤١ ومن الواضح أنه ليس من اختصاص الولايات المتحدة أن تحكم على مدى احترام العراق لهذا القرار، لأن القرار نفسه منح المفتشين هذه الصلاحية. بل إن هذا الموقف الأمريكي يعتبر انتهاكاً للقرار نفسه، حيث يجب على الولايات المتحدة ألا

تتدخل في عمل المفتشين، وألا تصدر أحكاماً تتناقض مع أحكامهم وألا تنصب نفسها خصماً وقاضياً في وقت واحد.

النقطة الثالثة: ادعاء الولايات المتحدة بأن استخدام القوة ضد العراق هدفه إرغام العراق على احترام هذا القرار، مادام مجلس الأمن لم يتمكن بسبب الفيتو الفرنسي من القيام بهذه المهمة، ومن الواضح أيضاً أن الذي انتهك القرار هو واشنطن، وليس بغداد. وأن استخدام القوة من جانب الولايات المتحدة هو عدوانٌ صريحٌ على الميثاق وعلى قرارات مجلس الأمن.

القضية الثالثة: هل يجوز لمصر منع مرور السفن الحربية الأمريكية المتجهة للخليج؟

أثار عبور عدد من السفن الحربية الأمريكية للقناة للانضمام إلى الأسطول الأمريكي المتأهب للعدوان على العراق انتقاداً داخل مجلس الشعب المصري، وتساءل بعضهم عما إذا كان حظر القمة العربية لمنح أي تسهيلات للولايات المتحدة لشن الحرب على العراق يناقض السماح للسفن الحربية الأمريكية والبريطانية بعبور القناة، وما إذا كانت مطالبة الحكومة المصرية للقمة العربية بتجنيب الحرب ضد العراق تتناقض مع السماح بمرور السفن . من ناحية أخرى أقام بعض المحامين دعوى قضائية في مجلس الدولة المصري يطالبون فيها الحكومة بالامتناع عن التصريح بمرور السفن الحربية الأمريكية والبريطانية التي تستعد للعدوان على العراق طالما لم يصدر قرار من مجلس الأمن. يجب في التعليق على هذا الموقف أن نفرق بين ثلاث حالات:

الحالة الأولى: والتي نحن بصددها حالياً، وهى مرور السفن الحربية في القناة في إطار قرار معلن، وهو مهاجمة العراق. والرأي عندي أن هذا المرور وضمان حريته

يعد التزاماً على مصر بموجب المادة الأولى من اتفاقية القسطنطيبية لعام ١٩٨٨ رغم أن مصر تعلم وجهة هذه السفن والعرض الذي تسعى إليه، وليس معنى معارضة مصر للعمل العسكري لأمريكي ضد العراق أن ذلك يعطي مصر الحق في منع هذه السفن من المرور، وإلا كان ذلك انتهاكاً منها لالتزام قانوني دولي ثابت. ولا يمكن القول بأن مشاركة مصر في القمة والتزامها بقرارها الرافض للهجوم على العراق يرقى إلى درجة إحداث تناقض بين هذا الموقف وبين ذاك الالتزام. وليس واضحاً كذلك من الناحية القانونية ما إذا كان تطبيق مصر لاتفاقية الدفاع العربي المشترك تضامناً مع العراق، وهو ما لم يحدث يمكن أن ينشئ حالة حرب افتراضية بين مصر والولايات المتحدة بحيث يمكن لمصر أن تستند إلى المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية لكي تمنع مرور السفن التي تنتمي إلى دولة تقوم بينها وبين مصر حالة حرب، وذلك على أساس أن المادتين الأولى والعاشرة تنشئان نظاماً لا ينشئ حق مصر في منعها.

الحالة الثانية: وهى عندما يصدر قرار من مجلس الأمن بتجريم العمل الأمريكي، واعتبار الهجوم الأمريكي عدواناً على العراق، ومطالبة أعضاء الأمم المتحدة بعدم السماح للسفن الأمريكية بالمرور في الممرات المائية الدولية. أثير هذا الموضوع بالضبط في سياق مختلف عام ١٩٩٠م، عندما أصدر مجلس الأمن القرار ٦٧٠ الذي التزم فيه أعضاء الأمم المتحدة بعدم السماح للسفن العراقية بالمرور في الممرات المائية الدولية. وثار الجدل حول أيهما أولى بالاحترام، وأيهما أسبق اتفاقية القناة أم قرار المجلس. وكان رأيي أن الاتفاقية يجب أن تتمتع باحترام خاص، خاصة وأن احترامها لا يؤثر كثيراً على الآثار المترتبة على قرار المجلس في هذا الصدد.

الحالة الثالثة: وهى التي ينقلب فيها الافتراض مرة أخرى، حيث يصدر مجلس

الأمن قراراً بالترخيص باستخدام القوة، ويكون ذلك جائزاً للولايات المتحدة أو لغيرها على النحو الذي قصدت إليه واشنطن. في هذه الحالة، فإن الفرق واضح بين قرار مجلس الأمن ٦٧٠ عام ١٩٩٠م، وبين القرار المفترض من المجلس عام ٢٠٠٣م. وهذا الفارق يتحصل في أن العراق عام ١٩٩٠م كان معتدياً، وكان منتهكاً للقانون الدولي، بينما العراق عام ٢٠٠٣ م أخلص في احترام قرار التفتيش، بينما يصدر المجلس هذا القرار المفترض انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولسلطات المجلس فيه، والتي يمارسها المجلس من أجل حفظ السلم وليس تغطية العدوان.

ولهذا السبب فإنه لا صحة لما يردده الكثيرون من أن صدور قرار من المجلس بالترخيص بضرب العراق قد يوفر أساساً قانونياً لمساندة الولايات المتحدة. بل إن عدم صدور قرار يعني أن الولايات المتحدة تقوم بالعدوان على العراق انتهاكاً بقرار التفتيش نفسه، بينما يؤدي صدور القرار المفترض إلى إيهام المجتمع الدولي بأن التصرف الأمريكي ضد العراق هو لصالح هذا المجتمع الدولي ونيابة عنه، ويهدف إلى كفالة احترام قرارات المجلس والقانون الدولي، وهذا أمرٌ لو حدث سيكون بالغ الخطر؛ لأنه باطل أريد به حق.

المبحث الثامن

المسؤولية الدولية للولايات المتحدة في العراق (١٩٩١ – ٢٠٠٣)

لا يجوز أن ينشغل العالم العربي بما يتضمنه الخطاب الأمريكي وما يطرحه من قضايا وأولويات. كما لا يجوز للإعلام العربي وكذلك السياسات العربية أن تكون أجندتها على منوال الأجندة الأمريكية لأن لكل من الطرفين مصالح ورؤية متباينة. فالولايات المتحدة مشغولة في العراق عند كتابة هذه السطور(١٠ من نوفمبر ٢٠٠٣) بتأمين وجودها العسكري وتحقيق طموحاتها السياسية التي تتناقض بالقطع مع المصالح العربية العليا. ولكن صخب المشهد العراقي لا يجوز أن يشغل الفكر العربي أو يصرفه عن قضية جوهرية وهو أن الولايات المتحدة هي المسؤولة مسؤولية دولية كاملة عما لحق ويلحق بالعراق من أضرار وهذا أمر يتطلب دراسة تفصيلية موثقة أرجو أن تقوم بها هيئة عربية متخصصة وهو أمر على أي حال ليست هذه الصفحات مجاله المفضل وإنما تكفي بصدده الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد ارتكبت جرائم حرب ضد الجيش العراقي في الكويت، وضد أفراد الشعب العراقي والمجتمع خلال ما سمي بعملية تحرير الكويت عام ١٩٩١م التي قادت فيها الولايات المتحدة تحالفاً دولياً واسعاً قادته بطريقتها وخدمةً لأغراضها وكان العراق موضوعاً للهجوم وأعمال الإبادة لأن القوات العراقية في الكويت أو داخل العراق لم تكن طرفاً في هذا القتال من طرفٍ واحدٍ والذي أطلقت عليه الأدبيات العربية خطأ «حرب الخليج الثانية».

تقتصر هذه المقالة على بيان الأفعال المؤسسة للمسؤولية الدولية للولايات

المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣ وكذلك الأسس القانونية التي تقوم عليها هذه المسؤولية. ولسنا ممن يرون أن الحديث عن القانون الدولي في وقت خرجت فيه ممارسات القوة عن كل قيد طرفٌ لا يتسق مع خطورة الأحداث، ذلك لأن القانون الدولي القائم والذي تكون عبر قرون سيظل في رأينا الضابط الأساسي الذي تقاس عليه سلوكيات الدول رغم ظهور اتجاه واضح في الفقه الأمريكي لتبرير استخدام القوة الأمريكية وذلك عن طريق التوفيق بينها وبين القانون الدولي الراهن بدلاً من استحداث قواعد جديدة تفارق ما تواضع عليه المجتمع الدولي وليس هدف هذه المقالة أيضاً هو تسجيل هذا الاتجاه بالتفصيل ولكن حتى هذا الاتجاه يشي بأنه يعترف بأن الممارسات العسكرية الأمريكية عام ١٩٩١م في العراق وإن كانت تنسجم في نظره مع القانون الدولي الإنساني إلا أن هذه الممارسات قد أوقعت أضراراً بالغة بالمدنيين خلال القتال وقد خصصت المجلة الأمريكية للقانون الدولي الرصينة قسماً من عددها الصادر في يوليو ٢٠٠٣م لهذه القضية بعنوان يوحي بأن الضربات الجوية قد أصبح لها قانون خاص وذلك تأكيداً لنفس الاتجاه الذي ظهر وتأكد بنفس النغمة عند ضرب يوغسلافيا من الجو عام ١٩٩٩م وهي قضية لا تزال تنظرها محكمة العدل الدولية. ويستند هذا الاتجاه إلى تطوير نظرية الدفاع الشرعي الوقائي التي تصفها المقالات الشارحة لهذا الاتجاه بأنها تقوم على رمال متحركة.

أما غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م فقد بشرت المجلة الرصينة بقانون دولي جديد بعد مرحلة العراق Post-Iraq international law فعالجت وضع الأمم المتحدة في المرحلة الجديدة ومستقبل القانون الدولي وعلاقة القانون بالقوة.

وأياً كانت محاولات الفقه الأمريكي للمزاوجة بين التصرفات الأمريكية وأحكام القانون الدولي فالثابت لدينا أن الولايات المتحدة تُسأل مسؤولية قانونية

دولية عن أحداث الغزو والتدمير والأضرار كما تُسأل عن سلوكها كقوة محتلة.

أما بالنسبة لأحداث الغزو فإن الغزو بطبيعته ليس مشروعاً في القانون الدولي أياً كانت مبرراته رغم أنه كان سبباً مقبولاً من أسباب اكتساب الأقاليم في القرن التاسع عشر، ناهيك عن فجاجة الأسبب ووهنها ومخالفتها الصارخة للقانون الدولي.

فقد تذرعت الولايات المتحدة بأنها ذهبت إلى العراق لكي تخلص شعبه من حاكم مستبد وفاسد. ورغم أن أحداً لم يطلب منها ذلك إلا أن هذه الصيغة مألوفة في أدب الاستعمار والاحتلال وليست أساساً يبرر غزو العراق ومن ناحية أخرى تذرعت الولايات المتحدة بأنها ذهبت إلى 'لعراق لتنظيفه من أسلحة الدمار الشامل التي تؤرق جيرانه وتهدد سلام العالم رغم أنها تعلم وثبت بعد ذلك أن العراق خال من هذه الأسلحة، ثم أن واشنطن لا تجد أي أساس قانوني يبرر لها نزع أسلحة الدول الأخرى حتى لو انتهكت هذه الدول معاهداتٍ تتعلق بالموضوع سبق لها الانضمام إليها ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة استخدمت قسطاً وافراً من قوة النيران التي أصابت الشعب العراقي كله بالفزع كما ألحقت الأضرار بالأحياء والمباني والمنشآت وأحدثت تلفاً واسعاً للبيئة وأطلقت على هذه العملية وصفاً مستفزاً وهو «عملية الصدمة والترويع» والحق أن الولايات عجزت عن النهوض بمسؤولياتها في إدارة العر ق وحفظ الأمن وصيانة المرافق كأي دولة محتلة، بل إنها تلاعبت وعبثت بمحنة العراقيين الذين داخلهم الارتياح لزوال صدام حسين فاستولى عليهم فزع الاحتلال ، وقد ترتب على العمليات العسكرية الأمريكية أضرارٌ مادية وبشرية اشتملت على ضياع الكنوز التاريخية في متحف بغداد بعد نهبه وتدميره بينما أعلنت الولايات المتحدة حتى قبل دخول العراق عن برنامج واسع

إعادة تعمير العراق ولذلك سارت العمليات العسكرية على أساس توسيع نطاق الدمار حتى تعظم عملية إعادة الإعمار وقدرت واشنطن أرقاماً فلكية من الأموال العراقية وعينت شركات أمريكية ووزعت عقود الإعمار على الدول الصديقة مجاملة لها ثم عقدت مؤتمراً للدول المانحة للتبرع والمساعدة في توفير أموال لازمة لإعادة الإعمار على غرار ما فعلت بشأن أفغانستان.

والحق أن الموقف في العراق يختلف تماماً عن المواقف المشابهة حيث يحلو للولايات المتحدة أن تضرب أمثلة لنماذج أخرى مثل مشروع مارشال الذي قامت في إطاره بإعادة إعمار أوربا المحطمة بعد الحرب ومن الواضح أن موقف العراق يختلف عن موقف ألمانيا التي كانت قد بدأت العدوان في الحرب العالمية الثانية، بينما العراق الذي امتثل لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ وأخلص في تنفيذه والتعاون الصادق مع مفتشي الأمم المتحدة قد فوجئ بالعدوان عليه وتدميره واحتلاله.

لكل هذه الأسباب تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الدولية عن أعمالها في العراق بدءاً بالحشد العسكري البحري والجوي في الخليج لعدة أشهر، والتهديد باستخدام القوة، ثم استخدامها بالفعل، وأخيراً احتلال العراق وتعريض أمنه وسلامته ورخائه ووحدته السياسية والإقليمية وحقه في تقرير النظام الذي يريده، لكل الأخطار.

ولا تقتصر المسؤولية الدولية للولايات المتحدة على شقها النظري وإنما يرتب تأكيد هذه المسؤولية آثاراً مادية يدخل فيها الخسائر البشرية والمادية والنفطية بما في ذلك ما فات العراق من كسب وما لحقته من خسائر.

وقد يثور السؤال حول الجهة التي ترتب هذه المسؤولية وهي عادة جهةٌ قضائية ويبدو لنا أنه في الظروف الراهنة فإنه يكفي تأكيد مبادئ المسئولية وقد يأتي يومٌ

تتجسد فيه هذه المبادئ.

وأخيراً، فلا يفوتنا أن نميز بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية لأن الشق المدني للمسؤولية لا يجوز أن يحجب إمكانية محاكمة القيادات الأمريكية عن جرائم الحرب ابتداءً من عام ١٩٩١م مروراً بمرحلة الحظر الدولي، وانتهاءً بجرائم الحرب البشعة التي ارتكبت في العراق خلال العدوان وطوال فترة الاحتلال.

المبحث التاسع

الهجوم العسكري الأمريكي على العراق في ضوء أحكام القانون الدولي العام

في العشرين من مارس ٢٠٠٣م، وبعد مضي مهلة الإنذار، وهى ٤٨ ساعة التي وجهها الرئيس بوش إلى الرئيس العراقي وأسرته بمغادرة العراق، وهو الإنذار الذي رفضه الرئيس العراقي، بدأت الولايات المتحدة الهجوم على العراق بمختلف أنواع الأسلحة التي حشدتها في الخليج، وفي الكويت ومن حاملات الطائرات في البحر الأحمر منذ عدة أشهر بنية مهاجمة العراق والتهديد اليومي بذلك طوال تلك الفترة. وقد أعلنت الولايات المتحدة أن هذا الهجوم سببه عدم احترام العراق لقرار مجلس الأمن ١٤٤١، وتراخى المجتمع الدولي في إرغامه على ذلك، وعدم تمكين الولايات المتحدة من الحصول على قرار بتأديبه من مجلس الأمن بسبب تهديد فرنسا باستخدام الفيتو، مما أدى إلى شلل مجلس الأمن في القيام بدوره في حفظ السلام وتأكيد احترام قراراته، ولذلك فإن واشنطن تستخدم القوة ضد العراق نيابة عن المجتمع الدولي، مادام المجتمع الدولي مقتنعاً بضرورة نزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل، ولكن الاتفاق ليس تاماً لاعتبارات تخص الدول المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق. هذا المنطق الأمريكي، وهو أن واشنطن تعمل لصالح مجلس الأمن، رغم أنها تعمل خارج إطار مجلس الأمن. قد يعطي الانطباع كما قال الرئيس الروسي بوتين في بيانه إلى مجلس الدوما الروسي صبيحة العدوان بأن الغاية حتى لو صح أنها نبيلة كما تزعم واشنطن، فإنها لا تبرر الوسيلة، وهى استخدام القوة بشكل غير مشروع.

تزعم واشنطن أيضاً أنها تعمل في إطار تحالف دولي يضم ما لا يقل عن ٤٥ دولة، وتريد بذلك أن تعيد إلى الأذهان التحالف الدولي الذي قادته ضد العراق عام ١٩٩٠ لإخراجه من الكويت، وهي تقود تحالفاً مماثلاً لتدمير أسلحة العراق، وهما أمران مرتبطان، فالغزو وامتلاك الأسلحة انتهاك في نظر الولايات المتحدة للقانون الدولي، وهي الحارس على هذا القانون والساهر على احترامه، وربما اعتقدت واشنطن أن هذا التماثل المزعوم بين حالتي ١٩٩٠ و٢٠٠٣ يمكن أن ينطلي على العالم، ولكن العالم يدرك تماماً أن العراق عام ١٩٩٠ كان غازياً محتلاً، وكان التحالف الدولي يعمل لإنهاء احتلاله وغزوه بموجب قرارات واضحة من مجلس الأمن. ويترتب على ذلك فساد الحجة الأمريكية التي تقول أن هذا التحالف المزعوم، والذي لا يضم سوى بريطانيا المشاركة معها في العدوان، هو امتداد للتحالف الدولي الذي كان قائماً ضد العراق ١٩٩١، والقول بذلك ينطوي على استخفاف بعقول المراقبين وذكائهم، ولا يليق بالدولة العظمى. فالتحالف الذي تم عام ١٩٩١ انقضى بتحرير الكويت. كما لا شك لدينا من الناحية القانونية أن الحجة التي تتذرع بها واشنطن للعدوان على العراق، وهي نزع أسلحته بالقوة، بالإضافة إلى ما ذكرنا من أن نزع الأسلحة يتم في إطار مجلس الأمن، فإن القانون الدولي لا يحظر على العراق امتلاك أسلحة الدمار الشامل مثلما يبيح لواشنطن، وغيرها أن تمتلك هذه الأسلحة، ولم تذكر واشنطن للعالم من الذي أعطاها الحق في التسلح ثم العدوان لنزع أسلحة الآخرين، خاصة وأن العالم قد قبل بحسن نية من قبل تقسيم دولة إلى مجموعتين، الأولى تتحمل مسؤولية رئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولهذا السبب ولتمكينها من القيام بهذه المهمة سمح لها بالتسلح بكل أنواع الأسلحة على أساس أنها تحمي السلام، وتحفظ الأمن للمجموعة الثانية التي حظر عليها بإرادتها وبموجب الاتفاقات الدولية المختصة أن تحوز هذه الأسلحة،

ولذلك لا ضير عليها أن تخلت عن هذا الالتزام مادام الشرط الأول اللازم لهذا الالتزام قد سقط، وهو عدم وفاء واشنطن بالتزاماتها الدولية. بل واستخدام قوتها للعدوان على من ينتظر الحماية منها.

ونضيف إلى ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، وهو الأساس القانوني الوحيد الذي يلزم العراق بتدمير أسلحته قد انقضى بتحرير الكويت، فضلاً عن أنه يخرج مجلس الأمن عن سلطاته الحقيقية التي لا تشمل نزع أسلحة الأعضاء.

فإذا كان القرار المذكور قد استند إلى منطق معين، وهو أن العراق بأسلحته يمكن أن يكرر مأساة الغزو، فلابد من تقليم أظافره أي أسلحته، مادامت نيته العدوانية قائمة. ونحن نعلم تماماً السبب الذي أوحى بهذا الالتزام في القرار، وهو إسرائيل، ومع ذلك قبلنا هذا الالتزام على أساس واضح، وهو أن يكون الالتزام عاماً لكل دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل، ولايجوز تفريد العراق وحده. وفضلاً عن ذلك كله فإن واشنطن كما رأينا أسقطت مصداقية سياستها الخاصة بمنع الانتشار النووي وغيره، وبدلاً من أن تحترم التزاماتها القانونية بحماية الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، فإنها تهدد هذه الدول نفسها باستخدام هذه الأسلحة.

ادعت واشنطن أيضاً أنها تستخدم القوة ضد العراق في إطار قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الصادر في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢م، وهذه الحجة الأمريكية لا تقل شططاً في تعمد ما ادعته الولايات المتحدة وبريطانيا خطأً بالنسبة لمناطق الحظر في العراق لكي تبرر الدولتان عدوانهما المستمر على العراق. ولحسن الحظ، فإن القرار لايزال محل نظر المراقبين والمتابعين والمحللين، ولا تزال تأكيدات وزير الخارجية الأمريكي ومن قبله مندوب الولايات المتحدة في نيويورك، وكذلك كل ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن ترن في الآذان لكي تؤكد أن القرار المذكور قاصرٌ على عمليات

التفتيش، وأنه لا يتضمن من قريب أو بعيد الترخيص لأحد باستخدام القوة، كما أكد هؤلاء جميعاً على أن فكرة انتفاء التلقائية والآلية في استخدام القوة بمعنى استخدام القوة بمجرد الاعتقاد أو الجدل حول عمل المفتشين، ودرجة تعاون العراق معهم، ومدى التطابق أو التنافر بين بيانات العراق حول ما بحوزته من أسلحة ونتيجة عمل المفتشين. ومعلوم أن التنافس الفرنسي الأمريكي كان يقوم أصلاً حول هذه النقطة وحول التأكيد على الفصل بين نتيجة التفتيش واستخدام القوة لدرجة إصرار فرنسا على صدور قرارين منفصلين، فلما أصرت واشنطن على قرار واحد تنازلت فرنسا عن الجانب الشكلي، وقبلت صدور قرار واحد، بشرط أن يخلو تماماً من أي إشارة إلى استخدام القوة. أما القول بأن عبارة «النتائج الوخيمة» التي تترتب على تقرير وجود العراق في حالة خرق مادي لقرار تعني استخدام القوة المسلحة.

فهو تفسير خاطئ رفضه أعضاء المجلس. ولم يقدمه الوزير الأمريكي بل أكد عكسه، ولذلك لا يجوز للولايات المتحدة أن تنفرد بتفسير معين للقرار، وأن تفرضه على غيرها لكي تبرر بذلك عدوانها، كما لا يجوز لها أن تناقض المفهوم العام الذي أحاط بالقرار، ولا بالتعهدات الأمريكية عند صدور القرار.

ويبدو أن الولايات المتحدة التي صدقت نفسها، وكذلك بريطانيا التي أكد رئيس وزرائها في بيانه إلى الأمة مساء يوم ٢٠ من مارس ٢٠٠٣م على أنها تقوم بعمل مشروع، قد رتبت على هذا العمل آثاراً تتجاوز بكثير الآثار الطبيعية حتى لو افترضنا جدلاً أن هذا العدوان الصريح عمل مشروع من قبيل الافتراض. فقد أعلنت واشنطن مساء يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٣م أيضاً أنها طلبت رسمياً من جميع دول العالم أن تقوم بإغلاق البعثات الدبلوماسية العراقية لديها إلى أن يتسلم الحكم الجديد في العراق مهام منصبه، وقد بدرت الكويت إلى تعيين سفيرها الجديد لدى

الحكومة المرتقبة في العراق. من ناحية أخرى قررت واشنطن تجميد الممتلكات العراقية لدى الولايات المتحدة، ماعدا ممتلكات البعثات الدبلوماسية. ومن ناحية ثالثة قررت واشنطن طرد ثلاثة أعضاء في السفارة العراقية في واشنطن وعدد من أعضاء الوفد الدائم للعراق في الأمم المتحدة هذه التصرفات الأمريكية تعد مخالفات جديدة للقانون الدولي. فلا توجد قاعدة في القانون الدولي حتى في عصور الظلام والطفولة القانونية تبرر للولايات المتحدة أن تطلب من غيرها إغلاق البعثات العراقية، إلا إذا كانت واشنطن تعتبر دول العالم جميعاً ولايات أمريكية تخضع لأوامر الحكومة الفيدرالية الأمريكية على الأقل في مجال العلاقات الدبلوماسية. من ناحية أخرى لا يجوز للولايات المتحدة تجميد ومصادرة الممتلكات العراقية وفقاً للقانون الدولي الراهن، وإنما يجوز لها ذلك باعتبار العراق دولة معادية، وفي حالة حرب معها، وفق مبادئ القانون الدولي في القرن التاسع عشر الذي يبيح للدول استخدام القوة على النحو الذي تقدره الدولة دون ضوابط قانونية.

وسوف يكون من حق العراق تحميل واشنطن المسؤولية القانونية عن هذه الأعمال التي تتم في إطار العدوان الأمريكي على العراق بالمخالفة لأحكام القانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة خاصة المادة ٢/ ٤ التي تحظر استخدام القوة والتهديد بها، ولنظام الأمن الجماعي في الميثاق، ولقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١. ويترتب على ذلك أن مجلس الأمن يجب أن يتخذ الإجراءات المناسبة ضد واشنطن ولندن، وأن يعقد جلسة ويتخذ قراراً لا تشارك فيه الدولتان مادام النزاع يتعلق بهما. ويجوز للمجلس أن يدين العدوان، وأن يقرر بعض الإجراءات غير العسكرية، ويرتب المسؤولية الدولية في كنف المعتدين، وما لم يقم المجلس بذلك، فسوف يكون

العدوان والسكوت عليه إعلاناً عن إفلاس المنظمة الدولية و لنظام الدولي الذي وثق فيه العراق واحترمه وامتثل لأحكامه، ولم يكن يريد أن يصدق أن الامتثال للقرار والإخلاص مع المفتشين لا علاقة له بالمخططات الأمريكية والبريطانية.

والحق أن العالم لابد أن يواجه هذا الموقف بشجاعة حفاظاً على نظام كافح العالم كله لإرسائه، وتعهدت شعوب الأرض أن تنشئه لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب، وأن يجمع على أن العمل الأمريكي عدوان يجب إدانته ومقاومته ، وأن أي أثر يترتب عليه باطل، وأن كل حكومة تنتج عنه لا يجوز الاعتراف بها، وألا يكرر أخطاء تجربة أفغانستان، وأن يدرك أن السكوت على السلوك الباطل أياً كانت دواعي ومبررات هذا السكوت هو أهم معاول هدم النظام القائم والتمكين للفوضى وهزيمة القانون.

وأخيراً لا يجوز السكوت على المنشور الذي وزعته السفارة الأمريكية في بيروت باسم « التحالف الدولي ضد الإرهاب وقوات التحالف البحرية» تنذر فيه كل السفن في البحر الأحمر والمتوسط وخليج عدن وبحر العرب وخليج عمان والخليج العربي بأن تعرف نفسها فوراً وبدقة وإلا تعرضت لنيران هذه القوات. ولم يحدد المنشور ما هو هذا التحالف المزعوم، وعلى أي أساس قام، ولذلك يعتبر هذا التحالف وقواته من قبيل أعمال القرصنة، ويتعين مقاومته وإصدار قرارات من مجلس الأمن لمكافحته.

المبحث العاشر

الجرائم الأمريكية فى العراق

مقارنة فورية يستدعيها الذهن بمجرد صدور أحكام الإدانة ضد البرغوثى .

هل هى صدفة أن تنعقد المحكمة العسكرية الأمريكية فى مكان ما فى بغداد أو هكذا نشر الإعلام الأمريكى وتصدر حكما بحبس أحد البرابرة من جنود الاحتلال الأمريكى بسبب تنكيله بالمعتقلين العراقيين فى سجن أبو غريب. وهو حكم، يشجع بلا شك على ارتكاب المزيد، ويبدو أن سبب تخفيف الحكم هو أن الجندى كان ينفذ تعليمات رسمية من رؤسائه، علماً بأن محكمة نورمبرج التى حاكمت مجرمى الحرب النازيين بعد الحرب العالمية الثانية قد أعدمت معظمهم وقضت بسجن أبدي للبعض الآخر بسبب الجرائم التى ارتكبوها ليس ضد القوات الأمريكية، وإنما ضد المواطنين الألمان من اليهود، فهذه هى عدالة المنتصر، وتلك هى عدالة المحتل.

فى نفس اليوم أصدرت المحكمة الإسرائيلية حكماً على مروان البرغوثى السياسى البرلمانى والمناضل الفلسطينى بعد أكثر من عام على سجنه وتعذيبه ضمن مسلسل التعذيب الإسرائيلى الذى نقل خبرته الواسعة إلى سجون الاحتلال الأمريكى فى العراق. لقد قررت المحكمة الإسرائيلية من تلقاء نفسها أنها مختصة، وهى محكمة المحتل التى لا يجوز أن تدعى اختصاصا على سياسى أجنبى وخطف من أرض أجنبية هى الأراضى الفلسطينية المحررة بموجب أوسلو، ومادامت إسرائيل لم تعلن رسميا فسخها لأوسلو فإن هذا الاتفاق يقرر اختصاص المحاكم الفلسطينية دون غيرها، ولا تجيز خطف الأشخاص، ولكن القضاء الإسرائيلى

الذى ادعى لنفسه اختصاصاً على أعمال وقعت خارج إسرائيل حتى قبل نشأة إسرائيل وضد أشخاص أجانب تم خطفهم من أراضى أجنبية انتهاكاً لكل القوانين الدولية، ورغم إدانة مجلس الأمن فى قضية إيخمان، لم يجد حرجاً فى أن يدعي الاختصاص بمحاكمة البرغوثى. أما لتهم الموجهة للبرغوتى فهى تهم يعاقب القانون الإسرائيلى عليها إذا ثبتت، وهى التحريض على رفض الاحتلال ومقاومته، وقيادة هذه المقاومة وتشجيعها.

ومادام الوضع القانونى للبرغوثى والاتهام الموجه له مشروعاً فى القانون الدولى فإن الوضع الطبيعى لو كانت إسرائيل تحترم أى قانون – كان يتطلب إعداد الاتهام وإخطار السلطة الوطنية الفلسطيبية بها، فإن وجدت التهم معاقبا عليها وفق القانون الفلسطينى، قدمت المتهم للمحاكمة. فكيف تتم هذه المحاكمات السياسية ويعاقب البرغوثى على أعمال يقرها القانون الدولى وهى مقاومة الاحتلال، وهو احتلال مركب لأنه احتلال استيطانى، كما أنه احتلال استعبادى. فقد عرفنا الاستعمار يزاحم أهل البلاد الأصليين بعض الوقت، وربما طاب العيش لبعض أبناء الدولة المستعمرة فيعزمون على لإقامة والاندماج فى البلاد، وحدث ذلك فى الجزائر وزيمبابوى وجنوب إفريقيا، لكننا لم نعرف احتلالاً يدعي أن أبناء الدولة المحتلة المهاجرين أصلا يدعون ملكيتهم للإقليم ويعملون على الخلاص من أصحابه، فيعملون فيهم فتكا وتقتيلا وإبادة.

وهكذا رأينا أن عقوبة مرتكبى جرائم الحرب من جنود قوات الاحتلال فى العراق اثنا عشر شهراً وقد ارتكبوها بكل الاستهتار والاستخفاف بالقيم الإنسانية مقابل عقوبة البرغوثى خمسة أحكام بالمؤبد أى المؤبد خمس مرات وجريمته هى اتهام بقيادة المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى.

فإذا كانت جرائم الحرب هى من جرائم النظام العام الدولى التى تخص بالمحاكمة فيها المحاكم الدولية لا الوطنية، أو تختص بها المحاكم الوطنية التى تطبق القانون الدولى الإنسانى بعد اندماجه فى النظام القانونى الداخلى، فإن جريمة البرغوثى عمل مشروع وفق القانون الدولى الذى لا يقر الاحتلال بوصفه عملا غير مشروع، بل إن السلطة المحتلة قد أعاقت جميع المحاولات السياسية الرامية إلى تصفية الاحتلال، والسبب فى ذلك أن إسرائيل التى أشاعت فى العالم كله أن المنظمات الفلسطينية لا تعترف بأوسلو، وإنما تصر على تحرير كل فلسطين التاريخية رغم إعلان كافة هذه المنظمات على أن موقفها هو السعى لزوال الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧، فتكون كل التراب الفلسطيني، وإنما ذلك على الفصائل حتى الحرب ضد الفصائل والشعب حرباً من أجل البقاء، وهو التصوير الذي تتخذه إسرائيل مبررًا لكل جرائمها في إبادة الشعب الفلسطيني؛ لأن تحرير كل فلسطين يعني زوال إسرائيل .

على أية حال رأينا أهمية تسجيل هذه الصور المعكوسة، حيث أصبح المناضل من أجل حريته وحرية شعبه يستحق أقسى العقاب ردعاً له ولأمثاله، بينما المجرمون الحقيقيون على الذين يعملون بتعليمات حكومتهم فيجزل لهم العطاء وتعلن عن محاكمة شكلية لهم. إن المحكمة العسكرية الأمريكية والمحكمة الاسرائيلية وهما محاكم احتلال قد كشفتا . وقدمنا تحليلاُ لهما في إحدى دراساتنا. عن العدالة الأمريكية وقيم الأمة اليهودية التي يفخر بها عصر البرابرة، فحري بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن يتصدرا القائمة ، ويوم تتفاضل الأمم في مقياس الحضارة، فلا يزاحمها على المرتبة الأخيرة كما ذكر عدد كبير مثل : أينشتاين وشارون في مذكراتها. أليس ذلك كله كافيا للحكم على مستوى الأمم بمعيار الحضارة والبربرية؟

ولعل العالم الحر يعرف أن المحاكم الألمانية لم تكن مختصة بنظر «جرائم» المقاومة الفرنسية للغزو الألماني لفرنسا لأن المقاومة عمل مشروع ضد احتلال غير مشروع. وينطبق الشيء نفسه على صفوف المقاومة الأوربية فى كل البلاد التى احتلتها ألمانيا. كذلك تعلم الولايات المتحدة أن ثوار الولايات الأمريكية ضد الاحتلال البريطانى فى اقرن الثامن عشر يوم كان الغزو مباحا والاحتلال غنيمة كانوا يمارسون حقا مشروعا، وهو ما قررته الحكومة الفرنسية وهى ترد على الاحتجاج البريطانى على الجزائر على المساندة البحرية الفرنسية للثوار الأمريكيين. كذلك عاملت فرنسا ثوار الجزائر على أنهم إرهابيون ينتهكون القانون الفرنسى الذى يدعى السيادة على الجزائر يعتبرها ضمن الأقاليم الواقعة وراء البحار Territories d auras ولكن المحاكم الفرنسية بعد استقلال الجزائر قررت أن أعمال الثوار كانت مشروعةلأن القانون الفرنسى لا ينطبق عليهم كما لم تكن هذه المحاكم مختصة.

فإذا كان الحلفاء قد حاكموا مجرمى الحرب الألمان واليابانيين وفق أحكام القانون الدولى ولم يطبقوا قانون الدول التى احتلت ألمانيا واليابان، وقامت المحاكم العسكرية بابتداع أحكام جديدة للقانون الدولى ، وهو أمر مقبول أيضا، فلماذا لا تعارض دول العالم الحر هذه المحاكمة السياسية للمناضلين الفلسطينيين وتنكر على محاكم إسرائيل أن تغتصب الاختصاص وأن تطبق قانون الدولة المحتلة الذى رفضت الدول الحلفاء تطبيقه على الألمان؟ ولماذا لا تهب منظمات حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لاتخاذ موقف من هذه الأحكام، وأن تقوم بفحص العدالة الإسرائيلية؟ وكيف هذه لهيئات أن تقوم بذلك وهى التى لم تحرك ساكنا إزاء أعمال الإبادة التى يقوم بها الجيش الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطيني؟.

وأخيرا إذا كانت عدالة المحتل المنتصر فى الحرب العالمية الثانية قد أسست القانون الدولى يجب أن يحترم فى فلسطين، فقد كان ذلك مقبولا على أساس أن المتهمين الألمان كانوا يمثلون دولة بدأت العدوان ضد كل الدول المجاورة، أما البرغوثى فإنه يدافع عن شعب محتل يتعرض لكل صنوف الإبادة، فهل تمر أحكام القضاء الإسرائيلى غير القانونية مرور الكرام؟، إن واجب الفقهاء العرب أن يعلقوا على هذه الأحكام فى الدوريات الأجنبية حتى يسجلوا نوعية قضاء الدولة التى أشاعت السلوك البربرى ضد شعوب المنطقة.

المبحث الحادى عشر

دور الأمم المتحدة المطلوب في العراق

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه يجري العمل على تشكيل قوات دولية متعددة الجنسيات لتتولى حفظ السلام في العراق بعد تسلم العراقيين للسلطة من الولايات المتحدة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤، وكانت الولايات المتحدة قد كرست جهودها لكي تقوم الأمم المتحدة بدور في العراق ووقفت بشدة وراء مهمة الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام وعلقت عليها أهمية كبري، والملاحظ أن ضغط الولايات المتحدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن لإرسال قوات دولية وإنشاء تحالف جديد في العراق قد ارتبط بوعود عدد من الدول خاصة العربية بعدم اعتراضها علي الاشتراك في هذه القوات إذا صدر بتشكيلها قرار من مجلس الأمن وكان واضحا أن هذه الوعود قد صدرت تحت ضغوط أمريكية شديدة التذرع بقرار مجلس الأمن هو محاولة للتشبث بأي رمز من رموز الشرعية الدولية، لوحظ أيضا أن الأمين العام كان يعارض أي وجود للأمم المتحدة مع الوجود العسكري الأمريكي فى العراق وفي ضوء التأكيدات الأمريكية بأن هذا الوجود سوف يستمر إلى أجل غير مسمي ، أما بعض السلطة وليس كلها فسوف تنقل لحكومة انتقالية تعنيها سلطات الاحتلال أيضا على غرار مجلس الحكم الانتقالي في العراق ، وفهم الأمين العام كما فهم الجميع أن القوات أو التحالف الدولي الجديد هو استمرار لبذور التحالف الدولي الثالث الذي تأسس بقرار مجلس الأمن ١٥١١ الصادر في ١٤/ ٩/ ٢٠٠٣م والذي اعتبر قوات الغزو نواة لقوات حفظ السلام .

صحيح أن الانسحاب الأمريكي قبل تشكيل نظام في العراق قد يفتح الباب

لحرب أهلية واسعة وصفت بذورها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١م عندما قسمت العراق تقسيما فعليا ثم أكملت هذا المخطط بمشروع الدستور الذى تنوى واشنطن بعد ٣٠ يونيو أن تطرحه للاستفتاء ، والذى ينشئ فيدرالية طائفية ويميز لصالح الأكراد إمعانا فى اللعب بورقتهم واستغلالها داخل العراق وفى مواجهة تركيا بحسابات تقدرها واشنطن ، ولكن الوجود الأمريكى المستمر سوف يؤدى إلى تهديد جسدى لوحدة أقاليم العراق وتفاقم المشكلة الأمنية ، فالهم الأول للولايات المتحدة والذى حرك قرارها بالاستعانة من جديد بعناصر البعث العراقى المدنيين والعسكريين هو دفع العراقيين والقوات الدولية إلى التصدى للمقاومة العراقية التى تراها واشنطن أشتاتا وشيعا ، وأن إنشاء البوليس والجيش العراقيين يجعلهما الأقدر على تعقب هذه العناصر على أساس أن هذه المؤسسات مؤسسات وطنية ولها الشرعية فى فرض الاستقرار ضد كل العناصر المهددة لها ، خاصة وأن هناك شعورا تروج له الولايات المتحدة وهو أن استمرار المواجهات مع القوات الأمريكية يبدد الوقت الذى يمكن لواشنطن استغلاله لإعادة إعمار العراق ، وإن واشنطن هى التى سوف تهدد بالانسحاب حتى تطالبها الأطراف العراقية بأن تتفضل بالبقاء خوفا من المجهول الذى تغذى أشباحه الولايات المتحدة.

فما هى مخاطر التحالف الدولى الجديد و مخاطر انضمام العرب إليه ؟ وما هى أسباب تحول موقف الأمين العام بتأييد هذا الاتجاه ؟ وما هو الفارق بين هذا التحالف الدولى المزمع الذى قد تنضم إليه دول معارضة للغزو مثل فرنسا بينما استبعدت ألمانيا ودول أخرى بشكل قاطع أية مشاركة فى هذا التحالف الجديد ؟

أما أسباب تحول موقف الأمين العام فيمكن أن تعود إلى أمرين:

أولهما : شعوره بأن الأمم المتحدة سوف تحل محل الولايات المتحدة بالتدريج

متأثرا فى ذلك بآراء الإبراهيمى الذى أصبح شخصية جدلية ويلقى نقدا عراقيا وعربيا وإسرائيليا ، فقد رفض السيستانى لقاءه ، كما تبرأ الأمين العام من تصريحه بأن سياسة إسرائيل فى فلسطين أدت إلى تسميم مهمته فى العراق ، ورغم ذلك لم تهاجمه الأوساط الصهيونية بل تعلق عليه الكثير من الآمال .

والأمر الثانى : الذى قد يفسر موقف الأمين العام فهو الحملة الأمريكية الضخمة على ما تسميه المصادر الأمريكية وخلفاؤها فى العراق أكبر فضيحة فى تاريخ الأمم المتحدة حيث بلغت الرشاوى والمخالفات فى برنامج النفط مقابل الغذاء عشرات المليارات من الدولارات ، وورد اسم كوجو نجل الأمين العام ، ورغم أن الأمين العام أمر بإجراء التحقيقات فى هذه المعلومات التى أثارتها أصلا صحف صهيونية وبعض أوساط الكونجرس ، إلا أن تغير موقفه ارتبط باتساع نطاق هذه الفضيحة .

ورغم أن هذه الفضيحة وغيرها تنال من إدارة الأمم المتحدة إلا أن هذه الإدارة ضرورية لعبور المرحلة الانتقالية ، ولذلك فإن بحث دور الأمم المتحدة يجب أن يرتبط بتحديد جدول زمنى لانسحاب القوات الأمريكية وغيرها من العراق ، أما القبول بأى دور للأمم المتحدة مع وجود هذه القوات وعزمها على البقاء ، فإنه خلط للأوراق وتمكين لهذا الاحتلال واستمراره وهو أمر لا يليق بالأمم المتحدة ، وقد سبق للأمم المتحدة أن قامت بأدوار مهمة فى إدارة الأقاليم وإجراء الاستفتاءات وغيرها من الإجراءات اللازمة لتأكيد الأوضاع الطبيعية فى مختلف الأقاليم مما لا يتسع المقام لتفصيله فى هذا السياق .

والتحالف المزمع الذى تسعى واشنطن إلى بنائه هو الثالث فى تاريخ العراق ، وكانت الولايات المتحدة هى اللاعب الرئيسى فيها جميعا ووفق سيناريو المصلحة

الأمريكية وفى كل الأحوال سعت واشنطن إلى أن تربط بين كل تحالف وبين الأمم المتحدة التماسا للشرعية وتشجيعا للدول على الانخراط فيه ، ففى التحالف الأول تمكنت واشنطن التى استدرجت العراق إلى عزو الكويت من تشكيل جبهة عريضة تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة واستخدام أمثل للمنظمة الدولية وخطوط الشرعية فيها الآن انتهاك الميثاق بالعدوان العراقى والاحتلال والضم ورفض الامتثال قاطع وواضح ، مما سمح لدول عربية أن تكون جزءا من هذا التحالف الذى استخدمته الولايات المتحدة لهدف ظاهر وهو تحرير الكويت ثم لهدف باطن وهو استهداف العراق وتحطيمه والتمهيد للفصل التالى بعد بدء التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج فى وقت زال فيه المانع القديم وهو انهيار الاتحاد السوفيتى الذى كان اقترابه من الخليج سببا فى التحفز الأمريكى والسعى إلى إبعاد الدب الروسى عن المياه الدافئة التى كان القياصرة يحلمون بها منذ قرون ، وهكذا حققت الولايات المتحدة أهدافها بعد أن قادت التحالف الدولى لهدف مشروع أجمع العالم عليه ، وهو إخراج العراق من الكويت فكان تحرير الكويت هو الهدف المعلن ولكنه فى الواقع كان أحد الآثار المترتبة على تحطيم العراق

وفى نفس السياق وفى إطار الاستراتيجية الأمريكية لغزو العراق هذه المرة شكلت الولايات المتحدة تحالفا آخر كانت تأمل أن يكون شاملا للدول العربية وتحت راية القرارات الدولية لولا أن الدول العربية لم تواتها القدرة على المشاركة العلنية فى هذا التحالف وإنما ساهم كل منها بقدر ما يستطيع من أجل هدف حاولت الولايات المتحدة أن تجعله مشروعا وعاما ومجمعا عليه وهو تحرير العراق من صدام حسين ونظامه بعد أن نجح التحالف الأول فى العراق فى تحرير الكويت من صدام فطاردته الولايات المتحدة حتى حررت الشعب العراقى منه ، ويبدو أن

هذا الهدف لم يكن محل إجماع رغم أن المتحفظين عليه لم يجاهروا بالمعارضة تماما كما عارضوا تصدى التحالف الأول لصدام حسين بحجج وذرائع مختلفة ، والحق أن هدف تحرير العراق من صدام حسين لم يتمكن من رفع هذا التحالف إلى مرتبة التحالف المشروع ، ولذلك حاولت الولايات المتحدة أن تخلع عليه ثوب المشروعية بعد أن تحول التحالف من هدف الغزو إلى هدف الاحتلال ، وذلك بإيهام الدول العربية أن تحرير العراق من صدام حسين يتطلب التعاون لتوفير الأمن والاستقرار وإعادة بناء العراق ، ووضع نظام سياسى يليق بالعراق الجديد ولعلنا لاحظنا كيف أن الولايات المتحدة حولت أن تضفى الشرعية على هذا التحالف الجديد تارة من خلال قرار مجلس الأمن وتارة أخرى من خلال الدول الحليفة والتابعة للولايات المتحدة ، ويدخل فى هذه المحاولات سعى الولايات المتحدة فى مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف ، وكذلك تصريح الأمين العام السالف الإشارة إليه فى بداية هذه المقالة ويقف العالم العربى اليوم بين تيارين : الأول يدفعه إلى المشاركة فى القوات المتعددة الجنسيات التى من المقرر أن تنشأ بعد تسليم السلطة للعراقيين على أساس أن ممثلى الشعب العراقى حتى ولو عينتهم سلطات الاحتلال بحاجة إلى الاستقرار لإدارة البلاد ، وأنه لا يجوز أن يظل العراق مستنقعا للفوضى .

ولابد أن يعرف طريقه إلى الاستقرار ولو بالتدريج ، وأن مالا يدرك كله لا يترك كله وهذا هو الاتجاه الواقعى فى معاجة الموقف خاصة وأن هذا الاتجاه لديه قناعة واحدة وهى أن الاحتلال الأمريكى وممارساته كلما استطال أجله تسبب ذلك فى تدمير العراق وأمله فى الخلاص ولكنة يدرك أيضا أن المقاومة فى العراق بالذات وإن كانت مشروعة إلا أنها تهيئ العراق للانقسامات حادة فى المستقبل أما الاتجاه الثانى والذى نؤيده فهو اتجاه وإن كان مثاليا إلا أنه يتعامل مع الواقع العراقى ،

ذلك أن وحدة العراق لن يحفظها سوى شعور العراقيين بالمصلحة العليا المشتركة وأن ينصهروا جميعا فى بوتقة واحدة بعد أن صهرتهم المعاناة من الاستبداد و من الضغوط الدولية ، وأن اشتداد المقاومة ضد الاحتلال هى الطريق الوحيد لإرغام الولايات المتحدة على الانسحاب الذى ليس بندا فى تفكيرها و أن مشاركة الأمم المتحدة فى هذه المرحلة قد تكون مفيدة فى سبيل تحقيق الهدف النهائى و هو استقرار العراق وحريته ولكنها مشروطة بعدد من الشروط :

وأول هذه الشروط أن يكون هناك جدول زمنى بانسحاب الولايات المتحدة.

والشرط الثانى : أن تعلن المقاومة العراقية وقف العمليات مادام هدف المقاومة هو الاحتلال والشرط الثالث ألا يبدأ إعمار العراق إلا بعد الانسحاب الأمريكى وأن تكون القوات الدولية هى الأساس فى مساندة جهود إعادة بناء الجيش والشرطة العراقية و الإشراف على انتخابات عراقية تسمح بتشكيل حكومة تمارس السيادة على العراق و تقطع صلة العراق بكل الظروف التى أدت إلى مأساته .

المبحث الثانى عشر

الوضع القانوني للعراق بعد تسليم السلطة

فى ٢٨/ ٦ / ٢٠٠٤ م بادرت الولايات المتحدة، لأسباب أمنية وسياسية بعضها يتصل بالأمن فى العراق والآخر يتصل بدور الناتو فى العراق، إلى تسليم السلطة للحكومة العراقية المؤقتة التى أقسمت أمام بول بريمر يمين الولاء (لاندرى الولاء للولايات المتحدة أم للشعب العراقى) حيث انتهت مهمة الحاكم المدنى الأمريكى فى ظل الاحتلال ليبدأ عصراً جديداً فى العراق.

وتسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة يعنى من الناحية القانونية أن السلطة أى سلطة التحالف الوارد ذكرها فى قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الصادر فى مايو ٢٠٠٣م عقب سقوط بغداد قد سلمت كل المهام باعتبارها السلطة العليا فى البلاد إلى الحكومة العراقية التى تسمى نفسها الحكومة العراقية ذات السيادة (government sovereign) مع أن القانون الدولى يعرف الدول ذات السيادة وليس الحكومات مما يعنى وفق هذة النظرية أن الحكومة أصبحت تمارس السيادة على العراق الذى زالت عنة صفة الدولة المحتلة الواردة فى قرار مجلس الأمن السالف الإشارة إليه، وتأكد فى قرار المجلس رقم ١٥١٥ فى سبتمبر ٢٠٠٣م ثم فى قراره الأخير ١٥٤٦. ويمكن القول إذن من الناحية القانونية أن العراق الدولة ذات السيادة قد أصبحت بسبب الغزو دولة محتلة بنظم وضعها قانون الاحتلال الحربى الذى ينظم العلاقة بين الطرف المحتل والطرف الخاضع للاحتلال فى الإقليم. والقاعدة فى هذا الصدد هى أن يبقى ما هو نافع للإقليم ويهدر كل ما قام به الاحتلال ويكون ضارا بالإقليم. ويترتب على حلول الحكومة العراقية محل

السلطة أن تكون كل الأرصدة المودعة فى صندوق الإعمار تحت إشرافها، بما فى ذلك ما للعراق من مستحقات وديون ودخول بترولية، وأن تمارس السيادة القضائية، وأن تسعى إلى إنشاء السلطة التشريعية بعد سريان الدستور المؤقت ووفق الجدول الزمنى الوارد فى هذا الدستور بحيث يأتي عام ٢٠٠٦ م وقد أصبح بالعراق سلطات ثلاث وحكومة منتخبة.

ولا يستطيع المراقب أن يفصل المشكلة العراقية المتعلقة بالأمن، والتى تشل مظاهر الحياة عن التطور السياسي للعراق. ولكن الشق الثانى من قضية نقل السلطة يتصل بالقوات الأجنبية فى العراق وبقوات المرتزقة التى تعمل معها فى إطار الشركات الخاصة بالأمن. وهذه القوات وما يتصل بها من خدمات عسكرية وأمنية ومدنية كل لا يتجزأ، ولابد أن وصفها سوف يتغير من كونها قوات احتلال إلى كونها قوات متحالفة مع الحكومة العراقية. وإذا جاز للحكومة العراقية أن تبرم اتفاقيات مع الدول التى تساهم بقوات فى التحالف بشأن وجود هذه القوات. فمعنى ذلك أن الحكومة العراقية تتمتع بالأهلية القانونية الدولية لتمثيل العراق فى المنظمات الدولية واعتماد السفراء الأجانب وابتعاث السفراء العراقيين إلى الخارج، وكذلك إبرام المعاهدات الدولية. ورغم أن الحكومة المؤقتة عينت من جانب سلطة الاحتلال، وأنها لا يجب أن تتمتع بالأهلية اللازمة بالعمل الدولي نيابة عن دولة العراق إلا أنه لاعتبارات عملية قد يجوز خلع هذه السلطة عليها.

من ناحية أخرى، إذا كانت قوات التحالف يمكن أن تصبح قوات حليفة للعراق بموجب اتفاقات ثنائية أو قوات للسلام مساندة لهذه الحكومة بموجب قرار من مجلس الأمن، فإن وجود المرتزقة التابعين للشركات الخاصة بالأمن لا يجد مبررًا قانونيًا فى العراق.

بقيت بعد ذلك بعض القضايا المعلقة نتناولها بإيجاز في سياق هذه المقالة.

أما القضية الأولى: فتتعلق بسلطة الحكومة العراقية على رموز النظام السابق ومحاكمتهم أمام محاكم عراقية وفق القانون العراقى، وهذه قضية بالغة الحساسية، لأن الحكومة العراقية لا تقدر على حماية هذه الرموز من الناحية الأمنية، ولذلك تظل حمايتهم من مسؤوليات القوات الأمريكية الحليفة. ولكن المشكلة تكمن فى أن أعضاء الحكم المؤقت هم من خصوم النظام السابق، وليس هناك ضمان جدي لمحاكمة عادلة، فضلاً عن أن محاكمة هذه الرموز أمام القضاء العراقى بقانون عراقى فى هذه الظروف سوف تكون محاكم سياسية، كما لن تعطى فرصة لمحاكمتهم على الجرائم التى ارتكبوها فى الكويت وإيران.

القضية الثانية: هى أنه يبدو لنا أن تقديم صدام حسين وبعض أعوانه المقربين إلى المحاكمة، والذى بدا أنه قرار من جانب الحكومة العراقية، قد أثار عددا كبيرا من الجوانب وأهمها ما يتصل بالعراق، كما يتصل بالموقف الأمريكى ودوافعه. أما تقديمهم للمحاكمة من زاوية المشهد العراقى، فقد قصد به أن يظهر للرأى العام العراقى والعالمى أن الحكومة العراقية قد بدأت بتصفية الملف الأول الساخن وإغلاقه حتى يبدأ العراق الجديد متحررا من تبعيات النظام السابق. كما تريد الحكومة أن تظهر وكأن قرارها تطبيق لواحدة من خصائص السيادة وهى المحاكمة.

ومن ناحية ثالثة، فإن الحكومة تريد أن تظهر أن الإعلان عن المحاكمة والبدء فيها دليل على شيوع الأمن والاستقرار، وهو ما يناقض تماما الواقع. ولم تفطن الحكومة العراقية أو ربما أجبرت على أن لا تفطن إلى أن إعادة صدام حسين إلى المسرح على أية صورة سوف يؤدى إلى آثار وانعكاسات لا يمكن احتواؤها لأن

شخصية صدام نفسه تتسم بأكبر قدر من الجدل، وقد أدى ظهوره وحديثه عن الكرامة العراقية فى قضية غزو الكويت، وكذلك تحديه لشرعية المحكمة والمحاكمة وتمسكه بأنه لا يزال رئيس العراق، ولم يرتكب جرما وفقا للقانون العراقى، فضلا عن حالة الإحباط التى تعانيها المنطقة العربية بسبب فشل قضية الإصلاح والتواطؤ بين الولايات المتحدة والنظم العربية بالاتفاق حولها، كل ذلك يمكن أن يفسر تصوره الجديد لصدام حسين فى الشارع العربى وكذلك داخل العراق، وهى صورة الزعيم الذى رفض الخضوع كأمثاله فى العالم العربى للإملاءات الأمريكية، الزعيم الذى غزا الكويت لاعتبارات قومية عراقية دفاعا عن كرامة العراقيين وانتزاعا لجزء من الوطن العراقى من غاصبيه وفق المنطق الصدامى، الزعيم الذى يتحدى واشنطن والاحتلال وأذنابه، وأولها الحكومة العراقية المؤقتة.

أما على الجانب الأمريكى، فقد أرضى بوش كل الشعب الأمريكى الذى يهمه أن ينال الدكتاتور عقابه، ولكن الشعب الأمريكى الذى قد تنسيه فكرة المحاكمة جزءاً من انتقاده لأسباب الغزو لا يتسامح مع عدالة المنتصر، ويصر على أن تكون المحاكمة عادلة وقضائية، وهو أمر مستحيل فى ظروف العراق الحالية. والنتيجة هى أن تعاطف الشعب الأمريكى مع حملة بوش الانتخابية لن يطول لأن استمرار المحاكمة سوف يكشف عما من شأنه أن يسيء إلى حكومة بوش في لحظة حاسمة فى سير المعركة الانتخابية.

القضية الثالثة: تتعلق بوضع الأجانب الذين يحاربون قوات الاحتلال فى العراق والذين تصفهم الحكومة بأنهم مرتزقة، وتصفهم الولايات المتحدة بأنهم فصائل للإرهاب. وإذا كان الأجانب قد وجدوا فى عدم شرعية الاحتلال سببا قانونيا لمساندتهم للشعب العراقى، فهل زال السبب لمجرد تغيير اسم القوات المحتلة إلى

قوات متعددة الجنسيات، خاصة وأن صفة متعددة الجنسيات صفة مادية بحكم تعدد جنسيات المشاركين فى هذه اقوات؟ فهذه قوات محتلة متعددة الجنسيات مقابل احتلال ينتمى إلى جنسية دولة واحدة. والمفهوم أن القوات المتعددة الجنسيات صفة تلحق بالقوات الدولية اتى تتشكل بإشراف الأمم المتحدة وتكون تحت علمها وقيادتها ويحدد لها وضعها القانونى بقرار من مجلس الأمن، ويكون هدفها النهائى هو حفظ السلام فى الدولة التى يعملون فيها أو بين الدول المتنازعة. والحق أن مفهوم القوات المتعددة الجنسيات نشأ بديلاً عن قوات حفظ السلام التى ارتبطت بالأمم المتحدة وأصبحت أهم مكونات عملياتها. وحدث ذلك بالتحديد فى مناسبتين خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

كانت المناسبة الأولى عندما رفض مجلس الأمن إرسال قوات لحفظ السلام بين مصر وإسرائيل تنفيذا وتثبيتا لاتفاقية السلام بين البلدين، وكن ذلك بتحريض أمريكى، ومن الناحية الشكلية انسجاما مع معارضة الدول العربية للاتفاقية، لأن واشنطن اتجهت إلى أن تكون كافة عناصر التسوية فى يديها بدءًا بمفاوضات السلام وانتهاء بقوات المراقبة التى تسهم فيها بحوالى ٧٥٪ من الجنود، رغم أن نفقاتها تدفع بالتساوى بين مصر ءإسرائيل والولايات المتحدة. أما المناسبة الثانية، فكانت بعد توقيع اتفاقية دايتون للسلام فى البوسنة مع تدخل الناتو بالقوات والأمم المتحدة بالجوانب الإنسانية، ثم أصبحت تسوية كوسوفا نموذجا للتزاوج بين الأمن الذى تحفظه قوات الناتو، بين الإدارة المدنية التى تقوم بها الأمم المتحدة.

ومن الناحية النظرية، يؤدى نقل السلطة إلى الحكومة العراقية إلى أن يكون من حقها حظر وجود الأجانب على الأراضى العراقية وإبرام المعاهدات مع الدول المجاورة لمنع تسللهم، ولكن يحول دوذ ممارسة هذا الحق حقيقة أن الاحتلال لم يغير

سوى اسمه، وأن الشعب العراقى يطالب بانسحاب القوات المحتلة أيا كان اسمها، وأن الحكومة العراقية نفسها أداة فى يد الاحتلال حتى لو سمت نفسها حكومة العراق ذات السيادة sovereign government of Iraq ، فالسيادة هنا للحكومة وليس للعراق الدولة، وهو وصف خاطئ يلتبس فيه مفهوم السيادة مع مفهوم الاستقلال الذى يعد أحد مظاهر السيادة وليس السيادة نفسها، كما يحول دون ممارسة هذا الحق واقع العراق الأمنى، حيث أدى نقل السيادة ومحاولة إنشاء قوات وطنية عراقية فى الواقع إلى تصفية منظمة لعناصر الأمن العراقى الجديد، لأن المقاومة نظرت إلى هذه العناصر على أنها تتعاون مع سلطات الاحتلال وشبهوا الحكومة العراقية بحكومة فيشى التى قبلت التعاون مع الاحتلال الألمانى لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية. غير أن درجة استقلال الحكومة العراقية مسألة سياسية مرنة، فمن الناحية القانونية تم نقل السلطة إليها على الأقل من الناحية النظرية، وأن الأجنبى المقبوض علية يصبح مرتزقا أو عضوًا فى مشروع يهدف إلى زعزعة الشرعية الجديدة، وإن كانت منقوصة فى العراق.

أما القضية الرابعة: فهى تتعلق بوضع المقاومة العراقية. فالمقاومة تظهر ردا على الاحتلال، وهى التى سوف تحدد مصير العراق من الجانبين. ولعل هذا الجانب هو المشكلة الأساسية في العراق، لأن الاحتلال يريد أن يجند كل الطاقات العراقية ضد المقاومة والتي انحصرت بشكل أوضح في العرب السنة، وهم الوجه الحقيقي الباقي لعروبة العراق؛ لأن الأكراد قد ربطوا أنفسهم منذ عقود بالعنصر الأجنبي ضد الحكم الوطني بسبب فساد هذا الحكم، وكان هذا العنصر الأجنبي إيرانياً تارة، ثم أمريكياً وإسرائيلياً في الوقت الحالي، مما عمق الهوة بين الأكراد كعراقيين وبين أي حكومة مركزية في المستقبل. كذلك يبدو أن الشيعة قد حاولوا بأكثريتهم أن يكونوا

هم الوجه الحقيقي للعراق، فاعتمدوا على حسن تقدير الولايات المتحدة لمعاناتهم من ناحية، ولعددهم من ناحية أخرى، وارتبط في أذهانهم أيضاً أن الحكم العربي جزء من القومية العربية ولذلك فهم يترددون بين هويات ثلاث: الهوية الشيعية العراقية المستقلة، أو الهوية الشيعية الكبرى، أو التحالف السياسي الحذر مع إيران. والمعضلة الحقيقية لهذا التحليل هى أن المعيار الحالي للمشاركة في العراق الجديد هو التفاضل بين القوة السياسية على أساس الولاء للولايات المتحدة التي تشكل مصير العراق مما يعني محاصرة المقاومة العربية السنية، ويصبح الكل بما في ذلك النظم العربية الرسمية ضد هذه المقاومة، رغم أن مشروع الدستور العراقي المؤقت يعتبر عرب العراق وحدهم هم جزء من الأمة العربية وليس العراق كدولة. ومعنى ذلك أن النزعة القومية سواء كانت قومية طائفية في الشيعة أو قومية عرقية كالأكراد تزاحم الطابع العربي للعراق وأن النظم العربية الرسمية تساهم بذلك بالقضاء على عروبة العراق وتساعد ربما دون أن تدري المخطط الإسرائيلي والأمريكي في طمس الهوية العربية والتخلص من رموزها، لأنها نشأت بطبيعتها معادية للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية.

أما إذا تمكنت المقاومة من تعويق المخطط الأمريكي رغم كل التحديات المحيطة بها ورغم محاولات تشويهها والاندساس في صفوفها، وكذلك الفهم الأمريكي الجديد الذي عبر عنه مرشح السياسة الأمريكي جون كيري في مقره بإحدى الصحف مؤخراً ، وهو أن أمريكا يجب أن تحسن إدارة العراق حتى تكون مقبولة، وأن يظل احتلالها للعراق دائماً، فإن المساهمة في العراق المستقل العربي سوف تكون على أساس مساهمة القوى السياسية في إنهاء الاحتلال، وفي هذه الحالة فإن معجزة هى التي ستعيد توحيد العراق بعد أن ساهم تاريخ الاستبداد وفترة الاحتلال وسياساته في تمزيق أبناء الشعب الواحد

ونخلص مما تقدم إلى أن المنطقة العربية يجب أن تحتضن القوى التي تدعو إلى مقاومة الاحتلال وإلى عراق عربي مستقل ديمقراطي تتعايش فيه كل التقسيمات فيتأصل فيه انتماؤها إلى الوطن الأم لأن البديل عن ذلك هو الفوضى والصراعات وتدخل الدول المجاورة التي أصبح العراق بالنسبة لها قريباً من شؤونها الداخلية.

المبحث الثالث عشر

في العراق: المطلوب زوال الاحتلال وليس التحايل لتأبيده

أصابني الذهول وأنا أرى الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في عدد كبير من الدول منها أفغانستان والعراق مساء يوم الأربعاء ١٤ أبريل،وهو يعلن خطة الأمم المتحدة المقترحة لنظام الحكم في العراق ومنها أنه سيكون للعراق رئيس ونائبان. وسبب الذهول هو أن الإبراهيمي بالذات كان محسوباً على القوى القومية في العالم العربي، بخلاف محمد البرادعي الذي تربى في الولايات المتحدة، وهي 'التي رشحته لمنصب مدير عام وكالة الطاقة الذرية، فلا غرابة إن كان مساعدا للسياسة الأمريكية في العراق قبل العدوان، كما أنه مساعد الآن في غيرها مثل إيران وليبيا وكوريا الشمالية، فكيف يجوز للأمم المتحدة والإبراهيمي بالذات أن يقوما بهذه المهمة في العراق، هل هي سذاجة سياسية أم تعاون متقن مع الوحش الأمريكي، وهل يمكن التعويل على منظمة دولية لا تدرك دورها، أو لا تحسن فهمه أو تجعل دورها في خدمة المخطط الأمريكي وتقدم نفسها حتى تصد عن المخطط الأمريكي سهام النقد وترفع عنه حرج الريبة والشك والرفض؟

لقد كان البديل دائماً عن الاحتلال هو تدخل الأمم المتحدة، وتدرك ذلك واشنطن جيداً، ولذلك كانت تحاول أن تخفف الضغط الدولي عليها عندما تعلن رغبتها في توسع دور الأمم المتحدة، ولكن في إطار المخطط الأمريكي، وآخر هذه المحاولات إعلان جورج بوش مساء يوم١٤/ ٤/ ٢٠٠٤م أنه يفضل أن يصدر قرار

من مجلس الأمن لكي يوسع مشاركة الدول الأخرى في حفظ السلام في العراق، وهو مصطلح يقصد به دعم الاحتلال والتصدي للمقاومة العراقية، وأن تكون قوات حفظ السلام هذه تحت قيادة الولايات المتحدة التي تحولت قواتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥١١ إلى نواة لحفظ السلام رغم استمرارها وفق القرار ١٤٨٣ كقوات احتلال لها الكلمة العليا في شؤون العراق. فإذا كان مجلس الأمن قد وافق على قراريه ١٤٨٣ ثم ١٥١١ وفيهما تجاوز فاحش لسلطات المجلس بموجب الميثاق، فكيف يصل الحد بالأمم المتحدة أن تتدخل لتحسين صورة الولايات المتحدة التي تعلن أن وجودها العسكري في العراق مستمر وأنها سوف تقيم لها أكبر سفارة في العالم لواشنطن، وسيكون جزء فيها للإدارة المدنية للعراق.

وقد تساءلت يوم صدور القرار هل تدير واشنطن العراق نيابة عن المجتمع الدولي؟ أي هل فرضت الوصاية على العراق وأن واشنطن عينت من جانب مجلس الأمن الدولة الوصي على العراق؟ إذا كان الأمر كذلك، فيجب أن تقدم واشنطن لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة تقارير عن خططها في العراق وعن سلوكها والجرائم التي ترتكبها. وكيف يقبل العالم العربي هذه المؤامرة على العراق الشقيق لكي يندفع للحصول على قطعة من كعكة ما تسميه واشنطن إعادة إعمار العراق؟، وكيف تقبل أن تساهم دول العالم في احتلال العراق وتقف مكتوفة الأيدي، وهي ترى أن هذه القوات المتحالفة تتصدى للمقاومة العراقية دون أن تؤيد الدول العربية هذه المقاومة علناً، وأن تقف موقفاً حازماً من واشنطن، خاصة بعد أن سقط قناع بعض الوكلاء في العالم العربي ممن كانوا يقايضون العراق بفلسطين، فوجه بوش وشارون الصفعة لهم يوم١٤/ ٤ عندما قبل بوش خطة شارون التي أسقطت حق العودة وأقرت الاستيطان رسمياً والضم في صورة الجدار وغيره من الصور،

واضعاً حداً رسمياً لخريطة الطريق وجميع الوعود الزائفة التي أطلقتها حول دولة فلسطينية وحول رؤيته التي تنكر لها، ثم خطابه الغريب، وكأنه يتحدث مع أطفال العالم العربي بأنه مصر على هزيمة الإرهاب في العراق.

إذا كانت النظم العربية قد وصلت إلى هذا الحد ، وعجزت عن الرؤية أو عن النطق، فإن الشعوب العربية يجب أن تدرك أن العراق يتعرض لمؤامرة كبرى تشارك فيها الأمم المتحدة وكثير من الدول المتواطئة مع واشنطن وشجعها على ذلك سكوت الدول العربية، فحري بهذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً من هذا العدوان الجماعي على شعب العراق وثرواته ومستقبله، قبل أن يكفر العراق بعروبته وإسلامه، وهى النتيجة التي تراهن واشنطن وإسرائيل على تحقيقه ، وربما شاركتها دول عربية أخرى.

لقد أدركت الولايات المتحدة أن مواقف الحكومات العربية الحالية هى أفضل مناسبة لفرض أمر واقع في العراق وفلسطين، وهو الأسلوب الذي سار عليه شارون منذ توليه السلطة ، وأخضع به المنطقة العربية لمنطقه، حتى انتهى به الأمر إلى النجاح الباهر، فهو الذي وقف وراء دفع واشنطن إلى غزو العراق، وهو الذي ساعد القوات الأمريكية على التصدي للمقاومة، وهو الذي كسب ثقة بوش بشكل مطلق، بينما لا يقيم بوش وزناً لأي زعيم في العالم العربي، ويكفي أن نقارن بين جدول أعمال زيارات الزعماء العرب لواشنطن وبين جدول أعمال شارون، لكي تدفع نتائج المقارنة العالم العربي إلى استعادة مكانته المهددة علناً ، وتدني وضع قضاياه بسبب هذه المواقف البائسة.

تدرك الولايات المتحدة أيضاً أن شخصيات مثل الإبراهيمي محسوبة على الجانب العربي منذ أن كان أميناً عاماً مساعداً لجامعة العربية، ووزير خارجية الجزائر لعدة أشهر، فأصبح في نظر العالم العربي متفهماً ونصيراً للقضايا العربية، وفي نظر

واشنطن الرجل المناسب لبيع الوهم الدولي للجانب العربي لحساب الولايات المتحدة. لقد آن الأوان لكشف الأوضاع التي أدى سكوتنا عليها -تارة بسبب بقية من حياة ، وتارة أخرى بسبب عدم القدرة على التصدي- أن تكون الكارثة بهذا العمق، ولكن القضية في النهاية ليست شخصية الإبراهيمي والبرادعي، وإنما هى في مواقف النظم العربية التي سمحت للأمم المتحدة بأن تتحول دورة كاملة من مناصرة الحقوق العادلة بموجب ميثاقها إلى التواطؤ لتصفية هذه الحقوق، مما يوجب إعلان وفاة الأمم المتحدة بالنسبة للعالم العربي، وأن تكون عواناً عليه بدلاً من أن تكون في محنته عوناً له، ولكن هذه الشخصيات لو التزمت جانب الحق والمصلحة العربية لما كان بوسعها أن تقف في بغداد تحت إشراف بريمر ووسط بهجة إدارته المدنية وتعلن هذه الأنباء السعيدة.

إنني أحذر من أن ما يحاك ضد العراق وتشارك فيه دول عربية بحسن نية أو عامدة واعية، قد يكون هو صيغة المقايضة الجديدة على سكوت واشنطن على الإلحاح على خطة الإصلاح.

إن الاستسلام لمنطق التسليم بالأمر الواقع الذي يفرض على المنطقة سوف يقود المنطقة إلى مزيد من الهوان، ومزيد من التوتر ويجعل مستقبلها بسبب هذه التركيبة العجيبة وصور التعاون الجديدة مع الولايات المتحدة موضع التساؤل، ويدخلها في الدوامة والغموض لسنوات قادمة.

وقد أوضحت الهيرالد تريبيون في افتتاحيتها يوم١٢/ ٤، مخلصة لبلدها الولايات المتحدة فتوقعت فشلاً ذريعاً لبوش في العراق بسبب عدم وضوح مهمته وكذبه في دوافع الغزو وإصراره على عدم رؤية الحقيقة والتسليم بها والعمل بمقتضاها وأبرزها ما أوضحه الكاتب الأمريكي نيكولاس كريستوف بنفس العدد حول

الدرس الأسباني في لبوش وخلوصه إلى أن أهم إنجازات بوش لأمريكا هو أنه جلب إليها مشاعر العداء من العالم كله، بحيث منح الباكستانيون في استفتاء للرأي العام لبوش ٧٪ مقابل ٦٥٪ لابن لادن. أما توماس فريدمان الذي يكرر في كل سطر من كتاباته «نحن الأمريكيون» فلا يزال مصراً على المزيد من توريط الولايات المتحدة التي منحت الاسم والشهرة لصالح إسرائيل التي يدين لها بصهيونيته، حيث كتب في نفس العدد أن بوش محق أكثر من والده في طرد صدام من العراق ومحق بشكل أكبر في طرد الشيعة من لنجف الأشرف، وأنه لذلك بحاجة إلى تحالف يضم بالضرورة الدول العربية والإسلامية إذا أرادت أمريكا حقاً أن تغزو المجتمع العراقي بالدبابات والقوات فهى بحاجة إلى شرعية دولية تضم هذا التحالف وتكاتف الأمم المتحدة والمزيد من دول العالم، وأن الزعامات العربية بحاجة ماسة للعمل بجدية مع الولايات المتحدة . لأن أمريكا وحدها لا تستطيع قهر الشارع العراقي، وإنما هى بحاجة إلى مساندة العالم كله لقهره.

ويقول فريدمان أيضاً أن ما يجري في العراق ليس حرباً بين الإسلام المتطرف وأمريكا، لكنه حرب داخل الإسلام نفسه، بين من يريدون إسلاماً بوجه إنساني وتقدمي يمكنه التفاعل مع العالم ، وأولئك الذين يريدون إسلاماً معادياً للعالم. فما دخل الإسلام في العراق، وهل لا يرى فريدمان حقاً أن الحرب في العراق بين الطغيان والجشع الأمريكي المدفوع بالمشروع الصهيوني، وبين أبناء العراق جميعاً الرافض للاحتلال، أم أنه لا يزال يلعب دور التشويه والتدليس على القارئ الأمريكي، مادام الشأن الأمريكي لا يهمه بقدر ما يهمه مصلحة إسرائيل؟ فهل يستجيب العرب لتحليل فريدمان، وهل يقبل أشراف العراق نصيحة فريدمان فيسلمون للاحتلال حتى يكون للإسلام وجه إنساني ويكون قادراً على التفاعل مع العالم، طالما بقى العراق محتلاً، لأن السكوت على احتلاله يقدم في نظر فريدمان

أعظم دعاية للإسلام الصحيح السمح،. بدلاً من الإسلام المنغلق الداعي للحرية من العنف الأمريكي والنيل الصهيوني. وقد بلغ من تشويه الإعلام الغربي عموماً وتحيزه الغريب أن صور صمود أهل الفالوجا الأبطال تحت عنوان متشابه وهو التمرد أو الاضطراب في العراق، وهو اختزال لمقاومة باسلة ضد بطش التحالف الآثم بقيادة الولايات المتحدة وسط السكوت العربي المريب.

المبحث الرابع عشر

ازدواج المعايير
فى التطبيق الأمريكى للقانون الدولى

احتلت موسكو أفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩م فحشدت الولايات المتحدة جهودها فى الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى والعالم الإسلامى. فقد اعتبرت واشنطن أن الغزو السوفيتى لأفغانستان حتى لو تم بدعوة من الرئيس نجيب الله حليف موسكو- خطأ قانونى فادح وعدوان صارخ على دولة مستقلة ذات سيادة. فقررت واشنطن شن حملة سياسية دبلوماسية ضد موسكو فى نفس الوقت قررت دعم المقاومة الأفغانية بكل ما يلزمها من مساندة عسكرية أو دبلوماسية أو أيديولوجية.

وكان واضحاً أن واشنطن قد أسعدها أن ترتكب موسكو هذا الخطأ الفادح. وكانت تأمل أن تصبح أفغانستان هى فيتنام بالنسبة لموسكو، فقد كان جرح فيتنام لايزال غائراً فى الجيش الأمريكى، وتمكن كسينجر من إنقاذ بلاده من هذه الورطة بمعاهدة باريس فى يناير ١٩٧٣ أى قبل الغزو السوفيتى بستة أيام. وسوف يسجل المؤرخون العلاقات الدولية أن أفغانستان التى استعصت على السوفيت بدعم أمريكى للمجاهدين، سوف تستعصى أيضاً على حلف الأطلسى الذى يحتل أفغانستان منذ ٢٠٠١ دون مبرر أو هدف غير سوى ما يردده الإعلام الغربى من أن الغزو وهدفه زرع نظام ديمقراطى فى تربة غير ديمقراطية فانتهى بهم الأمر إلى الإنفاق المادى والسياسى لحماية نظام لا يسيطر إلا على بعض أحياء العاصمة. ويبدو أن الأفغان لم يجدوا فرقاً بين غزو السوفيت لهم، والاعتداء على بلادهم وبين الغزو الأطلسى بحجة مطاردة القاعدة وزعمائها على الأرض الأفغانية. فقد جاء

السوفيت إلى أفغانستان بحجة دعم حكومة صديقة وبدعوة منها هى حكومة نجيب الله الشيوعية، واليوم جاء الغربيون إلى أفغانستان لإسقاط النظام الذى أسهموا فى إنشائه بحجة أنه أوى زعماء القاعدة الذين اعترفوا بارتكاب عدوان سبتمبر على الولايات المتحدة ورفض نظام طالبان تسليمهم إلى واشنطن، فالاحتلال وإسقاط النظام سببه معاقبة هذا النظام وليس لخصومة مباشرة بين الطرفين.

وسوف يكتب المؤرخون أن غزو السوفيت عام ١٩٧٩م والغزو الأمريكى عام ٢٠٠١م واستمراره كانت من حماقات القرنين العشرين والحادى والعشرين، وإذا كانت واشنطن قد جندت الأمم المتحدة والعالم الإسلامى لمحاربة السوفيت «الملاحدة» فى أفغانستان فى ثمانينيات القرن الماضى، فلماذا سكت المسلمون على غزو واشنطن لأفغانستان، أليس الغزو لبلد إسلامى هو نفسه السوفيتى والأمريكى، أم أن الغزو السوفيتى جريمة بينما الغزو الأمريكى مشروع بالذرائع الهابطة التى ساقتها واشنطن بعد تمثيلية ١١ سبتمبر. وإذا كانت واشنطن قد أسعدها الغزو السوفيتى لأفغانستان وربما ثبت التاريخ أنها ساعدت عليه لتوريط الإمبراطورية السوفيتية فلماذا سلمت موسكو بسلامة الغزو الأمريكى وربما ساعدت عليه وهل ظل موقفها مؤيدًا لموسكو أم أنها تتمنى – بعد تغير قلب موسكو على واشنطن- استهداف واشنطن والغرب فى فيتنام جديدة، ولماذا تساند موسكو الغرب عسكرياً فى أفغانستان باعتبار ذلك جزءاً من متطلبات التقارب الروسى الغربى؟.

لقد ارتفعت أصوات قانونية كثيرة تدين الغزو الأمريكى لأفغانستان باعتباره عدواناً ولم تفعل منظمة المؤتمر الإسلامى شيئاً حيال هذا الغزو وكأنها صدقت المسرحية الأمريكية من أن هذا الغزو هو جزاء وفاق لعدوان أفغانستان على الولايات المتحدة، وأن سبب هذا الموقف هو سيطرة واشنطن على أعضاء المنظمة

فأسكتت الصداقة والتحالف ألسنتهم تماماً كما حدث حين غزت موسكو أفغانستان، حيث كانت ١٦ دولة إسلامية لها مصالح مع موسكو تتردد باستمرار فى مطالبة موسكو بسحب قواتها، أو دعم المقاومة. فمقاومة الغزو السوفيتى كانت أشرف الغايات وقربى إلى الله مادامت عملاً يهدف إلى تحرير الوطن من عدو الله وعدو الوطن، أما مقاومة الغزو الأمريكى فهو إرهاب ومخالفة لكل الأديان. ومن الواضح أن المقاومة للسوفيت عمل مشروع، ولكن نفس المقاومة للأمريكيين إرهاب صريح يتعين مقاومته واقتلاعه.

هذا الازدواج الفج فى المعايير القانونية نلاحظ فى مشهد آخر البطل فيه هو الولايات المتحدة، ونقصد به العراق. ففى الوقت الذى دفعت فيه واشنطن العراق لمهاجمة إيران، كانت تتصدى فى نفس الوقت للعدوان السوفيتى على أفغانستان وتساند مقاومته الإسلامية. وبعد ملحمة الحرب العراقية الإير نية التى أجهزت على موارد البلدين والتى دعمت خلالها بغداد وسكتت على برامج الإبادة لشرائح من المجتمع العراقى، استدرجت واشنطن العراق إلى غزو الكويت. وإذا كانت واشنطن قد أقامت الدنيا على العراق كجزء من مخططها وليس حباً فى الكويت مستغلة عملا عدوانياً صريحاً من جانب العراق، فأدانه مجلس الأمن والمجتمع الدولى فإن هذا المجتمع الدولى على الأقل فى شقه الرسمى سكت على الغزو الأمريكى للعراق وعلى الجرائم الأمريكية ضد الشعب العراقى وتسببها فى تمزيق العراق ولجوء ملايين من سكانه إلى الدول المجاورة، ولم يقل أحد أن هذا عدوان وأنه غير مشروع اللهم إلا الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفى أنان الذى لاشك هاله التفسير الأمريكى والبريطانى لموقف مجلس الأمن على أنه إقرار بشرعية الاحتلال، كما أفزعه أن يلعب مجلس الأمن دوراً خطيراً فى تشويه الشرعية الدولية

وتوظيفها ضد أحكام الميثاق. وهكذا فى هذه المشاهد الأربع تم توظيف مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على العدوان الأمريكى فى أفغانستان والعراق، كما تم توظيف الجمعية العامة في إدانة الغزو السوفيتى لأفغانستان لتعذر إدانته فى مجلس الأمن بسبب الفيتو السوفيتى، مثلما وظف مجلس الأمن لمحاصرة العراق وإسقاطه بعد غزوه للكويت. الثابت أن العدوان فى كل الأحوال الاحتلال فى كل حال هو عمل غير مشروع سواء كان سوفيتيًا أو أمريكياً أو عراقياً، وأن المقاومة لهذا العدوان عمل مشروع سواء كانت المقاومة كويتية أو أفغانية أو عراقية، وهذه هى المبادئ الثابتة فى القانون الدولى.

المبحث الخامس عشر

العراق وكوريا هل تحتل واشنطن العراق باسم المجتمع الدولي؟

تصر الولايات المتحدة -رغم كل التحديات- على أن تنفذ في العراق أهدافها وبرنامجها الخاص، حتى لو عارضها المجتمع الدولي كله، بل حاولت أن ترغم المجتمع الدولي على مساندتها، وأن تصوع القانون الدولي لخدمتها، وأن تحول الأمم المتحدة عن الهدف أو الأساس لنشأتها، وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، فبدلاً من أن تساند العراق الضحية، تريدها الولايات المتحدة أن تساندها، فتقر لها بشرعية استخدام القوة من طرف واحد لأسباب تراها واشنطن وحدها مشروعة وسائغة، وتريدها أن تبارك احتلالها للعراق ونهب ثرواته وإذلال سكانه وتحويله إلى مجتمع منزوع من أصوله وساحة سهلة لإسرائيل، وتريد أن تعترف الأمم المتحدة والعالم العربي بأن مجلس الحكم الانتقالي في العراق هيئة مشروعة، بل ولها الحق في أن تشكل مجلساً للوزراء، وأن يمثل وزير الخارجية الجديد الكردي هوشيا زيباري العراق في اجتماعات الجامعة العربية.

وقد بذلت الولايات المتحدة من الضغوط والتهديدات والإغراءات ما أربك الساحة العربية، حتى إن الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى قد اتخذ مواقف متناقضة، بدأ أولاً برفض لقاء ممثلي المجلس رسمياً وسمح بلقائهم فرادى بأشخاصهم، فرد وفد المجلس برئاسة د. إبراهيم الجعفري برفض لقاء الأمين العام مما اضطره إلى لقاء المجلس. ثم أدلى بتصريحات مؤداها أن الاعتراف لا يرد إلا بالنسبة للدول والحكومات ، وليس بالنسبة لهيئات كمجلس الحكم الانتقالي، وهو

ما يخالف النظرية العامة للاعتراف وما جرى عليه سلوك الدول. وعلى العكس تماماً بادر الأمين العام فور تشكيل الحكومة من جانب المجلس الذي رفض الاعتراف به إلى الاعتراف بها والترحيب بمقدمها، رغم أن المجلس هو المرجعية للحكومة، والحاكم المدني الأمريكي بول بريمر هو المرجع الأعلى لكل من المجلس والحكومة.

من ناحية أخرى، تعتقد الولايات المتحدة أن مجلس الأمن بقراره رقم ١٤٨٣ في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣م قد أقر شرعية الاحتلال، وهذا غير صحيح، لأن المجلس لا يملك أن يسبغ شرعية على عمل باطل بطلاناً مطلقاً، ولو فعل لوقع قراره باطلاً لمخالفته لقاعدة آمرة في القانون الدولي، وهى حظر اكتساب أراضي الغير بالقوة، وهى القاعدة التي أكدها في ديباجته قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ بشأن نتائج العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية عام ١٩٦٧م.

وتعتقد الولايات المتحدة خطأ أيضاً أن مجلس الأمن عندما أصدر قراره رقم ١٥٠٠ في أواخر أغسطس ٢٠٠٣ الذي «رحب» فيه بمجلس الحكم العراقي، قد اعترف بالمجلس، وهذا الترحيب لا يعدو أن يكون اعترافاً بأمر واقع بدلاً من إغفاله واعتباره عدماً، وهو الاعتراف الواقعي de Facto المعروف في النظرية والعمل الدوليين.

ولما كانت الولايات المتحدة قد بدأت أولى محطات مخططها في تمزيق العراق، فإنها تريد هدوءاً وقبولاً لوجودها العسكري يمكنها من استغلال النفط العراقي في إعمار العراق وتوزيع المنافع على أصدقائها، وفي مجاملات واسعة لمن تفهموا مواقفها، وكذلك تحصيل نفقات الحرب وتكاليف الوجود العسكري وتعويضات المضارين من أفراد قواتها المسلحة وغيرهم، فإن المقاومة العراقية ظهرت وتطورت وشكلت أكبر تحد تواجهه واشنطن خاصة مع بدء المعركة الانتخابية الرئاسية،

حيث تتكبد قواتها خسائر في الأرواح والمعدات وتعرقل برنامج استغلال النفط، في الوقت الذي حاصر الفشل قواتها حتى في أبسط واجباتها، وهو تأمين الشارع العراقي وضمان استمرار عمل المرافق. يضاف إلى ذلك أن الفتنة التي خلفتها واشنطن في صفوف الشيعة في ضوء نظرتها الخاطئة في التعامل مع هذه القوة الجديدة الكبيرة في العراق ، وامتداداتها السياسية في لبنان وإيران، وهي إحدى حلقات الوصل بين مأساة العراق ومأساة فلسطين، توشك أن تخلق وضعًا جديداً خطيراً، وهو إنشاء ميلشيات شيعية بخلاف لواء بدر الذي لم يشترك حتى الآن في عمليات معينة، جنباً إلى جنب مع سعيها لإنشاء جيش عراقي يتعاون مع الاحتلال لحفظ الأمن ضد المجرمين وضد المقاومة.

ثم أضفت الولايات المتحدة بعداً جديداً على الجانب الأمني في العراق عندما أعلن المسئولون الأمريكيون أن الساحة العراقية قد أصبحت ساحة مواجهة مع «العناصر الإرهابية» التي تصنفها واشنطن إلى أربعة طوائف، وهي بقايا نظام صدام، والميلشيات المرتبطة به، وعناصر تنظيم القاعدة، وعناصر إيرانية، ومن تسميهم بالمتسللين العرب من الدول المجاورة خاصة من الحدود السورية العراقية.

إزاء كل ذلك سعت واشنطن إلى إشراك الأصدقاء معها بقوات تساند قوات الاحتلال ضد هذه الفئات الأربع، ولما فشلت المحاولة، لجأت واشنطن إلى مجلس الأمن لتشكيل قوات متعددة الجنسيت تعمل إلى جانب قوات الاحتلال لحفظ السلام ضد مثيري الشغب والفتنة حتى تتهيأ الظروف للإدارة الأمريكية في العراق لتنفيذ أهدافها، ولكن الدول الكبرى، وكذلك الأمين العام أدركوا ما في هذا الاقتراح من خلط للأوراق، فلم يؤيدوا المسعى الأمريكي ، وكان البديل الجاهز لدى واشنطن هو تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي، ودفع مجلس الأمن والعالم

العربي وبقية دول العالم إلى الاعتراف به حتى يمكنه أن يتصرف بوجه عراقي، ولكن بتوجيه أمريكي، فيسهل دعوة هذا المجلس لمجلس الأمن لإرسال قوات حفظ السلام، ولكن مجلس الأمن اكتفى بالترحيب بالمجلس العراقي كما لم تتحمس معظم دول العالم للاعتراف بالمجلس، فسارعت واشنطن إلى تشكيل حكومة عراقية ليس لها رئيس وزراء تتلقى تعليماتها من مجلس الحكم، حتى تدفع العالم إلى قبول الحكومة الجديدة والالتفاف على الاعتراض الأساسي، وهو أنه لا يمكن الاعتراف بحكومة عميلة شكلتها سلطات الاحتلال حتى لو آمنت واشنطن بمشروعية احتلالها ، وما تشكله من أجهزة بالمخالفة للتقاليد التاريخية في باب الاحتلال الحربي.

ولم يفت واشنطن وهى تقدم المجلس الانتقالي إلى مجلس الأمن أن تقدم تنازلاً فيما يلح المجتمع الدولي عليه، وهو حلول الأمم المتحدة بالكامل محل الاحتلال الأمريكي، أو أن يكون لها دور يتسع تدريجياً على حساب سلطات الاحتلال، ولكنه تنازل محدود لا يؤثر على انفراد الولايات المتحدة بالقرار في العراق.

ثم خطت واشنطن خطوة بالغة الجرأة في سياق هذا السباق المحموم في وقت يمر في غير صالحها، وهى محاولة استخلاص قرار من مجلس الأمن يسمح بتحويل قوات الاحتلال الأمريكية إلى قوة متعددة الجنسيات توضع تحت قيادة موحدة يكون قائدها طبعاً أمريكياً. وهذا هو جوهر الفكرة، ولكن تسويق هذه الفكرة تطلب تقديم عناصر أخرى تشجع أعضاء المجلس على قبولها مثل دعوة مجلس الحكم إلى التعاون مع الأمم المتحدة ومع المسؤولين الأمريكيين في بغداد للتوصل إلى جدول محدد لوضع دستور جديد وتنظيم انتخابات ديمقراطية، ومطالبة ممثلي الأمم المتحدة في العراق بتسهيل الحوار الوطني والتوصل إلى إجماع للإسراع بإجراء

الانتخابات. ثم حاول مشروع القرار الأمريكي الالتفاف مرة أخرى لانتزاع الاعتراف القانوني بمجلس الحكم العراقي -الجهاز الأساسي للإدارة الانتقالية للعراق-، ودعم جهوده لتعبئة الشعب العراقي، وأخيراً يطالب المشروع دول المنطقة بمنع تسلل الإرهابيين وتسريب الأسلحة لهم ومنع تمويل الجماعات الإرهابية.

غير أن ما يلفت النظر بخلاف محاولة استخلاص الاعتراف بالمجلس العراقي، هو تحويل قوة الاحتلال الأمريكية إلى قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة، وتخضع لتوجيه الأمم المتحدة. هل معنى ذلك أن قوة الاحتلال ستدمج في قوات لحفظ السلام لها قيادة يعينها مجلس الأمن ، ويقرر المجلس سياسات وأنشطة وأهداف القوة المتعددة الجنسيات، أي إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وتسليم العراق للمنظمة الدولية، أم أن القوة الأمريكية سوف تنضم إليها وحدات من أعضاء الأمم المتحدة فتقودها الولايات المتحدة وتعمل وفق التوجيهات العسكرية والسياسية للقيادة الأمريكية، ثم تتولى هذه القوة الدولية، وفي صلبها قوة الاحتلال الأمريكية التصدي للمقاومة العراقية والمتسللين وغيرهم، وقمع أية معارضة لاستمرار الاحتلال. ومادامت القوة الجديدة هى قوات لحفظ السلام الأمريكي، فلن يتوانى الأصدقاء عن الانضمام إلى هذا الفيلق الدولي. وهذا الوضع سوف يخلق وضعاً أشد شذوذاً لأن معنى أن يقر مجلس الأمن أن قوة الاحتلال قد أصبحت القيادة المشتركة لقوات حفظ السلام ترسلها دول أخرى، أن واشنطن تقود المجتمع الدولي كله لتحقيق أهدافها في العراق، وبذلك تنقلب مهمة مجلس الأمن من حفظ السلم والأمن للشعب العراقي إلى التصدي للمقاومة العراقية، وعدم الاكتراث لمأساة الشعب العراقي، وعدم الاهتمام بمشاكله الحياتية، وبذلك تحكم واشنطن العراق باسم المجتمع الدولي وتصادر حق شعبه في مقاومة الاحتلال بعد تحولها إلى

قوات متعددة الجنسيات.

وهذا الموقف قد يستدعي إلى الذاكرة الحرب الكورية عام ١٩٥٠، حيث تمكنت الولايات المتحدة من انتهاز فرصة خروج المندوب السوفيتي من جلسة مجلس الأمن احتجاجاً على عدم مناقشة مسألة تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، واستصدرت قرارين من المجلس بتشكيل قوات دولية، هي في الواقع خمس عشرة دولة حليفة للولايات المتحدة كانت تشارك القوات الأمريكية ضد العدوان الكوري الشمالي على كوريا الجنوبية عند خط عرض ٣٧ درجة. وقد انعقد لواء قيادة هذه القوات من الولايات المتحدة، وأصبحت تعمل تحت علم الأمم المتحدة، ولكنها في الواقع قوات غربية تواجه الغزو الكوري الشمالي الذي كان يعد من المواقع الأسيوية المبكرة للمواجهة العسكرية بين العملاقين السوفيتي والأمريكي في إطار الحرب الباردة.

وقد انقسم الفقه الدولي حول اعتبار هذه القوات السابقة، الأولى للتصدي للمعتدي في إطار المادة ٣٩ من الميثاق، خاصة وأن المجلس قد قرر أن هذا العدوان يعد تهديداً للسلم والأمن الدوليين غير أن أغلب الفقه الدولي، بما في ذلك موقفنا في دراستنا في هذا الشأن لا تعتبر أن هذه القوات تدخل في إطار أعمال القمع العسكرية التي يقررها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، رغم أن مجلس الأمن قد قام بتغطية الموضوع من الناحية القانونية، وذلك على تفصيل قدمناه، لا أظن أن هذا مجاله أو ساحته.

من ناحية أخرى، فإن هناك فارقاً كبيراً بين الحالتين الكورية والعراقية. ففي حالة كوريا كانت الولايات المتحدة تحتل كوريا الجنوبية في إطار التوزيع الإقليمي للقوى العسكرية المتحالفة والتي حاربت جنباً إلى جنب ضد دول المحور، وكان تصدي

واشنطن وحلفائها لزحف كوريا الشمالية، هو محاولة لمنع توسيع دائرة الانتشار الشيوعي فيما عرف فيما بعد بمذهب الاحتواء أو الحصر، ولم تكن هناك علاقة بين الأمم المتحدة، وبين هذا الموقف، وهذا الصراع الأيديولوجي الذي حكمته قواعد الحرب الباردة خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك كان خط عرض ٣٧ هو خط فاصل بين الشرق والغرب، وليس فقط بين المعتدي والضحية، وهو فارق كبير بين الحلف الغربي وبين عمل القمع الجماعي في إطار الأمم المتحدة.

أما في العراق، فالولايات المتحدة قوة احتلال، وهو احتلال بطبيعته غير مشروع. أما القوات الدولية التي تطالب الولايات المتحدة بأن تصبح قواتها المحتلة جزءاً منها على غرار القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠م، وعلى أساس أن الاحتلال سوف يغلفه إطار مشروع، وهو الغطاء الدولي، فإن ذلك أمر لا يجوز لأنه خلط بين غير المشروع، وهو الاحتلال، والمشروع، وهو قوات حفظ السلام التي لا تتوفر فيها الشروط اللازمة ولا المهام الواضحة لعملها، فضلاً عن أنها محاولة مكشوفة من الولايات المتحدة لكي تحكم العراق باسم المجتمع الدولي، وتوريط الأمم المتحدة في تقديم مسوغ لاستمرار الاحتلال ، والاستغلال لثروات العراق وشعبه واستغلال اسم الأمم المتحدة في كل الأعمال غير المشروعة من جانب الولايات المتحدة.

لهذا السبب بالذات فإن توسيع دور الأمم المتحدة يجب أن يكون سياسياً على حساب سلطات الاحتلال وليس عسكرياً بحيث تحل الأمم المتحدة بالتدريج محل الولايات المتحدة، وهذا أمر قد يتحقق في المستقبل في ضوء المصاعب المتزايدة للوجود العسكري الأمريكي في العراق، وكذلك في ضوء الضغوط الدولية المتزايدة ضد سلطات الاحتلال، هذا هو معنى تصريح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي

عنان يوم ٦/ ٩/ ٢٠٠٣م خلال اجتماع مجلس الأمن بأن الأمم المتحدة يجب أن يكون دورها واضحاً جداً في العراق، أي فك الاشتباك بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وهذا هو أيضاً موقف الجناح المعارض لمشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن بقيادة فرنسا وألمانيا، ويجب أن يكون ذلك أيضاً هو موقف العالم العربي، وألا يستجيب للضغوط الأمريكية التي تؤدي إلى تشويه دور الأمم المتحدة وخلط الأوراق والإضرار بالمصالح العربية، وتلك مناسبة يستطيع العالم العربي أن يعلن فيها موقفه في ضوء هذا التحليل واستناداً إلى حقائقه.

المبحث السادس عشر

قوات حفظ السلام في العراق

الثابت أن الموقف في العراق يتسم بالكثير من الغموض، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تشعر يوماً بعد يوم بالتورط، وأن قرارها بالمزيد من التواجد والإجراءات يتساوى تقريباً مع قرارها بالتخلي والإفلات. أو على الأقل فإن القرار الأخير ليس غائباً عن تفكيرها. والثابت أن هناك مقاومة عراقية جدية ومؤلمة بصرف النظر عمن يقوم بها، وبصرف النظر عن الخط الإعلامي والسياسي الذي قررته الإدارة الأمريكية أو تبحث عنه لمحاربة المقاومة محاربة نفسية والتقليل من شأنها، خاصة بعد مقتل نجلي صدام حسين وتصويرها الموقف على أن المقاومة ترتهن كلية بصدام وأسرته، وأنها ليست قضية عراقية عامة، وأن هدفها شخصي، وهو الانتقام من جانب قوات النظام لقوامهم.

و من ناحية أخرى، فالثابت كذلك أن الشعب العراقي بدأ يئن من حالة الضياع وفقدان الأمن وفقدان الطريق إلى المستقبل، وأنه يشعر شعور ضحايا اللئام على موائد الطعام، بل الأدهى أن هؤلاء اللئام لا يستطيعون له نفعاً، فالأرجح أنهم لا يريدون. وبصرف النظر عن التفسيرات المتدفقة للموقف الأمريكي في العراق، يستوي في ذلك أن يكون لعدم اليقين الأمريكي صلة بحداثة عهدها بالاحتلال أو بتقاليد الدول المحتلة أو بقدرتها على تلبس روح روما القديمة في عالم مختلف تماماً، فإن كل ذلك لا يفيد في سياق التحليل الذي تسعى إليه، وذلك للتعرف على جدوى الإجراءات الأمريكية في العراق، والسياق القانوني الصحيح لوجود قوات سلام في العراق، ويهمنا منها بشكل خاص اثنان هما:

١- المجلس الانتقالي.

٢ – السعي لدعوة قوات حفظ السلام للمشاركة في إقرار الأمن في العراق، مع تركيزنا على هذا البعد الخطير في تطور الأزمة العراقية.

ويبدو أن الثوابت في العراق قد أصبحت في ازدياد، على حساب المتغيرات،

وإن كانت فاعلة، وما بين الثابت والمتغير تزدهر التكهنات والفتاوى والرؤى التي تحاول أن تستشرف الغيب وترسم طريق المستقبل في عالم أصبح يشعر الكثير من القلق على هذا المستقبل، فإذا كانت درجة الاهتمام بالعراق ومستقبله هي حاصل ضرب الغموض الذي يحيط به ، والأهمية البالغة لاستجلاء الغموض أدركنا حجم هذا الاهتمام المتنامي ودواعيه.

فمن ناحية، إذا تأملنا مجمل الموقف الأمريكي في العراق عند الغزو، ومنذ الاحتلال والتصريحات والبيانات والقرارات والإجراءات، لا تضح لنا أن الولايات المتحدة لديها آمال في العراق، لا يهم في إطار هذا التحليل أن تكون مشروعة أو غير مشروعة، ولكن واشنطن لا تدري على وجه اليقين كيف يمكن تحقيق هذه الآمال، كما لن يكون لإسرائيل أي فائدة في هذا المأزق الأمريكي الذي يلعب عامل الوقت فيه دوراً خطيراً. إذا كانت الولايات المتحدة قد عمدت منذ البداية إلى أن تلعب على عامل الوقت وترفض تحديد مدة الاحتلال وتترك الأمر لما يتيسر في قابل الأيام، وعينها على الثروات والشعوب، وتداعبها أحلام يعجز جيل واحد عن تحقيقها، فقد أصبحت المشاكل التي تحيط الولايات المتحدة في العراق تطرح على القيادة الأمريكية سؤالاً ملحاً مركباً خاصةً كلما اقتربت بداية حملة الانتخابات الأمريكية على مقعد الرئاسة. وإذا قدر لهذه المقاومة أن تسقط قتيلاً أو اثنين يومياً، وأن تقوم بأعمال جسورة تنم عن التنظيم والتدريب والتسليح، وإذا أصبح ذلك محسوساً لدى المجتمع الأمريكي، فإني أظن أن هذا العامل سيكون عنصراً ضاغطاً ومحرجاً بعد أن صار الإخفاء والتمويه مستحيلاً.

ولذلك أظن أن الإدارة الأمريكية تحاول أن تحصل على الهدوء في العراق حتى تتمكن من تنفيذ برامجها التي أعلنت عنها في العراق، وربما للمنطقة كلها، بما في ذلك البرامج الإسرائيلية في العراق، والتي أعلن عن الكثير منها، أما المجلس الانتقالي فهو مثال على محاولات الولايات المتحدة غير المتماسكة لتهدئة الموقف، وتحسين الصورة وامتصاص النقمة، ولكن هذا المجلس زاد النقمة اشتعالاً، وأظهر التخبط الأمريكي في صورة أوضح، وكلما فكرت الولايات المتحدة في تقديم صورة مصطنعة كلما تفاقمت النتائج وحاصرتها الآثار، ومثال ذلك ما تسرب عن الإدارة الأمريكية من أنها تريد أن تعالج النقد الذي أحاط بهذا المجلس وبغيره من خلال افتراضات غير مدروسة وملفقة.

فقد تردد أن الولايات المتحدة تريد أن يعطي مجلس الأمن للمجلس العراقي الانتقالي بعض الصلاحيات التمثيلية للعراق في الخارج، وأن تتمتع القنصليات العراقية في الخارج ببعض الصلاحيات، وتأمل بذلك أن تضفي الشرعية على هذا المجلس، وأن تمتص أوجه النقد، خاصة التي وجهها أحد مرشحي الرئاسة الديمقراطيين من أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تعمل وحدها في العراق بمعزل عن الأمم المتحدة. ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة التي أسعدها كثيراً أن يفسح لها مجلس الأمن في القرار ١٤٨٣ سلطات واسعة على غير العادة للدولة المحتلة، فإنها لا تزال ترجو أن يهم أصدقاؤها بعيداً عن مجلس الأمن بإرسال وحدات وطنية لمساعدة القوات الأمريكية على ضرب المقاومة وتهدئة الموقف، وتولي مسؤولية الأمن في المدن العراقية نيابة عن القوات الأمريكية، وقد أعلنت بعض الدول بالفعل استعدادها للتجاوب مع واشنطن مثل اليابان وبولندا، وبعض دول شرق أوربا، وأسبانيا. أما ألمانيا وفرنسا والهند، فقد أصرت على أن قوات حفظ السلام لا ترسل إلا من خلال مجلس الأمن.

ولعله من الواضح للمتابع للموقف في العراق أن هناك تخبطاً كبيراً فيما يتعلق

بتحديد العلاقة بين القوات الأمريكية والقوات الدولية وبين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. فلا شك أنه من الخطر بمكان أن تعلن فرنسا وألمانيا ودول أخرى أنها مستعدة للمشاركة في عمليات حفظ السلام في العراق إن قرر مجلس الأمن ذلك، ولا يجهل أحد إمكانية أن يقرر مجلس الأمن ذلك بسهولة. لأن المجلس الذي أضفى الشرعية على الاحتلال، ومنح سلطات الاحتلال سلطات مطلقة تناقض تلك المقررة في اتفاقيات جينيف لعام ١٩٤٩م، لقادر على أن يصدر ترخيصاً بتشكيل قوة دولية في العراق. ولهذا السبب يجب أن يكون الفصل كاملاً بين المنهج الأمريكي في العمل مع الموقف العراقي، وبين الموقف الدولي، والفارق بين الموقفين هو كالفارق بين السماء والأرض، فالولايات المتحدة قوة احتلال تعامل معها قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ من هذا المنطلق، وتركها تقوم بمهام صورت على أنها لمصلحة العراق والشعب العراقي، ولذلك ارتكزت مواقف الدول العربية والعالم على حث الولايات المتحدة على الإسراع بإنجاز هذه المهام والانسحاب من العراق.

أما المنهج الدولي، فهو يرى ما تراه الدول العربية، ولذلك لا يجوز الخلط بين الملفين والمنهجين، فإما أن تكون الولايات المتحدة قوة احتلال وتعمل في إطار القرار ١٤٨٣، أو أن تنسحب وتتولى الأمم المتحدة بالكامل مسئولية الموقف في العراق. أما محاولة اجتراء موقف الأمم المتحدة لكي يسد ثغرات الموقف الأمريكي، فإن ذلك يؤدي إلى نتائج بالغة الخطر، ولا أظن أن التعرف على هذه النتائج يحتاج إلى جهد كبير، لأن للأمن في العراق وفي ظل الاحتلال مسؤولية أمريكية، وأن المقاومة للوجود الأمريكي في العراق مقاومة مشروعة. أما لقاء على القوات الأمريكية في العراق والإدارة الأمريكية للعراق ثم إنشاء قوة لحفظ السلام في ضوء ذلك، فهو يثير لبساً حول معنى السلام في هذه الحالة وهو السلام الأمريكي Pax Americana

ولا يجوز أن تسعى الدول إلى تكريس الاحتلال وتمكين الدولة العظمى الأولى من انتهاك القانون تحت أي مسمى وبأي ذريعة. فإذا تمكنت الولايات المتحدة من الانتقال على سبيل المناورة من السعي لدى الحلفاء إلى تشكيل قوة سلام خارج إطار مجلس الأمن، فإن هذه القوة تنضم إلى القوات الأمريكية في العراق لممارسة الاحتلال والبطش وتعويق المقاومة العراقية، وهذه المقاومة تعد في القانون الدولي أداة معتبرة لكي يقوم الشعب العراقي بتقرير مصيره. فإذا قرر مجلس الأمن إرسال هذه القوات رغم وجود الاحتلال، فإنه بذلك يكون قد أضاف تصرفاً خاطئاً جديداً إلى تصرفاته غير القانونية في العراق، وفي غيرها وورط الدول الأخرى في مساندة الاحتلال، بعد أن تجاوز المجلس عن إدانة هذا الاحتلال في القرار ١٤٨٣، وسوف يحدث بذلك خلطاً خطيراً بين سلام الشعب العراقي وسلام قوات الاحتلال، وهى سابقة غريبة ليس لها مثيل في التاريخ المعروف. صحيح أنها تنسجم مع المنظور الأمريكي الانتهازي للقانون الدولي وأجهزته، ولكن هذه القضية يجب أن تلقي معارضة جميع الدول، وخاصة الدول العربية التي يجب أن تصر على أن الولايات المتحدة بغزوها للعراق قد عبثت بمصيره، وراهنت على استقراره ووحدة أراضيه، وأن العالم العربي مستعد لأن يشترك في قوات سلام دولية بعد رحيل قوات الاحتلال، وتكون مهمتها تمكين الشعب العراقي من تقرير مصيره، وتشكيل هيئات الدولة وأجهزتها في جو من الثقة والطمأنينة.

والغريب أن بعض المسؤولين في 'العالم العربي، قد بهرتهم فكرة قوات حفظ السلام، أو هكذا زين لهم، فراحوا يدعون إليها، وكأن في سعيهم ودعوتهم إظهارًا للحرص على مستقبل العراق، وهو في الحق تكريس مأساة العراق وهزيمة لآمال أبنائه إزاء العالم العربي والعالم كله، خاصة وأن العراق دولة قديمة ومجتمع عريق، وقدرة أبنائه على إدارته ليست محل شك أو تشكيك.

وأخيراً، فإنني أحذر الذين التبست عليهم الصورة، وأسعى جاهداً إلى إيضاحها قدر المستطاع. ومن بين صور الالتباس بعض الاجتهادات في هذا الباب التي قد ترى تماثلاً بين ما يحدث في العراق، وما يحدث في فلسطين. فإذا كان العالم العربي يطالب بقوات أجنبية للفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حسبما طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يوم ٢١ يوليو ٢٠٠٣م، لكي تكون حاجزاً بين الشعب الأعزل، وبين الجيش الإسرائيلي المسلح. ويجد هؤلاء شبهاً بين هذه المطالبة، وبين مساندة إرسال قوات لحفظ السلام في العراق وحفظ الأمن في مدنه، مما يكسب الطلب الكثير من الوجاهة الملتوية، فالموقف في الحالتين مختلف اختلافاً كبيراً لأن الشعب الفلسطيني هو الذي يتعرض لجور سلطات الاحتلال الإسرائيلية. بينما قوات حفظ السلام المزعومة، سوف تقدم الحماية لقوات الاحتلال الأمريكية ضد المقاومة العراقية، فالقوات المطلوبة لفلسطين هدفها الإسراع بزوال الاحتلال، أما القوات المطلوبة للعراق فهدفها تأمين الاحتلال واستطالة أمده واستمرار حالة الضياع وعدم اليقين لدى الشعب العراقي، ومعه قلق المجتمع الدولي بأسره.

لهذا كله، فإنني آمل أن ينبه الإعلام العربي إلى هذه المزالق السياسية والقانونية وأن تتنبه الحكومات العربية إلى ذلك أيضاً، وأن تشكل موقفها على نحو ما أشار إليه بشكل موجز الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، خلال محادثاته في القاهرة في ٢٣ من يوليو ٢٠٠٣م، حيث أكد أن السعودية سوف نؤيد إرسال قوات لحفظ السلام في العراق بشرطين:

الأول: أن يزول الاحتلال الأمريكي.

والثاني: أن يصدر بتشكيل هذه القوات قرار من مجلس الأمن، وهذه على وجه التحديد هى أسس الموقف الذي يجب أن يسود دولياً وعربياً.

المبحث السابع عشر

الجوانب القانونية في قضية الصحفي العراقي

منتظر الزيدى الصحفى العراقى ،لذى قذف الرئيس بوش بحذائه حظى بتعليقات سياسية واسعة وشغل الإعلام والرأى العام وعبر عن مشاعر المنطقة والعالم بطريقة عبثية تتلاءم تماماً مع عبثية سياسات بوش فى العراق، وأقنعته أن شعوره بالفخر لأنه حرر العراق ليس له أساس، فلم يستقبله الشعب العراقى والعربى بالورود لأنه حرر شعباً عاجزاً أمام رئيسه من هذا الطاغوت، وربما ظن بوش أن النموذج العراقى مطلوب ى عدد آخر من الدول العربية وبالفعل أزعج بهذه السابقة بعض الزعماء العرب، ولكن الشعوب العربية التى تناضل ضد حكامها فى الداخل لا تخلط بين ضياع الوطن وسقوط النظام، ولا تقبل هذا المحتل بأى ثمن، وتلك باختصار كانت رسالة الحذاء فى هذه الواقعة، كما كانت أبلغ رد على توقيع الاتفاقية الأمنية التى أريد بها حماية النخبة السياسية التى تقيم بمقر قوات الاحتلال، وأن يستمر الدجل القانونى الذى بدأ منذ عقدين على الأقل مما فصلناه فى مناسبات أخرى، إذ تزعم واشنطن أن الاتفاقية لأمنية هى الأساس الجديد البديل عن «قوات التحالف» وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٩٠ فى ديسمبر ٢٠٠٧ وأنه بهذه الاتفاقية أصبح العراق مستقلاً عن وصاية الأمم المتحدة التى فرضتها بالقرار ٦٦١ عام ١٩٩٠م، وكلها أساطير قانونية لا تقنع إلا أصحابها، ولاسند لها فى القانون الدولى.

فما هو الوضع القانونى للصحفى العراقى فى خارج دائرة الإعلام والسياسة، والذى يجب الإصرار عليه فى التعامل مع هذه القضية؟

هناك نظريتان تتنازعان حكم هذه الحادثة:

النظرية الأولى: ترى أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة وفقاً للبيانات والمقولات الأمريكية وقرارات مجلس الأمن ١٥٤٦، ١٧٩٠ وغيرهما والاتفاقية الأمنية، بعد نفاذها فى يناير ٢٠٠٩ ومن ثم يشكل عمل الصحفى العراقى اعتداء على رئيس دولة حليفة للحكومة العراقية يزور العراق ليؤكد ما قدمه للعراق من حرية وديمقراطية وازدهار فى هذه الحالة، يقدم الصحفى إلى القضاء العراقى المختص ويخضع لطائلة القانون العراقى الجنائى ١١١ الصادر عام ١٩٦٩ وخاصة المادة ٢٢٦ منه والتى تعالج حالات الاعتداء أو النيل من رؤساء الدول الأجنبية أو ممثليها الدبلوماسيين وغيرهم أو المنظمات الدولية، أو مبانى السفارات والمنظمات والعاملين فيها، وتتراوح العقوبة بين ثلاث وسبع سنوات أو بغرامة أو بالسجن والغرامة وفق ظروف القضية.

وتطبيقا لهذه النظرية يمتنع على السلطات الأمريكية أو القوات الأمريكية التعرض للمواطن العراقى وتسأل الحكومة العراقية وحدها عن سلامته وفترة احتجازه وعن محاكمته محاكمة عادلة وفق المعايير الجنائية المعروفة فى النظم القانونية الوطنية والدولية، ويجوز أن تحضر المنظمات الحقوقية جلسات المحاكمة والاطلاع على صحيفة الدعوى وأن تراقب سلامة الإجراءات، وبشرط أن يحاكم الصحفى المتهم أمام قاضيه الطبيعى ووفق القانون القائم، ولا يزال العالم يذكر سابقة محاكمة صدام حسين وفق المزاج الأمريكى.

النظرية الثانية: هى أن العراق إقليم محتل تحكمه أحكام القانون الدولى، وأن الدولة المحتلة هى التى تضع القوانين وتعين القضاة وتعد الأحكام وتنفذها بأيدى عراقية وهى التى وضعت للبلاد دستورا يناسب السلطة المحتلة. يترتب على ذلك أن ما قام به المواطن العراقى قانوناً عملا من أعمال المقاومة هذه المرة ليس ضد

سلطات الاحتلال، وإنما ضد رأس الدولة المحتلة الذى جاء إلى العراق ليضلل الجميع خاصة أنه أعلن أسفه لما ألحقه بالعراق وغزوه واحتلاله بناء على معلومات استخباراتية ملفقة، وهو يعلم أنه هو الذى لفقها وأمر بإعدادها وسوف يتعرض يوماً للمحاكمة على الدور بأكمله.

فى هذه الحالة فإن اتفاقية جنيف الثالثة هى التى تحكم وضع الصحفى باعتباره أسير حرب ويجب أن تتدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان سلامته وإبراز مسئولية دولة الاحتلال، القوة الآسرة، عن سلامته، وأن تتم محاكمته أمام محكمة دولية ووفق أحكام القانون الدولى.

ولا يجوز الاعتداد بما تقوله الحكومة العراقية من أنه بحوزتها وأنها هى التى تتولى ملفه، لأن الحكومة والاحتلال سواء، لا فرق بينهما فى هذا السياق.

إن قذف الرئيس بوش بالحذاء هو أعظم تعبير من العالم العربى عن شعوره تجاه بوش والاتفاقية والجرائم التى ارتكبت فى العراق وامتهان الإنسان العراقى، وأوقع فى الدلالة من اغتيال الرئيس. لقد فتح التاريخ للصحفى العراقى صفحة نادرة لتسجيل هذا العمل، كما أتاح لبوش قبل أن يرحل من يفهمه أنه يفسد فى الأرض ويدعى أنه يحسن صنعاً، ولعل الرئيس بوش لا يزال يعتقد أنه أحسن إلى قوم أساءوا إليه. وأخيراً، فإن هذا الترتيب الإلهى أراده الله حتى يبرئ السماء مما زعمه بوش بأنه دمر العراق بتكليف من الله وأنه مبعوث العناية الإلهية، فكان الحذاء العراقى أبلغ رسالة احتقار بعد أن نبذه الشعب الأمريكى فى أوسع استفتاء على سياساته خلال انتخاب أوباما، ونرجو أن يكون ذلك عبرة لكى يراجع الحكام أعمالهم. ومما يعزز هذا التحليل حتى وفقاً للرواية الأمريكية لا يزال العراق محتل وأنه سيستعيد سيادته، على الورق طبعاً، فى الأول من يناير القادم بعد إنفاذ الاتفاقية الأمنية.

المبحث الثامن عشر

هل يسهم مجلس الأمن في إشعال الحرب الأهلية فى العراق

وافق مجلس الأمن يوم ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥ على طلب الحكومة العراقية باستمرار قوات الاحتلال الأمريكية، والتى أطلق عليها قوات التحالف لمساعدة الحكومة العراقية لاستكمال عملية التحول السياسى فى العراق. ويقوم هذا الطلب على افتراض أن العملية السياسية سوف تؤدى إلى رحيل القوات الأجنبية من العراق، بينما يرى آخرون أن الولايات المتحدة تمكنت من استخدام وتوظيف الإطار العراقى من خلال الحكومة لكى تطلب من مجلس الأمن ما ترى أنه مناسب للعراق، مادامت هى الجهاز الشرعى المعبر عن إرادة العراق. وهذا الافتراض فى نظر هؤلاء يؤدى إلى استمرار الاحتلال والحكومات التى تعيش فى ظله، وتمكين الاحتلال من إنشاء نظام سياسى يتفق مع مصالح الاحتلال ، وليس مع استقلال العراق، فضلاً عن أن موقف مجلس الأمن الذى يفترض أن قوات الاحتلال قد تحولت - على الورق فقط - من قوات للاحتلال إلى قوات متعددة الجنسيات متحالفة مع الحكومة العراقية الشرعية يؤدى إلى الإقرار بصحة الاحتلال وشرعيته، ويكون المجلس بذلك قد خرج على مقتضيات وظيفته فى الميثاق، وجعل الساحة العراقية أكثر استعداداً للحرب الأهلية، كما جعل الأمم المتحدة وموظفيها هدفاً للمقاومة. ومن الواضح أن هذا الموقف سوف يلقى التأييد العربى، وهو ما ينطوى على تناقض فى الموقف العربى بين محاولة تجنب الحرب الأهلية وبين المساعدة بهذا الموقف على اشتعالها، مما يرسم علامة استفهام كبيرة حول مستقبل العراق.

ولعل السؤال الذى يؤرق المراقبين لأوضاع العراق يتعلق مباشرة بمستقبل العراق. فالاحتلال الأمريكى للعراق لن يدوم طويلاً، إذ بدت أمارات رسمية وغير رسمية بأن الولايات المتحدة تعنى خسائر بشرية ومادية هائلة أكبر بكثير مما تعلنه، وأن آثار الاحتلال المؤلمة قد بدأت تظهر على روح الولايات المتحدة وجسدها. فقد تكلفت الولايات امتحدة فى عملية العراق حتى الآن، أى منذ الحشد العسكرى فى أواسط عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٠٥م ما لا يقل عن ثلاثمائة مليار دولار وفقاً للتصريحات الرسمية الأمريكية، وخسرت ما لا يقل عن عشرة آلاف جندى قتلى وأضعافهم جرحى وآلافًا من الفارين من جحيم الحرب، والذين سعوا للحصول على رتبة المتهرب من الخدمة العسكرية لاعتبارات تتعلق بالضمير، وطلب بعضهم اللجوء السياسى فى كندا وغيرها. أما رافضو الخدمة ورافضو الانضمام إلى الجيش الأمريكى فهم فى ازدياد، فضلاً عن الحالات النفسية التى تعترى الجنود، والتى قدموا بشأنها اعترافات مفصلة. وسوف يتم تقييم مأساة العراق من وجهة النظر الأمريكية فى بيان حساب شامل للشعب الأمريكى فى السنوات القادمة.

أما على الجانب العراقى، فإن الخسائر التى لحقت بالعراق منذ عام ١٩٩١م حتى الآن بما فيها الخسائر البشرية والنفسية والمادية والكنوز التاريخية، والنيل من روح العراق حضارة ووطناً وشعباً، والنيل من جسد العراق بتجزئته إقليمياً وطائفياً، والدفع به إلى أشواط بعيدة عن العراق لموحد بدوره العربى الإسلامى المعروف، وهى كلها خسائر تتعلق بضياع أمة لا يمكن حسابها بالأرقام. وهذه القضية بالغة الإلحاح والأهمية، لأن الاحتلال يكرس هذه الحقيقة بطرق مختلفة بدأها عام ١٩٩١م بتقسيم العراق إلى مناطق ثلاث عرفت بمناطق الحظر، ثم فرض على

العراق ضغطاً نفسياً هائلاً أضعف قلبه وقوى أطرافه، وأخيراً أجهز عليه بالغزو الوحشى والاحتلال الثقيل، وتحايل على مبادئ القانون الدولى حتى يبرر هذا الاحتلال، ويحصل على ثناء المجتمع الدولى بدلاً من استنكاره، فتمكن من تطويع قرارات مجلس الأمن، كما تمكن من ارتكاب المجازر والانتهاكات التى لا مثيل لها فى تاريخ البربرية الإنسانية. وقد عمد الاحتلال إلى إخضاع العراق وإسكات صوت المقاومة، فحاول تجفيف مصادر الدعم للمقاومة عند منافذ الحدود العراقية مع الدول المجاورة، وادعى أن العراق قد أصبح بؤرة للإرهاب الدولى لكى يبرر كل هذه الخسائر المادية والبشرية والانتهاكات الخطيرة على أساس أن العراق هو إحدى الساحات الرئيسية التى تناضل فيها القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها لمقاومة هذا الإرهاب.

أما الشق الثالث الذى لجأت إليه الولايات المتحدة لإخضاع العراق فهو الإصرار على العملية السياسية من خلال الانتخابات، وبتأييد الأمم المتحدة وقوى النظام الدولى ودول الجوار على أساس أن الانتخابات هى الطريق الطبيعى إلى الديمقراطية. وقد سبق أن حذرنا من التوظيف الأمريكي لهذه الانتخابات وهى تكريس الطائفية والتقسيم بحيث كانت الطائفية فى تشكيل الحكومة والجمعية الوطنية هى الأساس، فأصبح الولاء للطائفة وليس للوطن العراقى. يتوازى مع هذا الخط قيام الولايات المتحدة بإنشاء جيش وشرطة من العراقيين، وهو أمر مقبول من الناحية النظرية فى ظروف عادية، ولكنه ليس مقبولا فى ظروف العراق، لأن الدولة المحتلة تلتزم بأمن السكان. فقد أعلن الرئيس بوش اعتزازه بتجاوز عدد القوات العراقية لعدد القوات الأمريكية فى العراق، ولكن المشكلة هى أن إنشاء هذه القوات وتكليفها بالتصدى للمقاومة العراقية وللشعب العراقى

وارتكاب الجرائم والانتهاكات مع القوات الأمريكية يجعل هذه القوات هدفاً للمقاومة العراقية مادامت تنفذ سياسة الاحتلال، كما يجعل القتل عراقياً – عراقياً، مثلما يجعل دور القوات 'الأمريكية مساند' للقوات العراقية الشرعية ضد «الإرهاب» الذى يعارض الاستقرار والأمن للشعب العراقى.

فإذا كان الصراع كما هو ظاهر يقع بين الولايات المتحدة ومعها القوات العراقية والسلطة العراقية التى تشكلت بعد الانتخابات، والتى تسعى إلى وضع دستور نهائى دائم يكرس هذه الطائفية من ناحية، وبين قوات المقاومة 'العراقية من ناحية أخرى، فإن الواضح هو أن اشتداد المقاومة وإصرارها على هزيمة برنامج الولايات المتحدة فى العراق مقابل إصرار الولايات المتحدة على إسكات المقاومة لتنفيذ برنامج تحويل المجتمع العراقى، والاستيلاء على ثرواته البترولية، واتخاذ العراق قاعدة لإعادة صياغة خريطة المنطقة العربية لصالح إسرائيل قد دفع العراق إلى حالة من توازن القوة، وكانت نتيجتها انعدام الأمن وغياب برامج إعادة الإعمار وتهديد حياة الشعب العراقى، ودخول عناصر إرهابية حقيقية تعبث بأمن المجتمع العراقى. وكلما ازدات الفوضى وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتراجعت حياة العراقيين مع استمرار عمليات نهب أموال العراق، كلما تكرس الولاء الطائفى وتلاشى الولاء القومى للوطن العراقى، كما شعر العراقيون بالبغض لكل ما هو قومى عربى. فى ظل هذا الموقف المأساوى تتحدث الدراسات والتقارير الأمريكية عن احتمالات انسحاب القوات الأمريكية، مما يؤدى إلى ظهور تيارات تطالب الولايات المتحدة بالبقاء إلى حين إنشاء حكومة وبرلمان ودستور دائم، لأن الانسحاب فى هذه المرحلة، حسبما ترى الطوائف العراقية سوف يؤدى إلى إجهاض العملية السياسية، ووقوع العراق بين الطائفية والقومية. هذا الموقف

يعطى الولايات المتحدة ذريعة البقاء بحجة أن البقاء يتم بناء على طلب العراقيين، وقد حذر الرئيس بوتين من أن الانسحاب الأمريكى سيؤدى إلى حرب أهلية، وهو ما يطرح عددا من الاحتمالات المتعلقة بمستقبل العراق.

الاحتمال الأول: أن يظل الوضع قائما كما هو، أى أن يظل نزيف الدم العراقى من المقاومة والجيش والحرس الوطنى والمدنيين وبعض القوات الأمريكية مع استمرار حالة الجمود والشلل وتدهور الأوضاع العراقية المختلفة، وهذا هو الاحتمال الانتحارى الذى يؤدى إلى إفناء العراق بما فى ذلك استهداف رموز النظام السياسى المؤقت. من الواضح أن هذا الاحتمال يغفل محاولات الاتصال العراقية والأمريكية بالمقاومة وتهدئة السُنة، ومحاولة اشتراكهم فى الحكومة وفى وضع الدستور، مثلما أعلنت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية خلال زيارتها السرية للعراق يوم ١٥/ ٥/ ٢٠٠٥م. وهذا الخط الأمريكى تجاه السُنة والمقاومة لا يهدف إلى الحرص على شمول العملية السياسية لكل الأطراف بقدر ما يهدف إلى إسباغ الشرعية على هذه العملية. ولا شك أن السُنة قد وقعوا فى مأزق بأنهم قاطعوا الانتخابات وحرموا أنفسهم من المشاركة فى العملية السياسية، وهذا هو الطرح الأمريكى والعراقى الرسمى، ولكن ذلك لا يعنى -فى نظرنا- أن السُنة قد أخطؤوا، ولكنه يعنى أن الولايات المتحدة دفعت بالأوضاع إلى تصوير السُنة على أنهم عقبة فى سبيل التسوية، ولا يهم الولايات المتحدة الطرق التى تسلكها فى إسكات العراقيين عن استمرار الاحتلال سواء بالمفاوضة أو القتال.

الاحتمال الثانى : هو أن تنسحب الولايات المتحدة من العراق، وهو أمر وارد، وقد سبق أن نبهنا منذ أكثر من عام إلى أن الانسحاب الأمريكى من العراق لا يعنى نهاية مأساة العراق، وأن مصير العراق ليس مرتبطاً بمصير الاحتلال، وقد يكون فى

وضع قضية الانسحاب الأمريكي من ناحية أو الحرب الأهلية من ناحية أخرى أمراً مقصوداً، ولكن الحقيقة أن المقومات وأسباب الحرب الأهلية قائمة. صحيح أن الصراع بين الاحتلال والمقاومة يتصدر الأولوية ويؤجل الحرب الأهلية، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن استمرار الاحتلال يرفع من احتمالات الحرب الأهلية بعد الانسحاب، لأن هذه التركيبة الطائفية التي صنعها الاحتلال لا تنسجم مع الواقع، كما تأخذ العراق بعيداً عن وحدته الوطنية. والحقيقة المرّة التي كشفت عنها هذه التطورات هي أن قمع طوائف الشعب العراقي على يد صدام حسين بمباركة أمريكية هي أمر قد يكون مقصودًا مما يؤدي إلى تركيز الولاء للطائفة وليس للوطن.

الاحتمال الثالث: أن ينجح الاحتلال في فرض الأمر الواقع وهزيمة المقاومة وإرضاء السُنة، وجمع الطوائف عند نقطة تمكن الاحتلال من الاستمرار لكي يبدأ في تحقيق أهدافه في العراق في هدوء، وهذا احتمال لا يساعد على تصوره الواقع العراقي. في ضوء هذه الاحتمالات المؤلمة، فإننا نظن أنه لابد من إخراج العراق من هذه الدوامة الدموية، والحلقة المفرغة الجهنمية التي تؤدي إلى تآكله واضمحلاله.

ونحن نقترح أن ينعقد مؤتمر دولي لبحث مصير العراق يسبقه مؤتمر قمة عربي تنظر فيه الدول العربية بعين الاعتبار إلى خطورة ما يحدث في العراق، وأن تضع مستقبل العراق ووحدته القومية والإقليمية فوق أي اعتبار آخر، بحيث ينتهي المؤتمر العربي والمؤتمر الدولي إلى إعلان جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية مقابل موقف من جانب المقاومة، ثم تبدأ الطوائف العراقية المختلفة في مفاوضات عراقية بمساعدة الأطراف العربية والدولية للوصول إلى مبادئ لمصالحة والتوافق في العراق. وفي هذه الأثناء ينتقل الإشراف على صندوق الدخل العراقي إلى لجنة دولية يعينها الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الأمين العام للجامعة العربية،

وتكون هذه اللجنة استشارية للحكومة العراقية الانتقالية التى يتفق عليها فى المؤتمر الدولى، وتضم شخصيات عراقية غير طائفية.

إن العالم العربى مطالب بأن ينظر هذه المرة إلى العراق على أنه سوف يلحق بفلسطين، بل إن كارثة العراق أفدح من فلسطين من حيث أن الصراع فى العراق سوف يكون بين عراقيين، بينما الصراع فى فلسطين يقوم بين الشعب الفلسطينى فى مجمله ، وبين الاحتلال الإسرائيلى الاستيطانى على الجانب الآخر.

وأخيرا لابد من مناقشة الجانب الآخر من القضية وهو: هل نجحت الولايات المتحدة حقا فى العراق؟ تزعم الإدارة الأمريكية أنها نجحت فى تحرير العراق من نظامه الديكتاتوري ، ومن إقامة ديمقراطية بدلا منه مما يبرر لدى الإدارة كل التضحيات مادامت الولايات المتحدة زعيمة العالم الحر. ونحن نرى أن الولايات المتحدة قد نجحت فى أمر واحد يستحق كل هذه التضحيات ، وهو تمزيق العراق بشكل قد لا يعاد له شكل، وهو أمر لا يجب أن نفخر به الولايات المتحدة .



الباب الثاني

العملية السياسية والبيئة الإقليمية



الفصل الأول

العملية السياسية

(١)

إدارة الأزمة في المسألة العراقية بين عامي ١٩٩١- ٢٠٠٣

نقصد بإدارة الأزمة تعامل كل طرف من أطرافها في معطيات الأزمة وعناصرها، والهدف النهائي من إدارة الأزمة هو تعظيم فرص سيطرة طرف الأزمة عليها وتوجيهها لصالحه. فمن المعلوم أن إدارة الأزمات قد أصبحت علماً مستقلاً عن حل الأزمات أو تسويتها أو بعبارة أدق تسوية المنازعات.

والفارق بين الإدارة والتسوية هو نفس الفارق بين الأزمة والنزاع، رغم أن كلاً من الاصطلاحين يمكن أن يكون وجهين لعملة واحدة، فالأزمة قد تكون نزاعاً وقد لا تكون كذلك. وبمعنى ما فإن الأزمة وإدارتها تهتم بالجانب الحركي والتفاعلي، بينما النزاع وتسويته فيهتم بالجانب النظامي أو الشكلي. ونظن أن تناول موضوعنا لن يتيسر ما لم يكن القارئ على دراية واضحة بالفرق بين إدارة الأزمة وتسوية النزاع. فالأزمة تعني التوتر وعدم الاتساق والقلق في عناصر الظاهرة، وعدم قدرة الظاهرة على الاستمرار أو التطور مع معاناتها من هذا الاضطراب.

والأزمة قد تكون عامة، كما قد تكون أزمة محددة في علاقات ثنائية أو جماعية أو بين منطقة معينة ومنطقة أخرى، كما قد تقع الأزمة بين دولة ومنظمة دولية. والأمثلة على ذلك كله أكثر من أن تحصى في هذا المقام، وأحدثها الأزمة الدولية التي

يعاني العالم كله منها بسبب موقف الولايات المتحدة من العراق منذ منتصف عام ٢٠٠٢م. وهذه الورقة تعني ببحث إدارة كل طرف للأزمة في المسألة العراقية منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في أبريل ١٩٩١م حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في نوفمبر ٢٠٠٢م، مع بيان المفهوم المتغير للأزمة في هذه المواضع المختلفة، مواقف أطرافها والهدف الذي وضعه كل طرف لإدارتها. وليس معنى ذلك أن هذا الحيز الضيق سوف يتسع لدراسة الأزمة العراقية وإدارتها من جانب كل الأطراف طوال هذه المدة الطويلة، ولكننا سنركز في هذه الورقة على إدارة الأزمة داخل مجلس الأمن بمناسبة صدور هذين القرارين، ولذلك نعالج في هذه الورقة ثلاث نقاط: النقطة الأولى، إدارة الأزمة عند صدور القرارين ٦٧٨و٦٨٧، والنقطة الثانية، إدارة الأزمة عند صدور القرار ١٤٤١، والنقطة الثالثة، إدارة الأزمة خلال المحاولات الأمريكية لإصدار قرار آخر يتيح لواشنطن ولندن استخدام القوة المسلحة ضد العراق، وسوف يتم التركيز على هذه النقطة الأخيرة بعد استعراض سريع للنقطتين الأولى والثانية.

أولاً: إدارة الأزمة عند صدور القرار ٦٨٧/١٩٩١:

في أبريل ١٩٩١م كان التحالف الدولي الذي نشأ على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ في ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠م، والذي خير العراق بين الانسحاب من الكويت طوعاً أو تتخذ ضده كل الوسائل اللازمة لإرغامه على ذلك، فاختار العناد والرفض، وضيع المهلة وهى شهر ونصف، قد أكمل سحق الجيش العراقي في الكويت وأنزل بالعراق نفسه خسائر فادحة في مراكز الإنتاج والقيادة وغيرها. ولذلك قبل العراق مضطراً القرار ٦٨٧ في ٣/ ٤/ ١٩٩١م، والذي سمى بقرار وقف إطلاق النار. فالقرار جاء حلقة من حلقات الأزمة التي بدأت بغزو العراق

للكويت ورفضه الانسحاب رغم الضغوط المختلفة، ثم أصبحت الأزمة تتمثل في وقف القتال ضد العراق مقابل قبول العراق بالتزامات القرار المذكور. أي أن الأزمة في الحالتين كانت بين العراق من ناحية والمجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة تقودها واشنطن من ناحية أخرى.

ولا شك أن القرار ٦٨٧ كان نتيجة طبيعية للقرار ٦٧٨، ولذلك كان الجدل داخل المجلس حول القرار ٦٧٨ أشد منه في القرار الثاني لأن القرار ٦٧٨ تضمن استخدام كافة الوسائل اللازمة، وكان مفهوماً خلال المفاوضات التي استمرت شهوراً أن هذه الوسائل الضرورية تشمل القوة المسلحة كملجأ أخير. وقدم مشروع القرار في جميع الحالات الولايات المتحدة، وتمت صياغة القرار بطريقة مبسطة مع ضمان كل الدول الدائمة العضوية بأن استخدام القوة المسلحة هو الملجأ الأخير، وأن التفويض باستخدام هذه القوة متاح فقط للحكومات المتعاونة مع حكومة الكويت، وذلك حتى تستبعد إسرائيل من عداد الدول التي تشارك في الهجوم على العراق حتى يظل التحالف الذي يضم دولاً عربية متماسكاً ومتجهاً نحو هدف واحد مركز. ورغم التشديد خلال المفاوضات السابقة على صدور القرار على أن القوة هى طريق استثنائي وأن الأصل هو استنفاد كل الوسائل غير العسكرية، فإن هذا القرار قد شهد مرحلة هامة من إدارة الأزمة التي انتقلت هذه المرة من حالتها العادية، وهى العراق من ناحية والمجتمع الدولي من ناحية أخرى إلى حالة جديدة ظهرت فيها الدول المؤيدة للقرار في مواجهة الدول التي تشعر بالحرج أو بالقلق، ولهذا السبب عارضت القرار ثلاث دول من الدول غير الأعضاء في المجلس، ومن بينها المغرب لأن هذه الدول كانت تشعر أن طرق التسوية السياسية لا نهاية لها، وأن إصرار واشنطن على إغلاق هذا الباب عن طريق هذا القرار ينذر بتحول الموقف

وبداية مرحلة جديدة تستخدم فيها القوة ضد دولة من العالم الثالث ومن العالم العربي. ومعنى ذلك أن الفريق المعارض لاستخدام القوة قدر أن القوة هي أسوأ الخيارات، ولكنه لم يستند إلى قاعدة معقولة بسبب تعنت العراق، واستمرار احتلاله للكويت ورفضه لكل الحلول السياسية، ولذلك شعرت هذه الدول أن حجة الفريق المطالب باستخدام القوة حجة دامغة، رغم أنها تعلم أن واشنطن تدفع الأمور دفعاً نحو استخدام القوة، ومن الو ضح أن فريق العالم الثالث ومعه الصين أدار الأزمة داخل مجلس الأمن بهدف تحقيق نتيجة محددة وهى منع استخدام القوة أو تأجيلها لأطول فترة ممكنة، وهذا الفريق كان يعتمد أيضاً على نفس القاعدة تقريباً التي سادت الكونجرس الأمريكي، أما الفريق الثاني فقد استند بشكل مريح إلى فشل الطريق السلمي وخطر طول مدة الغزو وتفاقم آثاره والخوف من ظهور عوامل تجعل تحرير الكويت أمراً مستحيلاً. غير أن استراتيجية وتحرير الكويت لم يكن للفريق المسالم دور في رسمها فقد نفردت بها الولايات المتحدة وفق مخططها في المنطقة بمناسبة الحاجة إليها لتحرير الكويت على النحو الذي جعل القرار ٦٧٨ هو بداية مرحلة جديدة لا تزال فصولها حتى الآن.

أما القرار ٦٨٧ فقد كانت إدارة الأزمة فيه أقل حدة بين نفس الفريقين، الفريق المتشدد الذي اعتبر الهجوم على العراق وإخراجه من الكويت أمراً مشروعاً وأن وقف إطلاق النار من جانب التحالف لدولي يجب أن يتم بشروط. ومعنى ذلك أن الفريق المسالم كان يسعى لصياغة القرار بحيث يحقق وقف إطلاق النار في أسرع وقت ممكن مادام العراق قد انسحب من الكويت، وبأقل قدر من الشروط أو بلا شروط أصلاً. والمعلوم أن القرار ٦٨٧ هو الأساس الذي استندت إليه الأمم المتحدة والولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١م في إدارة الأزمة. ويلاحظ على هذه

المرحلة (١٩٩١- ٢٠٠٣م) أن الولايات المتحدة التي تصدت للعراق قد استخدمت الأمم المتحدة أداة لتحقيق أهدافها كما كان نشاط الأمم المتحدة في مجال التفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتدمير هذه الأسلحة مستمراً بموجب القرار ٦٨٧ حيث قامت بهذه المهمة هيئة التفتيش (اليونسكوم) والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا وضعتا شروطاً مختلفة عن شروط ذلك القرار لرفع الجزاءات عن العراق بحيث أصبح تخلي الرئيس العراقي عن منصبه هو المقابل لرفع الجزاءات بدلاً من رفع الجزاءات بقدر التقدم في مجال تدمير الأسلحة العراقية وفق نص القرار المذكور. ومن الواضح كذلك أن واشنطن انفردت دون الأمم المتحدة وتحت ستار رغبتها في مساندة عمليات التفتيش في العراق بشن هجومين كبيرين على العراق عامي ١٩٩٦م و ١٩٩٨م، حيث اتهمت العراق بمحاولة اغتيال الرئيس بوش الأب خلال زيارته للكويت في ذلك العام، أما الهجوم الثاني فقد أعلنت اشنطن أنه بسبب طرد العراق للمفتشين وتعطيل تنفيذ القرار ٦٨٧ رغم أن هذا القرار قد طبق في الشق المناهض للعراق ولم يطبق لصالح العراق وفق نصوصه، كما أنه أغفل تطبيق الالتزام الخاص بتدمير الأسلحة الإسرائيلية رغم عدم ذكرها بالاسم. وفضلاً عن ذلك فإن التصرف الأمريكي كان عدواناً محضاً وأن العراق كان محقاً في طرد المفتشين بسبب أعمال التجسس التي قام بها فريق التفتيش لصالح إسرائيل والولايات المتحدة.

ومن الواضح أن وظيفة الجزاءات في القرارين ٦٧٨، ٦٨٧ قد اختلفت اختلافاً جذرياً: ففي حالة القرار الأول، وهو الذي ينسجم مع أحكام الميثاق كانت وظيفة الجزاءات هى الضغط على العراق حتى يختار بين الانسحاب بسبب التكاليف الاقتصادية للغزو وبين التعرض للهجمات العسكرية والانسحاب قسراً. أما وظيفة

الجزاءات في القرار الثاني بعد طرد القوات العراقية من الكويت فهي ضمان تنفيذ العراق لمتطلبات هذا القرار، وهو أمرٌ ليس مألوفاً في الميثاق.

ثانياً: إدارة الأزمة عند صدور القرار ١٤٤١:

صدر القرار ١٤٤١ في ٩ نوفمبر ٢٠٠٢ بالإجماع، بما في ذلك سوريا رغم الانتقادات التي وجهت إلى الموقف السوري على أساس أن اعتراض سوريا على القرار كان سيعد تعبيراً عن استياء العالم العربي إلا قليلاً من التسلط الأمريكي، كما أنه لن يؤثر على صدور القرار. والواقع أن هذا القرار قد سبقه جدل كبير وإدارة حازمة لازمة بين فريقين:

الأول: يتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث أصر هذا الفريق على صدور قرار واحد يتضمن قيام المفتشين بأعمالهم في العراق، وكذلك مهاجمة العراق إذا لم يتعاون بشكل كامل مع المفتشين على أن يكون الهجوم فورياً وبشكل آلي ودون رجوع إلى مجلس الأمن.

أما الفريق الثاني: ويضم فرنسا وروسيا والصين إلى حد ما، فقد أصر على صدور قرارين مختلفين لكل منهما موضوع واحد، الأول للتفتيش والثاني لاستخدام القوة. وبعد مفاوضات وضغوط ومجادلات قرر الفريقان الالتقاء عند نقطة مشتركة هي القرار ١٤٤١ الذي يعد إلى حد كبير انتصاراً للموقف الأمريكي لولا أنه خلا من أي إشارة إلى استخدام القوة بشكل آلي ونص بدلاً من ذلك على مصطلح« العواقب الوخيمة» التي تواجه العراق إذا أصر على أن يظل في حالة انتهاك مادي للقرارات السابقة، وخاصة القرار ٦٨٧. كما أكدت وفود الدول الأعضاء الدائمين جميعاً على أن هذا القرار يتعلق بالتفتيش وحده، وأنه لا علاقة لهذا القرار بأي استخدام فوري وآلي للقوة ضد العراق، وأنه لابد أن يعود المفتشون

بشهادتهم إلى مجلس الأمن، وهو الذي يقرر بعد ذلك الخطوة التالية.

ثالثاً: إدارة الأزمة حول محاولات إصدار قرار آخر:

ورغم ما في القرار ١٤٤١ من غبنٍ وظلم وإجحاف بحقوق السيادة العراقية فإن المفتشين قد شهدوا بشكل إيجابي لموقف العراق مما أحبط الخطط الأمريكية، خاصة وأن واشنطن ولندن قد نظرتا إلى القرار ١٤٤١ على أنه مجرد أداة يمكن تسويغها وتطويعها وتفسيرها على نحو يتيح لهما استخدام القوة ضد العراق، وكذلك استكمال ترتيبات الهجوم على العراق خلال مهمات التفتيش على الأسلحة. ولما اكتملت هذه الترتيبات بدأت الولايات المتحدة تتحدث عن أن الهجوم على العراق بعد الحشود العسكرية الهائلة في الخليج قد أصبح وشيكاً، وأن القرار ١٤٤١ يسمح للولايات المتحدة بأن تقدر موقف العراق، وعند هذا الحد دخلت الأزمة في طور أكثر شراسة ودخلت إدارتها في مرحلة أشد دقة وإتقاناً بين نفس الفريقين.

الفريق الأول : وعلى رأسه الولايات المتحدة، والذي أصبح يضم بريطانيا وأسبانيا وبلغاريا. ثم كشفت واشنطن عن أنيابها عندما أصر الفريق الثاني على أن مجلس الأمن هو الذي يعطي الترخيص بالهجوم، وأنه لا يمكن مهاجمة العراق إلا بغطاء قانوني مما دفع الولايات المتحدة إلى الانصياع لهذا الاتجاه لعلها توهم العالم بأنها تحترم القانون والأمم المتحدة رغم أن سلوكها يظهر أنها تستخدم القانون والأمم المتحدة لخدمة مصالحها، وأنها هددت مراراً وصراحة بأن مجلس الأمن يجب أن يتجاوب معها إذا كان يحرص حقاً على أداء دوره في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. أما الفريق الثاني فتمثله فرنسا وإلى حد كبير روسيا وانضمت إليهما الصين، وكذلك ألمانيا كعضو غير دائم وبدأ الفريقان خصوصاً فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في حملة دبلوماسية ضخمة كلٌ يريد أن ينتصر لموقفه على أساس

مشروع القرار الذي قدمته بريطانيا إلى المجلس، والذي يرخص استخدام القوة ضد العراق على أساس أنه أخل إخلالاً مادياً جسيماً بالتزاماته، ومنح العراق مهلة يثبت فيها من جديد أنه عازم حقاً على نزع أسلحته بنفسه دون حاجة إلى عملية عسكرية يتم بموجبها نزع هذه الأسلحة رغماً عنه وتغيير نظام الحكم فيه وجلب الديمقراطية لشعبه، والتبشير برخاء اقتصادي يليق بثرواته الكثيرة.

وقد ركز **الفريق الثاني** : على أن استخدام القوة مرفوض في كل الأحوال وأن الطريق الوحيد لتسوية المسألة العراقية هو الطريق السياسي ولبس العسكري. وقد اعتمد هذا الفريق على المساندة الطاغية لهذا الخط من جانب دول وشعوب العالم بما في ذلك الشعبان الأمريكي والبريطاني، والمعارضة العريضة من جانب فئات متعددة منها المعارضون للهيمنة الأمريكية، والمعارضون للعولمة، وحماة البيئة، ودعاة السلام العالمي، وكذلك المشفقون من الآثار الإنسانية والاقتصادية التي تترتب على هذا النوع من القوة الفائقة الخرقاء، وقد دفع هذا الفريق بأن مهمة المفتشين لا تزال قائمة وأن مجلس الأمن قد منحهم الوقت الذي يحددونه وأن مجلس الأمن هو الذي يقرر بناء على تقارير المفتشين، على أن يكون استخدام القوة إن كان ذلك ضرورياً هو الملاذ الأخير.

ومن الواضح أن الخلاف داخل مجلس الأمن الذي وصل إلى حد أن أعلنت باريس وموسكو عزمهما على استخدام الفيتو إذا أصرت واشنطن ولندن على مشروع قرارهما، مما أدى إلى تأجيل التصويت عليه انتظاراً لمزيد من الضغط وضمان الأصوات اللازمة، وأما تليين الموقف الفرنسي والروسي بمختلف الطرق التي تشتمل على الضغوط والتهديدات والإرهاب، وكذلك الإغراءات والمساومات ومحاولات تغيير اللهجات وتغيير التكتيكات والبرامج، فقد شنت واشنطن حملة

قاسية ضد باريس عرضت العلاقات بين البلدين والشعبين لخطر جسيم، وانعكس ذلك بشكل فوري على العلاقات الاجتماعية بين البلدين. وقد أصبح واضحاً للدارسين والباحثين أن إدارة الأزمة بحججها ووسائلها من الجانبين في إطار مجلس الأمن قد بلغت منتهاها، وبدا فيها هزيمة الفريق المتشدد في الجولة الأولى أمام ثبات الفريق الثاني على موقفه، مما دفع الفريق الأول إلى الإعلان عن أنه يفكر في تعديل المشروع، بل إن تهديد واشنطن باستخدام القوة خارج إطار مجلس الأمن قد واجه حملة واسعة ضد رئيس وزراء بريطانيا في البرلمان وخارجه وهددت مستقبله السياسي.

أما فرنسا فقد بدأت في تخفيف لهجتها مع ثباتها على حزمها، وذلك بالإعلان عن أن وحدة مجلس الأمن لا يجوز التفريط فيها، وأما واشنطن فقد اتجهت إلى تحضير المسرح لجولة ثانية في مجلس الأمن، حيث أعلن الرئيس بوش يوم ١٤/ ٣/ ٢٠٠٣م عن عزمه على تحريك مسار التسوية السياسية في القضية الفلسطينية وعزمه الشخصي على متابعة هذا الموضوع بنفسه، وتبعه بعد دقائق من بيانه العلني توني بلير رئيس وزراء بريطانيا في إقراره بالمسؤولية وضرورة الجدية والحياد في معالجة القضية الفلسطينية. ولا يخفى أن الخطوة الأمريكية تهدف إلى تخفيف الغضب العربي والإسلامي بسبب تحيز واشنطن لإسرائيل والمذابح الإسرائيلية اليومية ضد الشعب الفلسطيني حتى يمكن أن تكسب بعض الأصوات مثل باكستان والأصوات الإفريقية. ومن الواضح أيضاً أن الولايات المتحدة تمهد الأرضية اللازمة للعودة مرة أخرى إلى هدفها الأصلي، وهو الحصول على قرار من مجلس الأمن تستند إليه في الهجوم على العراق.

وأخيراً، فإنه لا يخفى أن المعركة الدبلوماسية في مجلس الأمن وإدارة الأزمة من خلال المجلس قد أظهرت أطراف الأزمة واتساعها وأدوات إدارتها، وهدف كل

فريق من هذه الإدارة لأن كل الفرقاء يدركون أن الأزمة داخل المجلس هي انعكاس لصراع أوسع بين واشنطن التي تريد أن تستأثر بالقرار الدولي وأن تعيد رسم خريطة المنطقة ومقدرات العالم وحدها، وبين القوة الرئيسية التي تناضل من أجل عالم جديد تتراجع فيه القوة العسكرية لصالح القانون والتسوية السياسية للمنازعات والتوافق وتعدد الأقطاب. ولذلك فإن متابعة إدارة الأزمة داخل مجلس الأمن بشكل أكثر تفصيلاً مما لا يتسع له هذا المقام هو جزء هام من دراسة مسرح العلاقات الدولية في عالم يتحول سريعًا.

(٢)

العراق والعالم العربى الفتنة الكبرى

أريد أن أحذر من الفتنة الكبرى التى يندفع إليها العالم العربى فيقضى على نفسه بنفسه لمصلحة أعدائه وخصومه، ويصبح العالم العربى وحده القاتل والقتيل كما قالت العرب فى حرب داحس والغبراء فبدلا من أن يلملم جراحه ويتأمل عقلاؤه مواطن الخلل دون انفعال، تتجمع سحابات الغضب هنا وهناك، فيلتهم الحريق المنطقة بأسرها، ونصبح كما أصبح أصحاب علي كرم الله وجهه الذين يصفهم ببيت شعر :

* لم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد *

فالثابت الذى لا خلاف عليه أن القيادة العراقية، سواء بسبب سوء تقديرها، أو لمصالح خاصة لا علاقة لها البتة بالمصلحة العراقية أو المصلحة العربية، قد دفعت الشعب العراقى ومن ورائه المنطقة والعالم الإسلامى كله إلى كارثة الصدام العراقى - الإيرانى فى حرب لم يستفد منها سوى المتربصين بهذه الأمة من داخلها أو من خارجها. ثم لم يكد العالم العربى والإسلامى يستجمع أنفاسه، حتى وقع العراق فى فخ غزوه للكويت فحطم البيت العربى وضيع الحقوق الفلسطينية، وأتاح لإسرائيل أن تستأسد فى المنطقة، وأن يستهين الكل بالعرب جميعا. وكانت تلك هى بداية الفتنة التى أصبحت الآن فتنة كبرى. أما أنها فتنة بمجرد الغزو ثم التحرير بالقوة وتبعاتها، فلأن العقل العربى والعالم العربى قد انقسم انقساما حادا بين أمرين كان يجب الفصل بينهما، وهما إما تحرير الكويت مقابل تحطيم العراق واستمرار الوجود العسكرى الأمريكى وتمام الانحياز الأمريكى لإسرائيل، وتبرير تسوية

المشكلة الفلسطينية بأى ثمن، بل يفضل تسويتها بثمن بخس نكاية فى ضلال قيادتها وبعض شعبها خلال الغزو العراقى للكويت، أو ترك العراق فى الكويت، وهو قادر بعد ذلك على تحقيق الوحدة والعرب تقر مع الكويت ومن يراه مناسبا من دول الخليج ما دام هذا العمل هو القربان الضرورى لإنشاء قيادة عسكرية عربية قوية مناهضة لإسرائيل بعد أن زين الوهم للعراق وبعض العرب أن العراق أخضع إيران وأمن البوابة الشرقية للمنطقة العربية، ونشر الأمن والاطمئنان فى ربوع الشاطئ العربى من الخليج. وقد عز على فريق من البلاد والمفكرين العرب الذين اختلطت الأمور فى أذهانهم أن يفصل وأن يفوت الفرصة والمؤامرة الأجنبية على الأعداء ومناصرة صدام حسين فى مخططه العبقرى لإحياء المجد العربى الإسلامى على جثة الدول المجاورة وبأموالها.

والحق أن تصوير الأمر على هذا النحو وانقسام الأمة بين الرؤيتين هو الفتنة الحقيقية التى أعمت الكثيرين عن أن يرى وأن ينتفع بما حباه الله من نظر وآثر أن يستوى لديه الأنوار والظلم كما يقول المتنبى، فلم ينتفع بناظره لكى يدرك أن التهام العراق للكويت إعلان آخر على فساد تقدير القيادة العراقية وأن استمرار الغزو لعدة أشهر رغم وضوح النذر، وصراحة التحذيرات أكبر الأدلة على فقدان هذه القيادة لصلاحية البقاء على رأس هذا الشعب السيئ الحظ. وانتهى الأمر بعجز الأسرة العربية عن إخضاع العراق بالقوة لآداب السلوك واستعانتها بغيرها هو عين ما أراده هذا الغير الذى كان ينتظر هذا الطلب إن لم يكن هو الذى هيأ الظروف له، مجلس قيادته الفاشلة، ومجلس العداوة الإقليمية والدولية التى تحيط بخناقه وضائقة الحظر الدولى، والقهر اليأسى والمعيشى الذى أسفرت عنه سياسات قيادته، فلا الشعب قادر أو يستحق ما يعانيه، ولا هو بقادر على تغيير هذه القيادة، فاستسلم

لمصيره البائس ولم يجد غير السير إلى حتفه والهتاف بأى صوت بالحياة ، والمزيد من النصر لقيادته التى تسومه سوء العذاب ولسان حاله كما صوره إبراهيم ناجى بقوله: والطير يرقص مذبوحا من الألم .

والثابت الظاهر للعيان أيضا أن قيادة العراق تقامر بشعب العراق بعد أن قررت التهجم على المنطقة العربية كلها دون أن تدرك أن تصرفاتها هى سبب تحطيم العراق ومهانته وما هو فيه، بل إن قيادة العراق بهذا الهجوم تستفز الشعوب العربية قبل حكامها ، وهى تعتقد أنها بذلك تحرض هذه الشعوب على الحكام وهما منها أن الفاصل بين الحكام والشعوب يسمح لهذه القيادة بأن تكون أولى بقيادة هذه الشعوب وكأنها نسيت أن شعبها الذى عانى منها الأمرين تحسن على المهانة .

وعند هذا الحد تبدأ الفتنة الكبرى وقوامها أن الزعماء العرب ممن لحقتهم إهانات القيادة العراقية قد أعلنوا الحقائق الواقعة السالف ذكرها وهى أن قيادة العراق المسؤولة عن محنة شعبه قد فهمت خطأ أن اهتمام الدول العربية وتعاطفها مع العراق هو تعاطف مع الشعب والقيادة معا، وأصبح ضروريا الفصل بينهما، بل إن استمرار قيادة العراق يعنى استمرار محنة هذا الشعب، وهى نتيجة بديهية لكن التجاوز العراقى ضد حكام العالم العربى جعلها حقيقة معلنة. لكن الإعلان عنها وهو بالضبط ما أرادته إسرائيل والولايات المتحدة، يجب ألا يحجب عنا خطورة أن يترتب ـ فى ذهن الآخرين ـ على هذا الموقف المزيد من استباحة العراق، مادام الفصل العملى بين الشعب والدولة والقيادة أمرا مستحيلا فما يصيب العراق يقع على الشعب والدولة بينما يطيل عمر القيادة ويزيدها بطشا وعدوانية إزاء محيطها العربى الذى طالما ساند مغامراتها فى إيران ، وصفق لأوهام النصر والزعامة يوم أن استرد صدام الفاو ، وأرغم العالم إيران على وقف القتال واستهجن يومها أن يشترط الخمينى لوقف الحرب أن تزول قيادة العراق.

وحتى لا تستشرى الفتنة الكبرى فلا تصيبن فقط الذين ظلموا من خاصة، وإنما سيمتد خطرها إلى المنطقة بأسرها، فإننى أناشد عقلاء هذه الأمة أن يحتكموا إلى العقل وأن يتجاوزا عن سفاهات السفهاء وأن يقرروا فى هدوء كيف يمكن العمل على تجنيب العراق وشعبه المزيد، وتجنيب الأمة المزيد من التمزق، والمزيد من فرص الإفادة المجانية لأعدائها. نريد أن يعلن الزعماء العرب فى لحظة تحتاج إلى البصيرة والشجاعة أن مصلحة العراق وامنطقة العربية ألا يقسم العراق وأن استمرار التحدى بينه وبين الطيران الأمريكى والبريطانى يؤدى إلى تدهور مصالح العراق، ولابد أن يتوقف هذا الطيران مادام إنشاء مناطق الحظر أصلا لايقوم على سند قانونى دون أن يعنى ذلك أن هذا الموقف هو من قبيل مساندة قيادة العراق فى تحديها للموقف الأمريكى البريطانى. نريد أن تقرر القمة العربية بشجاعة أن العراق كدولة جزء عزيز من أمته العربية وأن شعبه يتطلع إلى حكمة زعماء العرب، وأن أرض العراق تستصرخهم، وأنه من الضرورى أن يفرض العرب عزلة مطلقة على قيادة العراق وألا يكونوا عونا مع غيرهم على الإطاحة بهذه القيادة حتى لا ينشئوا بأنفسهم سابقة ، ويشربوا فيما بعد من نفس الكأس.

فالعراق وشعبه وأرضه وسلامة أراضيه فوق كل الحسابات ، وقيادته التى تمادت فى غيها وتجاوز ضررها نطاق لشعب العراقى وتعداه إلى كل المنطقة العربية، شيء آخر تماما، لعل هذه العزلة تدفع هذه القيادة إلى مراجعة حساباتها أو تدرك أن مصلحة بلادها فى ألا تتمادى اللهم إلا إذا كانت تعمل من وراء شعار لمصلحة من يعملون ليل نهار عزمهم على الإطاحة بها ولكنهم يدركون تماما أن بقاءها هو خير ضامن لمصالحهم.

فليس من العسير أن ندرك مدى ماحققته قيادة العراق منذ عام ١٩٧٨ من تمزيق

للأمة العربية فى ثلاث مواقع حاسمة سقطت ثمرتها فى سلة إسرائيل بلا منازع .

وأول هذه المواقع، هى قيادة المنطقة فى السعى لقطيعة مع مصر دفاعا عن مبادئ الأمة وشرفها وعقابا لمصر التى فرطت فيها وفقا لرؤية قيادة بغداد، ثم جاءت الموقعة الثانية فيها شهدناه مما صور لهذه القيادة من أوهام بالغنائم إن هى شقت الصفوف وبعدت طاقات المنطقة العربية العربية والاسلامية فى حربها ضد إيران، وأخيرا عندما زين لها أن غزو الكويت هو الفريضة الغائبة والشرط الضرورى لتحرير القدس.

وأخيرا فإننى ألا ترد العواصم العربية على تجاوزات حكام بغداد وأن تنصرف إلى بحث جدى فى تصفية الرؤية وتحديد المصلحة الحقيقية للعراق مما يلتبس بها من عوالق، وأن تنصرف القمة العربية إلى بحث مجمل المسألة العراقية من منظور المصلحة العربية العليا حتى يعاد العراق إلى أسرته العربية ، وقد عادت عافيته ووعيه العربى الصحيح.

(٣)

العالم العربي بين نجاح واشنطن وإنقاذ العراق

اللافت للنظر من وجهة النظر العربية ما ورد بخطة الرئيس بوش وندائه الملح لدول عربية بذاتها وهي مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي والتي أصبح اللقاء الأمريكي بها كمجموعة يمثل خطًا جديدًا في سياسات المنطقة خاصة منذ أن سمتها واشنطن معسكر الاعتدال ضد معسكر التطرف ، فقد تسدد الرئيس بوش على أنه يريد مساندة هذه الدول لواشنطن في العراق ؛ لأن نجاح واشنطن فيه مصلحة لها وإخفاق واشنطن سوف يلحق بها الضرر . ومن الواضح أن خطة واشنطن الجديدة في العراق تهدف إلى نجاح واشنطن في العراق وليس الهدف هو إنقاذ العراق ، ويبدو أن واشنطن تعتقد أن خطتها تحقق النجاح لها والإنقاذ للعراق في وقت واحد .

ولا أظن أن أحدًا في العالم العربي ساورته الأوهام عندما شكل الرئيس بوش مجموعة الدراسة المعروفة بلجنة بيكر – هاملتون حتى يمتص غضب الديمقراطيين ، لكنه لم يكن ينوي مطلقًا الاستجابة لأي من توصيات اللجنة ، بل على العكس تضمنت خطته الجديدة معاكسة تمامًا لما ورد في تقرير لجنة بيكر مما يثير التساؤل حقًا عن أهمية الحماس لتشكيل اللجنة وانتظار توصياتها ، ثم تأكيد الرئيس أنه سوف يختار ما يناسب من توصياتها لكي يعمل على تنفيذه ، ولكن الظاهر هو أن الرئيس أدرك من تقرير اللجنة حجم الكارثة التي تواجه بلاده في العراق ، فاكتفى بإبداء أسفه ، وربما يكون السبب في استخفاف بوش بتقرير اللجنة هو أن بوش متأكد من أنه فعلاً مبعوث العناية الإلهية ، وأن جهوده « المباركة » لابد تحقق له ما تريد العناية

الإلهية ولذلك اختار طريق الصمود مادام يوحي إليه ، على طريق النظر الإنساني القاصر الذي ورد بتقرير بيكر .

وربما كان هذا هو السبب الذي استفز الديمقراطيين وحتى زعماء جمهوريين وجدوا في خطته إنهاءً لآمال الأمة وتحايلاً على الرسالة القاطعة التي عكستها نتائج انتخابات الكونجرس .

والحق أن العالم العربي ظل محايدًا في الأزمة العراقية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق ، واستجاب للطلبات الأمريكية حول الاعتراف بالحكومات المختلفة التي تشكلت بدءًا بحكومة بريمر وتشريعاته ثم العملية السياسية وأخيرًا الحكومة العراقية المنتخبة رغم خطها الطائفي وتشكيلها المذهبي ، بل إن العالم العربي شجع السنة على اللحاق بقطار العملية السياسية حتى يتشكل نظام بديل لنظام ما قبل الاحتلال .

وترتكز خطة بوش الجديدة على ثلاثة محاور :

الأول : هو زيادة الوجود العسكري الأمريكي حتى يتمكن الجيش الأمريكي من ضبط الأمن في مواجهة المسلحين والقيام بعمليات ضد أحيائهم ، أي أن الخيار العسكري هو الذي انتصر رغم كل مؤشرات فشله .

المحور الثاني : تحميل حكومة المالكي المسؤولية الكاملة عن ضبط الأمن وحل الميليشيات التي تشيع الفوضى والقتل والدمار بلباس حكومية والتلويح بإعادة النظر في الخطة إذا لم تقم هذه الحكومة بواجبها. وهذا يعني أن الأعور قد استند إلى الأعمى ، ولو كان المالكي قادرًا على ضبط الأمن ولو بمفهومه الطائفي الذي هو عماد سياسته الرسمية لما كان بحاجة إلى حماية أمريكية، وهو يعلم أن الانسحاب الأمريكي في أي وقت سيكون نهاية لكل هياكل الحكم القائمة في العراق ، حتى

مهما حاولوا تقسيم بغداد وتطهير أحيائها من السنة . فالسياسة الطائفية خيار أمريكي وتقسيم العراق سياسة أمريكية ثابتة .

المحور الثالث: لخطة بوش هو العمل بعكس ما أوصى تقرير بيكر وهو التصدي لإيران في العراق بدلاً من التفاهم معها ، وكذلك التشدد تجاه سوريا ، وبالتبعية ينسحب التشدد مع الحليفين الآخرين وهما حماس وحزب الله .

فما هي معايير الفشل والنجاح الأمريكي في العراق ، وما هي المخاطر على الدول العربية المشار إليها إذا فشلت الولايات المتحدة ، وهل إذا نجحت فإنها سوف تسحب قواتها أم ستزيد هذه القوات ؟

يبدو أن النجاح الأمريكي في العراق يعني إنهاء تقسيم العراق وسيطرة الطوائف الشيعية والكردية وقطع الصلة بين إيران وشيعة العراق وإخضاع السنة ومقاومتهم واستئناف الحياة في العراق على أس'س الصورة التي رسمها دستور الاحتلال ، والسيطرة الأمريكية العسكرية بأقل عدد من القوات . ويدرك الجميع أن الشعب الأمريكي لا يهمه من الوجود الأمريكي في العراق سوى بعض القتلى لأبنائه وبعض هذا الشعب هو الذي يهتم بتكاليف المغامرة الأمريكية .عند هذه النقطة يمكن لواشنطن أن تفاخر بأنها حققت الديمقراطية الطائفية في العراق ، ومكنت الأغلبية وهي الشيعة من الحكم انسجامًا مع المبادئ الديمقراطية ، وقمعت الأقلية السنية التي احتكرت الحكم لقرون ، وبذلك يكون بوش قد أحدث تغييرًا في العراق يظهر فيه العراق وقد تخلص من صفته العربية والهمجية وحقق تقرير مصير كل الأعراق والطوائف تحت راية لاحتلال ، وضمن لنفسه استغلال ثروات العراق مكافأة على هذا العمل التاريخي المجيد .

فهل العالم العربي مستعد لمساعدة بوش على تحقيق هذه الصورة في العراق علمًا

بأن تقسيم العراق سيكون نذيرًا بفصل جديد من الصراع هذه المرة بين العرب وإيران ، لأن التقسيم يعني أن يحل الفراغ السياسي الذي شغلته الدولة العراقية طوال القرون الماضية ، كما أن نجاح التقسيم بهذا الشكل لن يكون بديلاً عن الحرب الأهلية ، بل ستبدأ به الحرب الأهلية الرسمية وسوف تضاف تركيا وإيران ودول الجوار إلى المعادلة السياسية في العراق .

لقد كان للموقف العربي السابق في العراق أثر على ما يعانيه الآن ، ولكن الموقف العربي المساند لواشنطن سوف يؤدي فعلاً إلى نجاح واشنطن في القضاء على العراق ، وفي هذه الحالة يكون بوش بطلاً قوميًا ، ومبعوث العناية الإلهية حقًا .

إن بوش الذي يتخبط لا يريد أن يسقط وحده وإنما يريد للدول العربية الأخرى أن تسهم في تدمير المصالح العربية ، علمًا بأن تقسيم العراق وإنجاح أمريكا في ذلك سيفتح الباب لنجاح سياسة التمزيق الأمريكية في نفس الدول التي تطلب واشنطن اليوم مساندتها .فهل تجد الدول العربية المدعوة صعوبة في إدراك هذه الحقيقة البسيطة ، وهي أن نجاح واشنطن بمعايير بوش يناقض تمامًا إنقاذ العراق كما يريده الجميع لهذا الشعب البائس ؟

يبدو أن هذه الحقيقة البسيطة ليست بسيطة عند البعض فعندما سئل رئيس تحرير إحدى الصحف في هذه الدول عن صيغة بوش التي تبدو لي تحذيرًا وتخويفًا من مخاوف وهمية ، خلط الرجل بين الأمرين : نجاح أمريكا ومخاطر الوضع في العراق .

نعم إن الوضع الحالي في العالم خطر على الجميع ، ولكن الضرر الأكبر يقع على العراق ، فكيف يلتقي العراقيون حقًا مع الدول المجاورة على مصلحة عراقية مقبولة عربيًا ؟

العرب يريدون انسحاب الاحتلال ، والحكومة لا تعيش بغير حماية الاحتلال .

العرب يريدون عراقًا و حدًا ديمقراطيًا يتولى الحكم الأقدر والأكثر شعبية أيًا كان عرقه أو طائفته ، بينما الحكومة تريد هيمنة طائفة معينة على البلاد وإبادة الطوائف الأخرى . ولعنا نلاحظ أن مؤتمرات الدول المجاورة للعراق قد اكتنفها الكثير من النفاق وعدم اليقين .

إن العالم العربي يجب أن يكون صمام الأمان الأخير لوحدة العراق وأمنه والمحافظة على عروبته ولن يتحقق ذلك مادامت واشنطن مصرة على تحريف الدور العربي ، وعلى أية حال، أظن أن الوضع في العراق مرتبط ارتباطًا مطلقًا بالوجود الأمريكي وهذا الوجود يعتمد على قدر الخسائر البشرية التي تلحق بقوات الاحتلال وليس بأرقام القتلى من العراقيين .

(٤)

دروس وإشارات خطيرة في المشهد العراقي

يلخص المشهد العراقي صفحة العلاقات الدولية الراهنة التي تمر بكل المتناقضات، وتعكس الكثير من الدروس والإشارات التي لا يجوز أن تفوت على المراقب والباحث وصانع القرار من وجهة النظر العربية. وأظن أن المشهد قد اكتمل وأن الصورة قد ارتسمت تماماً بحيث لم يعد بخافٍ عن المتابع أنها تجربة حية في المتابعة والتحليل، كما أنها صفحة بالغة التعقيد والتشابك، فضلاً عن أنها تجمع المحلي والإقليمي والعالمي، المثالي والواقعي، والمأساة والملهاة في لقطة واحدة. ولكننا لأغراض العرض والتحليل نركز في هذه الصفحة على التقسيمات الأساسية لعل الصورة النهائية تفيد في ترسم الخطا العربية.

فمن ناحية: هناك رغبة أمريكية جامحة لضرب العراق تعلن عن نفسها في كل لحظة بالقول على كل المستويات الرسمية، والتقريرات والتحليلات، وبالحشود العسكرية الهائلة، وبالخطط العسكرية، مقرونة بسلوك أمريكي دبلوماسي ودعائي لا ... ويتخذ محاور شتى من بينها إعداد المعارضة العراقية، وحض القوى جميعاً داخل العراق على الإطاحة بالنظام، والحرب النفسية والدعائية المكثفة ضد النظام ورموزه التي تصهر الصلب، والتسريبات والإشاعات التي تحاول إسقاط النظام بالضغط النفسي والإجهاد العصبي، والزيارات العسكرية والدبلوماسية والتحركات في الخليج والمحادثات وغيرها. مما يوحي بأن القيامة على العراق آتية لا ريب فيها، وكأن الساعة قريبة.

ومن ناحية أخرى: إدارة دبلوماسية تركز على عدد من الخيارات تارة، ثم على

الخيار العسكري تارة أخرى وإبرازه دون غيره، ومحاولات بناء التحالفات السياسية والاستراتيجية والأغطية القانونية لهذا الخيار.

ومن ناحية ثالثة: تحاول الولايات المتحدة أن تعلن عزمها على الهجوم دون حاجة إلى تبرير لمجرد اعتقادها أن العراق ونظامه خطر عليها وفق رؤية تطارد الرئيس بوش كلما أوى إلى فراشه، وكلما زال عنه الروع ذكره شارون بإشارات خاصة، فإذا بالرئيس الأمريكي يتراجع عن لينه وحلمه، ويعود عما ردده من أن الخيار السياسي وارد وأن الهجوم يمكن توقيه، وذلك بالتأكيد على أن صبره نفذ وأن صدام يجب أن يرحل، وأن أسلحته الموهومة يجب أن تنزع، وأن ما يقوم به المفتشون عبث لا يكشف عما يراه بوش في أحلامه كل ليلة، وأن بوش سيهاجم العراق، إذا لزم الأمر وحده دون حلفاء، ودون قرار من مجلس الأمن، وأنه هو وحده الذي يقرر الحق في الهجوم من عدمه.

ومن ناحية رابعة: تتزايد المطالبة الشعبية والدولية لواشنطن حتى داخل الكونجرس بأن توضح بجلاء أسباباً وجيهة للهجوم على العراق، والأساس الذي تزعمه في وضع العالم كله على فوهة بركان، وإلا كان أي عمل ضد العراق عدواناً وإرهاباً لن يشارك فيه أحد بل وسيلقى مقاومة شديدة من دوائر أخرى، وقد يكون ذلك سبباً مقبولاً للهجوم على المصالح الأمريكية في أي مكان. وقد أوضح الحلفاء والمحللون الأمريكيون أنفسهم ومن بينهم جورج كفيان (٩٨ عاماً) صاحب نظرية احتواء المد الشيوعي الذي أكد أن مهاجمة العراق في ظروف انحياز واشنطن لإسرائيل وعدم وجود مصلحة أمريكية واضحة وراء هذا الهجوم سوى خدمة نزوات إسرائيل والتجاوب مع إلحاحها اليومي سوف ينتهي بكارثة للولايات المتحدة.

ومعنى ذلك أن الاندفاع الأمريكي نحو العدوان على العراق دون سبب ودون أن يفعل العراق شيئاً يستحق بسببه العدوان الأمريكي، وتجاهل الحلفاء والأصدقاء والشعب الأمريكي الذي يعارض ٧٥٪ من قطاعاته هذه الحماقة العسكرية والسياسية قد أزعج العالم كله، وأثار قلقه على مصير أوضاعه، ومن أن القوة الأمريكية الحمقاء سوف تسبب الكوارث للعالم بدلاً من الأمن والاستقرار، وأن المعارضة الأمريكية الشعبية وكذلك المعارضة البريطانية والأوربية في نظم يفترض أنها نظم ديمقراطية ترسم علامات استفهام حول طبيعة نظم الحكم في دول تتصرف ضد رغبة شعوبها. وتزعم أنها أكثر حكمة وبصيرة في رؤية المصلحة القومية من هذه الشعوب البلهاء التي لا تستطيع أن تدرك عبقرية مثل هذه الحكومات المغامرة بمصالح شعوبها ومستقبل البشرية وقيم الإنسان.

ومن ناحية خامسة: فقد اتضح أن واشنطن تستخدم مجلس الأمن كلما أمكن لخدمة قرارها وترفع قراراته التي تخدم مصالحها إلى أعلى مراتب الشرعية الدولية المحترمة، بينما تقف بعناد وصلافة ضد أية محاولات لكي يقوم المجلس بدوره المرسوم له في الميثاق لإقرار السلام في فلسطين أو غيرها مادام هذا الذي يريده لا يلق هوى واشنطن. وهذا الواقع الجديد يلقي بظلال من الشك حول أمور خطيرة:

أولها: أن القوة العظمى والعضو الدائم في مجلس الأمن والذي يكتسب درجة عالية من شرعية سلوكه ومساندة المجتمع الدولي له من حرصه على النهوض بمسؤوليته الخاصة في صيانة السلم والأمن الدوليين قد فرط في هذه المسؤولية .... عن الأمانة، وصار هذا القطب ينتهج سياسة ضيقة الأفق لكي يرغم المجتمع الدولي على خدمة مصالحه غير المشروعة قانونياً وأخلاقياً. وجزاء هذا السلوك أن يفقد هذا القطب سند الشرعية السياسية، كما يفقد سلوكه غير المسؤول داخل

مجلس الأمن واستخدامه العابث للفيتو المبرر الحقيقي الذي منحت الدول الدائمة العضوية في المجلس حق الفيتو، من أجل النهوض بوظيفة المجلس لا من أجل سياسات وظيفة أنانية تناهض مصالح المجتمع الدولي الظاهرة.

الأمر الثاني: أن إصرار واشنطن وبعض الكتاب الأمريكيين على تقويض مبدأ الحظر المطلق لاستخدام القوة أو التهديد بها على النحو الذي قرره ميثاق الأمم المتحدة وتوج به كفاح المجتمع الدولي طيلة قرون عدة من الاستخدام المفتوح للقوة، سيؤدي إلى إنهاء وجود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وصرح القانون الدولي المعاصر، ويعيد المجتمع الإنساني إلى حالة الفوضى البدائية في وقت أصبحت مصادر القوة المدمرة متاحة للجميع واستخدامها ممكن في غيبة سلطة مركزية للمجتمع الدولي وسلطة معنوية لقانون دولي واضح، وإذا انفلت الزمام فلن يعود العالم مرة أخرى إلى حالة من القانون والنظام في المستقبل القريب مما يهدد البشرية بالفناء.

ولهذا السبب فإن توحش القوة الأمريكية يمثل أكبر خطر على الإنسانية، وتشكل تحدياً لكل القوى العاقلة أن تهب لردها إلى درجة من العقل والتبرير.

الأمر الثالث: أن سلوك واشنطن قد دفع مجلس الأمن إلى تجاوز القواعد الأساسية للشرعية الدولية وخلق طبقة جديدة من القرارات واعتبارها ذاتها هي الشرعية الجديدة. ومثال ذلك فمن الخطر الانسياق مع ما يردده البعض من أن ضرب العراق جائز، رغم كل ما أوضحناه، ولكن بشرط صدور قرار مجلس الأمن بذلك. ومعنى ذلك أنه لو حدث توافق سياسي ومصلحي داخل المجلس على التفاهم مع الولايات المتحدة واقتسام ثروات العراق وغيره، فإن مثل هذا القرار سيلزم دول العالم ويصبح الركن الركين للشرعية الدولية في العراق وغيره. وأريد

أن أحذر من هذه النغمة الخبيثة التي - لحسن الحظ - تنبهت لها السعودية وألمانيا، مثلاً حيث أكدتا أنهما يعارضان الهجوم على العراق حتى لو صدر قرار من مجلس الأمن. وهذا صحيح، لأن مثل هذا القرار لو صدر فإنه غير صحيح لأنه يخرج المجلس عن اختصاصاته في الميثاق لمجرد توافق الآراء بداخله مما يثير قضية ثالثة وهى علاقة مجلس الأمن بالجمعية العامة. فالثابت أن المجلس وكيل عن كل أعضاء الأمم المتحدة ولهم مراجعة عمل المجلس، وهو ما تقرر في الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من الميثاق من حق الجمعية في أن تطلب تقارير عن المجلس عن كيفية أدائه لوظيفته في حفظ السلم والأمن الدوليين، ونرجو ألا يجور المجلس على سلطات الجمعية، وأن تتمكن الجمعية من إبراز موقفها في الأزمة العراقية لا بوصفها جهاز مداولات وتوصيات، ولكن بوصفها البرلمان العالمي حتى لا تصبح حال العلاقة بين المجلس والجمعية كحال العلاقة بين السلطة التنفيذية والكونجرس أو مجلس العموم في أمريكا وبريطانيا على التوالي.

من ناحية سادسة: فلا بد من الالتفات إلى خطورة التهديد الأمريكي المستمر بالهجوم وهو محظور في الميثاق، وكذلك الضغط الأمريكي المستمر على الأمم المتحدة، فضلاً عن التهديد الأمريكي بضرب العراق بأسلحة الدمار الشامل. وهذا الموقف بالغ الخطورة لأنه يعني أن واشنطن تريد أن تحوز دول معينة هذه الأسلحة حتى تمارس البلطجة والإرهاب ضد الدول الأخرى التي تحرمها من نفس الميزة. وهذا الخطاب سبق أن استخدمته واشنطن ضد كوريا الشمالية فتذرعت به بوينج يانج حقاً وقانوناً للانسحاب من اتفاقية حظر الانتشار النووي، ولما كانت واشنطن ليست جادة في سياساتها العالمية، كما نرى سواء في معالجة القضايا الحساسة أو قضايا الأمن الدولي ومنع الانتشار النووي، كما أنها تختار الدول التي يسمح لها

الدخول في النادي النووي دون غيرها، ودون وجود معيار واضح، ومن بينها إسرائيل التي خرجت على كل قواعد القانون الدولي وتجعل قوتها السند الوحيد لسلوكها، فمعنى ذلك أن واشنطن تريد فرض نظام جديد خطير في تقسيم العالم إلى دول نووية متسلطة ودول أخرى غير نووية تخضع لسلطات المجموعة الأولى، مما يدفع إلى إعادة النظر في كل أحكام اتفاقيات التسلح غير التقليدي ؛ لأن هذه السياسة تنسف الفلسفة العامة التي قامت عليها هذه الاتفاقيات، والتي تهدف في النهاية إلى عدم التوسع في التسلح من هذا النوع، وتأمين الدول التي لا تتسلح أو التي تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل، وهذا المسلك سوف يدفع الجميع إلى التسلح تحت شعار « فليهدم المعبد فوق رؤوس الجميع».

وأخيراً، إذا كان السلوك الأمريكي يهدد المجتمع البشري ومجتمع الدول فتلك مسئولية هذا المجتمع، أما إذا كان هذا السلوك ينطوي على مخطط غربي للانقضاض على العالم العربي وثرواته، فليدافع العالم العربي عن وجوده وثرواته ضد مخططات الطامعين من كل صوب.

ولا شك أن التركيز العالمي على العراق وأسلحته الموهومة دون غيره مثير استغراب شعوب العالم، كما أنه خلق روحاً غريبة تعمل بها واشنطن والمفتشون وهى البحث عن الأسلحة لإثبات عدم صدق البيانات العراقية مما يجعل العراق عرضة للعقاب والتدمير، وهو مفهوم غريب في العلاقات الدولية استكان له الناس دون محاولة، ولذلك انتقد المفتشون في تقريرهم إلى مجلس الأمن يوم ٢٧/ ١/ ٢٠٠٣، العراق لا لأنهم وجدوا لديه ما يكذب إقراراته. ولكن لأنه تعاون تعاوناً سلبياً أي استجاب لطلباتهم، فقط دون أن يبادر هو بوضع يدهم على ما يفترضون أنه يخفيه.

والحق أن العالم كله يجب أن ينصت العراق بالتأكيد على أنه حتى لو وجد لديه أسلحة أو خطط لصناعة أسلحة للدمار الشامل، فذلك من أجل رصدها وتدميرها مقابل أن يرفع الحظر عن شعبه وأن يرد إليه اعتباره، ولا زلت أصر على أهمية عقد مؤتمر دولي لبحث القضية العراقية ومأساة الشعب وما تحقق منذ عام ١٩٩١م وإغلاق الملف نهائياً والتفرغ إلى قضايا العالم الأخرى الأشد خطورة وإلحاحاً.

(٥)

مستقبل العراق بعد الانسحاب الأمريكي

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت الانسحاب من العراق منذ عام على الأقل، ولكن موقف الإدارة الأمريكية المكابر والمصر على أن حملة العراق هي أهم منجزات الإدارة، ثم تصوير الموقف على أنه نصر مؤزر في العراق ينهي المهمة المقدسة الأمريكية فيه هو الذي أخر تنفيذ الانسحاب.

ولا شك أن الجيش الأمريكي لن ينسحب كاملاً من العراق، وأن الانسحاب لن يعني عودة العراق إلى مرحلة ماقبل الغزو، كما أن الانسحاب لن يعني قطعاً نفض واشنطن يدها من العراق أو رفع يدها عنه. وإذا كان هذا الانسحاب رمزاً للهزيمة والهوان للسياسة الأمريكية في العراق بعد الغزو واستمرارها تحت الاحتلال في نظر البعض، فإنها في نظر البعض الآخر أحد أهم الدلالات على أن مشروع الإمبراطورية الأمريكية على المستوى العالمي بدأ يطوي شراعه في هذه المرحلة إيذاناً ببدء تغير جوهري في البيئة الدولية يمهد بالضرورة لظهور أقطاب أخرى بعد أن قيض للولايات المتحدة أن تقود العالم ولكنها أظهرت عجزاً وفشلاً أقنع العالم بأن الشراكة بين أقطابه في إطار قواعد معينة من العلاقات الدولية هو الصيغة البديلة.

فانهيار نظام القطب الواحد قد لا يحل محله على الفور أقطاب متعددة لأن انهيار القطب وقع في لحظة لا تزال فيها الأقصاب المرشحة للصعود غير جاهزة لمتطلبات اللحظة، ولذلك سوف تمر العلاقات الدولية بمرحلة وسط تختلط فيها نزعات الصعود مع بقايا المقاومة الأمريكية لهذا الصعود ومحاولة المحافظة على المصالح الأساسية للولايات المتحدة مع التخلي عن سياستها الراهنة، ولم يبق سوى الرئيس

بوش وإدارته التي لا تزال تصر على أنها انتصرت في العراق، بدليل أنها أسقطت صدام ونظامه وقدمته للمحاكمة، وقدمت إلى الواجهة الشيعة والأكراد الذين ظلمهم نظام صدام لكي يشكلوا وجه العراق الجديد الذي يشعر بالامتنان لهذا الجميل الأمريكي. ثم نجحت واشنطن، فيما تظن الإدارة، في إعداد دستور دائم تمت إجازته في استفتاء عام، وأن انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥م وإنشاء حكومة وبرلمان ونظام سياسي دائم هو اللمسة الأخيرة التي تسمح لواشنطن بالانسحاب.

والحق أن قرار الانسحاب من العراق، بقطع النظر عن دلالاته – وهي كثيرة– لدى الأطراف المختلفة، يثير عدداً كبيراً من القضايا يتعين معالجتها بالتفصيل في سياقات أخرى، ولكننا نكتفي بالإشارة إلى أهمها:

أولاً: أن الانسحاب العسكري سوف يستبدل بقواعد عسكرية حتى تحقق واشنطن أهدافها كاملة دون مقابل مؤلم في الأفراد والممارسات المزرية التي تحاصر الإدارة، وتنال بشدة من مصداقية الولايات المتحدة، ولذلك فإن الانسحاب العسكري لن يعني مطلقاً أن الشعب العراقي سوف يترك وشأنه لكي يقرر مصيره.

ثانيا: أن الحكم المدني الأمريكي اللاحق مع الوجود العسكري المحدود والفعال سوف يكون كافيا للاستمرار فيما نجحت فيه واشنطن حقا وهو تفتيت المجتمع العراقي وإبادة جزء منه والقضاء على حضارة العراق وذاكرته، وهذا هو النجاح الحقيقي الذي يجب أن تجاهر به الإدارة الأمريكية. فقد غرست الفرقة بين أبناء الشعب الواحد تارة على أساس عرقي فميزت الأكراد وكافأتهم على موالاتهم لها ولإسرائيل التي اتخذت لنفسها متكأ مريحاً وتقوم شركاتها الخاصة بتدريب القوات الكردية للمرحلة الجديدة ما بعد الانسحاب، وتارة أخرى على أساس طائفي ديني، فميزت بين الشيعة والسنة على غرار ما تتمايز الكنائس المسيحية بين

الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت وغيرها من الشعب الأخرى الرئيسية في المسيحية. وتعمل واشنطن منذ مدة طويلة على التوسع في هذه القضية حتى تفجر المنطقة العربية من الداخل خاصة لبنان والعراق والخليج كله، وحتى تحدث الوقيعة بين العرب وإيران على هذا الأساس.

ثالثا: إن واشنطن تراهن في العراق على الفتنة الطائفية التي زرعتها، حيث أنشأت قوات للجيش والشرطة تدعم الجيش الأمريكي في عمليات المداهمة للسكان في مناطق السنة والعرب فتعمق الثأر بين الشيعة والسنة والأكراد، وحيث أنها تعتبر المقاومة العراقية عربية سنية تهدف إلى استعادة حكم العرب وصدام حسين فهي بذلك تثير القلق لدى الشيعة والأكراد، وكذلك لدى دول الخليج المجاورة، علما بأن الفرز الطائفي يجب أن يقيم التحالف بين الأكراد والسنة وهم سنة أيضا، كما أن الفرز العرقي والديني والطائفي في العراق إذا طبق على الولايات المتحدة نفسها فإنه من المفترض أن يكون أهم أسباب تمزق الولايات المتحدة التي تضم كل أجناس الأرض، وهي مجتمع عالمي يمثل المجتمع الإنساني كله، ولكن مع ذلك يعتز الجميع فيها بأنهم يشكلون الأمة الأمريكية .

رابعا: ظلت الولايات المتحدة تبرر وجودها في العراق بحجج وذرائع شتى، فلما أفلست حججها بدأت تبررها أيضا بحرصها على الشعب العراقي الذي أبادته وأذلته وجعلته يتحسر على أيام صدام حسين ، ويقارن بين أحواله في العراق الديكتاتوري وأحواله المنهارة أيضا في عهد الاحتلال، خاصة بعد ما تكشفت وقائع تعذيب الأسرى والقتل العشوائي ليس فقط في سجون الاحتلال إنما في السجون العراقية على أيدي وزارة الداخلية العراقية. نقول، رغم كل ذلك، تدعي واشنطن أن بقاءها يهدف إلى منع نشوب حرب أهلية في العراق، حتى اندفع بعض

الكتاب العرب ، ممن التقموا هذا الطعم، إلى المقارنة بين الاحتلال المانع لهذه الحرب الأهلية، أو الانسحاب الذي يعرض البلاد لحرب أهلية. وكان رأينا ولا يزال هو أن الاحتلال هو الذي أكد خطوط التقسيم والتفتيت وهيأ له وكرسه بسياسة وبالدستور الدائم ثم بالانتخابات الطائفية التى حرص على إتمامها تحت إشرافه ووفق رؤيته حتى يضمن أن الحرب الأهلية قادمة لا محالة ، وحتى يطلب العراقيون أنفسهم عودة القوات الأمريكية ، وحتى يندفع بعض الكتاب العرب أيضاً إلى المقارنة بين حسنات الاحتلال وسوءات الانسحاب مستغلين الوضع التاريخي المعقد للعراق، وكل ما حققته السياسات الأمريكية منذ حمايتها صدام حسين وتشجيعه على تهيئة الانقسام في العراق. فهي التي دفعته إلى محاربة إيران وشجعته على ارتكاب جرائم الحرب ضدها لأن صدام كان يحارب معركة الولايات المتحدة الأمريكية مع الثورة الإسلامية في طهران ، بينما نظر القوميون إلى هذه الحرب على أنها بطولة قومية ، وموقف يستحق المساندة في لحظة الصدام بين القوميين العرب والقومية الفارسية في موقع من أكثر مواقع التماس حساسية في الخليج مع إيران.

والأنكى أن بعض القوميين- حتى كتابة هذه السطور- يقدم هذا التفسير دفاعاً عن صدام حسين في إطار قراءة مغلوطة لمجمل خريطة الأحداث في المنطقة ، وهو وضع سيظل الجدل حوله مفتوحاً إلى أن تقوم الساعة. وخلال الحرب مع إيران شجعت واشنطن انتقام صدام من الأكراد الذين كانوا السبب في إرغامه على إبرام اتفاق الجزائر مع إيران ١٩٧٥ لتوقف دعمها مقابل تنازل العراق عن شط العرب. ترتب على هذا الموقف تراكم الحقد الإيراني ليس فقط ضد صدام ، وإنما السعي لإعادة ترتيب الأوضاع في العراق بحيث لا تكون مصدر تهديد في المستقبل. وهذا هو السبب في الدور الإيراني الحالي في العراق ، والذي شجعته واشنطن حتى تكون

القطيعة كاملة بين السنة والشيعة، وخاصة مع ورود تقارير عن فرق إيرانية تقوم بالتخريب و الاغتيال لأهداف سنية في العراق ، وتشجيع السنة على الاعتداء على المساجد والشخصيات الشيعية ، فيدفع ذلك الشيعة إلى تكوين ميليشيات ضد السنة والاستعداد للحرب الأهلية.

ومن آثار سياسة واشنطن مع صدام حسين وتحريضه على إيران وجرائم صدام ضد إيران والأكراد ثم الشيعة بعد تحريض واشنطن للجميع لثورة على حكومة صدام ، ضياع المصلحة العليا العراقية ؤ الاندفاع نحو إعلاء المصلحة الطائفية العراقية، رغم أن بطش صدام كان طبيعة ملازمة لشخصه وحكمه المستبد وتحالفه الأحمق مع الولايات المتحدة ، وزهوه المغرور بهذا التحالف الآثم الذي كان من ثمراته اجتياح الكويت وتحريرها بأيدي واشنطن، ثم يدفع العر ق الوطن والأمن القومي العربي الثمن بعد أن عجز هذا الأمن القومي عن صيانة لكويت ضد هذا الاجتياح. ولذلك استهاتت واشنطن عد أن وقع « البغل في الإبريق» حتى لا يخرج منه طوعاً لأن السيناريو الأصلي هو التدرج فى القضاء على العراق وتغيير الخريطة .

خامسا: معنى ما تقدم، هو أن هناك ارتباطا حتمياً بين مستقبل العراق وترتيبات الوجود الأمريكي اللاحق على الا سحاب من العراق، اللهم إلا إذا تم فك الارتباط بينهما، وهذا هو التحدي الذي دفعني حقا إلى كتابة هذا الفصل، فضلا عن التحدي المرتبط به وهو تأهيل الساحة العراقية لحرب أهلية مدمرة، ووقيعة لاشك فيها بين العرب وإيران. لكننا في هذا السياق نكتفي بمعالجة كيفية توقي الحرب الأهلية في العراق. لاشك عندي أيضا في أن الانتخابات الطائفية والدستور الطائفي الذي ينكر هوية العراق العربية قد يسعد إيران ويحزن العالم العربي، ولكنه على الجملة يكرس الواقع الطائفي في اعراق بحيث يصبح الخروج عليه خروجا

على الدستور والشرعية الجديدة. فما هو السيناريو الذي تتخيله الولايات المتحدة لنشوب الحرب الأهلية في العراق؟

سوف تؤدي الانتخابات إلى وجود أغلبية شيعية كردية في الحكم مع أقلية من السنة إذا شاركت فيها، وفي هذه الحالة فإن الانسحاب العسكري الأمريكي لن يوقف المقاومة التي تهدف إلى القضاء ليس فقط على الوجود العسكري، بل وعلى مابناه الاحتلال من نظم وأجهزة مما يجعل هذا النظام الجديد هو الهدف الجديد للمقاومة فتصبح الحرب عراقية عراقية بمساندة أمريكية، كما يؤدي هذا الوضع إلى فصم العلاقة وإرباكها بين القيادات السياسية السنية وبين الكوادر العسكرية في المقاومة. من ناحية أخرى قد تكون تلك فرصة للمزيد من التدخل الإيراني، وازدياد أعداد المنظمات الغامضة التي تحترف الإرهاب في العراق، وتكون النتيجة أن الإنسحاب العسكري الأمريكي قد أدى إلى صورة جديدة من الصراع تقع في خلفيته الولايات المتحدة، وذلك حتى تظل الإدارة الأمريكية تثبت لنقادها أنها كانت في العراق تحارب الإرهاب وتزرع الديمقراطية، وأن مكافحة الإرهاب في العراق هو الخط المتقدم لصده عن الأراضي الأمريكية، ويؤدي ذلك في واشنطن إلى توقع تداعيات ما بعد الانسحاب في الساحة الأمريكية وانقلاب السحر على الساحر ومحاكمة الرئيس وأركان إدارته.

الخلاصة: لا تزال الصورة قاتمة ولا تزال واشنطن تجهز لمرحلة ما بعد الانسحاب، ولكن في كل الأحوال لابد أن يبتدر العالم العربي موقفا ينقذ به العراق ويتخلص به من صمته ويتصدى فيه للطائفية وتداعياتها في المنطقة بأسرها، ولابد من دراسة دقيقة لما أحدثه الاحتلال من آثار مدمرة فى العراق، عسى أن يدرك أبناء العراق مدى الضرر والمحنة التى تعرض لها وطنهم. أما العالم العربى فيجب من

خلال مؤتمر الوفاق أن يكون لـه دور واضح وأن يـدرس كـل الخيـارات وضـماناتها التى تكفل بهذا الدور الفعالية المطلوبة وتضمن له نبذ الطائفية وألا يسقط فى شرك هذه الطائفية، وأن يدرك إدراكا تاما أن العالم العربى لا يذهب إلى العراق لمناصرة السنة كما أنه لا يذهب إلى العراق لمواجهة إيران، وهذا هو الفخ لذى ينصب لـه فى العراق ولتكن المصلحة العربية العليا أسمى من مصالح الدول الأخرى وكذلك مصالح الدول المجاورة ، ونظرتها لتطورات الساحة العراقية. وهذا المحظور بالغ الخطر وقد قدمناه فى هذا السياق بإيجاز، أملاً فى تطوير هذه النقطة فى سياق آخر.

///

(٦)

تقرير لجنة بيكر - هاملتون ومستقبل العراق

الإجماع منعقد على أن ورطة واشنطن في العراق اضطرت الإدارة الأمريكية إلى إجماع الالتفات إلى تداعيات الورطة والإخفاق فقط بعد أن سيطر الديمقراطيون على الكونجرس، وكانت لجنة بيكر - هاملتون تعبيرًا عن تصميم الجانبين الجمهوري والديمقراطي على التوصل إلى حل مشترك لهذه الورطة . فاللجنة التي شكلها الرئيس بوش لم يهمها مستقبل العراق ، ولكن كان يهمها مستقبل وتداعيات الفشل الأمريكي في العراق . فقد أصدرت اللجنة تقريرها في ٧٩ توصية للإدارة يوم ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦م وركزت اللجنة توصياتها على عدد من الإجراءات ولكنها انطلقت من تحليل أساسي وهو أن بقاء القوات الأمريكية على نفس الحال في العراق لن يوقف الخسائر البشرية والأمنية والمالية والسياسية ولن يقدم شيئًا للعراقيين في نفس الوقت . كما أن سحب القوات فورًا سيكون له تداعيات أسوأ بحيث تلقى البلاد فعلاً في أحضان الحرب الأهلية ، ولذلك أوصى التقرير بأن تنسحب القوات الأمريكية كمبدأ وبالتدريج أن تحل محلها القوات العراقية مع استمرار الالتزام الأمريكي في العراق مع التأكيد على دور الدول المجاورة للعراق خاصة إيران ومساندة دول أخرى مثل السعودية ومصر ، حتى وإن اضطرت واشنطن إلى فتح أبواب مع إيران وسوريا . فهل هذا الاقتراح يمكن أن يحقق المصلحة الأمريكية ومصلحة العراق في وقت واحد .

يبدو لنا أن التصور الأمريكي لا يزال يغفل الحقيقة ويدور حولها ، ويهدف إلى فرض الأمر الواقع وهو استمرار قبضة الولايات المتحدة على العراق ومقدراته

والقضاء على المقاومة والإرهاب وتمكين الشيعة من الحكم في العراق ،ودفع الدول العربية المجاورة إلى مساندة هذا المخطط ، هذا التصور محكوم عليه بالفشل لأنه يتجاهل صلب المشكلة وهو أن الحكومة الحالية حكومة طائفية وأن الصوت الشيعي العراقي مسموع بشدة في واشنطن ، ومن ثم تظل الطوائف الأخرى غير الشيعية خارج دائرة الوفاق الوطني العام ، ويظل الحكم طائفيًا خاصة بعد أن أدرك السنة أنه غرر بهم وزج بهم في العملية السياسية بوهم أنها ستؤدي إلى سلم حقيقي في العراق وتجاهلوا لأغراض عملية أن العملية السياسية في ظل الاحتلال لابد أنها تؤكد وترسخ خيارات الاحتلال ، وأن هدف استدراجهم هو إضفاء الشرعية والقومية على العملية السياسية بحجة مقابلة الطروحات الطائفية التي اتسمت بها العملية الانتخابية . فإذا انسحب السنة من الحكومة والمجلس الوطني فإن المقاومة سوف تشتد كما تشتد مقاومة السنة للسياسات الطائفية المقترنة بالوجود الأمريكي ، فتزداد الساحة العراقية اضطرابًا كما يقع الجيش والشرطة تحت طائلة الانتقام من المقاومة ، في الوقت الذي تشجع فيه إيران الميليشيات الشيعية لعزل مقتدى الصدر وارتكاب المجازر ضد السنة بما يشبه التطهير الطائفي . وهكذا تتجه البلاد رسميًا وفعليًا إلى حرب أهلية طائفية ،وهي نتيجة تناقض تمامًا تأكيد واشنطن حرصها على تجنيب العراق حربًا أهلية وتقسيمًا لمناطقها .

وفي تقديري فإن تقرير بيكر – هاملتون لم يقدم جديدًا لأنه أغفل واقع العراق ، بل من شأنه أن يورط الدول العربية المجاورة في مستنقع العراق ، كما أنه يهدف إلى خلق جبهة عربية إيرانية تتوسطها الولايات المتحدة لإعادة ترتيب المصالح الأمريكية في العراق وهو تصور يؤدي كما ذكرنا إلى تفاقم الموقف . والغريب أن الرئيس بوش لم يظهر ترحيبًا بالتقرير وإنما اعتبر التقرير متسمًا بالقسوة ربما لأنه

أوصى صراحة بالانسحاب بينما كان وزير الدفاع السابق رامسفيلد يوصي بإعادة النظر في الاستراتيجية العسكرية فقط دون الانسحاب .

واللافت أن العالم العربي منقسم حول تقييم علاقة الوجود العسكري الأمريكي بمستقبل العراق ، فإذا كان الحكيم قد طلب استمرار الوجود الأمريكي ، فإن هذا الطلب قد يكون محرجًا لبعض الدول العربية ومتفقًا مع تقدير دول أخرى ، ولكنه على الجملة ليس مطلبًا عربيًا عامًا ، حيث أصبح الموقف العربي العام يفضل انسحاب الولايات المتحدة لكنه لا يريد انسحابًا فوريًا ، وهذه الصيغة لا تزال على حالها على الأقل لأكثر من عامين ، فإذا كان طلب التريث في الانسحاب ليس محددًا بمدة ، فهو يرقى إلى مستوى طلب الإبقاء على الوجود الأمريكي ، ولكن الموقف العربي من ناحية أخرى يحاول دعم الحكومة العراقية الحالية ، وهو يعلم أنها تشارك في قتل السنة ، وربما جاهر البعض بذلك وأبدى ضيقه من اتساع دائرة الإجرام الطائفي الذي تتورط فيه هذه الحكومة ، ولكن الموقف العربي يأمل أن تؤدي المساندة للحكومة إلى إقرار الأمن ، لعل ذلك يسمح بانسحاب أمريكي في نفس الوقت الذي يتعزز فيه الأمن الداخلي.

هذا التصور يشبه نفس التصور العربي الذي انساق مع رغبة واشنطن في الاعتراف العربي بالحكومات العراقية المؤقتة وبالدستور الطائفي وبالانتخابات الطائفية وأخيرًا احتضان الحكومة الطائفية . فإذا كان الموقف العربي قطعًا متأثرًا برغبات واشنطن ، ولا تعرف واشنطن ما تفعل ، بينما يعرف العالم العربي يقينًا أنه يدعم الخط المؤدي حتمًا إلى مزيد من التدهور ، فكيف لا يراجع العالم العربي موقفه وأن يسعى جديًا إلى المحافظة على وحدة العراق وتأمينه خاصة وأن المقاومة العراقية قد اقترنت بها تيارات إجرامية وإرهابية أدت أحيانًا إلى ضياع وجه المقاومة الحقيقي .

وأعتقد أن تقرير بيكر – هاملتون يجهل الفرق بين إرهاب الشعب العراقي ومقاومة الاحتلال، فيجعل المقاومة إرهابًا مادامت موجهة إلى الاحتلال، وبينما لا يبدي موقفًا واضحًا إزاء الإرهاب الذي يضرب العراقيين سنة وشيعة حتى يقضي على العراق الموحد.



(٧)

تقسيم العراق لمصلحة من؟

فوجئ العالم بالتوافق بين الجمهوريين والديمقراطيين فى مجلس الشيوخ الأمريكى على أن تقسيم العراق هو الحل لمشاكله، أو بعبارة أدق هو الحل للورطة الأمريكية فى العراق أى لضمان السيطرة الأمريكية على العراق، وهو ما يشير إلى أن الديمقراطيين بدأوا يتراجعون عن المطالبة بانسحاب القوات الأمريكية من العراق. وفى هذا الصدد يمكن أن نسجل عدداً من الحقائق:

الحقيقة الأولى : هى أن قرار مجلس الشيوخ بهذه الأغلبية الساحقة (٧٥ صوتا ضد ٢٣ من أصل مائة عضو) وبهذا التوافق الكامل بين الديمقراطيين والجمهوريين يثير القلق من أن الكونجرس أصبح يمارس وظيفة خطيرة، إذ لم يكتف بتدمير العراق ونهب ثراوته وقتل أهله وإنما يضع نهاية لدولة عريقة فى التاريخ القديم والمعاصر.

الحقيقة الثانية : أننا لا يجوز أن نتوقف طويلاً أمام سيناريو الخلاف فى الموقف بين مجلس الشيوخ والبيت الأبيض والذى قد يترك انطباعاً مضللا مفاده أن الرئيس يعارض تقسيم العراق، بينما مجلس الشيوخ يدعو إليه. وإذا كان مجلس الشيوخ يمثل الأمة الأمريكية، وهى التى تسعى إلى تقسيم العراق، فإن ذلك يجب أن يثير التأمل العميق فى مخاطر الدولة العظمى شعباً وحكومة على السلام العالمى وعلى القانون الدولى القائم. أما موقف الإدارة الأمريكية فهو على خلاف هذه المسرحية الهزلية، خططت لغزو العراق وتدميره عبر الفوضى والدمار والتقسيم وقد بدأت ملامح هذه السياسة تتضح على الأرض بإنشاء مناطق الحظر عام ١٩٩١م والاستناد زورا إلى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الذى لا علاقة له مطلقاً بالترخيص لأمريكا وبريطانيا بالعبث بالعراق، وكانت

هذه المناطق هى نفسها مناطق التقسيم الثلاثة. ثم عادت واشنطن إلى اتباع سياسة التمزيق وخلق المصالح المتناقضة لأقسام الشعب الثلاثة فتقربت من الشيعة واضطهدت السنة، وحالفت الأكراد ودللتهم ولعبت بعواطفهم القومية فى المنطقة كلها رغم علمها أن هذه الورقة بالغة الخطر على تركيا حليفتها المقربة.

وفى **خطوة ثالثة** : أطلقت العملية السياسية بناء على دستور ينفى عروبة العراق ولعبت بوحدته الوطنية وكرست فيدرالية طائفية فى الدستور. فإذا كان هذا هو سلوك الإدارة الأمريكية الفعلى وهو يناقض توصيات لجنة بيكر- هاملتون التى تعكس أيضاً توافقاً قومياً بين الديمقراطيين والجمهوريين، فلماذا تتظاهر الإدارة بأنها مع وحدة العراق وترفض تقسيمه.

وعندما حذر الكثيرون من أن الدستور سيؤدى إلى تمزيق العراق، دافع السفير الأمريكى فى كرواتيا حينذاك وهو المشرف على وضع الدستور عن ذلك مؤكدا أن وحدة العراق ليست مقدسة وأن العراق نفسه أنشأه تشرشل بعد الحرب العالمية الأولى وفق المصالح البريطانية. فإذا كانت وحدة العراق تخدم المصالح البريطانية فى عشرينيات القرن العشرين، فهل يخدم تمزيق العراق المصالح الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين؟

تدرك واشنطن جيدا أن سياستها فى العراق أدت إلى تمكين إيران: عدوها اللدود، كما تسببت فى الكثير من المشاكل للحليف التركى، وتسببت فى تدمير العراق رغم أنها بررت احتلالها بأنه يهدف إلى إقامة نظام ديمقراطى للعراقيين بديلاً عن نظام صدام حسين الدكتاتوري. فهل تنتقل عدوى تقسيم العراق إلى بقية الدول العربية رغم اختلاف التركيب الاجتماعى لهذه الدول؟ ولكن مادام التفتيت هو جوهر السياسة الأمريكية، فإن الدول العربية بدأت تنظر لمجمل السياسات الأمريكية نظرة الشك والريبة. وتقسيم العراق إلى شيعة وسنة وأكراد سيؤدى إلى حرب أهلية لأن كل طرف سوف يحاول تطهير

منطقته من العناصر الأخرى، فضلاً عن أن الشيعة سيكون ولاؤهم لإيران، ولن تسكت إيران على عملية الانقسام، وإنما سوف تتدخل حتى يكون شكل العراق الجديد متفقاً تماماً مع رؤيتها الأمنية والسياسية. أما الأكراد فإنهم يشكلون قاعدة للدولة الكردية الموعودة مما يدعو تركيا إلى احتلال شمال العراق الكردى كما أنذرت وتوعدت، فضلاً عن احتمالات التحالف الإيرانى التركى وربما السورى لقمع الطموحات الكردية القومية التى أذكتها واشنطن منذ عام ١٩٩١م عندما حرضت الأكراد والشيعة على التمرد على نظام صدام. أما السنة فقد يستعينون بالدول السنية المجاورة، فتقع حروب إيرانية عربية يقوم بها العراقيون بالوكالة. والنتيجة النهائية هى انتهاء العراق كوحدة سياسية وهذا يخدم مصلحة إيران وإسرائيل ولا يخدم أى مصلحة أمريكية مما يدل على أن دوائر الحكم فى الولايات المتحدة لا تزال تعمل لتنفيذ الرغبات الصهيونية رغم أصوات التحذير العالية التى تدق ناقوس الخطر لاندفاع الولايات المتحدة إلى التضحية بمصالحها وصورتها ووضعها فى العالم العربى لصالح تحقيق المصالح الإسرائيلية.

وكان أبرز أصوات التحذير ذلك الكتاب الشهير الصادر فى منتصف عام ٢٠٠٧م حول اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط بقلم ميرشيمر وولت الأستاذين بجامعتى شيكاغو وهارفارد ، وهما يسلمان بأن التجاوب الأمريكى مع المصالح الإسرائيلية مطلوب أمريكيا ولكن ليس إلى حد الإضرار بالمصالح الأمريكية.

فإذا كانت واشنطن لا تدرك تبعات تقسيم العراق أو تدرك أن ذلك يخدم المصالح الإسرائيلية دون الأمريكية، فإن الأهم هو وعى العراقين أنفسهم وإدراكهم أن التقسيم ضد الجميع وأن تخليهم عن إطار دولة العراق الموحدة لأى سبب هو الكارثة عليهم جميعاً. كما أن العالم العربى مطالب باتخاذ خطوات عملية

لإزالة الظروف المؤيدة للتقسيم ومساعدة العراقيين على التوافق ورفض الاعتراف بأية وحدات سياسية طائفية أو بحكومة مركزية هشة ستارا لهذا التقسيم، فهل يدرك العالم العربى ذلك وهويشعر بالقلق الشديد إزاء ما ينتظره بعد تقسيم العراق؟ إن هذه مناسبة لكى يستعيد العالم العربى وعيه وإرادته.

(٨)

بين فيتنام والعراق

منذ نجحت الولايات المتحدة فى الخروج من ورطة فيتنام ١٩٧٣ ظل شعبها يطارد الأمريكيين على كل المستويات، كما تركت بصمات واضحة على النظام السياسى الأمريكى، وكان الدرس الذى خلصت إليه الدراسات الأمريكية هو أن غرور القوة لا يجب أن يدفع الولايات المتحدة إلى مغامرات جديدة، ورغم ذلك فإن الإدارة الأمريكية فى عهد بوش قدرت أن غزو العراق هو تنفيذاً لطموح إمبراطورى أعد له جيداً، وأنه ليس نكسة تفكير أمريكى، أو ارتداداً عما استقرت عليه الأمة الأمريكية من دروس فيتنام، وعندما بدأ الغزو الأمريكى للعراق سارعت بعض التحليلات إلى الربط بين حالة العراق وحالة فيتنام على أساس شكل المغامرة وعدم وضوح أهدافها، والشك فى أنها مدفوعة بعوامل صهيونية. وحذرت هذه الكتابات من أن استمرار الاحتلال سوف يؤدى إلى تكرار تجربة فيتنام.

على الجانب الآخر، رأى البعض أن هناك فرقاً كبيراً بين فيتنام والعراق، وأن الظروف الدولية وتفرد الولايات المتحدة فى قيادة العالم يجعل التشابه بين الحالتين الفيتنامية والعراقية غير متوفر.

ولاشك أن متابعة الحالة العراقية، على الأقل خلال عام، تُظهر أن المقاومة العراقية، بصرف النظر عن طوائفها أو منظماتها أو اتجاهاتها، مادامت تشترك جميعاً فى التصدى للولايات المتحدة، وكل من يعتقد أنه يتعاون معها يقابل ذلك قيام الولايات المتحدة بعمليات مستمرة وحملات عسكرية متعددة تحت مسميات مختلفة

ضد ما تعتبره بؤراً إرهابية، وهى المدن الرئيسية التى قادت المقاومة، والتى تعرضت لأكبر عمليات تدمير فى تريخ العراق. ومتابعة هذا المشهد تُظهر أيضاً أن الرئيس بوش قد نجح فى تحقيق بعض الأهداف فى العراق، ولكنه مُصرٌّ على تحقيق بقية الأهداف، وأهمها القضاء على الإرهاب وهزيمة القاعدة، وجلب الاستقرار والديمقراطية إلى العراق، وكلها أهداف يجب أن يسانده فيها المجتمع الأمريكى فى تحنيقها.

يقابل ذلك أصوات قلقة بسبب عدم وضوح خطة الرئيس فى العراق، وارتفاع معدل الخسائر المادية والبشرية، وكذلك شعور جميع طبقات المجتمع الأمريكى، بما فى ذلك أعضاء الكونجرس والسياسيون والمفكرون، بأن الولايات المتحدة تتعرض لخطر حقيقى فى العراق، وأنه إذا كان الانسحاب الفورى صعباً، فإنه على الأقل يجب على الرئيس أن يضع تصوره لموقف الولايات المتحدة بناء على معلومات صحيحة وتقديرات واقعية، بعيداً عن المبالغة أو التمويه، وعلى أساس أن الوقت يعمل ضد مصلحة الولايت المتحدة. وقد عكس الرئيس بوش هذا المناخ العام فى خطابه بمناسبة مضى عام على تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وهو ما أسمته الولايات المتحدة نقل السيادة إلى العراقيين، وهو خطأ قانونى فاضح، لأن الدولة المحتلة لا تمارس السيادة نيابة عن الإقليم المحتل، وبذلك فإن الاحتلال يؤدى إلى كمون السيادة فى الشعب حتى إذا زال الاحتلال عادت السيادة إلى الشعب بعد الاستقلال.

كذلك فإن مجلس الأمن قد ساعد على شيوع هذا التضليل عندما قرر أن الاحتلال قد انتهى وأن قوات الاحتلال قد تحولت إلى قوات متعددة الجنسيات، وهذا يتناقض مع الواقع وهو أن العراق لا يزال محتلا.فإذا كانت الولايات المتحدة قد اقتنعت بأن مصلحتها هى الانسحاب من العراق فإن ذلك يعنى أن الولايات

المتحدة قد وصلت إلى نفس الحالة عندما تورطت فى فيتنام منذ عام ١٩٦٥م، ووجدت أن البطولة هى فى انسحاب يحفظ ماء وجهها، وليس الاستمرار فى التورط بعد أن أصبحت قضية فيتنام ملكا للرأى العام، وربما كان هذا هو السبب الرئيسى فى ظهور تميز هنرى كيسنجر الذى كان مستشارا للأمن القومى منذ عام ١٩٦٨م. وقد تركت مأساة فيتنام ندبا غائرا فى جبين الولايات المتحدة، ولذلك فإن تجربة العراق إذا أعادت إلى الأذهان قصة فيتنام فإن الشعب الأمريكى سوف يحاسب حكومته عليهما معا، ولذلك من المفيد أن ندرس أهم أوجه الشبه الرئيسية بين فيتنام والعراق. فمن حيث الموقع يعد العراق فى موقع استراتيجى يصعب السيطرة عليه رغم التواجد العسكرى الأمريكى المكثف فى المنطقة والتحالفات الحميمة الموالية للولايات المتحدة. كذلك كانت فيتنام مجالا مفتوحا للمساندة الصينية والسوفيتية. وهكذا كان التوقيت فى حرب فيتنام أقل ملاءمة بكثير من حالة العراق حيث تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على آليات النظام الدولي.

(٩)

مستقبل العراق بعد الحرب

إذا كان العراق قد أصبح وفقاً للتصور الأمريكي جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية منذ عام ١٩٩٠م، فإن التصميم الأمريكي على التدخل في العراق قد وجد الفرصة السانحة بغزو العراق للكويت، حتى يكون تحرير الكويت بمقابل، وهو تنفيذ المخطط الأمريكي في العراق، انطلاقاً من الكويت والخليج واعتماداً على القوات الأمريكية في المنطقة، ولا شك أن المخطط الإسرائيلي قد التبس بالمخطط الأمريكي، وهو الذي أفصح عنه الكثير من المفكرين الأمريكيين بمناسبة العدوان على العراق، وهكذا أصبح العراق هو الساحة التي تنطلق منها المخططات الأمريكية والإسرائيلية صوب المنطقة العربية، وإعادة ترتيب الأوضاع فيها حسب تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، حيث تصبح المنطقة طيعة لتحقيق الأهداف الصهيونية.

وهكذا يرتبط مستقبل العراق بمدى نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل في تحديد مصير العمليات العسكرية في العراق، فالظاهر حتى الآن أن الولايات المتحدة لم تعد تكترث بالقانون الدولي أو بقرارات الأمم المتحدة، وأصبحت- مثل إسرائيل- تفعل ما تشاء دون أن تهتم حتى بالرد على الانتقادات والتحديات التي توجه إلى سلوكها، ولم تعد تسمع سوى نفسها، فهي من ناحية تصر على تنفيذ مخططها في العراق الذي أعلنت عنه صراحة، وهو احتلال العراق، وإدارته والسيطرة على موارده وسكانه، ولكي يكون العراق نموذجاً يصلح للتطبيق بعد ذلك في المنطقة العربية أي إنذار ثم هجوم عسكري كاسح ثم احتلال وإدارة. من الجانب

الأمريكي يغطي المسؤولون والإعلام هذا المخطط بعبارات ومصطلحات براقة مثل نشر الديمقراطية وتحرير الشعوب من حكامها الديكتاتوريين، وأما على الجانب العربي، فمن المعلوم أن هذه ذريعة اتخذت غطاء بالياً يقوم على اعتقاد بأن الشعوب العربية سوف ترحب بمن يخلصها من جلاديها، بل ستكون ممتنة مرتين، مرة لأنها تخلصت من حكامها، ومرة لأنها تمكنت من تلبية احتياجاتها الديمقراطية والسياسية. وعلى الجانب الآخر فإن المقاومة العراقية للغزو الأمريكي قد لقنت القيادة الأمريكية درساً مهماً، وهو أن النموذج العراقي في التصور الأمريكي ليس سهل التحقيق. وقد يبدو أن المسرح العراقي قد أصبح ساحة واضحة في تحديد مستقبله إذا قرأنا هذه الساحة قراءة منطقية فقد لا يخطئ المتأمل في الساحة العراقية أن هناك مستويات عديدة من الصراع، وأن كل طرف في الصراع له برنامجه الخاص.

هناك أولاً الولايات المتحدة ومن ورائها بريطانيا، والتي تصر على احتلال كامل للتراب العراقي والسيطرة على كامل ثرواته لا يزاحمها فيه أحد.

ومن ناحية أخرى هناك تركيا التي قدمت للقوات الأمريكية عدداً من التسهيلات تسعى بها لفتح جبهة شمالية حتى تحيط بالعراق من كل جانب، ولكن تركيا نفسها لها أيضاً تصورها، وخاصة الورقة الكردية، فسوف تعمل تركيا بكل السبل حتى لا يتحقق أي التقاء بين أكراد العراق وأكراد تركيا، حتى لا تقوم دولة كردية تؤدي إلى تمزيق تركيا، وتهديد أمنها القومي، وهي تفضل أن تقوم بمهمة التأكد من عدم قيام هذه الدولة بنفسها، ولا تثق في الوعود الأمريكية التي تتغير بتغير المصالح الأمريكية.

هناك ثالثاً الأكراد الذين يحاولون تصفية الجماعات الإسلامية التي قررت الدفاع عن العراق كدولة، ويتحالف الأكراد في ذلك مع القوات الأمريكية، وربما مع

القوات التركية على أساس أن الولايات المتحدة تبسط المواقف عادةً، وتعتبر أي جماعة إسلامية امتداداً لتنظيم القاعدة، ويسري عليها ما يسري على القاعدة من سياسات، ولما كان الأكراد يتصارعون مع التركمان الذين تحميهم تركيا، فإن هناك سبباً آخر للصراع بين الأكراد وتركيا مع ملاحظة أن الأكراد ليسوا مجمعين على موقف واحد تجاه تركيا وتدخلها في شمال العراق.

هناك رابعاً موقف الشيعة، وقد نقسموا إلى فريقين، فريق الشيعة الوطنية الذي أعلن مساندته للجيش العراقي ضد الغزو الأمريكي، وهناك الشيعة المعارضة التي تقيم بالمنفى، وقد تردد موقفها، ولكنه يبدو أنه سوف يكون ضد الجيش العراقي. وخلاصة ذلك أن العر قيين العرب يواجهون العراقيين الأكراد والشيعة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأخرى. وعلى الجانب الآخر، فمن المحتمل أن يدخل العراق متطوعون من العرب والمسلمين للوقوف إلى جانب الشعب العراقي. ومؤدى ذلك كله أن شكل الأحداث قد يتخذ مجريات مختلفة وسيناريوهات متباينة.

السيناريو الأول: أن هذا الخليط من القوى على أرض العراق وأبرزها القصف الجوي الأمريكي العنيف على تجمعاته ومدنه وقراه سوف يحسم لصالح الحكومة العراقية التي تستميت في المقاومة رغم عدم التناسب بين قدرات العراق العسكرية، وغيرها والظروف التي بدأ فيها الهجوم، وبين قدرات خصومه في الداخل والخارج. وإذا تحقق ذلك فسوف يكون هناك مجال لتصفية الحسابات على أساس مدى الانحياز للوطنية العراقية أو التآمر عليها، ومن شأن هده النتيجة أن تعيد العراق مرة أخرى إلى المنطقة والعالم، ولو بقيادته الحالية، ولكن بمفهوم جديد ومنظور مختلف. ولكن حظ هذا السيناريو قد يبدو قليلاً واحتماله ضعيفاً، لأن

الولايات المتحدة مصممة على سحق العراق عسكرياً مهما طال الزمن ومهما عظمت التضحيات.

ومع ذلك فإن صمود المقاومة سوف يلقي حماساً وإقبالاً عربياً، كما سوف يدفع الشعب الأمريكي والبريطاني إلى الضغط على حكومتيهما لوقف العدوان.

السيناريو الثاني: أن تنجح الولايات المتحدة في السيطرة الكاملة على العراق وإدارته إدارة عسكرية أمريكية خالصة، واستبعاد الشيعة والأكراد مع منح كل منهما قسطاً من الحكم الذاتي، بل ومحاولة إغراء كليهما لمساندة المخططات الأمريكية في المنطقة العربية، وضد إيران، وهذا ما تريده الولايات المتحدة بالضبط. ولكن يرد على هذا المخطط أنه أغفل المقاومة العراقية حتى تحت الاحتلال، لأن الحملة ليست موجهة ضد النظام وإنما ضد الدولة والشعب في العراق. يضاف إلى ذلك أن الوجود الأمريكي في العراق قد يستثير النزعة العربية والإسلامية في المنطقة، خاصة إذا طال الوجود الأمريكي، وإذا امتد إلى دول أخرى، تنفيذاً للمخطط الأمريكي.

السيناريو الثالث: انفجار الموقف بتوسيع دائرة الصراع ودخول سوريا وإيران ولبنان، وفي هذه الحالة يحتمل أن تصبح حرباً إقليمية واسعة النطاق، وقد تجر إلى حرب عالمية، بمعنى دخول بعض الأطراف غير الإقليمية هذه الحرب أو مساندتها لبعض أطرافها الإقليمية، وفي ذلك تهديد لا رجعة فيه لمجمل السلام العالمي.

يبقى سؤال فوري يحتاج إلى إجابة فاحصة، وهو هل يمكن أن توقف الولايات المتحدة الحرب في العراق قبل أن تحقق هدفها؟ هذا احتمال وارد في ظل عدد من الشروط:

الشرط الأول: أن تتكبد القوات الأمريكية خسائر فادحة تعجز الإدارة الأمريكية عن تبريرها أو إخفائها، وأن يترتب على ذلك ضغط شعبي كاسح

أمريكي وأجنبي لوقف الحرب.

الشرط الثاني: أن يتوازى ذلك مع ضغط دولي على الولايات المتحدة في مجلس الأمن وفي إطار العلاقات الثنائية بين واشنطن وغيرها. وأخيراً أن يكون الانسحاب الأمريكي جزءاً من تصور جديد لإعادة بناء النظام الدولي.

وما لم تتحقق هذه الشروط، فإن الاحتمالات السالف إيضاحها تظل مفتوحة، ويظل معها الخطر قائماً. ما لم يسهم العالم العربي نفسه في هذه لتطورات الخطيرة، وفي التمسك باستقلال العراق، والمحافظة على سلامته الإقليمية في مواجهة الأطماع الانفصالية والتركية، وما لم تثبت الروح القومية العربية في هذه الظروف نفسها أمام تحديات عرقية ودينية تؤدي إلى جلب مختلف الأخطار على المنطقة العربية.

وإذا دخلت إسرائيل الحرب ضد العراق أو ضد أي دولة عربية أخرى، فإن ذلك قد يدفع معظم الدول العربية إلى الدخول في صراع مسلح مع إسرائيل إذا ترتب على التدخل الإسرائيلي اختلال جوهري بالموقف الإقليمي والوضع الأمني العام. ولكن يحتمل أن تصر واشنطن على إبعاد إسرائيل حتى تؤمن المواقف العربية المحايدة أو المؤيدة أو المساندة للعدوان على العراق.

(١٠)

الانتخابات والمأزق الأمريكى فى العراق

النقطة الأساسية التى يجب أن ينطلق منها تحليلنا هى أن الانتخابات هى مجرد وسيلة لإنشاء نظم سياسية معبرة عن الشعوب، والانتخابات قطعاً بهذه الصورة وسيلة إلى غاية، وهى إقامة النظام الديمقراطى. أما فى العراق، فإن الانتخابات قد أصبحت غاية فى حد ذاتها، وسبباً فى دمار العراق. صحيح أننا لا نستطيع أن نقطع بأن واشنطن تدرك هذه الحقيقة، وتتعمد الوصول إليها، بل نفترض صدق ما أعلنت عنه، وهو أن هذه الانتخابات تمثل حاجة نفسية للشعب العراقى، بعد أن حرم من الانتخابات الحرة.

وتعلم واشنطن طبعاً أن هذه الانتخابات التى تجرى فى ظل الاحتلال لن تكون حرة إلا بالقدر الذى يأتى بأشخاص تطمئن واشنطن مقدماً إلى أنهم يطالبون باستمرار الوجود العسكرى الأمريكى. ومعنى ذلك أن الانتخابات وسيلة إلى غاية أخرى عند الولايات المتحدة، وهى أن تنجح الانتخابات فى تحقيق ما تريده واشنطن منها، وبغير إجراء الانتخابات تظل الحكومات العراقية مؤقتة، ويظل الوجود العسكرى الأمريكى مؤقتاً. والولايات المتحدة تريد أن تغلق ملف العراق على أساس إضفاء الشرعية العراقية على بقائها، وتعلم مدى القصور الذى يشوب تفسيرها للشرعية فى قرارات مجلس الأمن، الذى سيسارع طبعاً إلى التأكيد على نتائج عملية إعمار العراق وحماية النظام الجديد من أعدائه.

وتعلم واشنطن أيضاً أن إجراء الانتخابات فى موعدها، والإصرار على ذلك،

يظهر الرئيس بوش على أنه أوفى بوعده للشعبين العراقى والأمريكى والمجتمع الدولى. والحق أن الإصرار على إجراء هذه الانتخابات يحمل معنى آخر، وهو هزيمة إرادة الطرف الآخر الرافض لإجراء الانتخابات. كذلك تدرك واشنطن أنه كلما اقترب موعد الانتخابات ازداد إصرارها على عقدها فى هذا الموعد، زاد فى المقابل إصرار المقاومة والعشائر وغيرها من الطوائف التى يزداد عددها ومقاطعتها للانتخابات، وتصر على منع إجراء هذه الانتخابات التى تر ها ضارة بمصلحة الشعب العراقى.

ولا شك أن هذه المواجهات والاستقطاب الحاد فى العراق، قد أدى إلى السقوط المتتالى والمتزايد للضحايا من العراقيين المتعاونين فى العملية الانتخابية من قريب أو بعيد، وكذلك من الأجانب والمراقبين، والهدف هو تعويق الانتخابات، ورفع ثمن عقدها ممن له علاقة بها. ولكن ذلك يجعل الصراع عراقياً - عراقياً ويباعد بين أبناء الوطن الواحد، ويضع كلا من الطرفين فى فريق مختلف؛ فالمؤيدون للانتخابات يرون أن تعويقها يضر بمستقبل العراق ويديم حالة الفراغ السياسى فى العراق، ويوفر بذلك الفرصة الملائمة لاستمرار الاحتلال، ويرون أن الفريق المعوق للانتخابات خائن لوطنه، ولو بسبب سوء حساباته وتقديراته. أما المقاومون والمعوقون للانتخابات فيرون أنهم هم الوطنيون، لأن عقدالانتخابات - رغم مخاطرها الأمنية العالية التى يَجِدُّ هؤلاء فى رفع سقفها ما أمكن - يؤدى إلى المزيد من الضحايا، كما يؤدى إلى تعميق الانقسام الطائفى والعرقى فى البلاد، ويهيئ البلاد لحرب أهلية مدمرة.

ومعنى ذلك أن الإصرار على عقد هذه الانتخابات فى موعدها فى هذه الظروف التى تشتد فيها مقاومة عقدها، وتهديد الشارع العراقى المتصل بها، بالإضافة إلى

وضوح الانقسام بين مصلحة الشيعة والأكراد فى عقدها، بينما مصلحة السُنة هى عدم عقدها فى هذه المرحلة حتى لا تتحول نتيجة الانتخابات فى ظروف الاحتلال إلى تقسيم العراق تقسيماً قانونياً، بعد أن بدا أنه تقسيم فعلى للعراق. ويترتب على ذلك أن الانتخابات قد أصبحت المناسبة التى يتصارع حولها الأطراف فى العراق.

ويترتب على هذا الصراع آثار خطيرة على العراق، وأخطرها كما أشرنا إبادة الشعب العراقى، والقضاء على مستقبله كأمة موحدة، وإيقاظ النعرات الطائفية العرقية فى ظروف غياب السلطة المركزية الوطنية، وشعور الطبقة الحالية الحاكمة فى العراق بأنها تستطيع أن تبقى، ولكن بمساندة سلطات الاحتلال. ومعنى ذلك أنها ربطت نفسها ربطاً مطلقاً بوجود الاحتلال، ولا معنى لما يردده إياد علاوى رئيس الوزراء العراقى الموقت من أن حكومته تفكر فى أن تطلب انسحاب القوات الأمريكية تدريجياً، ولا يمكن أن يفسر هذا التصريح إلا فى ضوء الحملة الانتخابية، حيث يعلم علاوى أن شعبيته لابد أن تستند إلى إثبات وطنيته، والوطنية بالمعيار العراقى الحالى لا تعدو أن تكون مطالبة الاحتلال بالرحيل، وهو يعلم أن سلطات الاحتلال لابد أن تغض الطرف عن بعض التصريحات ذات الطابع الانتخابى، اللهم إذا كانت الولايات المتحدة قد أوعزت له أنها تفكر فعلاً فى الرحيل إذا استمرت أوضاع المقاومة، وهو اتجاه حرصنا على رصده منذ أسابيع.

كذلك يؤدى الإصرار على عقد الانتخابات فى موعدها إلى شعور الشعب العراقى بأن هذه الانتخابات أصبحت أداة للقضاء عليه، ويؤدى عقد الانتخابات بأى ثمن إلى نظام يطلب بقاء الاحتلال. فالإصرار على عقد هذه الانتخابات رغم هذه الظروف يفيد الولايات المتحدة، إذا كانت تقصد الإفادة وهو تمزيق العراق وقتل المزيد من أبناء الشعب العراقى على يد القوات الأمريكية وعلى يد المقاومة العراقية.

ولهذا الاعتبار وغيره، وربما بسبب شعور البعض بخطر الاستمرار فى هذه اللعبة، فإن بعض وزراء الحكومة المؤقتة قد توقعوا أو حتى طالبوا بتأجيل الانتخابات حتى لا يستشعروا ثقل مسؤولية إبادة الشعب العراقى وهم يعلمون. والحق أن تسرب المعلومات الخاصة ببداية تفكير الولايات المتحدة فى الانسحاب من العراق، وإلحاح مجلس الشيوخ الأمريكى على «كونداليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية لكى تحدد موعداً للانسحاب، وترددها «فى المجازفة» بتحديد هذا الموعد، فضلاً عن مطالبة بعض وزراء الحكومة العراقية بتأجيل الانتخابات، وتواتر أنباء اعتزام بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة بانسحاب قواتها من العراق، كل ذلك يعطى دفعة جديدة لمقاومة الانتخابات، يعززها اتساع نطاق المقاطعة لهذه الانتخابات بين العشائر العراقية.

وفى نظرنا، فإن السؤال الذى يجب أن تكون إجابته واضحة تماماً هو «هل إجراء الانتخابات فى هذه الظروف، وفى ظل هذه الأوضاع لمصلحة الشعب العراقى وكأمة موحدة متحررة من الاحتلال الأمريكى؟». الغريب أن الإجابة عن هذا السؤال تختلف حسب أطراف المشكلة كما أشرنا، حيث يصر البعض على أن إجراء الانتخابات هو طريق الإنقاذ للبلاد، وتخلصيها من الفوضى، ودفعها إلى الاستقرار والشرعية، بينما يرى البعض الآخر أن القضية ليست فقط فى صعوبة إجراء الانتخابات أمنياً، إنما القضية الأساسية هى أن الانتخابات تخدم هدفين يناهضان المصلحة العراقية، وهذان الهدفان هما تكريس الطائفية واستبعاد السُنة والمقاطعين، وارتفاع معدل الخسائر البشرية المؤلمة، وضمان وصول حكومة عراقية تدين بالولاء للاحتلال الذى مهد لها الطريق، وهيأ لها كل الظروف، ومكنها من خلال الانتخابات، بعد أن اعتبرت أن الاحتلال أسدى لها معروفاً عظيماً، وهو إزاحة

النظام الذى شرد جموعها وبطش بآمالها فى المشاركة فى الحكم أو حتى البقاء حرة على قيد الحياة.

أما من الناحية العملية، فنحن أمام احتمالين: إما أن تجرى الانتخابات فى موعدها، رغم كل شيء، كما يتوقع بعض وزراء الحكومة العراقية، ويتشكل برلمان وحكومة من الشيعة والأكراد، بينما تستمر المقاومة السُنية ضد الاحتلال وقوات التحالف والحكومة والبرلمان والجيش الجديد والشرطة، أى الأجهزة الجديدة للدولة العراقية، التى تكتسب الشرعية الوطنية والدولية من خلال الانتخابات، وسوف يقف العالم كله ضد السُنة والمقاومة مادامت أغلبية الشعب العراقى قد اختارت طريقها، حتى لو أقرت بقاء الاحتلال فى صورة جديدة فى إطار اتفاقية دفاعية تحول قوات الاحتلال إلى قوات حليفة للحكومة الجديدة. ولا شك أن الحكومة العراقية الجديدة، على هذا النحو، سوف تتصدى لإعادة إعمار العراق، وتكرس الوضع الذى تصورته الولايات المتحدة للعراق.

الاحتمال الثانى: أن تؤجل الانتخابات ويظل الوضع الأمنى على ما هو عليه بسبب استمرار المواجهات بين المقاومة وسلطات الاحتلال وقوات الجيش والبوليس العراقى، وتمدد مهلة الحكومة المؤقتة. وفى هذه الحالة يجب أن يتحرك العالم العربى والأمم المتحدة لتحقيق مصالحة وتوافق بين طوائف الشعب العراقى، بحيث تجرى الانتخابات خلال عام ٢٠٠٥ فى ظروف تكرس وحدة العراق وحرية الشعب فى اختيار حكومته. ولعل المسؤولية الأولى فيما آل إليه حال العراق قد توزع أو تحول إلى اتهام، فالولايات المتحدة تعزو هذه الحالة إلى «الإرهاب العراقى»، بينما تعزو المقاومة هذا الانهيار إلى الاحتلال. وسواء كان الاحتلال هو الأصل، وهذه هى حقيقة الأمر، أو كانت المقاومة هى السبب مع افتراض أن الاحتلال، لو

أطلقت يده لأحسن إدارة العراق، وهذا افتراض واهم، أو كان هذا الوضع مناسبة طيبة لكل من يضمر العداء للولايات المتحدة، فإن الواقع فى النهاية يشير إلى استمرار وتفاقم مأساة الشعب والدولة، وكلما استمر هذا التدهور تعمقت معه أخاديد التشرذم والانقسام. ولا أُخفي أننى أفضل الاحتمال الثانى، ولكن المشكلة هى أن الاحتمال ليس خياراً، ولكنه افتراض يضعه المراقب لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع.

وأخيراً، هل تملك الولايات المتحدة أن تخطط لهذه العوامل، تتضغط اتجاه تحقيق الاحتمال الأول، أم أنها سوف تضطر إلى لتأجيل تحت وطاة الحسابات المتشائمة، ولكنها تبقى الوضع على حاله وتلقى باللائمة لعدم عقد الانتخابات، وشلل العملية السياسية، على المقاومة وكل من سوريا وإيران، بحيث يخلص الاستراتيجيون الأمريكيون إلى أن الوضع فى العراق هو أثر من آثار السياسات الإقليمية لكل من سوريا وإيران، فيكون الحل هو الهجوم على كل منهما وتحييد آثارهما، حتى يخلص الوضع فى العراق لحدود الحسابات الأمريكية، وهذا هو التحدى الذى تواجهه الولايات المتحدة فى العراق فى هذه المرحلة.

(١١)

هل ينهي تشكيل الحكومة الجديدة مشاكل العراق؟

تعتقد الولايات المتحدة وأطراف أخرى أن تشكيل القيادات العراقية وهى رئيس الوزراء ورئيس الدولة ورئيس البرلمان ينهى تماما متاعب العراق على أساس أن عدم وجود نظام سياسى كامل بهذا التشكيل أوجد فراغاً سواءً فى مرافق البلاد أو فى اضطراب الأمن، فضلاً عن المشاكل الطائفية التى يعانى منها العراقيون. ويرى بعض العراقيين أن العراق يتجه بحكم تطورات الأوضاع فيه- وكلها سلبية- إلى نتيجة مخيفة، وهى الكراهية الطائفية بحيث أصبح السنى الكردى أقرب إلى العربى السنى من الشيعى العربى، وأن هذه النتيجة هى أخطر ما يواجه العراق، لأن الاحتلال مصيره إلى زوال، ولكن كراهية أبناء الوطن الواحد كل منهما للآخر لمجرد الاختلاف بينهما فى الانتماء الطائفى يجعل العراق هشاً ويقضى بالفعل على مفهوم الدولة الواحدة العراقية، لأن مفهوم الدولة يرتكز على تكوين الشعب وإراداة العيش المشترك فيه أكثر من حيازتها لإقليم واحد أو ثروات موحدة، بل إن التقسيم الطائفى يؤدى إلى فيدرالية طائفية، وتقسيم للثروات على أساس أماكن تواجدها فى أقاليم كل طائفة، وهو أخطر ما يواجه العراق والسودان. هذا الرأى يرى فى تشكيل قيادة النظام فى العراق وتدعيم قوات الأمن والجيش لضبط الأوضاع سببا فى استقرار أحوال العراق بحيث يصبح الحديث بعد ذلك عن الاحتلال ترفا. وعلى أية حال، فإن مصير الاحتلال وفق هذه النظرية تقرره واشنطن ولا أثر لما يحدث فى العراق فى هذا القرار. هذا الرأى يفترض أن كل ما

يواجه العراق هو الفراغ السياسى، فإذا تم ملء هذا الفراغ انتهت معاناة العراقيين. وهذا الرأى يغفل حقيقة هامة وهى أن العراق يعانى عدم الاستقرار أصلا بسبب الاحتلال الذى شجع الطائفية كما أتى بسببه إلى العراق كل الناقمين على الولايات المتحدة، كما أنه فى ظل الاحتلال يقوم الجيش والشرطة بعمليات فى إطار سياسات الاحتلال مما يؤدى إلى اعتبار هذا الجيش والشرطة جزءاً من الاحتلال، لأن هذه القوات وإن كانت عراقية، إلا أنها تعمل على تنفيذ أهداف الاحتلال، حتى إذا قضت على المقاومة أصبحت هذه القوات العراقية فى قبضة قوات الاحتلال.

ويتبنى هذه النظرية بالطبع الرئيس بوش ووزير الدفاع رامسفيلد الذى زار مع كوندا ليزا رايس وزيراة الخارجية بغداد فجأة يوم ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦م وأعلن أن هدف الزيارة هو تهنئة الحكومة الجديدة. كذلك اعتذرت إيران عن التفاوض مع الولايات المتحدة إذا كانت المفاوضات قصرة على قضية العراق، على أساس أن الموقف فى العراق قد أصبح من وجهة نظر طهران مستقرا بعد تشكيل الحكومة الجديدة. فإلى أى مدى يمكن القول أن تشكيل الحكم فى العراق قد أنهى بالفعل مشاكل العراق؟

لاشك أن تشكيل أجهزة الدولة قد تم على أساس طائفى ، وفى ظل الاحتلال، وأن الخطاب السياسى الأمريكى فى العراق قد تغير منذ تشكيل الحكم، حيث أصبح يلح على بند الطائفية فى تشكيل الحكومة، ويثير ذلك الاستغراب لأن واشنطن هى التى كرست الطائفية سعياً إلى تقسيم العراق، وقد تكون واشنطن قد أدركت بعد هذه التجربة أن تجزئة العراق سوف تؤدى إلى هزيمة كل أهدافها فى المنطقة خاصة بعد تفاقم أزمة الملف النووى الإيرانى وظهور إيران كطرف ليس فقط فى سياسات العراق ، وإنما فى السياسات الإقليمية بوجه عام. ويبدو أن

الولايات المتحدة تركز فى هذه المرحلة على هزيمة المقاومة العراقية والتصدى للإرهاب فى العراق، لأن واشنطن وضعت على رأس أولويات الحكم الجديد فى العراق تكريس ولاء الشيعة للعراق ومحاولة قطع كل علاقة لهم مع إيران، ولهذا السبب بالذات فإن تصريح السيستانى بأن يخلص الحكم للعراق وقضاياه، ينسجم مع الخطة الأمريكية. وفى نفس الوقت تسعى الولايات المتحدة إلى تخفيف وقع الطائفية حتى يطمئن السنة ، وحتى تطمئن واشنطن إلى تكريس توجههم المعادى لإيران. فى نفس الوقت الذى ترضى فيه واشنطن الأكراد وتحرض أكراد إيران فى إطار خطتها لمحاصرة إيران من كل صوب فى العراق والخليج وأفغانستان وأذربيجان. تؤدى هزيمة المقاومة العراقية إلى استقرار الاحتلال فى العراق وبعدها يكون بوسع واشنطن أن تصوغ المجتمع والحكم وطرق الاستغلال بالطريقة التى تناسبها. ولا يجوز أن نغفل فى سياق هذا التحليل عن كسب واشنطن وسفيرها فى بغداد لمعركة إبعاد إبراهيم الجعفرى الموالى لإيران من مقعد رئيس الوزراء بعد مناورات مطولة، كما لا يجوز أن نغفل تصريح رئيس هيئة كبار العلماء السنة الذى أدان فيه ما أسماه «المؤامرة الأمريكية الطائفية» على العراق، بعد أن لاحظ تبدل الخطاب السياسى الأمريكى الذى يركز الآن على رفض الطائفية وتشجيع وحدة أبناء الشعب العراقى، وكلها شعارات نبيلة، ولكنها تستغل لسياسات غير نبيلة.

على أية حال، يبدو أن التسويات السياسية على مستوى القيادات و الأحزاب تهدف كلها إلى تكريس جهد العراق كله ضد المقاومة و الإرهاب معاً ولكن المقاومة تصر على الاستمرار كما أن الإرهاب هو الآخر مرتبط بوجود الاحتلال، و بين الاحتلال وكل من المقاومة والإرهاب يتم توظيف أبناء العراق في الجيش والشرطة بحجة جلب الأمن والاستقرار.

إننا نؤيد تصدي الجيش والشرطة للإرهاب الذي يستهدف المدنيين العراقيين ومؤسسات المجتمع والخارجين عن القانون، ولكننا نعتبر أن استغلال حاجة أبناء الشعب العراقي إلى العمل وتوظيفه ضد شريحة من إخوانه لخدمة المشروع الاستعماري هو طائفة جديدة من جرائم الاحتلال. إن الشعب العراقي بحاجة إلى الحرية والاستقلال واستغلال ثرواته الطبيعية لصالحه، وإعادة العراق الجريح إلى صدارة السياسات العربية والإسلامية، فهل يحقق الحكم في ظل الاحتلال وسياساته هذه الأهداف؟ هذا ما تحيطه الشكوك و الأوهام. وقد لوحظ أن واشنطن شددت على إلغاء الميليشيات وطلب رئيس الوزراء المكلف ذلك من جميع القوى السياسية، كما طالب السيستاني والمالكي بدمج هذه الميليشيات في الجيش العراقي الجديد. لم تجد الدعوة أذنا صاغية وقوبلت بالصمت، غير أن جلال الطالباني رئيس الجمهورية الكردي أكد أن البيشمرجا ليست ميليشيا وإنما هي قوات نظامية قديمة مهمتها حماية الأكراد والتصدي للحشود التركية والإيرانية على الحدود الشمالية ولم تعلق واشنطن على ذلك.

هذا المشهد يشير إلى أن الميليشيات قد ارتبطت بالتوجهات الطائفية بعد انهيار الأمن القومي العراقي ، وأصبح لكل طائفة رؤى ومصالح وأمن خاص بها، وقد تستخدم هذه الميليشيات في الحروب الطائفية المعروفة بالحرب الأهلية. وهذه الحقائق تشير بدورها إلى أن تشكيل الحكم في العراق لم يقدم حلاً لمشاكل العراق، بل بالعكس أنشأ تناقضاً بين قيادات الأحزاب وقواعدها من ناحية، ووسع الهوة بين الطوائف، وكرس القسمة الطائفية القائمة على المحاصصة، مما يسهل إنشاء النظام الفيدرالي الطائفي وليس الإقليمي، وهو ما نص عليه الدستور الدائم، بينما الاحتلال يسعى للبقاء لرعاية هذا التمزيق وتعزيزه.

(١٢)

هل تنسحب الولايات المتحدة من العراق؟

أصبح الآن واضحاً أن الولايات المتحدة تواجه ورطة كبرى فى العراق، فلا هى قادرة على التغلب على المقاومة العراقية التى تسميها إرهاباً، ولا هى راغبة بشكل كامل فى الإقرار بأن انسحابها أصبح أمراً وارداً. فقد ظهرت إشارات فى تصريحات الرئيس بوش والقيادة الأمريكية توضح صعوبة الموقف فى العراق، وتردد المسؤولين فى الحديث عن الانسحاب، وترجح الموقف الأمريكى بين ترتيبات ما بعد الانسحاب، وبين الإقرار بالفشل. فى الوقت الذى يؤكد فيه الرئيس بوش أنه لن ينسحب من العراق قبل إكمال النجاح فى عمليته، كما يفخر الرئيس بوش بأنه نجح فى إدخال الديمقراطية إلى العراق، وهو أمر يشاركه فيه عدد كبير فى العراق وخارجها. والحق أننا قد أشرنا منذ أوائل عام ٢٠٠٥م إلى أن مسألة الانسحاب من العراق بدأت تدخل فى الفكر الرسمى الأمريكى، وأظن أن عنوان هذه المقالة كان سيثير لو نشر فى حينه ردود فعل متناقضة. فمن قائل بأن هذا التساؤل يتسم بالسذاجة، لأن الولايات المتحدة قد تركت الانطباع الأكيد بأنها باقية فى العراق إلى يوم الدين، وهذه النظرية لها ما يبررها، لأن العراق يمثل للولايات المتحدة مركزاً لمنظمات ثلاث أولها البترول، وثانيها إيران والخليج بشكل عام، وثالثها السياسة الإقليمية للولايات المتحدة فى المنطقة، وهو ما يشمل إسرائيل والسيطرة على المنطقة العربية انطلاقاً من العراق، بعد أن قدم المحللون الإسرائيليون للولايات المتحدة مسوغات ملف العراق، وليس مصر، كما كانت عادة الولايات المتحدة منذ الخمسينيات. يعزز هذه النظرية أن الولايات المتحدة تخطط لكى تمنع أى قوى

أخرى فى المنطقة أو خارجها من تحدى المصالح الأمريكية. من ناحية أخرى، قد يقول قائل بأن هذا العنوان يعبر عن آمال الشعوب العربية جميعاً، ومعظم الحكومات العربية إلا قيلاً. وإذا كان الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق قد نسخ نظرية الأمن فى الخليج العربى، فإن الولايات المتحدة نفسها هى التى حرضت العراق لكى تقضى على نظرية الأمن القومى العربى، تارة بدفع العراق إلى غزو إيران، وإهدار ما يزيد على مائة مليار دولار من أموال العرب والمسلمين، وتعميق الجروح بين إيران ودول الخليج العربية، وغرس المرارة فى حلق الإيرانيين ضد العراق، وتارة أخرى بابتلاع الكويت حتى تكفر الكويت بكل ما يتعلق بالعروبة من قريب أو بعيد، على النحو الذى تعكسه كتابات بعض المثقفين الكويتيين، ومن بينهم الدكتور محمد الرميحى فى مقالته الأخيرة بجريدة الحياة يوم ٦/ ١/ ٢٠٠٥م، وهو أمر مفهوم ولكنه عندى غير مقبول.

والحق أن هذه النظرية- الأمل تتفق مع منطق التاريخ حيث تتقلب الأوضاع وتتغير أحوال الدول والأقاليم. أما الفريق الثالث، فهو الذى ينظر إلى العنوان وفكرة انسحاب القوات الأمريكية من العراق على أنه إشفاق على الولايات المتحدة من تورطها فى العراق، وعجزها الكامل عن تحقيق أهدافها الاستعمارية بسبب المقاومة العراقية، وتضحياتها الفادحة لصالح إسرائيل، مما يجب أن يطرح سؤالاً حاسماً بالنسبة للشعب الأمريكى، وهو: «لماذا تدفع الولايات المتحدة هذا الثمن الباهظ من أموالها وسمعتها ومكانتها، ودفعها إلى مزيد من اجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وإهدار مبادئها لصالح قرار أمريكى يجب تصحيحه بسبب اختلاف المعادلة، وميزان المصالح بين أمريكا وإسرائيل»؟. فليس سراً أن حملة العراق كانت قراراً إسرائيلياً دعمه اللوبى لصهيونى وصقور الإدارة فى البنتاجون

والخارجية والمخابرات، كما أنه ليس سراً أن شارون قد تحدث بالتفصيل عن الخدمات التى قدمتها إسرائيل فى غزو العراق، والتى لاتزال تقدمها لسلطات الاحتلال. وقد أوضح شارون أيضاً أن السيطرة الأمريكية على العراق لحساب إسرائيل بعد أن تم تحييد القوة المصرية بموجب اتفاقية السلام، والعلاقات الخاصة المصرية الأمريكية قد ضمنت تأمين إسرائيل تماماً من جهة الخارج، فلم يبق سوى إيران التى تحرض إسرائيل واشنطن عليها. ولن يقنعها أو يكفيها بأقل من تقليم أظافرها النووية، أما الحد الأقصى فهو إعادة النظام الملكى فيها والقضاء على الثورة الإسلامية فى ربوعها. ولا نظن أن هذه تكهنات تحتاج إلى إثبات، كما لا نظن أننا نذيع سراً للإيرانيين وللمتخصصين فى هذه المنطقة من العالم.

وقد رأينا كيف جعلت إسرائيل إيران شغلها الشاغل، ليس فقط بسبب ارتباطها بالفلسطينيين وحزب الله وسوريا واعتبارها طرفاً مجاوراً للصراع العربى الإسرائيلى، ولكن بحكم توجهات نظامها والتناقض شبه الكامل، على الأقل من الناحية النظرية، بينها وبين إسرائيل، مما يجعل إيران – فى نظر إسرائيل – خطراً محتملاً لها، خاصة بعد التلاسن الدورى بين إيران وإسرائيل، والتهديدات المتبادلة على المستوى العسكرى. وقد سبق لنا أن أعربنا فى مقالات سابقة منذ مدة طويلة عن تقديرنا بأن إسرائيل تضع عينها مباشرة على المفاعل النووى الإيرانى، وأنها تتمتع بحرية الحركة دائماً فيما يتعلق بتقدير دواعى أمنها، وأن واشنطن تباركها فى ذلك حتى فى ضرب المفاعل الإيرانى، رغم عدم اتفاق بعض المحللين الأمريكيين معنا فى هذا التقدير، بل نعتقد أن واحدة من أهداف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل، وضم حزب العمل وغيره من ألوان الطيف السياسى فى الحكومة الجديدة هو اتخاذ قرار استراتيجى فى هذا الصدد ضمن حزمه من

القرارات الرئيسية الأخرى التى تتعلق بالوضع النهائى فى فلسطين على أساس خطة شارون وضرب سوريا وحزب الله.

والحق أن فكرة انسحاب الولايات المتحدة من العراق، وإن لم تكن مطروحة بشكل ظاهر فى ضوء إصرار الولايات المتحدة على إثبات صحة سياستها فى العراق ومكابرتها فى سبيل ذلك بأى ثمن حتى الآن، فإن هذه الفكرة يبدو أنها تتسع وتكسب أنصاراً ومنطقاً، وأظن أنها تهدد المصالح الإسرائيلية، لأنها تقوم على أساس الحرص على مصالح الولايات المتحدة كأولوية مطلقة، وعلى فض الاشتباك بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية. والفكرة فى ظاهرها كما عبرت عنها أقلام كثيرة قد تغرينا بالانضمام إليها، على الأقل فى شقها المتعلق بالانسحاب، ثم نفترق عنهم بعد ذلك فيما يتصل بعناصر الفكرة التالية. وتقوم هذه الفكرة أصلاً على فرضيتين: الفرضية الأولى عبر عنها جيمس دوبنس James Dobb.ns فى مقالته الأخيرة فى مجلة الفورين أفريرز، فى عدد يناير. فبراير. ٢٠٠٥م بعنوان « كسب حرب لا يمكن كسبها » والتى بنى فيها فكرته على أساس أن الشعب العراقى فقد ثقته فى الولايات المتحدة، وأن المعتدلين فى العراق لا يمكن أن يصمدوا إلا إذا نأووا بأنفسهم عن واشنطن، ولذلك يجب أن تساعدهم واشنطن عن طريق تخفيض، ثم إزالة وجودها العسكرى فى العراق، وتدريب العراقيين على إخماد التمرد بأنفسهم ثم ضرورة أن تلتف إيران والأوربيون حول هذه القضية.

وأهمية هذه الدراسة أنها صادرة عن مركز الأمن الدولى وسياسات الدفاع فى مؤسسة راند الشهيرة التى تقوم بالأبحاث الرئيسية فى صناعة السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة. وكاتب المقال هو مدير المركز ومبعوث الرئيس الأمريكى الخاص فى مواقع متفجرة فى كوسوفو، والبوسنة، وهايتى، والصومال،

وأفغانستان. ولذلك فإن رأيه هو جزء من التفكير الرسمى الأمريكى. وإذا كان جيمس دوبنس ينطلق من أن: بداية الحكمة هى الاعتراف بأن الحرب الدائرة فى العراق لا يمكن للولايات المتحدة أن تكسبها، وأنه نتيجة الحسابات الخاطئة والتخطيط السيئ والإعداد البائس فقدت واشنطن ثقة الشعب العراقى ومصداقيتها ويستحيل استرجاعها بعد ذلك، بل إنها تخسر فى كل يوم تدك فيه المدن العراقية، شرائح جديدة من الرأى العام العراقى. ويرى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تكسب تعاطف الجميع، إذا انسحبت وساندت العراقيين لاستعادة سيادة العراق، وإعادة رسم دورها فى العراق.

ومعنى ذلك أن الاستمرار فى الوضع الحالى سوف يولد مقاومة مستمرة، ويرفع أسوار الغضب والحقد فى الدول المجاورة، ويثبط همة حلفائها فى التعاون معها، كما يجب على واشنطن أن تدرك أن لعبة الانتخابات بالغة الخطر على مستقبل العر ق، وليست أداة لدعم مخططها فى العراق. وإذا كان هذا هو تقييم أحد روافد القرار السياسى الأمريكى من زاوية ديناميكية الوضع المؤلم فى العراق، فلابد أن يكون ماثلاً فى ذهنه أيضاً أن التورط الأمريكى، أياً كان ثمنه، يصب فى مصلحة إسرائيل، وليس فى مصلحة الولايات المتحدة. وليس صدفة أن نفس العدد الأخير الذى صدر منذ أيام مع إطلالة عام ٢٠٠٥م قد تضمن مقالاً آخر فى نفس الاتجاه بقلم واحد من كبار الباحثين الأمريكيين هو Edward N.luttwak وهو زميل باحث بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أحد مراكز صناعة القرار الأمريكى وعنوان الدراسة «منطق فض الاشتباك Iraq: the logic of Disengagement». وتنطلق هذه المقولة من أن الاستراتيجية المثلى للولايات المتحدة فى العراق الآن هى الانسحاب، حتى تتمكن من أن تصنع قاعدة راسخة لعراق مستقر، لأن أحكام

الجغرافيا تحتم على كل الأطراف أن تتجنب مخاطر إشاعة الفوضى فى العراق. ومعنى ذلك أن هناك اتجاهاً فى التفكير الرسمى الأمريكى يرى أن مصلحة الولايات المتحدة فى العراق لا يمكن تحقيقها إلا بانسحاب القوات الأمريكية عبر حملة دبلوماسية مكثفة وإدارة مفاوضات موازية مع أطراف كثيرة داخل العراق وخارجها، وسوف تتوقف المصلحة الأمريكية وحجمها على طريقة الانسحاب من العراق، فإما أن تكون نكسة كبرى لها وهزيمة كاملة لحملتها منذ البداية، وإما أن تكون قاعدة راسخة لخدمة مصالحها، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظل فى سياساتها الحالية: تورط عسكرى كامل – خسائر بشرية أمريكية وعراقية فادحة، ووعود متناقضة لأطراف مختلفة حول مستقبل البلاد.

إن مجرد الإعلان عن رغبة الولايات المتحدة فى الانسحاب سوف يغير حسابات كل الأطراف، بل إن ثقل الولايات المتحدة سوف يزداد بالانسحاب وليس بالتورط. ولا يجب أن تأبه الولايات المتحدة لحسابات الدول المجاورة، ولا لهواجس بعض أركان الإدارة القائلة بأن هذا الانسحاب هو استسلام للإرهاب، أو تنازل لصالح الفوضى، أو دليل على فشل التقديرات الأمريكية منذ البداية. لأن مثل هذه الحسابات، فضلاً عن الاعتقاد بأن الانسحاب يعنى إنهاء المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى المنطقة، سوف يؤثر على مصداقية الإدارة الأمريكية فى الداخل، لأن معظم الناخبين الأمريكيين منحوا ثقتهم للرئيس فى ولايته الثانية على أساس مساندته فى القضاء على الفوضى فى العراق، وانتزاع البلاد من قبضة الإرهاب، وهو أمر يصل فى نبله – فيما قدمته الإدارة الأمريكية لشعبها – ما يبرر كل التضحيات، حتى صار العراق، كجزء من الحملة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، مشروعاً قومياً فى هذا السبيل.

وقد تنبه إدوارد لتواك إلى تحليل نقطة هامة وهى التمايز التام بين وضع العراق ووضع كل من اليابان وألمانيا، وهو ما سبق أن أكدناه فى مقالات سابقة عديدة، بما يناقض تماماً منطق الإدارة الأمريكية الذى روج له الكثير من الكتاب الأمريكيين والعرب، وتناقلوا فيما بينهم دراسة أعدها الإعلام الأمريكى الرسمى حول تجارب الولايات المتحدة فى بناء الأمم، على أساس أن العراق قد انضم إلى السلسلة الطويلة من المشروع الخيرى الأمريكى لزرع الديمقراطية فى الصحارى العربية، وربما أدى هذا المنطق إلى تشجيع الإدارة الأمريكية على تقديم مبادرتها الشهيرة منذ أواخر ٢٠٠٢ وركزت عليها أواخر ٢٠٠٣م حول الشرق الأوسط الكبير، ونشر الديمقراطية فى العالم العربى.

ولذلك يجب أن نلاحظ أن خفوت النبرة الأمريكية حول هذين المشروعين قد ارتبط بالنكسات الأمريكية فى العراق، وهى نكسات عسكرية وسياسية وأخلاقية فى وقت واحد. فقد أكد لتواك أن نجاح تجربة الديمقراطية فى اليابان وألمانيا عام ١٩٤٥ على يد الولايات المتحدة يرجع إلى أن قوات الاحتلال الأمريكى فيها قد اندمجت مع سكانها وانتزعت من السكان الأيدولوجيات العنيفة، يقصد برنامج انتزاع النازية فى ألمانيا، والقضاء على النزعة العسكرية فى اليابان، فتم التعاون بين القوات المحتلة والشعوب المحتلة على بناء المؤسسات الديمقراطية. ومعنى ذلك أنه، وكما أكد من قبل جيمس دوبنز، فإن فقدان ثقة الشعب العراقى فى قوات الاحتلال هو مربط الفرس فى فشل السياسة الأمريكية فى العراق.

وسواء كان منطق المطالبين بانسحاب الولايات المتحدة من العراق هو عجز الولايات المتحدة عن السيطرة على الوضع فى العراق، أو أنها تدفع أكثر مما تحصد، أو أن استمرار تورطها يرفع معدل خسائرها وهزيمتها، أو أنها خسرت الحرب

بمجرد فقدانها لمصداقيتها ولثقة الشعب لعراقى، أو لأن الولايات المتحدة لم تدرك جيداً مخاطر ما بعد الغزو، ولم تحسب للأمر حسابه، أو لأن الإدارة الأمريكية لم تستمر طويلاً فى إخفاء الحقائق والتستر على الخسائر والجرائم، فإن كل هذه الأسباب جميعاً يجب أن نضيف إليها سبباً جوهرياً لا تجرؤ معظم الكتابات الأمريكية على البوح به، وهو أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق، والذى كلف واشنطن حتى الآن أكثر من ١٥٠ مليار دولار، واستمرار هذا النزيف البشرى والمالى والسياسى والأخلاقى لن تفيد منه الولايات المتحدة شيئاً، ولكنها تتحمل كل هذه التضحيات فى سبيل إسرائيل. صحيح أن إسرائيل وأمنها ومغامراتها هى جزء من المصلحة الأمريكية فى الشرق الأوسط على أساس أنه أمر لا يقبل المناقشة فى الولايات المتحدة، إلا أنه يمكن أن تتعدل المعدلة بحيث تصبح الأولوية للمصالح الأمريكية، والتى يمكن أن تنطوى على خدمة للمصالح الإسرائيلية، أما أن تسخر الإمكانيات الأمريكية فى المنطقة لمجرد خدمة المصالح الإسرائيلية فى العراق وفى غيرها والتضحية بالمصالح الأمريكية فى المنطقة، فهذا هو السبب الحقيقى الذى ندعو الولايات المتحدة فى ضوئه إلى الانسحاب الفورى من العراق، وأظن أنها سوف تنسحب يوماً ولن يكون هذا اليوم ببعيد.

وقد يقول قائل أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق ضرورى لمنع عودة نظام صدام، وأظن أن نظام صدام قد أصبح جزءاً من تاريخ النظم الدكتاتورية فى المنطقة العربية، كما لا أظن أن الشعب العراقى نفسه، رغم كل ما حدث له، يقبل بالهوان الذى كان يمثله هذا النظام، ولا يمكن القبول بالحجة البالية التى يروجها البعض الآن، وهى أن النظم الوطنية مهما كانت جائرة أفضل من الحكم الأجنبى، والرفض عندى يقوم على سبب بسيط. وهو أن هذه النظم الوطنية هى التى تسببت

فى الحكم الأجنبى، وفيما يعانيه العراق من هوان.

من ناحية أخرى، قد يقول قائل : إن زوال الاحتلال الأمريكى من العراق سوف يؤدى إلى قيام حرب أهلية فى العراق، ولذلك فإن توقى هذه الحرب يتطلب استمرار الاحتلال، وهذه مقولة جائرة، ولكنها تحمل للأسف جزءاً متزايداً من الحقيقة، والحل فى هذه الحالة ليس استمرار الاحتلال، ولكن تضامن القوى الوطنية فى العراق التى تعمل لمصلحة العراق الواحد دون تمييز بسبب الانتماءات الطائفية أو العرقية. ومن الواضح أن الانسحاب سوف يتم بعد أن يكون العراق قد انقسم انقساماً نهائياً، وقد يتحقق ذلك مع إطلالة عام ٢٠٠٦م بعد إعداد الدستور الدائم، وإجراء انتخابات لإنشاء نظام سياسى جديد. وقد يكون من المناسب فى هذه الحالة التأكيد على الإطار العراقى الفيدرالى الذى يسمح لكل الفئات والطوائف والمذاهب بالتعايش والازدهار. وقد يكون دور الأمم المتحدة مطلوباً فى إحداث هذه المصالحة الوطنية، وبعدها لابد من المصالحة بين العراق والدول المجاورة، وأولها الكويت التى كانت ضحية لأزمة النظام فى بغداد، فى لحظة كان النظام الدولى يدور دورة كاملة صوب القطب الواحد، وهذه نقطة، أى العلاقة بين غزو العراق للكويت وبين تغير النظام الدولى تحتاج إلى عناية الباحثين فى إطار هذا الفصل الخطير من فصول التاريخ العربى المعاصر.

(١٣)

الصراع بين العروبة والإسلام في دستور العراق

تدور مناقشات حامية حول مشروع الدستور العراقى الجديد، الذى يتردد أن واشنطن وضعت أفكاره، وأنها تلح على سرعة إنجازه تمهيداً للاستفتاء عليه، كما أجرى الرئيس بوش اتصالات تليفونية مع القيادة العراقية لتذليل صعوبات قبول المشروع من جانب السُنة، وقبل معالجة ظروف وضع الدستور والملاحظات عليه لابد من الإشارة إلى المنطق الأمريكى تجاه الدستور، والذى عبر عنه السفير جلبرث Galbraith السفير الأمريكى السابق فى كرواتيا، والمكلف بمتابعة الدستور، حيث أكد أن الدستور يعكس واقع العراق المنقسم فعلاً، والأفضل تصوير هذه الوحدة الهشة بدلاً من التوحيد القسرى لطوائف متصارعة، وأكد أن العراق لم يخلقه الله، إنما خلقه ونستون تشرشل بعد الحرب العالمية الأولى، وهو بذلك يؤكد على ما أعلنته الولايات المتحدة من أنها تعتزم إعدة رسم خريطة المنطقة، وأنها تؤكد على حرصها على وحدة العراق وسلامة أراضيه.

أعلن فى بغداد عن تسليم مشروع دستور العراق الجديد للمجلس الوطنى، الذى يضم أغلبية ساحقة من الشيعة والأكراد، والذى تمت صياغته بمعرفة لجنة لم يشترك فيها العرب العراقيين من السُنة، وصدر فى وقت كانت الولايات المتحدة تعتبر أن الإسراع فى إصداره «نصراً» إضافياً لها فى العراق، يضاف إلى «انتصارها» فى الغزو، و«انتصاراتها» خلال مرحلة الاحتلال. وقد ردت الولايات المتحدة على النقد الذى يتردد بشأن الدستور العراقى حول أنه لا يجوز أن يقوم الاحتلال بوضع دستور للبلد المحتل، وأن ذلك أمر ليس مألوفاً فى تاريخ الدول، ردت الولايات

المتحدة على ذلك بأنه سبق لها أن وضعت الدستور اليابانى خلال احتلالها لليابان، ووضع الدستور الألمانى عام ١٩٤٦م خلال احتلالها لألمانيا، ويقوم المنطق الأمريكى الذى انعكس على الدستور العراقى على أساس أن ألمانيا واليابان والعراق من الدول الأعداء للديمقراطية والسلام والحرية، وأن العراق جزء من «معسكر الشر»، أو «محور الشر» على حد تعبير الرئيس بوش، وأن هذه الدول الثلاث قد أصبحت دول متوحشة بسبب الطابع الأيدولوجى الذى صبغها.

ذلك أن النازية هى مرض ألمانيا الذى دفعها إلى الاعتداء على أوروبا، واجتياح الدول الأوروبية، ولذلك حرصت الولايات المتحدة على القضاء على مصادر النازية ومظاهرها فى الفكر والمجتمع الألمانى، فحظرت الحزب النازى وطاردت أعضاءه، ونصت فى الدستور على أن الدعوة إلى النازية محظورة، وأن كل الرموز والدعايات النازية محظورة أيضاً. أما فى اليابان، فقد استخلصت الولايات المتحدة أن النزعة العسكرية التى اجتاحت اليابان هى التى دفعت اليابان إلى هذا السلوك الوحشى فى الحرب العالمية الثانية، ولذلك حرصت واشنطن على اقتلاع الطابع العسكرى من اليابان، فنص الدستور اليابانى على كل ما من شأنه القطيعة مع الماضى، وحظر تشكيل جيش حتى لا يجدد النزعة العسكرية مرة أخرى، مع التركيز على ثقل المؤسسات الديمقراطية.

وقد اتبعت واشنطن مع العراق نفس المنهج ووضعت حزب البعث على قدم المساواة مع الحزب النازى فى ألمانيا، ومع النخبة العسكرية فى اليابان. ولذلك حرص الدستور العراقى على النص على أن السياسة الرسمية للدولة العراقية هى القضاء على البعث ورموزه، وأنشأ لذلك لجنة قومية عليا تعمل بالتنسيق مع السلطات القضائية والتنفيذية وفق قوانين خاصة على اقتلاع البعث من العراق،

ومحاكمة رموزه أمام محكمة جنائية عليا. فما هو الفرق حقيقة بين بعث العراق، وبين الحزب النازى الألمانى والطبقة العسكرية فى اليابان؟

هذه الهيئات الثلاث قادت بلادها إلى مغامرات خارجية، وإن كانت الظروف مختلفة فى هذه البلاد الثلاثة، ولكن العلاقة بين الولايات المتحدة وهذه الدول الثلاث ربما هى التى تميز بين العراق وبين غيره، فالمعلوم أن اليابان قد هاجمت الأسطول البحرى الأمريكى فى ميناء «بيرل هاربر»، فأدخلت بذلك الولايات المتحدة الحرب ضدها، مما أدى إلى احتلالها وفرض الدستور الذى وضعه القائد العسكرى الأمريكى «ماك أرثر» لليابان. أما ألمانيا، فإن الحزب النازى قد نشأ كرد فعل للقسوة التى عُوملت بها ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الحزب يعكس الروح لألمانية التى تستعلى على الهزيمة والإذلال، ولكن قرار هتلر بغزو أوروبا بالكامل هو الذى وضع الخط الفاصل بين المباح وغير المباح فى الحسابات السياسية والأوضاع القانونية، وأصبحت المعركة قائمة بين المعسكر النازى الفاشى متحالفاً مع العسكرية اليابانية، وبين العالم الحر الديمقراطى بقيادة الولايات المتحدة، فكان الاحتلال الأمريكى لليابان وألمانيا، وكانت المحاكمات الميدانية لمجرمى الحرب فى البلدين.

أما العراق، فإن الولايات المتحدة هى التى قامت بالاعتداء عليه فى الوقت الذى كان فيه يَجِدُ فى احترام وتنفيذ قرار مجلس رقم ١٤٤١ الخاص بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل، كما أن الثابت هو أن الولايات المتحدة قد ساقت حججاً كثيرة لا يعترف بها القانون الدولى – حتى لو صحت – فضلاً عن أنها ذرائع مختلقة، مما يجعل التمييز ضرورياً بين جرائم صدام حسين وحزب البعث ضد شعبه من كل الطوائف، وليس ضد الأكراد والشيعة وحدهم، كما يزعمون، فضلاً عن الجرائم ضد جيرانه (إيران والكويت)، وكلها جرائم ساعدت عليها الولايات المتحدة، بل

ودفعت إليها، فهى التى سكتت على جرائم صدام ضد شعبه، وهـى التـى دفعتـه إلى محاربة إيران حتى يـقضى – نيابة عنهـا – عـلى نظـام الثـورة الإسـلامية فيهـا. كـما أن واشنطن هى التى استدرجت صدام حسين لغزو الكويت حتى تحقق ما حققته تماماً بالوجود العسكرى فى الخليج، والسيطرة على مقـدرات المنطقـة، ومحـاصرة إيـران، والتمكين لإسرائيل، وتجزئة العراق والقضاء عليه كدولـة عربيـة. الفـارق إذن كبـير بين حزب البعث الذى استخدم لمصلحة أمريكيـة، والحـزب النـازى الألمـانى الـذى كان يعمل لمصلحة ألمانية مطلقة.

وقد احتوى الدستور العراقى على عدد من الأحكـام الخطـيرة التـى يجـب التنبيـه إليهـا مـن الناحيـة الموضـوعية. فقـد أشـار الدسـتور فى المـادة الأولى إلى أن جمهوريـة العراق دولة مستقلة، وهذه إشارة غير مألوفة فى دساتير الدول، خاصة العربية التـى يبـدأ دسـتورها بالتنويـه إلى طابعهـا العربـى. ثـم تشـير المـادة الثانيـة إلى أن النظـام السياسى فى العراق يتحلى بصفات أربع وهى: أنه نظام جمهورى، وأنه نظام برلمانى، أى أن البرلمان هو مركز الثقل فى النظام السياسى وليس رئيس الجمهورية كما كان فى الدستور العراقى قبل الاحتلال، وأنه نظام ديمقراطى، وأنـه مـن ناحيـة رابعـة نظـام فيدرالى، وهو الجديد فى الموضوع.

ومن الواضح فى الدستور أن هذه الفيدرالية تـؤدى إلى تكـريس السـلطة والثـروة فى المناطق والأقاليم عن أساس طائفى، بحيـث لا يبقـى للحكومـة الاتحاديـة الكثـير من الصلاحيات. وهذا واضح بشكل خاص فى معالجة الدسـتور للمنطقـة الكرديـة التى يراد لهـا أن تكـون فيدراليـة كـبرى بـداخلها فيـدراليات صـغيرة. وهكـذا يتجـه الدستور إلى تجزئة العراق بعد أن أغفـل الصـفة العربيـة للدولـة وكـرس الفيـدراليـة، وأضاف أمرين فى نفس الاتجاه غاية فى الخطورة.

الأمر الأول: هو النص فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن العراق جزء من العالم الإسلامى، وهذا نص فريد فى الدساتير الإسلامية حتى غير العربية، لأن فكرة العالم الإسلامى فكرة معنوية. وليس مألوفاً أن يكون الدين رابطاً للعلاقة بين الدول، إذ يكفى لتحقيق هذه الغاية النص على أن الدولة دولة إسلامية، ثم يؤكد الشطر الثانى من هذه الفقرة أن العرب هم جزء من الأمة العربية. فكأن الدستور قد قسم العراق كدولة بين عراق ينتمى إلى العالم الإسلامى وأقلية عربية فيه، حيث لا يعترف بالشيعة بأنهم عرب، كما لا يعترف بالأكراد كعرب أيضاً، وهذا نص بالغ الخطورة، لأنه يؤكد أن العراق لم يعد دولة عربية، ولن يكون ها مكان فى الجامعة العربية، وأن العراق وإن كان يقع فى المنطقة العربية إلا أنه يعامل كدولة آسيوية غير عربية مثل إيران.

وينص الدستور أيضاً فى الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن الإسلام هو مجرد مصدر أساسى للتشريع، فهو ليس المصدر الأساسى، ورتب على هذه الفرضية نتائج غير منطقية، واستخدم مصطلحات غير منضبطة علمياً، حيث حظر إصدار القوانين المخالفة «للمعايير الإسلامية»، وكذلك للمعايير الديمقراطية، وللحقوق الأساسية والحريات الواردة فى الدستور، وكلها مصطلحات غامضة. ثم يقرر الدستور فى الفقرة الثانية من المادة الثانية أن الدستور يضمن الهوية الإسلامية للشعب العراقى، كما يضمن كل الحقوق الدينية وحرية الجميع فى حدود ديانته فى ممارسة طقوس هذه الديانة.

أما الأمر الثانى: فهو حرص الدستور على تكريس التجزئة وإضعاف الطابع العربى على النحو الذى يقرره فيما يتعلق باللغات الرسمية ولغات التعليم، فترك لكل طائفة لغوية أن تعتبر لغتها هى اللغة الرسمية، كما أكد الدستور أن العربية

والكردية هى اللغات الرسمية على المستوى العراقى، ومن حق العراقيين أن يستخدموا فى التدريس لأبنائهم لغتهم الأصلية مثل التركمانية والآشورية فى مؤسسات التعليم الحكومية، كما نص الدستور على أن اللغة المستخدمة شفاهة فى المؤسسات الرسمية كالبرلمان ومجلس الوزراء، وكذلك الوثائق الرسمية يجب أن تكون إحدى هاتين اللغتين العربية أو الكردية، وهذا إمعان فى التمزيق الثقافى واللغوى للعراق، غير أن الدستور اعترف للوثائق الرسمية المحررة باللغتين وحدهما.

بعبارة أخرى، فإن الوثائق المحررة الأخرى بغير اللغتين العربية والكردية لن تقبل على المستوى العراقى، كما أن المدارس يجب أن تستخدم اللغتين معاً، مثلما يجب ذلك على المؤسسات الفيدرالية فى كردستان. كذلك أشار الدستور إلى أن العراق يتكون من بلديات ومناطق صغرى ومناطق كبرى، وأن يكون لكل منطقة دستور وحكومة ورئيس ونظام قضائى، وأن البترول والغاز ملك لكل الشعب العراقى فى المناطق والبلديات، على أن تقوم الحكومة المركزية بإدارة البترول والغاز المستخرج من الحقول الحالية بالتعاون مع حكومات المناطق المنتجة للبترول بشرط أن توزع الدخول بطريقة تتناسب مع عدد السكان فى كل منطقة. أما الرئيس العراقى، فيجب ألا يقل سنه عن أربعين عاماً وأن يكون عراقيا بالميلاد ومن أبوين عراقيين، وأن يتوفر لديه السمعة الطيبة والخبرة السياسية، وأن يكون معروفاً عنه الأمانة والصدق. أما رئيس الوزراء، فيجب أن تتوفر فيه هذه الشروط، ويضاف إليها شرط فريد، وهو أن يكون حائزاً على شهادة جامعية، وهو شرط ليس لازماً للرئيس.

ومن الواضح أن الدستور العراقى الذى وضعت مشروعه الولايات المتحدة يتعاطف تماماً مع الأكراد، ويجور تماماً على العرب، الذين جاءت الولايات المتحدة إلى العراق لكى تخلص العراق منهم، ومن هويته العربية، كما أن الدستور تولى تجزئة

العراق، وتسجيل هذه التجزئة فى وثيقة رسمية، والسعى إلى تجزئة العراق قولاً وفعلاً يتناقض تماماً مع الموقف الرسمى الأمريكى، الذى تكررت فيه كلمات مثل وحدة العراق وسلامة أراضيه، وبموجب هذا الدستور يبدأ لصراع بين الطابع الإسلامى والطابع العربى للعراق. فالعراق يضم شعباً مسلماً ولكن جزءاً فقط من هذا الشعب هو الذى ينتمى للأمة ا عربية، ومؤدى ذلك أن العراق لم يعد دولة عربية، مادامت الأقلية العربية فيه هى وحدها التى تنتمى إلى الأمة العربية.

فهل معنى ذلك أن ينسحب العراق من الجامعة العربية، مادام ميثاق الجامعة يشترط لعضوية الجامعة أن تكون دولة عربية، على أساس أن العروبة ثقافة ولغة وعرق أيضاً؟

لقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل فى تمزيق العراق، وهذا هو الإنجاز الوحيد الذى يستحق كل التضحيات الأمريكية لصالح إسرائيل، ووضعت العالم العربى أمام حقائق مؤلمة: فالأكراد ليسوا عرباً، ولكنهم عاشوا فى دولة عربية، والشيعة يجب أن يكونوا عرباً، ولكن يبدو أنهم لا يريدون ذلك، بحيث يبقى حوالى ٢٥٪ فقط من السكان هم من العرب، مقابل حوالى ٧٠٪ من الأكر د والشيعة الذين تحالفوا على تقسيم العراق، وعلى نفى صفته العربية.

وأخيراً، فإن مقولة الصراع بين العروبة والإسلام ظلت مقولة فكرية ونظرية يتم إثارتها كلما ضعفت المنطقة العربية، ولذلك فإن هذه المقولة قد تحولت فى العراق لأول مرة إلى حقيقة واقعة، وهى أن يتصارع المسلمون غير العرب مع المسلمين العرب، وأن ينقسم العراق ليس إلى سُنة وشيعة، وإلا لأصبح لسُنة يوازون فى العدد أو يقتربون من الشيعة إذا أضفنا إليهم الأكراد، وإنما أصبح ا تقسيم فى العراق على أساس طائفى وعلى أساس عرقى، وما لم يدرك الجميع أنهم عراقيون، فإن

العراق مرشح لصراعات داخلية تؤدى إلى اضطراب إقليمى لا نهاية له إذا قامت دول ثلاث فى العراق، فإن الدولة الكردية سوف تهاجم من جانب إيران وتركيا، ولهما مصلحة مشتركة فى ذلك فى مواجهة انتعاش القومية الكردية فى هذه الدول، كما أن الدولة الشيعية سوف تنضم إلى إيران ، بينما تنضم الدولة العربية الصغيرة فى منطقة بغداد إلى المنطقة العربية، مما يؤدى إلى ظهور النزعات القومية، وما يترتب على ذلك من توتر بين إيران والعرب من ناحية، وبين العرب والأكراد من ناحية أخرى، وهذا بالضبط ما أرادته الولايات المتحدة من تصريحها بأنها قامت بغزو العراق لكى تعيد رسم خرائط المنطقة.

(١٤)

فى الدستور العراقى

يدور جدل كبير بين طوائف الشعب العراقى حول مشروع الدستور، الذى تختلف الرؤى بشأنه. فترى الولايات المتحدة أنه أهم إنجاز حضارى فى العراق، وأنه دستور ديمقراطى، وأنه يمثل إعادة صياغة للقيم الديمقراطية التى لم يعرفها العراق، وترى الولايات المتحدة أيضاً أن هذا الدستور يصور الواقع العراقى، والطوائف المتناحرة، وأنه ليس مسؤولاً عن تجزئة العراق، وأن واشنطن لن تقبل بأقل من وحدة العراق وسلامة أراضيه، فهو تنوع فى إطار الوحدة، حيث توسع الدستور فى المفهوم الفيدرالى فى إطار العراق الموحد، فانتصرت للحرية ضد الدكتاتورية، أى أن الدستور فى نظر الولايات المتحدة قد كرس صلاحيات الطوائف بعد أن كانت الأقلية العربية تسيطر من خلال المركز فى بغداد على الأقاليم، فهو إنهاء لسلطة العرب على غيرهم من أبناء العراق.

هذا الطرح الأمريكى ينسجم تماماً مع الموقف الكردى والشيعى فى العراق، الذين يرون أنهم لأول مرة يشعرون بالحرية فى وطن حر، وأن الولايات المتحدة هى صاحبة الفضل فى ذلك. أما داخل معسكر الشيعة، فهناك خلاف بين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وبين التيار الصدرى الذى يؤكد على وحدة الشعب العراقى وينبذ الطائفية. أما السُنة الدين لم يشتركوا فى انتخابات ٢٠٠٤م، ولم يساهموا بجدية فى لجنة الدستور لأسباب قد تكون مواتية بالنسبة للأكراد والشيعة، فإنهم يعترضون على الدستور جملة وتفصيلاً. فمن ناحية يرون أن الدستور صناعة أمريكية، وأنه لا يجوز وضع دستور تحت الاحتلال، وأنه بعد زوال الاحتلال يمكن للعراقيين وضع النظام السياسى الذى يتوافقون عليه، يرى السُنة أيضاً أن الدستور

يعانى من عيوب جوهرية تخلع عن العراق صفته العربية، وتجعله مجرد دولة مستقلة ضمن دول العالم الإسلامى، رغم ضعف النص فى الدستور على الطابع الإسلامى للدولة، حيث ينص الدستور على أن الإسلام أحد مصادر التشريع، وليس المصدر الرئيسى له. ثم يتحدث الدستور عما أسماه «بالمعايير الإسلامية» ولم يتحدث عن الشريعة الإسلامية، أو عن الإسلام مطلقاً، كما يأخذون على الدستور أنه فتت العراق إلى طوائف عن طريق الفيدرالية السياسية، وفتت وحدته الثقافية واللغوية.

بل إن الدستور ينص على أن العرب المقيمين فى العراق هم فقط الذين ينتمون إلى الأمة العربية، فكأن الدستور أوجد فرقاً بين المسلمين والعرب فى العراق، فكلهم مسلمون، ولكنهم ليسوا كلهم عرباً، ولذلك فإن الجزء العربى منهم فقط وليس العراق بأكمله هو الذى ينتمى إلى الأمة العربية، ومؤدى هذا النص انتفاء صفة العروبة عن العراق، وهى الشرط الأول والأساسى لعضوية الجامعة العربية، وهذا هو الذى دعا أمين عام الجامعة العربية إلى التنبيه إلى غرابة هذا النص، وإسراعه بطلب تفسير من الحكومة العراقية عن معناه، والآثار المترتبة عليه. يرى جانب من السُنة أيضاً أن الولايات المتحدة سوف تنسحب من العراق بسبب خسائرها البشرية على يد المناهضين لها فى الساحة العراقية بصرف النظر عن كونهم مقاومين أو إرهابيين. وفى نفس الوقت، فإن الولايات المتحدة قد بدأت برنامجاً طويل الأجل بدأ يتبلور منذ عام ١٩٩١م لتقسيم العراق إلى طوائف، لأنها ترى أن وحدة العراق تقود دائماً إلى حكم ديكتاتورى فى الداخل وعدوانى فى الخارج، وأن أمن منطقة الخليج لا يستقر إلا بتمزيق العراق، والقضاء على وحدته الاجتماعية السياسية، وتشبه الولايات المتحدة العراق بألمانيا، فكلما كانت ألمانيا قوة موحدة فإنها كانت تهدد السلام الأوروبى.

ولهذا السبب فإن واشنطن تعمدت أن تسجل حصاد برنامج التفتيت فى وثيقة عراقية تساندها الأغلبية الساحقة من الشعب العراقى، وتعارضها السُنة وحدهم.

ويتساءل الجميع عن هوية الشيعة الذين يصرون على أنهم عراقيون، ولكن الأهم أن يحددوا إن كانوا عرباً أو فرساً، لأن الشيعة مذهب وليس عرقاً أو جنسية أو هوية، والدول عادة تحتمل التعدد والتنوع لديني والثقافى والطائفى، ولم يقل أحد أبداً أن هذا التنوع يؤدى إلى تفكيك أو استقلال هذه الوحدات كما حدث فى العراق، ولذلك ليس هناك أى تقابل بين وجود طوائف فى العراق وبين ضرورة أن تكون هذه الطوائف مستقلة بعضها عن البعض الآخر. كما ترى أوساط السُنة أن هذا الدستور جزء من المؤامرة على الأمة العربية، وأن الولايات المتحدة قد اختزلت العلاقة الرمزية بين صدام حسين والعرب فى العراق، وأن تجريم حزب البعث وأنشطته، وهو أحد الرموز القومية مهما كانت درجة انحرافه هو أمر مقصود.

من الناحية الموضوعية. وإذا كان لنا أن نعلق على هذا الدستور فيمكننا أن نشير إلى أن العراق عرف عدداً من الدساتير، وأن نظام إدارة الدولة الذى وضع فى عهد الاحتلال الأمريكى يجب أن يكون جزءاً من التحليل، لأنه يعكس الاتجاه الذى تم تكريسه فى الدستور، ولذلك يمكن أن نفصل فصلاً مطلقاً بين هذه الوثائق الدستورية فى عهد الاحتلال، وبين الدساتير السابقة منذ عام ١٩٢٥م حتى عام ١٩٩٠م. فالثابت أن الولايات المتحدة قد أقامت تحالفاً مع صدام حسين أدى فى النهاية إلى ما يعانيه العراق الآن، فهى التى دفعته إلى غزو إيران، وهى التى أغرته بغزو الكويت، حيث ترتب عليها إنشاء مناطق حظر الطيران فى الشمال واجنوب العراقى، أى فى مناطق الأكراد والشيعة، واستمر ذلك من ١٩٩١م حتى غزو العراق عام ٢٠٠٣م، ومعنى ذلك أن هناك أساساً إقليمياً لتقسيم العراق. معلوم أيضاً أن الأكراد والشيعة وكذلك السُنة قد عانوا جميعاً بلا تمييز من بطش صدام حسين، ولكن الأكراد والشيعة الذين حرضهم الغرب على التمرد على حكومة بغداد عام ١٩٩١م قد عانوا بشكل خاص من قمع السلطة العراقية تحت

ستار المحافظة على وحدة العراق، وعلى مصالح الدولة العليا، ولذلك عندما حدث الغزو الأمريكي للعراق كان الأكراد فى المقدمة، أما الشيعة فقد التزموا الصمت على أساس أنهم الأغلبية، وأنهم لاشك ستوكل إليهم إدارة البلاد. ولكن المشكلة بالنسبة للشيعة –كما أشرنا– أنهم لا يعتبرون أنفسهم عرباً، ولذلك أظهروا ارتياحاً كبيراً لتقسيم الولايات المتحدة للطوائف العراقية على أنها شيعة وأكراد وسُنة عرب، أى أن العرب وحدهم وهم سُنة هم طائفة مستقلة، ولم تشأ واشنطن أن تضع الأكراد السُنة أيضاً فى نفس الطائفة، فكأنها اعتمدت أساسين للتقسيم، أحدهما عرقى، والآخر طائفى، ولم يكن ذلك عبثاً، وإنما يبدو أنه كان أمراً مخططاً.

أما القول بأن الدستور قد أخرج العراق من صفته العربية، فهو يقترب من الصحة من الناحية النصية، كما أن تقسيم العراق على هذا النحو يجعل لهذه المقولة بعض الصحة، ولهذا السبب فإننى أظن أن العالم العربى مطالب بأن يتدخل فى هذه المرحلة حتى يؤكد على الطابع العربى للعراق، وأن يعيد العراق مرة أخرى إلى الحظيرة العربية الإسلامية، لأن الاعتراض الوحيد على العراق لم يكن سوى على صدام حسين، وقيادته المتهورة التى أدت إلى ضياع العراق.

بقى أن نشير إلى نقطة واحدة وهى تتعلق بالصلة بين تفتيت العراق وبين أمن الخليج، نعتقد أن تفتيت العراق سوف يؤدى إلى تدهور أمن الخليج، نظراً لأن الأكراد سوف يواجهون بمعارضة قوية من جانب تركيا بشكل خاص وإيران، كما أن الشيعة يمكن أن يتجهوا صوب إيران، وأن العرب الذين شوهت صورتهم منذ أيام صدام حسين لن يجدوا ملاذاً لهم فى العالم العربى إلا عند الذين لا يزالون يصدقون أكاذيب صدام حسين من أنه كان حارساً للبوابة الشرقية للأمة العربية، وأنه خليفة الزعماء الكبار والرموز المعروفة للعمل العربى.

(١٥)

ملاحظات قانونية وسياسية على مشروع الدستور العراقى

تدور مناقشات حامية حول مشروع الدستور العراقى الجديد، الذى يتردد أن واشنطن وضعت أفكاره، وأنها تلح على سرعة إنجازه تمهيداً للاستفتاء عليه، كما أجرى الرئيس بوش اتصالات تليفونية مع القيادة العراقية لتذليل صعوبات قبول المشروع من جانب السُنة، وقبل معالجة ظروف وضع الدستور والملاحظات عليه لابد من الإشارة إلى المنطق الأمريكى تجاه الدستور، والذى عبر عنه السفير جلبرث Galbraith السفير الأمريكى السابق فى كرواتيا، والمكلف بمتابعة الدستور، حيث أكد أن الدستور يعكس واقع العراق المنقسم فعلاً، والأفضل تصوير هذه الوحدة الهشة بدلاً من التوحيد القسرى لطوائف متصارعة، وأكد أن لعراق لم يخلقه الله، إنما خلقه ونستون تشرشل بعد الحرب العالمية الأولى، وهو بذلك يؤكد على ما أعلنته الولايات المتحدة من أنها تعتزم إعادة رسم خريطة المنطقة، وأنها تؤكد على حرصها على وحدة العراق وسلامة أراضيه.

وقد ردت الولايات المتحدة على ما يتردد بشأن الدستور العراقى من أنه لا يجوز أن يقوم الاحتلال بوضع دستور للبلد المحتل، بأنه سبق لها أن وضعت الدستور اليابانى خلال احتلالها لليابان، والدستور الألمانى عام ١٩٤٦ خلال احتلالها لألمانيا، ويقوم المنطق الأمريكى الذى انعكس على الدستور العراقى على أساس أن ألمانيا واليابان والعراق من الدول الأعداء للديمقراطية والسلام والحرية، وأن العراق جزء من «معسكر الشر»، أو «محور الشر» على حد تعبير الرئيس بوش. فإذا

كانت النازية هى مرض ألمانيا الذى دفعها إلى الاعتداء على أوروبا، فقد حرصت الولايات المتحدة على القضاء على مصادر النازية ومظاهرها فى الفكر والمجتمع الألمانى، فحظرت الحزب النازى وطاردت أعضاءه، ونصت فى الدستور على أن الدعوة إلى النازية محظورة، وأن كل الرموز والدعايات النازية محظورة أيضاً. أما فى اليابان، فقد استخلصت الولايات المتحدة أن النزعة العسكرية التى اجتاحت اليابان هى التى دفعت اليابان إلى هذا السلوك الوحشى فى الحرب العالمية الثانية، ولذلك حرصت واشنطن على اقتلاع الطابع العسكرى من اليابان، فنص الدستور اليابانى على كل ما من شأنه القطيعة مع الماضى، وحظر تشكيل جيش حتى لا يجدد النزعة العسكرية مرة أخرى، مع التركيز على ثقل المؤسسات الديمقراطية. وقد اتبعت واشنطن مع العراق نفس المنهج ، ووضعت حزب البعث على قدم المساواة مع الحزب النازى فى ألمانيا، ومع النخبة العسكرية فى اليابان.

ولذلك حرص الدستور العراقى على النص على أن السياسة الرسمية للدولة العراقية هى القضاء على البعث ورموزه، وأنشأ لذلك لجنة قومية عليا تعمل بالتنسيق مع السلطات القضائية والتنفيذية وفق قوانين خاصة على اقتلاع البعث من العراق، ومحاكمة رموزه أمام محكمة جنائية عليا. فما هو الفرق حقيقة بين بعث العراق، وبين الحزب النازى الألمانى والطبقة العسكرية فى اليابان؟

المعلوم أن اليابان قد هاجمت الأسطول البحرى الأمريكى فى ميناء «بيرل هاربر»، فأدخلت بذلك الولايات المتحدة الحرب ضدها، مما أدى إلى احتلالها وفرض الدستور الذى وضعه القائد العسكرى الأمريكى «ماك أرثر» لليابان. أما ألمانيا، فكان الحزب النازى يعكس الروح الألمانية التى تستعلى على الهزيمة والإذلال، ولكن قرار هتلر بغزو أوروبا بالكامل هو الذى وضع الخط الفاصل بين

المباح وغير المباح فى الحسابات السياسية والأوضاع القانونية، وأصبحت المعركة قائمة بين المعسكر النازى الفاشى متحالفاً مع العسكرية اليابانية، وبين العالم الحر الديمقراطى بقيادة الولايات المتحدة.

أما العراق، فإن الولايات المتحدة هى التى قامت بالاعتداء عليه فى الوقت الذى كان فيه يَجِدُ فى احترام وتنفيذ قرار مجلس رقم ١٤٤١ الخاص بلتفتيش على أسلحة الدمار الشامل، كما أن الثابت هو أن الولايات المتحدة قد ساقت حججاً كثيرة لا يعترف بها القانون الدولى – حتى لو صحت – فضلاً عن أنها ذرائع مختلقة، مما يجعل التمييز ضرورياً بين جرائم صدام حسين وحزب البعث ضد شعبه من كل الطوائف، وليس ضد الأكراد والشيعة وحدهم، كما يزعمون، فضلاً عن الجرائم ضد جيرانه (إيران والكويت)، وكلها جرائم ساعدت عليها الولايات المتحدة، بل ودفعت إليها، فهى التى سكتت على جرائم صدام ضد شعبه، وهى التى دفعته إلى محاربة إيران حتى يقضى – نيابة عنها – على نظام الثورة الإسلامية فيها. كما أن واشنطن هى التى استدرجت صدام حسين لغزو الكويت حتى تحقق ما حققته تماماً بالوجود العسكرى فى الخليج، والسيطرة على مقدرات المنطقة، ومحاصرة إيران، والتمكين لإسرائيل، وتجزئة العراق والقضاء عليه كدولة عربية. الفارق إذن كبير بين حزب البعث الذى استخدم لمصلحة أمريكية، والحزب النازى الألمانى الذى كان يعمل لمصلحة ألمانية مطلقة.

وقد احتوى الدستور العراقى على عدد من الأحكام الخطيرة التى يجب التنبيه إليها من الناحية الموضوعية. فقد أشار الدستور فى المادة الأولى إلى أن جمهورية العراق دولة مستقلة، وهذه إشارة غير مألوفة فى دساتير الدول، خاصة العربية التى يبدأ دساتيرها بالتنويه إلى طابعها العربى. ثم تشير المادة الثانية إلى أن النظام

السياسى فى العراق يتسم بأنه نظام جمهورى، وبرلمانى، أى أن البرلمان هو مركز الثقل فى النظام السياسى ، وليس رئيس الجمهورية كما كان فى الدستور العراقى قبل الاحتلال، كما أنه نظام ديمقراطى وفيدرالى، وهو الجديد فى الموضوع. ومن الواضح فى الدستور أن هذه الفيدرالية تؤدى إلى تكريس السلطة والثروة فى المناطق والأقاليم عن أساس طائفى، بحيث لا يبقى للحكومة الاتحادية الكثير من الصلاحيات. وهذا واضح بشكل خاص فى معالجة الدستور للمنطقة الكردية التى يراد لها أن تكون فيدرالية كبرى بداخلها فيدراليات صغيرة. وهكذا يتجه الدستور إلى تجزئة العراق بعد أن أغفل الصفة العربية للدولة وكرس الفيدرالية، وأضاف أمرين فى نفس الاتجاه غاية فى الخطورة وهما:

أنه نص فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن العراق جزء من العالم الإسلامى، وهذا نص فريد فى الدساتير الإسلامية حتى غير العربية، لأن فكرة العالم الإسلامى فكرة معنوية، وليس مألوفاً أن يكون الدين رابطاً للعلاقة بين الدول، إذ يكفى لتحقيق هذه الغاية النص على أن الدولة دولة إسلامية، ثم يؤكد الشطر الثانى من هذه الفقرة أن العرب وحدهم هم جزء من الأمة العربية. فكأن الدستور قد قسم العراق كدولة بين عراق ينتمى إلى العالم الإسلامى ، وأقلية عربية فيه، حيث لا يعترف الشيعة بأنهم عرب، كما أن الأكراد ليسوا عرباً، وهذا نص بالغ الخطورة، لأنه يؤكد أن العراق لم يعد دولة عربية، ولن يكون لها مكان فى الجامعة العربية، وأن العراق وإن كان يقع فى المنطقة العربية إلا أنه يعامل كدولة آسيوية غير عربية.

وينص الدستور أيضاً فى الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن الإسلام هو مجرد مصدر أساسى للتشريع، فهو ليس المصدر الأساسى، ورتب على هذه الفرضية

نتائج غير منطقية، واستخدم مصطلحات غير منضبطة علمياً، حيث حظر إصدار القوانين المخالفة «للمعايير الإسلامية»، والديمقراطية، والحقوق الأساسية والحريات الواردة فى الدستور، وكلها مصطلحات غامضة. ثم يقرر الدستور فى الفقرة الثانية من المادة الثانية أنه يضمن الهوية الإسلامية للشعب العراقى، كما يضمن كل الحقوق الدينية وحرية الجميع فى حدود ديانته فى ممارسة طقوس هذه الديانة.

كذلك حرص الدستور على تكريس التجزئة وإضعاف الطابع العربى على النحو الذى يقرره فيما يتعلق باللغات الرسمية ولغات التعليم، فترك لكل طائفة لغوية أن تعتبر لغتها هى اللغة الرسمية، كما أكد الدستور أن العربية والكردية هى اللغات الرسمية على المستوى العراقى، ومن حق العراقيين أن يستخدموا فى التدريس لأبنائهم لغتهم الأصلية مثل التركمانية والآشورية فى مؤسسات التعليم الحكومية. كما نص الدستور على أن اللغة المستخدمة شفاهة فى المؤسسات الرسمية كالبرلمان ومجلس الوزراء، وكذلك الوثائق الرسمية يجب أن تكون إحدى هاتين اللغتين العربية أو الكردية، وهذا إمعان فى التمزيق الثقافى واللغوى للعراق. غير أن الدستور اعترف بالوثائق الرسمية المحررة باللغتين وحدهما. كما أن المدارس يجب أن تستخدم اللغتين معاً، مثلما يجب ذلك على المؤسسات الفيدرالية فى كردستان. كذلك أشار الدستور إلى أن العراق يتكون من بلديات ومناطق صغرى ومناطق كبرى، وأن يكون لكل منطقة دستور وحكومة ورئيس ونظام قضائى، وأن البترول والغاز ملك لكل الشعب العراقى فى المناطق والبلديات، على أن تقوم الحكومة المركزية بإدارة البترول والغاز المستخرج من الحقول الحالية بالتعاون مع حكومات المناطق المنتجة للبترول بشرط أن توزع الدخول بطريقة تتناسب مع عدد السكان فى

كل منطقة. والطريف أن الدستور اشترط فى رئيس الوزراء فقط أن يكون جامعياً، وهى إشارة إلى عدم اكتراثه بشروط الرئيس، أى الحكومة الفيدرالية الضعيفة.

ومن الواضح أن الدستور العراقى الذى وضعت مشروعه الولايات المتحدة يتعاطف تماماً مع الأكراد، ويجور تماماً على العرب، الذين جاءت الولايات المتحدة إلى العراق لكى تخلص العراق منهم، ومن هوية العراق العربية، كما أن الدستور تولى تجزئة العراق قولاً وفعلاً، وسجل هذه التجزئة فى وثيقة رسمية. وبموجب هذا الدستور يبدأ الصراع بين الطابع الإسلامى والطابع العربى للعراق. فالعراق يضم شعباً مسلماً ولكن جزءاً فقط من هذا الشعب هو الذى ينتمى للأمة العربية، ومؤدى ذلك أن العراق لم يعد دولة عربية، مادامت الأقلية العربية فيه هى وحدها التى تنتمى إلى الأمة العربية.

فهل معنى ذلك أن ينسحب العراق من الجامعة العربية، مادام ميثاق الجامعة يشترط لعضوية الجامعة أن تكون دولة عربية، على أساس أن العروبة ثقافة ولغة وعرق أيضاً؟

لقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل فى تمزيق العراق، وهذا هو الإنجاز الوحيد الذى يستحق كل التضحيات الأمريكية لصالح إسرائيل، ووضعت العالم العربى أمام حقائق مؤلمة.

وأخيراً، فإن مقولة الصراع بين العروبة والإسلام ظلت مقولة فكرية ونظرية يتم إثارتها كلما ضعفت المنطقة العربية، ولذلك فإن هذه المقولة قد تحولت فى العراق لأول مرة إلى حقيقة واقعة، وهى أن يتصارع المسلمون غير العرب مع المسلمين العرب، وأن ينقسم العراق ليس إلى سُنة وشيعة، وإلا لأصبح السُنة يوازون فى العدد أو يقتربون من الشيعة إذا أضفنا إليهم الأكراد، وإنما أصبح التقسيم فى العراق

على أساس طائفى وعلى أساس عرقى، وما لم يدرك الجميع أنهم عراقيون، فإن العراق مرشح لصراعات داخلية تؤدى إلى اضطراب إقليمى لا نهاية له إذا قامت دول ثلاث فى العراق، فإن الدولة الكردية سوف تهاجم من جانب إيران وتركيا، ولهما مصلحة مشتركة فى ذلك فى مواجهة انتعاش القومية الكردية فى هذه الدول، كما أن الدولة الشيعية سوف تنضم إلى إيران ، بينما تنضم الدولة العربية الصغيرة فى منطقة بغداد إلى المنطقة العربية، مما يؤدى إلى ظهور النزعات القومية، وما يترتب على ذلك من توتر بين إيران والعرب من ناحية، وبين العرب والأكراد من ناحية أخرى، وهذا بالضبط ما أرادته الولايات المتحدة من تصريحها بأنها قامت بغزو العراق لكى تعيد رسم خرائط المنطقة.

ونحن نرى أنه يجب وضع دستور للعراق بعد أن يتحرر من الاحتلال الأمريكى، وأن إصرار الولايات المتحدة على وضع دستور هو هدف ترمى من ورائه تسجيل الوضع الراهن فى العراق، وأنها أسرعت فى ترتيب الانتخابات وفى وضع الدستور قبل الانسحاب حتى تكرس وضعاً خلقته منذ عام ١٩٩١م، وتخشى أن تلتئم وحدة الشعب العراقي بعد رحيلها، فتكون قد خسرت كل شيء رغم كل ما قدمته من تضحيات بشرية ومادية وسياسية.

(١٦)

الاستفتاء على الدستور العراقي وتعقد المأساة العراقية

أكد وزراء خارجية الدول العربية السبع الأعضاء فى لجنة العراق فى إطار الجامعة العربية خلال اجتماعهم فى جدة يوم ٣ من أكتوبر ٢٠٠٥م على حرصهم على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وأوفدوا لهذا الغرض أمين عام الجامعة العربية فى مهمة خاصة، ونحن إذ نتمنى لها النجاح إلا أنها سوف تكون محدودة الأثر بالنسبة للمخاوف الحقيقية على العراق.

وتصر الولايات المتحدة على أن الاستفتاء على دستور العراق الدائم يوم ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥م سيكون أهم خطوات العملية السياسية، لأن الحكم الدائم سوف يعقب هذه الخطوة، وبذلك تكون واشنطن قد أكملت ما بدأته عندما قررت غزو العراق فى التاسع من أبريل ٢٠٠٣، وهى بذلك تكون قد حررت الشعب العراقى من حاكمه المستبد، ثم بدأت العملية السياسية بتشكيل عدد من الحكومات المؤقتة حتى تزرع ديمقراطية فى الأرض اليباب التى لم تسمع عن الديمقراطية يوماً، وفقاً للرؤية الأمريكية. وبالطبع، فإن الديمقراطية لابد أن تنشأ من خلال صناديق الانتخاب، وهذا الجهد الهائل والأموال الطائلة تتطلب مساندة دولية من مجلس الأمن بالقرار ١٥٤٦، ومن المنطقة العربية والعالم كله. وأكدت الولايات المتحدة أنه لولا أن الإرهاب تصدى لهذه الموجة الديمقراطية لكان العراق الجديد قد تشكل فى وقت قياسى، مادام هناك إجماع دولى، وأن السُنة العرب وحدهم هم العقبة، فهم الذين قاطعوا الانتخابات، ومن ثم حرموا أنفسهم من وضع الدستور والمشاركة

فى تحديد قسمات العراق الجديد، وهم الذين يقومون بالإرهاب، ويأوون العناصر الإرهابية الأجنبية، فمكنوا الإرهاب أن يحل محل الديمقراطية، مما جعل العراق جحيماً لا يطاق، فتعثرت جهود إنشاء الديمقراطية، وتبددت آمال إعادة الإعمار بعد أن حددت واشنطن أطراف الغنيمة، وأنعمت فقط على شركات الدول التى ساهمت فى الحملة الخيرية الضخمة لإنقاذ الشعب العراقى، أو على الأقل باركوا هذه الحملة.

ويبدو أن الرئيس بوش كان سعيداً بتحول العراق إلى بؤرة للقتل حتى يبرر للشعب الأمريكى أنه يجب أن يسير خلفه مغمض العينين محروماً من حرياته، جواداً بأمواله، وهو وحده الذى ينقذه من الإرهاب الذى يستهدف قلعة العالم الحر، والتى ضحت بحرياتها وأموالها ورهنت مستقبلها من أجل هزيمة هذا الإرهاب اللعين، الذى تسبب فى فقدان شباب الأمة الأمريكية، وهى كعادتها تحارب من أجل الحرية منذ قيامها!،حيث بلغت نفقات الحروب الأمريكية نسبة عالية من مجمل الدخل القومى الأمريكى خلال المائتى عاماً الأخيرة. ووضع الرئيس بوش أمام شعبه والعالم صورة الموقف فى العراق، وهو أنه بين خيارين، إما هزيمة نهائية للإرهاب فى معركة يشارك فيها العالم كله دون تردد حتى يولد العراق الجديد، وقد أصبح طوائف متناحرة مجرداً من عروبته، خاصة وأن الاستماتة فى هذه الحرب يعنى إفناء السُنة العرب لصالح الشيعة غير العرب والأكراد غير العرب، وبذلك يكون بوش قد حقق نصراً تاريخياً لم يسبقه إليه أحد عبر التاريخ، وهو سلخ العراق من أمته العربية، ووضعه فى الأمة الإسلامية، وإن كانت اللغة العربية والثقافات العربية من الشواهد على تاريخ بغداد، ويكون صدام حسين هو فعلاً الابن البار للعراق، الذى تسبب بطيشه فى القضاء المبرم على العراق. أما الخيار

الثانى، فهو ترك العراق للإرهاب مما يؤرق ضمير الأمة الأمريكية، ويظهر الرئيس الأمريكى بمظهر المقصر، وهو يعلم أن هذه بالتحديد هى الورطة الكبرى له فى بلاد الرافدين.

والدستور الذى يطرح للاستفتاء عليه يوم ١٥ من أكتوبر ٢٠٠٥م عليه ملاحظات كثيرة من وجهة نظر العالم العربى، وخصوصاً فيما يتعلق بعروبة العراق. وقد سبق أن فصلنا هذه الملاحظات فى مناسبات أخرى، وانتهينا إلى أن الدستور يؤكد على الفيدرالية، وأنه سوف يكون أداة لتكريس التجزئة والتمزيق، وأن هذا الدستور قصد به أن يكون دستوراً دائماً حتى إذا خرجت الولايات المتحدة من العراق تكون قد اطمأنت إلى أن العراق الجديد قد ولد، وأن علاقته بالعروبة قد بترت، لكى يكون مقراً لتحالفات جديدة لا علاقة لها بالعالم العربى، وإنما تتجه إلى إنشاء الشرق الأوسط الكبير، الذى يتجاوز كل التقسيمات التقليدية. وتنظر الولايات المتحدة إلى العراق وبقية المناطق العربية على أساس أن الحرب العالمية التى تقودها ضد الإرهاب يجب أن تقترن بتغيير تركيبة المنطقة، وهذه التركيبة يجب أن تقترن أيضاً بزرع الديمقراطية بالمفهوم الأمريكى، وهو ترتيب فى الواقع للمصالح الأجنبية التى لا تتطابق مطلقاً مع المصالح العليا للمنطقة. والقضية الآن بالنسبة للعراق شائكة حقاً، وهى أن إقرار الدستور العراقى الدائم أمر مؤكد، لأن الغالبية وهى من الشيعة والأكراد تسعى إليه، بينما يعتبر السُنة هذا الدستور حكماً تاريخياً بالإعدام عليهم، ومعنى ذلك أن تحركاتهم فى المستقبل من أجل تأكيد عروبة العراق سوف تكون مناقضة للدستور ولأكثر من ٧٠٪ من سكان العراق، وليست هناك جهة أخرى تنتصر للسُنة، مما سيؤدى إلى انضمام عناصر جديدة إلى المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكى والحكومة العراقية الجديدة، فيدفع المواطن العراقى

البسيط حياته وأمنه ورفاهيته فى هذا الصراع الذى لن يقدر له أن ينتهى. فما هى الصيغة التى يمكن أن توفق بين هذه الأطراف التى أصبحت متصارعة فى العراق؟ وما هو دور العالم العربى فى هذه المرحلة المتأخرة؟ وهل يمكن الاعتماد على العقلاء من كل الطوائف حتى يمكن الاتفاق على ميثاق وطنى جديد؟ وهل يمكن اعتبار هذا الدستور مؤقتاً كما اقترح البعض لحين الاتفاق النهائى بين كل الأطراف؟ وهل يؤدى انسحاب القوات الأمريكية إلى لدخول فى حرب أهلية بين أبناء الوطن الواحد؟ وهل أصبحت المصالح الطائفية حقاً أعلى من قامة العراق الموحد؟

هذه كلها أسئلة شائكة تبحث عن إجابة، ونحن نعتقد أن الوقت متأخر جداً بعد أن بدأ التناقض بين الشيعة والأكراد فيما تم التعبير عنه من جدل وتلاسن بين رئيس الجمهورية الكردى ورئيس الوزراء الشيعى. ولما عبر الأمير سعود الفيصل عن هذه الحقائق بصراحة لقى نقداً من إيران ومن العراق معاً، وهذا النقد تحملته المملكة وحدها رغم أنها تعبر عن لسان حال العالم العربى. وفى نفس الوقت إننا يجب أن ننظر إلى وضعية العراق فى هذه المرحلة، فإذا كان الدستور يصر على إغفال صفته العربية، فليس معنى ذلك أن العراق لم يعد عربياً إلا إذا تم تعديل الدستور وأصبحت الكردية والإيرانية هى اللغات الرسمية للعراق الجديد. ويجب أن يدرك إخواننا فى العراق أن العروبة ليست نصاً فى دستور، وأنهم لا يستطيعون تغيير الواقع الثقافى والحضارى بمجرد تغيير النص، لأن العروبة ثقافة وحضارة وليست عرقاً أو طائفة. وحتى لو نشأت سلطة فيدرالية فى العراق فسوف تكون كورقة التوت تغطى ما أحدثه الدستور. ولو افترضنا أن الدول العربية قد حثت العراقيين على التصويت بها فى ذلك السُنة، حسبما ترى الإدارة الأمريكية أن تصويت السُنة على الدستور هو الطريق إلى مقاومة الإرهاب،فإن هذه كلها معادلات تفتقر إلى

المنطق، كما أن السُنة سوف يمتنعون عن المشاركة فى الاستفتاء، وسوف يقاومون هذا الدستور. وقد يقول قائل أن عدم مشاركتهم فى الانتخابات فى نوفمبر ٢٠٠٤م كان خطأ كبيراً لأنها حرمتهم من المشاركة فى الجمعية الوطنية، كما حرمتهم من المشاركة فى لجنة وضع الدستور، وإذا قاطعوا الاستفتاء على الدستور، فإنهم يعزلون أنفسهم عن العملية السياسية، ويتخلفون عن الركب الذى يمضى بسرعة نحو إنشاء العراق الجديد. وقد خلصت تحليلات عربية كثيرة إلى أن السُنة أوقعوا أنفسهم فى ورطة، وكان عليهم أن يساهموا فى التحرك، وأن يحاولوا تغيير المعادلة، ولكننا نرى أن موقف السُنة هو أثر من آثار سياسة الاحتلال، وأن هذه التحليلات تغفل المقدمات وتركز على النتائج، ولذلك فإن إنقاذ العراق من التجزئة والحرب الأهلية المؤكدة لايزال ممكناً عن طريق تسوية إقليمية أو دولية على غرار تسويات دولية أخرى فى قبرص وغيرها، ولكن الشيعة يجب أن يحددوا هويتهم، ولا يكفى الادعاء بأنهم عراقيون، لأن ضغط الدول العربية على السُنة للموافقة على الدستور دون تعديله سوف يحمل هذه الدول مسؤولية تاريخية فى تكريس وضع التجزئة، والمساهمة فى اشتعال الحرب الأهلية، وتفاقم مأساة العراق فى المستقبل، ولكن العرب هذه المرة يجب أن يقفوا بحزم ضد تقسيم العراق، وانتزاع صفته العربية، وتجنب الآثار الجيوسياسية الخطيرة التى تمس الجميع إذا تساهلنا فى معالجة هذه القضايا.

(١٧)

هل يُلزم العراق بدفع التعويضات عن مغامرات النظام السابق؟

يستعد العراق لمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين، وهى المرة الأولى فى التاريخ أن تتم محاكمة رئيس دولة أسقط نظامه احتلال أجنبى. وبصرف النظر عن الجدل حول هذه القضية، وما يثيره الدفاع، وبصرف النظر عما أعتقده بشأن هذه القضية، وهو أن ورقة صدام حسين ستظل واشنطن تلعب بها وفق مصالحها حتى اللحظة الأخيرة من حياته بعد أن استنفدت هذه الشخصية الفريدة، وحققت كل ما تريد فى العراق ومن ورائه المنطقة العربية، أقول بصرف النظر عن هذا كله، فإن النقطة التى نعالجها فى هذا المقام ليست المحاكمة، وإنما مسؤولية الدولة العراقية عن أخطاء وخطايا نظام صدام حسين.

والمعلوم أن الحديث عن صدام حسين ليس مجمعاً عليه فى العالم العربى والعالم كله، فهناك من يعارضون هذه الأحكام جملة، كما أن هناك من يقبلون ببعضها، وأقلها أن الرجل كان رئيساً عربياً، وأن إهانته على هذا النحو، إن لم تكن بسبب صلابته وصموده لنصرة الحقوق العربية، فإن هذه الإهانة فى أقل التقديرات قصد بها إهانة الأمة العربية فى شخصه. وأننا يجب أن نميز بين الرجل وتصرفاته، وبين مصيره البائس، بل يرى البعض أنه إذا كان صدام حسين جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية، فلماذا لقى جزاء سنمار، إلى آخر ما يحتمل الجدل حول هذه الأحداث التاريخيه والشخصية الفريدة. وهذا كله لا يغير من قناعتى حول صدام حسين، فهو إن لم يكن عميلاً، فإنه أقام علاقة قائمة على فهم خاطئ لقواعد التحالف مع دولة

عظمى التهمته فى نهاية اللعبة، وتصادف أنه كان رئيس العراق بما يمثله العراق فى السياسات الأمريكية نفطياً وسياسياً وإسرائيلياً، ولو كان صدام رئيساً لموريتانيا مثلاً فى أطراف المنطقة العربية لما حدث للعراق ما حدث.

والحق أننى ظننت أن قضية مسئولية الدولة العراقية عن أعمال رئيسها أمراً مستقراً لا خلاف عليه، ووجدت أن ما أعلنه رئيس وزراء العراق خلال زيارته لطهران فى ١٧/ ٧/ ٢٠٠٥م من استعداد العراق لدفع تعويضات لإيران عن الخسائر التى ألحقها بها غزو العراق للأراضى الإيرانية أمراً طبيعياً أيضاً تطبيقاً لهذه النظرية المستقرة القائلة بأن الدولة شخصية قانونية مستمرة، ونظمها السياسية متغيرة، لكنها ترث بشكل متتابع الالتزامات القانونية للدولة. فإذا كان العراق قد غزا إيران والكويت خلال حكم صدام حسين، فإن صدام حسين نفسه كان يعتقد أن ما قام به عمل بطولى يجب تخليده، وأنه اندهش للموقف الأمريكى الذى يكيل بمكيالين مع كل من إيران والكويت. ففى الوقت الذى رتبت واشنطن وباركت غزو العراق لإيران على ما هو معلوم، واعتبرت واشنطن فسخ العراق من طرف واحد لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م، التى قدم العراق فيها لإيران نصف شط العرب مقابل أن تكف عن تحريض الأكراد العراقيين ضد الجيش العراقى، أمراً طبيعياً، لأنها أبرمت تحت الإكراه الواقع على العراق. أما فى حالة الكويت، فقد رتبت واشنطن لمعاقبة صدام حسين، واعتبرت الغزو انتهاكاً فاضحاً لأحكام القانون الدولى، رغم أن صدام اعتبر هذا الغزو استرداداً لأرض عراقية مغتصبة وجاء يوم ردها إلى حضن الوطن الأم. ومعنى ذلك أن العراق فى ظل حكم صدام حسين كان محقاً من وجهة النظر الأمريكية، بينما بعد رحيل صدام حسين أصبح العراق مطالباً بالتعويض عن جرائم صدام حسين، أى أن أعماله ضد إيران كانت

أعمالاً قومية بطولية من وجهة النظر الأمريكية، بينما أصبحت أعماله ضد الكويت جرائم وفقاً للسيناريو الأمريكى. وفى هذا الصدد، فإن الكويت أحق بالتعويض من إيران، من وجهة النظر القانونية، لأن المناوشات الإيرانية العراقية المستمرة منذ رحيل بريطانيا عن الخليج عام ١٩٧١م كان يمثل غطاء للعمليات العسكرية لأى من الطرفين ضد الطرف الآخر، وكن الصراع السياسى بين البلدين يجعله مفهوماً، وإن لم يكن مقبولا سعى صدام لإسقاط نظام الثورة الإسلامية فى إيران لصالح العراق والخليج والولايات المتحدة بضربة واحدة، ولكن ذلك كله لم يحدث مع الكويت، وهى دولة عربية مجاورة ساعدت العراق فى حربه ضد إيران، واستفاد من كرمها المتنوع، ثم انقض عليها ليس تغيير النظام «المعادى» فيها، وإنما لابتلاعها تنفيذاً لدعاوى عراقية إقليمية منذ حكم عبد الكريم قاسم.

والأصل فى القانون الدولى أن الحكومات المتعاقبة ترث الالتزامات الدولية للدولة، ولكن القضية امثارة فى هذا لمقام هى من يقرر أن الدولة العراقية مسؤولة، وهل تقرر ذلك المحكمة العراقية المحولة بمحاكمة صدام حسين، أم محكمة دولية ليس لمعارضى صدام حسين دخل فى تشكيلها، أو تحديد القانون الذى تطبقه؟

لقد أثار الأستاذ جهاد الخازن فى زاويته المحببة والثرية دائماً فى عدد ٧/ ٩/ ٢٠٠٥م فى جريدة «الحياة» مسئولية العراق فى عهد صدام عن التعويض، واتخذ موقفاً استند فيه إلى دراسة لاثنين من الأساتذة بجامعة هارفارد، مفادها أن العراق ليس ملزماً بدفع أى تعويض عن تصرفات صدام تطبيقاً لنظرية الديون الكريهة أو الساقطة Odious Debts. وتعنى هذه النظرية أنه إذا تراكمت ديون على الدولة بسبب مغامرات نظام غير مسؤول، فإنه من الظلم تحميل الشعوب المقهورة تحت هذا النظام مسؤولية دفع هذه الديون أو التعويضات. ومن لواضح أن المنطلق

الأخلاقى لهذه النظرية صحيح، خاصة فى حالة العراق الذى تسبب نظامه فى مغامرات أكلت الأخضر واليابس، وأدت إلى فرض عقوبات صارمة عليه طوال ١٣ عاماً حتى انتهى الأمر باحتلاله وإذلاله. ولا يجادل أحد فى أن الشعب العراقى قد ابتلى بنظام صدام فأصبح الشعب يعانى منه فى الداخل.

ومن آثار سياساته فى الخارج، مما يجعل من الظلم تحميل هذا الشعب بعد كل ذلك مسؤولية التعويض عن هذه السياسات. وهذا المنطلق الأخلاقى استغل من جانب الولايات المتحدة، ويدخل هذه الدراسة فى إطار سيل من الدراسات والمواقف والسياسات الأمريكية المطالبة بتخفيف أعباء الديون عن العراق، وإسقاط هذه الديون. وقد دخلت واشنطن فى جدل متصل مع دول مثل روسيا وفرنسا بسبب هذا الموضوع، وعقدت مؤتمرات لإعادة إعمار العراق، وكلها تهدف إلى توفير الموارد البترولية، وعدم تحميل هذه الموارد بكل هذه الديون والأعباء، أملاً فى أن تعوض بها الولايات المتحدة عما تكبدته من نفقات هائلة تربو على خمسمائة مليار دولار حتى الآن، خاصة وأن أحد أهداف الغزو هو السيطرة على البترول واستغلال عائداته، ولكن اضطراب الأمن فى العراق واستهداف المرافق البترولية، وما يرتبط بها أحبط هذا الهدف الأمريكى ولو بشكل جزئى.

هذه النظرية الأخلاقية التى تعفى الشعوب من تبعة فساد الحكام نظرية قديمة، ولكنها لم تطبق مطلقاً، وإلا لماذا أصرت أوروبا والولايات المتحدة على فرض التعويضات الباهظة على ألمانيا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية لدرجة أن الالتزام بدفع التعويض عن كل ما سببه النظام النازى من أضرار قد ورد فى نص المادة ١٢ من الدستور الألمانى «يتحمل الاتحاد الفيدرالى نفقات الاحتلال وكل الأعباء المحلية والخارجية الناجمة عن الحرب». كذلك فرض قرار مجلس الأمن رقم

٦٦١ الصادر عام ١٩٩٠م على العراق دفع تعويضات لكل من أضير من غزو العراق للكويت من الأفراد والشركات والحكومات، ولم نسمع من الفقه الغربى من طالب بتطبيق هذه النظرية الأخلاقية، فالثابت أن الشعب لعراقى لم يكن له إرادة فى غزو الكويت، بل كان الشعب ضحية المغامرات التى قام بها صدام حسين، وتحمل الشعب فى سبيلها أبهظ الخسائر البشرية والمادية.

والخلاصة أن هذه النظرية لها طابع أخلاقى، ويمكن المجادلة بها فى بعض المناسبات، ولكنها تتناقض مع النظرية العامة للقانون الدولى، و لتى تؤكد على أن الحاكم يعمل باسم الدولة بقطع النظر عن مدى تمثيله لها من الناحية الفعلية. فهناك فرق بين أن ينتخب الحاكم انتخاباً حراً من شعبه، فتتحمل الشعوب قرارات حكامها، وذلك فى النظم الديمقراطية، وبين أن تزوّر إرادة هذه الشعوب فيقرون الحاكم على ما يفعل بسبب القهر، ولكن هذا الفارق يظل دائماً فارقاً أخلاقياً، مادام القانون الدولى لا يتدخل فيما وراء إرادة الدولة التى يعبر عنها ممثلوها، بصرف النظر عن الطريقة التى جاؤوا بها إلى الحكم، أو الطريقة التى يحكمون بها. ورغم أن النظم غير الدستورية لا تحظى أحياناً بالاعتراف الدولى، إلا أن هذه القاعدة تظل قاعدة سياسية وليست قانونية، كما أنها تختلف فى تطبيقاتها وفقاً لمصالح السياسية للدوَل. وقد بحثت لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولى هذه القضية بالتفصيل عند دراستها لقانون المعاهدات، وذلك بمناسبة بحثها للإكراه كسبب من أسباب إبطال المعاهدة.

فإذا كانت الدولة وحدة سياسية وقانونية مستمرة، فهى التى ترث التزامات الحكومات المتعاقبة، وتقتضى الحقوق المقررة لها فى المعاملات الدولية. وهناك فرق بين زوال الدولة أو اختفائها، وبين تغير الحكومة، وإن ضاق هذا الفرق أو انعدم فى

أحوال نادرة للغاية، مثلما حدث فى حالة رواندا بعد تولى الجبهة الوطنية الرواندية الحكم عام ١٩٩٤م. وفى حالة العراق، فإن الدولة العراقية لم تختف باختفاء صدام حسين، وإن جاء إلى الحكم فيها جماعات من المعارضة التى كانت تقيم فى الخارج، ولكن الدولة العراقية تتحمل مسؤولية تصرفات الرئيس العراقى، رغم أن فكرة الدولة أصلاً تعود فى المعنى الأخير إلى الشعب، فتقع عليه تبعات هذه التصرفات. ومادام الشعب هو الجذر الرئيسى فى كل الأحوال، فإن خشيته من أن يتحمل تصرفات حكامه المستبدين يجب أن تدفعه إلى مقاومتهم، مادام الأمر فى النهاية يرتد إليه فى أحوال الغرم. وهذا الجذر هو نفسه الذى أدى إلى الاشتباك بين النظرية الأخلاقية والنظرية القانونية. وليس معنى ذلك أن الاشتباك بين النظريتين قد انفض بمجرد التوضيح، ولكن الاشتباك سيظل قائماً فى المعاملات الدولية إلى أن يصبح الشعب حقيقة مصدر سلطات الحاكم، وأن يكون قادراً على محاسبته، وفى هذه الحالة يصبح الشعب هو العنصر الأساسى فى قيام الدولة.

نخلص مما تقدم إلى أن العراق يجب من حيث المبدأ أن يتحمل المسئولية عن الأضرار التى لحقت بكل من إيران والكويت، ولكن نشأة الالتزام تتطلب حكماً قضائياً من محكمة مختصة، وهذه المحكمة لا يمكن أن تكون المحكمة العراقية، لأن هذه المحكمة تريد أن تبالغ فى التعويضات حتى تظهر مدى فضاحة وخطورة القيادة العراقية السابقة، ولكن الولايات المتحدة لا تريد أن يتحمل العراق شيئاً، لأن كل غرامة أو تعويض سوف يكون خصماً مما يؤول للولايات المتحدة من ثروات العراق، ولهذا السبب بالذات، فإن واشنطن تعمدت عدم النص فى مشروع الدستور العراقى الجديد على تحمل العراق بأى تعويضات بخلاف ما نص عليه الدستور الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية، كما سبق أن أشرنا. ولكن القضية فى

ظنى يجب أن تظل قضية قانونية أكثر من كونها سبباً للإثراء من جانب الدول التى تضررت من سنوات حكم الرئيس السابق صدام حسين.

ولا يفوتنا فى هذه المناسبة أن نقرر أن الولايات المتحدة وبريطانيا تتحملان المسؤولية القانونية الكاملة عن الأضرار التى لحقت بالعراق. مادام العراق قد احترم قرار التفتيش الصادر من مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢م، وأن ما قامت به بريطانيا والولايات المتحدة من أعمال عسكرية ونهب وسلب لثروات العراق ليس له سند فى القانون الدولى، وحتى لو صحت الذرائع التى قدمها الرئيس بوش ليبرر بها غزو العراق، وهى البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط نظام ديكتاتورى، تظل الولايات المتحدة تفتقر إلى السند القانونى الذى يرخص لها هى بالذات غزو العراق، كما يظل العراق محتمياً بمبادئ القانون الدولى القائمة المتعلقة بحقه فى السيادة وسلامة أراضيه وعدم تعرضه للعدوان، ومن ثم تتحمل الدولتان المسؤولية القانونية والآثار المترتبة على هذه المسؤولية كالتعويض وغيره عن العدوان غير القانونى والخسائر المادية للمتلكات والضحايا وسرقة الآثار وتدمير العراق وحصارته فى محاولة متعمدة لإبادته.

كما يحاكم زعماء بريطانيا والولايات المتحدة عن الاستمرار فى الاحتلال والإضرار بمستقبل العراق وتقسيمه، وتعطيل حق المواطن فى حياة مستقرة هادئة وفى استعادة كرامته، كما لا يوجد فى القانون الدولى ما يرخص للقانون الدولى بأن تختار للعراق النظام الديمقراطى الذى تتوهمه، علماً بأن الخطاب الأمريكى لا يختلف مطلقاً عن الخطاب الاستعمارى الذى تمتلئ به كتب التاريخ، بل إن صدام حسين والرئيس بوش الأب يجب أن يحاكما على الجرائم التى ارتكبت فى حق الشعب العراقى وجيشه خلال تحرير الكويت، حيث تمت إبادة الجيش العراقى

وليس طرده من الكويت، ولذلك فإننى أقترح أن تتشكل محكمة جنائية دولية خاصة للعراق، يمثل أمامها صدام حسين وغيره من الشركاء، فقد كان صدام حليفاً لهم، وهم يعلمون جميعاً قواعد هذه اللعبة الإجرامية، وأن يكون المدعى عليهم هم الشعب العراقى والكويتى والإيرانى والأمة العربية والإسلامية. فلماذا لم تتنبه دراسة هارفارد إلى أن القيام بغزو العراق كان ضد إرادة الشعبين البريطانى الأمريكى، اللذين أجبرا على دفع كل التكاليف التى تم تمويل الحرب بها، فهى حرب ضد إرادة الشعوب، كما أن هذه الشعوب سوف تتحمل التعويض الذى أشرت إليه والذى يجب دفعه. ففى هذه الحالة إذا كان قرار الحرب يعكس إرادة الشعب البريطانى والأمريكى، فإنه لا يجوز الامتناع عن قبول المسؤولية الدولية بحجة أن الشعوب كانت ضد هذا القرار، وأنها تظاهرت وعارضت ولكن النظام الديمقراطى فى البلدين لم يشفع فى ردع حكام البلدين عن غزو العراق والاستمرار فيه، ثم إن الشعب الأمريكى قد أعاد انتخاب الرئيس بوش لفترة ولاية ثانية، وأعلن الرئيس بوش بعدها صراحة أنه يعتبر إعادة انتخابه تفويضاً له بالمضى فى هذه السياسة الحكيمة.

فإذا كان قرار الرئيس بوش يعكس إرادة الشعب الأمريكى ممثلاً فى أجهزته الأمنية، فإن الشعب الأمريكى يتحمل التبعات القانونية للقرار الأمريكى فى العراق، وإلا وجب على الشعب الأمريكى أن يقاضى حكومته عن قيامها بعمل لا يتفق مع إرادة هذا الشعب. فما هو موقف النظرية الأخلاقية فى هذه الحالة؟ هل تعفى الولايات المتحدة من المسؤولية والتعويض لمجرد أن شعبها لم يقبل القرار، وأن حكامها لا يعبرون عن شعوبهم، أم أن النظرية العامة للقانون الدولى هى التى تنطبق فى هذه الحالة، مادام النظام ديمقراطيا، ومادام الرئيس منتخباً وفقاً للقواعد

الدستورية، ولم يصل للسلطة كصدام حسين عن طريق الانقلاب؟

إننى أعتقد أن النظرية الأخلاقية تقوم على أساس سليم، ولكن المشكلة هى أن إثارتها بالنسبة للعراق فى هذه المرحلة تحركه دوافع سياسية واضحة، وهى اتجاه الولايات المتحدة إلى إعفاء العراق من أى التزام مالى كالديون والتعويض وغيره لمصلحتها، وقد شرحنا ذلك بالتفصيل فى صدر هذه المقالة، كما أن هذه النظرية تستخدم كلما كان هناك مسوغ سياسى لاستخدامها، ولذلك فإننى أرجو أن يتنبه كتابنا ومثقفونا إلى عدم الوقوع فى شرك هذه النظرية، وألا يأخذوا منها ما قد يكون مغرياً من الناحية الإنسانية، لأن النظريات عادة توضع لحكم ظاهرة بأكملها، وإلا كان النظر إلى بعض أجزائها قصوراً فى فهم النظرية.

(١٨)

ماذا يحدث فى العراق؟!

سوف يتوقف التاريخ طويلاً أمام مأساة العراق، والقراءات المختلفة لما يحدث فيه، وهو من وجهة النظر الأمريكية يختلف عن وجهة النظر العربية، كما أننا فى هذا الموقف لسنا مراقبين أو محايدين، بل أستطيع أن أؤكد أن كل العرب والمسلمين، وكل من ينتمى إلى الجنس البشرى لابد أن يكون طرفاً فى هذه المأساة. من وجهة النظر الأمريكية تضحي واشنطن بأبنائها وأموالها وسمعتها للقضاء على إرهاب القاعدة فى العراق، وهى بذلك تبرر للشعب الأمريكى كل هذه التضحيات ، كما تبرر للعالم من الناحية الأخلاقية كل هذه المجازر، وسوف يأتى يوم يسجل فيه فى كتاب أسود أعمال الإبادة الأمريكية للشعب العراقى دون أن يحرك أحد ساكناً، وكأن الشعب العراقى قد أصبح ذبحة قرباناً للسلام العالمى.

وتقوم الولايات المتحدة بعمليات عسكرية متعددة تحت مسميات مختلفة فى إطار ما تسميه تخليص الشعب العراقى من الإرهاب بعد أن خلصته من الديكتاتور، وترى فى هذه العمليات مقدمة ضرورية لنجاح العملية السياسية، ووصول الديمقراطيين إلى حكم العراق الجديد. هذا الطرح الأمريكى يبدو أن العالم كله بما فيه العالم العربى لا يعترض عليه، وهذا هو السبب فى ضرورة التنبيه إلى هذه الحقيقة المخيفة، وهو أن المنطق الأمريكى حق أريد به باطل، فما تقوم به الولايات المتحدة فى العراق من عمليات عسكرية متواصلة ليست سوى محاولة لقمع المقاومة حتى تستقر الأوضاع لها فى العراق، كما أنها محاولة لكسر شوكة السُنة التى تتهمها بتفريخ الإرهاب، ومعنى قيام القوات الأمريكية مع الجيش العراقى

بأعمال إبادة ضد مدن السُنة أن تحدث وقيعة تاريخية وثأراً مستمراً بين شيعة الجيش العراقى والسُنة الذين يهاجمهم الجيش، ولاشك أن التوجيه المعنوي الأمريكى للجيش العراقى يركز على أن هذا الجيش يقوم بمهمة وطنية للقضاء على الإرهاب، كما أنه يقوم بمهمة تاريخية بالقضاء على أعداء الشيعة حتى يخلص العراق لهم، وهو أمر سوف تكشفه الأيام فيما بعد. فالمشهد العراقى يشير إلى أن الولايات المتحدة لم تتوقف يوماً عن أعمال الإبادة ضد المدن والقرى العزل، وأن كل الضحايا من المدنيين العراقيين الذين لا علاقة لهم بالمقاومة. فضلاً عن أنه لا يوجد أى سبب قانونى لكى تستفرد الولايات المتحدة بالشعب العراقى، بل إن مقاومة الاحتلال مشروعة فى القانون الدولى، وأن التصدى للمقاومة لا يعتبر عملاً إرهابياً. وإذا كانت الجامعة العربية تسعى لتحقيق الوفاق بين العراقيين، فإننى أظن أن العمليات العسكرية الأمريكية هى أكبر التحديات لهذا المسعى، ومن السذاجة الفصل بين الأمرين.

ويجب أن يتنبه السيد عمرو موسى والدول العربية إلى هذه الحقيقة، خصوصاً وأن المطالبة بزوال الاحتلال يجب أن يكون أحد أهم موضوعات جدول أعمال الحوار العراقى، ولا نظن أن الحكومة العراقية توافق على ذلك، خاصة بعد أن طلبت رسمياً من مجلس الأمن تمديد بقاء القوات الأمريكية لمدة عام، ووجهة نظرها أن وجود هذه القوات يساعد على منع الإرهاب، وعلى مواصلة العملية السياسية، وعلى منع الحرب الأهلية، ولكن الواقع هو أن الحرب الأهلية تدور بالفعل وتأخذ شكلاً أخطر، وهو أن الحكومة الشيعية والكردية المتحالفة مع الولايات المتحدة تقوم من خلال جيشها الجديد بمحاربة السُنة، مما يعمق الخلاف بين أبناء الشعب العراقى، وإذا كانت واشنطن ترى أن مبرر وجودها فى العراق هو محاربة الإرهاب، فلابد أن تعلم أن العراق قبل غزوه لم يكن يعانى إرهاباً، وأن كل الذين جاؤوا إلى العراق لمقاتلة الولايات المتحدة جاؤوا بسبب الغزو والاحتلال،

فالإرهاب إن صح التعبير نتيجة للوجود الأمريكى، وإن رحيل القوات الأمريكية –وهو أمر سوف ترغم عليه واشنطن اليوم أو غداً تنفيذاً لعبرة التاريخ– هو الذى سيفتح الباب أمام حوار الفصائل العراقية المختلفة. فالعراقيون قادرون على إنشاء عراقهم الجديد دون تدخل أو مساعدة من أحد. وقد جربت الولايات المتحدة الاحتلال فزاد الإرهاب والفوضى، وكلما بقى الاحتلال يوماً كلما توارى الأمل عاماً فى استعادة العراق العربية الإسلامية. ولاشك عندنا فى أن هذه الفتنة هى جزء من المخطط الأمريكى الصهيونى، ولذلك يجب أن تركز الدول العربية فى هذه المرحلة على إزالة الاحتلال قبل السعى إلى تحقيق التوافق بين العراقيين.

(١٩)

قمة شرم الشيخ:
مصلحة عربية أم أمريكية ؟

أثارت دعوة الرئيس مبارك فى مارس ٢٠٠٥م لعقد قمة عربية طارئة فى شرم الشيخ خلال خمسة أيام وضمن خطابه الذى أعلن فيه ترشحه لرئاسة مصر للمرة الخامسة الكثير من التساؤلات.

التساؤل الأول، لماذا قرن الرئيس مبارك الدعوة إلى القمة مع الإعلان عن ترشحه، وما هى العلاقة بينهما، وهل هى مقصودة أم أنها جاءت عفوا فى هذا الخطاب ؟. هذا التساؤل يحتمل إجابتين مختلفتين: الأولى، ترى أنه لاعلاقة بين القمة وبين ترشح الرئيس، لأن الرئيس يطرح نفسه أمام الناخب المصرى ولا يحتاج إلى دعم عربى أو إلى ناخب عربى، بينما الإجابة الثانية، تذهب إلى أن الرئيس مبارك قد تعمد الربط بين القمة والترشح، وهذا بدوره يدفع إلى البحث عن طبيعة العلاقة بينهما. ويمكن أن نتصور نوعين من لعلاقة بين الترشيح والقمة. أما العلاقة الأولى، فهى أن الرئيس اعتبر أن الدعوة إلى القمة جزء من حملته الانتخابية، وأنه يريد أن يقدم نفسه للناخب على أنه لا يزال يؤكد لمصر دوراً إقليمياً واضحاً، وأنه لايزال لديه ما يقدمه، بعكس ما يشيع منتقدوه من أنه تقدم فى السن، وأن مصر فى عهده قد تراجع دورها إلى أقصى حد. أما النوع الثانى من العلاقة، فهو الذى يربط دائما جميع التصرفات المصرية بالعامل الأمريكى، حيث أطلق البعض على مصر عراب السياسات الأمريكية فى المنطقة. صحيح أن هذا العامل مؤثر فى جميع دول العالم، وربما فى دول بذاتها بشكل خاص ومنها مصر، ولكن أصبح من المعتاد أن

نبحث فى تفسير التصرفات المصرية والعربية بشكل عام فى ضوء العامل الأمريكى. وفى هذا الإطار هناك من رأى أن الدعوة إلى قمة عربية استثنائية هى استجابة للهموم العربية العاجلة التى لا تنتظر القمة الدورية العادية فى السودان فى مارس ٢٠٠٦م. وهناك من رأى أن القمة العربية الدورية تستفز عادة الولايات المتحدة، ولذلك فإن القمة الطارئة تنطوى على استفزاز أكبر، قد يكون مقصوداً من جانب مصر، وهذا تفسير متطرف.

وهناك من فسر الدعوة إلى القمة فى إطار الهيمنة الأمريكية، وهو إطار لا يجد حتى الآن ما ينقضه، وهو أنه لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة بأى تصرف عربى لا توافق عليه، بل إنها هى التى طلبت هذه القمة. ونظراً لأن الرئيس مبارك قد تأخر فى اتخاذ قرار الترشيح لمدة طويلة، فقد أثار ذلك تساؤلات كثيرة حول موقف واشنطن من هذا الترشيح، فأشاع البعض أن موضوع الترشيح دخل فى إطار قضايا الحوار الأمريكى المصرى، مثلما أشاع البعض الآخر أن واشنطن ربما أوعزت إلى الرئيس مبارك أنه من الأفضل ألا يرشح نفسه، ومن باب أولى ألا يرشح نجله، لأن واشنطن تدرك اتساع معارضة القوى الوطنية فى مصر لمجرد ترشيح مبارك لفترة أخرى يبلغ فى نهايتها الرابعة والثمانين، ويكون قد حكم مصر أو اتصل بالسلطة لمدة سبعة وثلاثين عاما بكل ما ترمز إليه من علاقة وثيقة بين الفساد والاستبداد، وذلك فى ضوء الاعتذار الذى قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية فى كلمتها فى الجامعة الأمريكية للشعوب العربية من أن واشنطن سوف توقف سياساتها الخاطئة فى مساندة النظم الدكتاتورية فى المنطقة. ولذلك يبدو أن الرئيس مبارك قد تردد فى ترشيح نفسه حتى أبرمت بين مصر والولايات المتحدة صفقة، ويقول «المغرضون» أن هذه الصفقة تقوم على أساس موافقة واشنطن على الترشيح

بمقابل تحدد بشكل دقيق ومفصل، ويدخل فيه دور مصرى فاعل فى دعم السياسات الأمريكية، مع تقديم بعض الإصلاحات كى تخفف الضغوط الشعبية، وأن وزيرة الخارجية الأمريكية خلال لقائها بالرئيس فى شرم الشيخ فى أوائل يوليو ٢٠٠٥م قد وضعت اللمسات الأخيرة على هذه الصفقة، وبدا ذلك واضحاً فى كلمتها فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة، حيث فسرتها قوى المعارضة المصرية فى ذلك الوقت بأن واشنطن لن تفرط فى نظام الرئيس مبارك لصالح دعوات الإصلاح وحركات الاحتجاج، التى تقوم كلها على أرضية مشتركة، وهى إعلان العداء لإسرائيل والولايات المتحدة، وجزء من هذا العداء وجه إلى الرئيس مبارك باعتباره من أقرب حلفاء الولايات المتحدة، فكان الإعلان عن الترشيح والدعوة إلى قمة شرم الشيخ فى نفس الخطاب أولى تجليات هذه الصفقة فى نظر المعارضة.

التساؤل الثانى: يتعلق بالسبب الذى دفع الرئيس مبارك إلى أن يحدد للقمة موعداً قريباً للغاية يصل إلى درجة المفاجأة وهو يوم ٣ من أغسطس، وكيف ضمن الرئيس أن يتجاوب القادة العرب مع قمة طارئة خلال خمسة أيام فقط، بينما لا يحضر القمم الدولية المعروفة مسبقاً، والتى يتم الإعداد لها طوال عام كامل سوى أقل من نصف عدد الرؤساء العرب، ولذلك يمكن القول بأن الرئيس مبارك كان واثقا بأن دعوته إلى هذه القمة لبحث موقف عربى موحد إزاء قضايا عربية حاسمة أمر يهم كل الزعماء العرب، وسوف يسارعون إلى الاستجابة، وهذا افتراض مثالى للغاية لا تعززه الخبرة التاريخية العربية. والفرض الثانى، أن الرئيس مبارك يشعر بتقدير الزعماء العرب بالمأساة التى تعرضت لها عاصمته الأثيرة التى يقضى فيها معظم وقته، والتى يلتقى فيها بالزعماء والزوار، ويعقد فيها المؤتمرات الدولية، وأنهم بذلك سوف يتعاطفون معه، وأنه جرب ذلك عندما تعاطف العالم كله مع

الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، ولكن هذه الفرضية تقوم على فرضية التشابه غير الدقيق بين أحداث شرم الشيخ وأحداث ١١ سبتمبر، وبين مجاملة العالم لحماقات الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، وهى تنطلق فى تمثيلية تمثل فيها دور الأسد الجريح الذى انطلق لينتقم من أقزام الغابة الذين تجرؤوا عليه. وأما الفرضية الثالثة فى إطار العامل الأمريكى، فترى أن الرئيس مبارك قد أعلن عن القمة وعن موعدها القريب جدا وهو واثق أن الاتصالات قد تمت مع الدول العربية ومع الولايات المتحدة، وأن هذه القمة سوف تشهد - بخلاف القمم الدورية - حضوراً عربياً مكثفاً ليس بسبب أهميتها للعالم العربى، ولكن لأنها مطلوبة أمريكياً.

أما التساؤل الثالث: فيتصل بمكان القمة التى تنعقد بعد أقل من أسبوعين على أسوأ حادث إرهابى شهدته مصر فى تاريخها، خصوصاً فى موقع يفترض أنه أكثر المواقع فى مصر منعة وأمناً. ويشير البعض إلى أن الإسراع بعقد القمة وفى شرم الشيخ بالذات يعتبر تحدياً عربياً عاماً للإرهاب.

وأما إعلان شرم الشيخ حول مكافحة الإرهاب سوف يكون منطلقاً جديداً فى الجهود الدولية فى هذا الشأن. وقد يقول قائل أن الإرهاب يضرب السعودية كل يوم، ولم تسلم منه معظم الدول العربية، وأنه كان عملاً مألوفاً فى مصر لما يزيد على عقدين من الزمان من منتصف السبعينيات إلى أواخر التسعينيات من القرن العشرين، ومع ذلك لم تتم الدعوة إلى عقد قمة عربية لهذا الغرض. ويرد البعض على ذلك بأن القمة لن تحصر نفسها فقط فى قضية الإرهاب، وإنما ستعالج القضايا العربية الساخنة.

وقد يرى البعض أن هذه التظاهرات لن توقف الإرهاب، بل إن القمة الطارئة نفسها قد تصبح هى نفسها هدفاً لضربات إرهابية، خصوصاً وأن الجماعات

الإرهابية تصر على أن الزعماء العرب هم السبب الرئيسى فى شقاء الأوطان العربية، وأن القضاء عليهم دفعة واحدة فى شرم الشيخ يقع ضمن هذه النظرة. ونحن نرى أن أحداث شرم الشيخ هى من تدبير إسرائيل، وأن تأمين القمة فى شرم الشيخ بذلك مضمون خاصة إذا ساندت القمة الطموحات الإسرائيلية والأمريكية فى العراق وفلسطين. وهذا ينقلنا إلى التساؤل الرابع والأخير، والذى يتصل بجدول أعمال القمة واتجاه قراراتها، حيث يتوقع أن تستمر لساعات قليلة.

فقد أشار وزير خارجية مصر إلى أن هناك ترحيباً فورياً للدعوة لهذه القمة، وأن القمة تهدف إلى بلورة موقف عربى من بعض المستجدات المقلقة على الساحة العربية، فضلاً عن قضية الإرهاب، ومعنى ذلك أن القمة تبحث قضايا العراق وفلسطين، حيث تزمع الولايات المتحدة الانسحاب من العراق، وأنه يجب بحث بدائل قوات الاحتلال. ومن الواضح أن الحكومة العراقية لا تستطيع أن توفر الأمن للعراق ضد أعدائها حتى مع وجود الجيش والشرطة بأعداد تفوق عدد القوات الأمريكية المحتلة، ولذلك قد يتداول الزعماء العرب فى إرسال قوات عربية تحل محل القوات الأمريكية.

وهذا الافتراض سوف يعنى أن القوات العربية تقوم مقام قوات الاحتلال. من الناحية النظرية يبدو هذا التصور مقبولاً، لأنه يلبى رغبة عربية فى زوال الاحتلال، وفى أن يكون للعالم العربى فى العراق دور بعد أن عجزت الأمم المتحدة عن القيام بأى دور، ورفضت الدور الذى حددته لها الولايات المتحدة. غير أن إرسال قوات عربية إلى العراق، رغم ما يبدو من نبل مقاصده، فإن هذه القوات ستقوم فى الواقع بالدفاع عن مؤسسات النظام العراقى، أى الحكومة والجيش والبرلمان التى نشأت فى ظل الاحتلال، والتى تتكون من عناصر كانت معادية لصدام حسين، ودخلت

العراق على الدبابات الأمريكية أو بحماية الولايات المتحدة، فضلاً عن إظهار العراق على أنه أصبح كردياً شيعياً، ولا مكان فيه للسُنة الذين يقترن هذا الوصف عليهم بصفة العرب، وكأن الشيعة فى العراق ليسوا عرباً، وكأن العراق كإطار لهذه الطوائف والأعراق قد صار إطاراً فضفاضاً، مما سمح بالحديث المتزايد عن الفيدرالية.

أما من وجهة نظر المقاومة العراقية، فإنها سوف تنظر إلى التدخل العربى على أنه مساعدة للعناصر الشيعية والكردية على تقليص الطابع العربى للعراق، فضلاً عن أن المقاومة تصر على أن يتولى حكم العراق أبناؤه الذين قاوموا الاحتلال، وليس الذين رحبوا به وتعاونوا معه. ومؤدى ذلك أن الوضع فى العراق قد يصبح حرباً بين المقاومة من ناحية والعالم العربى ومعه الحكومة العراقية من ناحية أخرى، مما يضعف شرعية المقاومة فى الشارع العربى بسبب هذا الخلط الرائع للأوراق، أو يؤلب الشعوب العربية ضد حكامها، خاصة وأن الخط السياسى الأمريكى يؤكد على أن نجاح المقاومة يعنى نجاح الإرهاب ضد الشرعية، ويعنى أيضاً إعادة سيطرة العرب السُنة، وهم أقلية على الأغلبية، مثلما يعنى إعادة نظام صدام المخلوع إلى الحكم بعد أن «جاهدت» الولايات المتحدة طويلاً لتحرير الشعب العراقى منه. ومعنى ذلك أيضاً أن افتراض التدخل العربى هو جزء من التحالف العربى للقضاء على الإرهاب فى العراق.

أما فى فلسطين، فإن القمة سوف تدعم السلطة الفلسطينية ضد المنظمات الفدائية، وتؤكد قدرتها على السيطرة على غزة بمساعدة مصرية، وتبارك القمة هذه التسوية للقضية الفلسطينية، وتعلن أن العلاقات مع إسرائيل هو قرار كل دولة عربية على حدة، ومعنى ذلك أن القمة تحقق هدفين مما أعلنته وزيرة الخارجية

الأمريكية خلال زيارتها الطارئة لفلسطين فى الأسبوع الثانى من يوليو ٢٠٠٥م، وهما تفكيك المنظمات الإرهابية، ويصبح العرب ضد «الإرهاب الفلسطينى» «والإرهاب العراقى»، كما يؤكد العرب على ما رفضوه فى قمة الجزائر، والذى اقترحه الأردن من الفصل بين التسوية فى فلسطين وبين تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل. فى هذا السياق واستكمالاً للموقف العربى ضد «الإرهاب» العربى، فإن القمة قد تؤكد أيضاً على ضرورة تنفيذ ما تبقى من بنود قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، وهو المتعلق بحزب الله، ولكن نظراً لأن لبنان لايزال متفقاً فى الداخل على أن موضوع حزب الله سوف يسوى لبنانياً، فإن القمة قد تنضم إلى الضغط الدولى الأمريكى والفرنسى لهذا الغرض. لقد سبق للدول العربية أن أعلنت أن هذا القرار يمثل الشرعية الدولية، وأنها تصر على انسحاب القوات السورية من لبنان وفقاً لهذا القرار، وليس وفقاً لاتفاق الطائف، لأن التمسك باتفاق الطائف يعنى عدم شمول حزب الله، كما أنه يجعل الانسحاب السورى قد تم بتوافق لبنانى سورى، وليس إنفاذاً لقرار دولى. وقد سبق أن نبهنا إلى أن هذا القرار الذى صدر بتوافق الآراء فى مجلس الأمن يعتبر بداية لمرحلة من الشرعية الدولية الجديدة، وحذرنا من تركيز الثقل فى مجلس الأمن فى هذه الظروف، مادام أعضاؤه يهمهم مصالحهم، وليس التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة. ومن المفهوم أن موقف الدول العربية حتى تلك التى بدأت بانتقاد القرار، ثم تمسكت به، فضلت التمسك بهذا القرار بدلاً من اتفاق الطائف لسببين:

الأول: هو استجابة للضغوط الأمريكية.

والثانى: أن القرار قد صدر من مجلس الأمن، وأن تحديه يمكن أن يضعف التمسك بقرارات أخرى مؤيدة لقضايا عربية.

وأخيرًا، سوف يؤكد المؤتمر على أن قضية الإرهاب قضية عالمية، ويجدد انضمام العالم العربى إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة. وقد يُحمل المؤتمر منظمة القاعدة المسؤولية عن توجيه الإرهاب فى العالم، فيكون العالم العربى بذلك أكثر تقدماً من بريطانيا فى الاندماج فى الموقف الأمريكى. فإذا اختار ذلك، فإنه يتخلى تماماً عن فكرة عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب، والتسليم بقيادة الولايات المتحدة للحملة، بما ينطوى عليه من إسقاط التمييز الذى كان يصر عليه العالم العربى بين المقاومة المشروعة والإرهاب.

الفصل الثاني

البيئة الإقليمية

(١)

العالم العربي وأعمال إبادة الجنس في العراق وفلسطين

لا أظن أنه فات على العالم العربي مشهد العراق وفلسطين والوحدة العضوية بينهما، وكذلك الوحدة العضوية في مخطط الإبادة الذي تنفذه الولايات المتحدة وإسرائيل، ورغم كل ذلك الوضوح يتجاهل العالم العربي كل هذه الحقيقة الساطعة وينشغل بقضايا قد تكون قد خططت له أيضاً للتغطية على جرائم الإبادة مثل متى وأين تنعقد القمة ومدى التقدم في مشاورات وجهود عقدها والجولات التي يقوم بها المسؤولون في العالم العربي التي لاشك تجهدهم إجهاداً عظيماً، ولكنها تصب في غير ما هو مطلوب فوراً. وحتى لو م تكلل هذه الجهود بالنجاح والتوفيق، وانعقدت القمة المعجزة، فإنها في النهاية سوف تواجه القضية الحتمية التي لا شك تقف أمامها كالقدر وتلح عليها بالبحث والقرار، ونقصد بها ذلك التحالف المطلق الأمريكي الإسرائيلي على إبادة الشعبين العراقي والفلسطيني.

والمشهدان لا يحتاجان إلى ذكاء في القراءة والتحليل، ولا يمكن إغفال نتائج القراءة التي يجب أن توضع أمام أعين الجميع. وقراءة المشهدين تتطلب –لأسباب إجرائية– أن نبدأ بوحدة المشروع الإجرامي ودرجة المساهمة الإجرامية فيه من طرفيه ودلائل ذلك، والنتائج المترتبة عليه. فعندما قررت الولايات المتحدة غزو

العراق بشكل مباشر على الأقل بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١م، حيث كشف عن ذلك مسؤول ملف الإرهاب السابق في البيت الأبيض. فإن غزو العراق كان دائماً هدفاً إسرائيلياً حرضت عليه إسرائيل، ولم تكف عن التحريض سراً وعلناً حتى تم الغزو، وساعدت إسرائيل في الغزو الأمريكي والاحتلال بالأسلحة والمشورة ؛ لأن السيطرة على العراق تحقق لإسرائيل أهدافاً حددتها تتعلق بالقضاء على الدول الرئيسية في المنطقة، ثم التسيد الكامل على هذه المنطقة بعد كسر شوكتها، وقد تباهى شارون علناً بذلك.

وأوضح أن الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين تقوم على قضية واحدة، وهي مكافحة الإرهاب العربي الإسلامي، وهو هدف مشترك، لأن هذا الإرهاب ضرب الولايات المتحدة، وهو الآن في فلسطين يضرب إسرائيل ويتربص بها، فكان العمل على قهره هو جوهر هذا التحالف. وقد سارت إسرائيل مع أمريكا يدا بيد في جميع المواقع العالمية، في أفغانستان وباكستان واشتركت الدولتان في أدق المهمات الأمنية في أكثر من ٥٠ بلداً، وتعاونت الموساد والمخابرات الأمريكية في كل شيء لتحقيق الهدف الإسرائيلي، وتمكنت إسرائيل من تسخير الطاقات الأمريكية في هذا الشأن، وإن كانت إسرائيل نفسها قد وسعت مجال حركتها في الشيشان ومع الهند ضد كشمير ومع كل الدول التي تعيش فيها أقليات إسلامية.

وفي العراق ساعدت إسرائيل أمريكا على التصدي للمقاومة وتخطط معها لبقاء قواتها لأن غير منظور لإعادة تشكيل العراق، ومنه إلى بقية دول المنطقة. وقد لوحظ أن الأسلوب الأمريكي في التصدي للمقاومة هو نفسه الذي تمارسه إسرائيل في فلسطين، وهو الإبادة الشاملة للإنسان وموارد الحياة والمساكن دون تمييز، وتتذرع بأن قمع هذا الإرهاب العراقي يبرر إغفال كل القوانين والأخلاق، ووضعت

إسرائيل كل من يقاوم احتلالها والاحتلال الأمريكي في سلة واحدة. وعندما رفض الشيعة أو فريق منهم إغفال أمريكا لهم نصحت إسرائيل أمريكا بالقضاء عليهم والتنكيل بهم والعصف بكل من يتصدى لها باستخدام كل أنواع الأسلحة المسموحة والمحرمة في إبادة المدن حتى تقمع كل من «يتمرد» على النظام الذي تريده الولايات المتحدة. وعندما اتسع نطاق المعارضة لأمريكا والتحم الشعب العراقي كله بجميع طوائفه في الفالوجة قررت أمريكا أن تجعل الفلوجة نموذجاً يرويه التاريخ لكل من يعترض عليها ويتمرد على سطانها، وباركت إسرائيل علناً هذه الإجراءات، بل إن موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي قد أعلن يوم ٩/ ٤ خلال اشتداد الحصار والقصف الأمريكي بطائرات إف ١٦، ١٨، والأباتشي التي تستخدمها إسرائيل أيضاً في قصف الأحياء المدنية الفلسطينية بأن الإسرائيليين يتمنون التوفيق والنجاح للجيش الأمريكي في سحق العراقيين ثم أعلن الرئيس بوش أن قواته سوف تستمر في التصدي للخارجين على القانون وأعداء الحرية حتى يتمكن الشعب العراقي من استعادة حريته وكرامته. والطريف أن بعض نشرات الأخبار التي تذاع من دول عربية كبيرة تصف المقاومة العراقية بأنها شيعية أو سنية، رغم أن الشعب العراقي كله قد أعلن ممثلوه الحقيقيون أن هذه المحنة قد وحدت كل العراقيين، وأن هدف الشعب العراقي بجميع طوائفه هو التحرر من الاحتلال الأمريكي.

فإذا كانت الولايات المتحدة قد قامت بغزو العراق تحت عنوان «حرية العراق» وأنها تقصد بهذه الحرية مرحلتين:

الأولى: هي تحرير الشعب العراقي من صدام حسين على افتراض أن كل الشعب العراقي كان يرغب في ذلك، وأنه عجز عن أن يحقق هذا الهدف بنفسه، فاعتبر

ما قامت به الولايات المتحدة عملاً إنسانياً يجب أن تشكر عليه، وقد قبلنا ذلك إجمالاً رغم تحفظنا على تفاصيل هذه الرواية.

وأما **المرحلة الثانية**: فهى إقامة نظام ديمقراطي في العراق، ولو سلمنا جدلاً بأن الولايات المتحدة لديها مهمة سماوية لهداية الشعوب الضالة إلى طريق الرشاد، ورفع الحرج عن الشعوب المنهكة، وتأديب النظم المارقة التي ترهق شعوبها -وهو أمر محل شك عظيم- فإن الولايات المتحدة قد عجزت عن القيام بأضعف واجباتها، وهى توفير الأمن وإدارة البلاد وإطعام الشعب بأموال العراق، كما أن الشعب العراقي يطالبها الآن بأن تغادر العراق، وأن تكف عن الوهم بأن المقاومة العراقية فئة من المارقين المضللين، وحتى لو صح ذلك في الحقيقة، فإن التصدي لهم من جانب جيش الاحتلال لا يمكن أن يصل في بربريته إلى المستوى الشاروني الذي يؤرخ له في هذه المنطقة، والذي دفع الولايات المتحدة إلى هذا الدرك السحيق من التورط في العراق والانهيار الأخلاقي.

ولا نظن أن هذه القسوة الأمريكية التي تخالف كل القوانين ضد شعب لا يريدها كان يمكن أن تحدث لو لم تنجح الولايات المتحدة في تخدير العالم العربي، ونزع شوكة المقاومة للأجنبي الغاصب من جنباته. بل تمكنت من تجنيد بعض أبناء الشعب العراقي كما تفعل إسرائيل، وبرر هؤلاء عضويتهم في مجالس الاحتلال بأسباب واهية.

فإذا كانت إسرائيل تساند الولايات المتحدة في بطشها الأعمى بالشعب العراقي الأعزل، وتصر على البقاء في العراق، لكي تنفذ برنامج الاستغلال والسيطرة من خلاله على بقية المنطقة العربية، ومساندة الإبادة الإسرائيلية في فلسطين، فهل لا يزال العالم العربي غائباً عن هذه الحقيقة، وعن الخلوص إلى أن إسرائيل وأمريكا

في خندق واحد، وأن العدو الذي يتصدون له هو المنطقة العربية بأكملها؟ فماذا ستقول أي قمة تعقد في المستقبل حول قراءتها للمشهدين العراقي والفلسطيني، وهل لا تزال النظم العربية تؤمن حقاً بأن القرارات الغائمة والملتبسة والمواقف الزائغة إزاء هذا التحالف المعادي للأمة العربية يمكن أن تقدم شيئاً لمحنة هذه الأمة؟ لقد بات الفشل في عقد القمة العربية هدفاً، ربما يخفى سوءات المواقف العربية ويجنبها الحرج عندما يفتح ملف العراق وفلسطين، ولذلك فإني مع الذين يرون أن النظام العربي الرسمي الذي كان قد انتهى عندما قام العراق بغزو الكويت عام ١٩٩٠م قد تقررت نهايته رسمياً الآن بفشل القمة وانقسام الدول العربية حولها، ولكني لا أظن أن القمة إن انعقدت سوف تنقسم حول هذين الملفين، لأن حالة اللا قرار هى التي تعكس وضع العالم العربي في هذه المرحلة، بل أن القرار حتى لو صيغ بعبارات تلتقي مع الظرف الذي تمر به فلسطين والعراق، فهو قرار غير قابل للتنفيذ، مادامت الدول العربية قد ارتبطت بشكل ثنائي بالولايات المتحدة، وهذا الارتباط هو من أهم الأسباب التي دفعت واشنطن إلى هذا السلوك الشائن في العالم العربي. فالقرارات العربية التي صدرت عن القمم السابقة لم تتناول العراق، لأنه تم غزوه بعد صدورها، ويبدو أن مجرد تناول هذا الملف دون قرار أو موقف سيظل عقبة في سبيل عقد القمة.

والغريب أن بعض الدول العربية تتباكى على تعثر عقد القمة، ولكنها تدعو الله أن يظل تعثر عقدها خيراً من تعثر القمة ذاتها من اقتحام العقبة، مع الاعتذار للنص القرآني، لأن العقبة في النص القرآني هى طرق الإحسان والتقرب إلى الله، ولكنني أظن أن العقبة العربية، هى استعادة الإرادة العربية، وإدراك أن التحالف الأمريكي الإسرائيلي قد تشكل للقضاء على هذه الأمة، فلم يعد هناك مناص من أن نرتب

الآثار اللازمة لذلك، وأن ما تطلق عليه أمريكا علاقات التحالف مع بعض الدول العربية هى عينها المحطات التي تستند إليها واشنطن في تنفيذ تحالفها الحقيقي الوحيد مع إسرائيل.

خلاصة ما تقدم أن هذه الأمة لابد أن تبحث لها عن طريق جديد وأن تسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية، وأن ترتفع كل الدول العربية عن النظرة الضيقة إلى مصالحها وألا تعتبر قربها أو بعدها عن الولايات المتحدة بالمفهوم الأمريكي مسافات حقيقية للصداقة أو التحالف، لأن مصالح الأمة كلها دون تميز هى هدف التحالف الأمريكي الإسرائيلي. فإذا انعقدت القمة فيجب أن يكون هذا التحليل هو الأساس لقراءتها، وأن تدرك الدول العربية أن استسلامها لمصطلحات من جانبها بينما الطرف الآخر مصر بأفعاله على نقضها هى أعلى درجات البلاهة السياسية، وهو بذاته الذي يشجع واشنطن على الإمعان في امتهانها للعالم العربي، وفي الإصرار على تنفيذ مخططها مع إسرائيل لإعادة رسم خريطة هذا العالم، ولن تجد حرجاً في الاستعانة ببعض الدول ضد بعضها الآخر، ولذلك فإن العالم العربي يجب أن يتخذ موقفاً موحداً واضحاً في العراق، وفي فلسطين بمطالبة الولايات المتحدة بالكف عن أعمال الإبادة وعن مساندة الإبادة الإسرائيلية للشعب الفلسطيني، وأن ترحل عن العراق وتترك العراق للعراقيين، وأن تقوم الدول العربية بمساندة الشعب العراقي الشقيق على تحمل مسؤولية إعادة بناء الأمة العراقية بأموالها والتخلي عن الوهم الزائف الذي شاركت فيه الدول العربية أيضاً، وهو إعادة إعمار العراق.

(٢)

هل تسهم مؤتمرات دول جوار العراق في حل أزمته؟

انفض الاجتماع السدس للدول المجاورة للعراق وهي تركيا وإيران والأردن والكويت والسعودية وسوريا، بالإضافة إلى العراق ومصر وهذه هي الدورة السادسة التي انعقدت في القاهرة يوم ٢١/ ٧/ ٢٠٠٤م في سلسلة الاجتماعات التي بدأت بمؤتمر يناير ٢٠٠٤م في إستانبول. ويعتبر اجتماع القاهرة هو الأول بعد تسليم السلطة إلى الحكومة الانتقالية في العراق في ٢٨/ ٦، وينعقد في وقت تقف فيه الحكومة العراقية في موقف دقيق بعد تصاعد العمليات المناهضة لها وتركيز الضحايا في الجانب العراقي، خاصة في العناصر التي تقوم لحكومة بتجنيدها للشرطة والجيش والاستخبارات، وحيث أعلن الطرفان تحديهما كل للآخر وتصاعدت موجة التهديدات من رئيس وزراء العراق المؤقت «إياد علاوي» بأنه سوف يسحق ما أسماه بالإرهاب، وأنه سوف يستعين في ذلك بكل أصدقاء العراق، وأولهم الدول العربية المحيطة بالعراق.

نسب إلى علاوي أيضاً في الأيام الأخيرة مهاجمته للأردن وسوريا واتهامهما صراحة بتسهيل تسلل العناصر الأجنبية التي تحارب الحكومة، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع والفوضى في العراق، ولذلك فإن هذا الاجتماع يضم دولاً في نظر العراق تسهل عمداً هذا التسلل أو تغمض عينيها عنه في أحسن الأحوال

واللافت للنظر أن رئيس وزراء العراق الذي زار القاهرة، وحضر جانباً من الاجتماع الوزاري، بالإضافة إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العراق، وخافيير سولانا «المنسق الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوربي» قد أشار إلى

«نحن مهتمون بأن نطلب عوناً عربياً بما في ذلك المساندة المصرية حيث واجهت مصر أوقاتاً عصيبة مع الإرهاب». وقد رد عليه رئيس الوزراء المصري «أحمد نظيف» بأن مصر مستعدة لمساندة الحكومة العراقية بما لها من خبرة في مكافحة الإرهاب، وأنها سوف تسهم في إعادة إعمار العراق. وكان وزير الخارجية المصري «أحمد أبو الغيط» قد أعلن في كلمته في افتتاح المؤتمر الذي تستضيفه القاهرة أن الإرهاب يأتي على رأس المشاكل التي يعانيها العراق.

ويبدو أن وزير خارجية العراق ليس مقتنعاً بهذه المؤسسة الإقليمية الجديدة وهي الاجتماع الدوري للدول المجاورة للعراق، لأن هذا الاجتماع يبحث نفس المشاكل وينتهي إلى نفس العبارات التي تتلخص في ضرورة استقرار العراق وازدهاره، ولذلك شدد خلال اجتماع القاهرة على أن جيران العراق لا يمكنهم أن يستمروا في المساندة الشفوية للعراق، وطالب بخطوات عملية لاجتذاذ الإرهاب الدولي ، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء لجان ثنائية للأمن، وأنه يأمل أن تقف الدول المجاورة للعراق إلى جانب شعبه، وأن تساعده بالأعمال لا بالأقوال.

وقد صدر البيان الختامي لاجتماع القاهرة معلناً مساندة الحكومة الانتقالية في تحمل مسؤولياتها الأمنية، خاصة مكافحة الإرهاب، وكذلك مسؤولياتها السياسية ومشدداً على قيام الأمم المتحدة بدور حيوي في إعادة إعمار العراق.

وكان وزير الخارجية المصري قد أشار في كلمته إلى ضرورة عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية. وقد لوحظ التماثل في موقف العراق والكويت فيما يتعلق بتحذيرهما من أن الفوضى في العراق جرثومة سوف تمتد إلى الدول المجاورة، ولذا يجب القضاء عليها داخل العراق، أما إيران والسعودية وسوريا فقد أكدت على أنه من الصعب ضبط حدودها الطويلة والقابلة للاختراق مع العراق. فإذا كانت

مؤتمرات الدول المجاورة للعراق لم تعد إلا ساحة للخلافات حول التفاصيل ولا يجمعها سوى العناوين العامة مثل الاستقرار والأمن، فلماذا تستمر هذه الدول في هذا التقليد؟ لعل السؤال هو ما تشير إليه تصريحات وزير خارجية العراق، ولكن من الضروري لفهم أهمية مثل هذه المؤتمرات أن نضعها في سياقها الأوسع، وهي مدى إسهامها في الاستقرار الحقيقي للعراق، وفي إعادة بنائه السياسي والمحافظة على وحدته الوطنية وتمكين العراق من الحفاظ على هويته العربية الإسلامية، وإعادته إلى أسرته العربية التي اغترب عنها بسبب مغامرات نظامه السابق والاندماج في المشروع الأمريكي منذ ربع قرن على الأقل؟

إذا كان هذا هو الميزان الذي يجب أن توزن به نتائج أعمال هذه المؤتمرات، فيجب أن نلاحظ أن الدول المشاركة في هذه المؤتمرات تختلف في درجة اهتمامها بأوضاع العراق، ومدى تأثير هذه الأوضاع عليها، كما تختلف في موقفها من الولايات المتحدة، وهي الطرف الآخر في المعادلة، ولكنها لم تكن تختلف على موقفها المعادي لصدام حسين، فما هو مغزى هذه المؤتمرات ، ومن الذي ابتدره وما هي الوظيفة التي تسعى إلى أدائها وفي أي سياق يمكن النظر إليها؟

بشكل عام يمكن النظر إلى مؤتمرات جوار العراق من منظورين متناقضين تماماً: المنظور الأول، هو أن هذه المؤتمرات جزء من المخطط الأمريكي ضمن أجزاء أخرى من هذا المخطط الذي يهدف في النهاية إلى أن يستقر كل شيء في العراق ويهدأ لكي يستقر الاحتلال وتتفرغ واشنطن إلى المرحلة التالية التي تتمكن فيها من استغلال ثروات العراق، وإعادة بنائه على أسس أمريكية، فينسلخ العراق من طابعه العربي والإسلامي، ولذلك لا تختلف الإدارات الأمريكية على أهمية العراق واحتلاله، وهذا هو مضمون المقالة التي كتبها جون كيري. مرشح الرئاسة

الأمريكي في إحدى الصحف الأمريكية مؤخراً، وشدد فيها على أن الاحتلال الأمريكي يجب أن يكون محبباً للعراقيين وذلك بأن يشعرهم بالفارق بين نظام صدام حسين وبين احتلال دولة عظمى، من حيث مراعاة حقوق الإنسان، وحسن معاملة الشعب، والوفاء باحتياجاته عن طريق إدارة واشنطن للثروات العراقية الكثيرة. أي أن واشنطن مصرة على البقاء في العراق، ومن ثم فإن أهم ما يؤرقها هو مقاومة هذا الاحتلال، أياً كان لون المقاومة، ولذلك تعمد إلى تطبيع موقفها في العراق بحيث يتجاوب الاحتلال مع النمو السياسي للعراق بالطريقة الأمريكية.

في هذا الإطار نشأت فكرة الحوار مع دول الجوار التي يشجع بعضها الاحتلال، ويعتبر هذا الاحتلال عامل استقرار في المنطقة ضد نظم عراقية غير مضمونة. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة وفقاً لهذه النظرية أرادت أن تنقل المواجهة بينها وبين المقاومة العراقية إلى مواجهة بين الحكومة العراقية والمقاومة العراقية. ويترتب على ذلك أن أطراف الصراع تصبح أطرافاً عراقية، والحرب بينهم حرباً أهلية، وأن قوات التحالف هى مجرد قوات صديقة للشعب العراقي تتعاون مع الحكومة الشرعية ضد عناصر توصف أحياناً بأنهم متمردون أو ثوار أو خارجون عن القانون أو إرهابيون، وهم المسؤولون عن الفوضى وعدم الاستقرار، كما أنهم مسؤولون عن استمرار الوضع الحالي في العراق وتأخير بناء العراق الحر المستقل، وهم في أحسن الفروض نفس عناصر النظام السابق الذين ساءهم أن يستبدلوا بعناصر وطنية أبعدها النظام السابق عن بلادها ومكنها الأمريكيون من استعادة وطنهم. ومؤدى ذلك وفقاً لهذا السيناريو، فإن انتصار الحكومة المؤقتة على هذه العناصر يتطلب مساندة كل الدول العربية وكل دول العالم. ترتيباً على ذلك، أن الدول العربية التي تساند هذه العناصر الإرهابية هى دول معادية للشعب العراقي

ولاستقراره، وهي دول لا تريد أن ترى العراق مستقراً آمناً ومزدهراً. وقد ركز الإعلام الأمريكي والعراقي الرسمي على هذه المقولة حتى تحرج الدول العربية المترددة في مساندة الحكومة العراقية، ويترتب على ذلك أيضاً من وجهة نظر أخرى أن مساندة الحكومة العراقية بأي أسلوب ومدها بالقوات والمساندة الميدانية هو مساندة للعراق الحر المستقل الذي تخلص من الاستبداد، ويراد له أن يتخلص من الإرهاب.

في هذا الإطار ينظر إلى مؤتمرات دول الجوار العراقي على أنها أداة إما لكشف الدول المساندة للإرهاب، أو لإظهار المواقف الإيجابية للدول الصديقة للشعب العراقي، وأن استمرار هذه المؤتمرات مهم كمؤشر للسياسة الأمريكية ولقدرتها على الضغط والتأثير. ولذلك فإن من أهم محاور الخلاف الأمريكي السوري هو وضوح الموقف السوري فيما يتعلق بشرعية المقاومة، الإرهاب في القاموس الأمريكي، كما أن هذا الملف يؤدي إلى توتر العلاقات العراقية السورية وإلى نقل هذا التوتر إلى المستوى الشعبي فيرتهن بذلك مستقبل العلاقات بين البلدين والشعبين. وهذا هو مضمون تصريحات وزير الخارجية ورئيس الوزراء العراقي.

أما المنظور الثاني في إطار تقييم مؤتمرات دول جوار العراق، فهو الذي يذهب إلى أن السلطة قد سلمت إلى حكومة عراقية، وأنه لا يهم وجود الاحتلال، مادام موجوداً لمساندة هذه الحكومة لتحقيق آمال الشعب العراقي.

ويصبح من الضروري وفق هذا المنظور ضرورة مساعدة الحكومة العراقية لقمع الإرهاب- المقاومة، وبناء الدولة العراقية وإقامة أفضل العلاقات بين العراق الجديد وبين دول المنطقة. يضاف إلى ذلك أن التعاون من هذا المنطلق يرضي الولايات المتحدة، كما يحقق الانسجام والتوافق بين الدول التي كانت متحالفة مع

الولايات المتحدة، فأصبحت جميعًا بما فيها الولايات المتحدة متحالفة مع الحكومة العراقية.

يرى أنصار هذه النظرية أن التمسك بالجوانب القانونية الصارمة يؤدي إلى التضحية بمصالح الشعب العراقي، لأنه لا يتصور أن تهبط عليه حكومة مستقلة دون أن تمر بالاختبارات الميدانية، وبغير ذلك فإن العالم العربي يضحي بالمصالح العراقية ويزداد بعداً عن مأساة الشعب العراقي.

كما يرون أيضاً أن الواقع المر الذي يعيشه الشعب العراقي يتطلب القفز فوق الكثير من المثاليات، ومن العبث تصوير الحكومة المؤقتة على أنها المقابل لحكومة فيشي في فرنسا، أو الانتظار حتى انسحاب القوات الأمريكية، لأنه على فرض أن الولايات المتحدة لن تنسحب من العراق، فإن مأساة العراق ستظل معلقة ما بقي الاحتلال الأمريكي. وهذه نظرة غير واقعية والأفضل اقتحام الساحة العراقية وعدم الإفراط في الحساسية من الاحتلال الأمريكي الذي يبرر نفسه بها قد لا يكون مقبولاً تماماً من الناحية النظرية.

أما فكرة الاستقلال العراقي أي الابتعاد أو الاقتراب في القرار العراقي من الإملاءات الأمريكية، فيرى أنصار هذه النظرية أنه لا توجد دولة عربية مستقلة بهذا المعيار استقلالاً تاماً، فإما أن يملى عليها وإما أن تعمل بما لا يناطح الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة هى الطرف الآخر في المعادلة، وليست مجرد حليف للطرف الآخر كما هو الحال مع إسرائيل.

بقيت بعد ذلك إشارة رئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية إلى أن مصر مستعدة لنقل تجربتها في مقاومة الإرهاب إلى الحكومة العراقية.

هذه العبارة تعني أن مصر تنظر إلى أعداء الحكومة العراقية على أنهم إرهابيون لا

مقاومة، وهذا فهم يؤدي إلى مساندة الاحتلال وتشجيع استمراره. وهذا الموقف يعني أيضاً الخلط بين الإرهاب والمقاومة. ففي مصر كان هناك إرهاب حقيقي تم القضاء عليه ليس كما يقول البعض بالاعتماد على المنهج الأمني في التعامل معه، بل بوعي الشعب المصري وشعوره بأن صراع الإرهاب مع الحكومة يدفع ثمنه الشعب، وأن هذا الصراع ليس للتعب فيه ناقة ولا جمل، ولذلك انفض عن الإرهابيين وساعد على تصفيتهم، فضلاً عن إدراك الشعب المصري بأن قتل السياح يسيء إلى سمعة المصريين التاريخية، كما أن هذا السلوك يسيئ إلى الإسلام والمسلمين ويعمق الهوة بين الإسلام والغرب ويعطي لإسرائيل والصهيونية هدية ذهبية للإضرار بالمصالح العربية والإسلامية.

تلك هي حالة الإرهاب في مصر، والتي لا يمكن نقل تجربتها إلى دول أخرى. ويجب أن يكون واضحاً أن الإرهاب يميل إلى التوطن وإلى ترسيخ الخصائص الوطنية فيه، بحيث يمكن المقارنة بين الإرهاب الأوروبي و لإرهاب في العالم العربي، بل في الدول العربية فرادى، وبحيث لا يمكن الخلط أو المماثلة بين الإرهاب في السعودية أو الجزائر أو اليمن أو المغرب أو مصر، فلكل إرهابه الذي تحكمه أوضاع مختلفة وردود فعل متباينة.

وإذا كانت التجربة المصرية ليست قابلة للنقل، فإن عرض نقلها ينطوي على إغفال لطبيعتها، كما أنه يعتبر تجنياً على نضال الشعب العراقي أو على الأقل فصائله الوطنية المؤمنة بأن الحرية لا تزدهر في أحضان الاحتلال، وأن المحتل لا يمكن أن يقيم في دولة مستقلة، وأن دعاوى المحتل تاريخياً مجرد ذرائع. وإذا علمنا أن استمرار سيناريو دعم الحكومة العراقية في ظل الاحتلال والقضاء على المقاومة سوف يؤدي إلى القضاء على الطابع العربي للعراق، لأن الدستور المؤقت العراقي

ينص على أن الجزء العربي من العراق هو وحده جزء من الأمة العربية وليس العراق كدولة، فإن النتيجة هى أن مساندة مصر للحكومة المؤقتة تعني المساعدة في القضاء على الطابع العربي للعراق وتكريس الاحتلال والتجزئة، وكلها ضد المصلحة المصرية وضد مشاعر الشعب المصري، ولا تتفق مع الدور المتوقع من الأخت الكبرى للأسرة العربية.

(٣)

المأساة العراقية والمسؤولية العربية

فى التاسع من أبريل ٢٠٠٣م احتلت الولايات المتحدة العراق بعد عملية الغزو والتى بدأت فى العشرين من مارس ٢٠٠٣م عقب قمة عربية عقدت فى شرم الشيخ فى الأول من مارس ناشدت الولايات المتحدة ألا تغزو العراق رغم أن بوادر العملية والقوات جاهزة حينذاك فى الخليج.

ولا شك أن احتلال العراق طوال السنوات الماضية دون أن يعرف أحد على وجه التأكيد تاريخاً لنهاية هذا الاحتلال قد أثار اختلافاً كبيراً فى النظر إلى الاحتلال حسب الزاوية التى يتم النظر منها إلى المشهد العراقى. فعلى المستوى العراقى لا يزال الاحتلال واستمراره عند البعض كسباً كبيراً لطائفة أو أخرى كالأكراد وبعض الشيعة ؛ لأن الاحتلال أزاح ظاماً لم يحظ يوماً بثقتهم، بينما السنة فى ظل الانقسام العرقى والطائفى الذى فرضه الاحتلال هم الذين عارضوا الاحتلال وقاوموه ويتمنون زواله ويتحدثون دائماً عن سوءاته.

فى العالم العربى، لم يستخدم الخطاب السياسى والإعلامى العربى مفردات الاحتلال والغزو والمقاومة حتى لا يغضب الولايات المتحدة، ثم بدأ يتحدث عن أن قوات الاحتلال الدولية قد أصبحت قوات متعددة الجنسيات مهمتها حفظ السلام فى العراق بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ الذى تحدث أيضاً عن العملية السياسية فى العراق وحيث سمح بإقامة نظام سياسى طائفى سيطر فيه الشيعة واستقل فيه الأكراد وانعزل فيه السنة.

وهكذا أصبحت المواقف العربية الرسمية عامة دون أن تتعمق فى صلب المشهد العراقى، ولا تصلح هذه الصيغ للحل العملى، وتجنب الموقف الرسمى دائماً مناهضة المواقف الأمريكية، ولم يصرح الموقف العربى إلا بانتقاد الموقف الإيرانى ربما لأنه يتفق مع رغبة أمريكية ،بل إن بعض المواقف الرسمية العربية تنتقد سوريا بسبب ما تسميه واشنطن تشجيع ومساندة الإرهاب فى العراق.

أما الرئيس بوش فيرى أنه حقق نصراً مؤزراً فى العراق وأنه سوف يستمر فى محاربة الإرهاب فى العراق حتى لا يضطر إلى محاربته فى المدن الأمريكية. ومن الواضح أن رأى الرئيس بوش يعنى أن القوات الأمريكية سوف تستمر فى العراق، على خلاف بعض مرشحى الرئاسة الأمريكية الذين أجمعوا على ضرورة الانسحاب من العراق لأسباب اقتصادية كما رأى أوباما، أو لأسباب تتصل بأسر الجنود كما رأت هيلارى كلينتون، أما المرشح الجمهورى ماكين فهو استمرار لسياسة بوش. هذه الزوايا الثلاثة لم تستطع أن تحجب الحقائق التى تكشفت خلال السنوات الخمس الماضية فى المشهد العراقى.

الحقيقة الأولى: هى أن غزو العراق عدوان صريح على دولة مسالمة، ولا يوجد أى سند قانونى لهذا العدوان، كما أن كل المبررات «الأخلاقية» للغزو ليست قانونية، كما أنها تعكس قمة اللا أخلاقية.

الحقيقة الثانية: أن الحملة على العراق كان تستهدف ضرب أكبر دولة عربية فى المشرق العربي لدوافع صهيونية. وأيا كان الرأى فى العراق وسياساته وتوجهات صدام حسين، فإن الغزو درس بليغ يتعين استخلاصه، وهو أن الاحتلال الوطنى للحاكم العربى لشعبه وإغلاق فرص الحوار والحرية يغرى المحتل الأجنبى فى ثرواته والتلاعب فى مصيره.

الحقيقة الثالثة: هى أن كارثة العراق استهدفت وحدته الوطنية وثرواته وسببت مآسى للشعب فأبادت الملايين وشردتهم وحولت ربعه إلى لاجئين يتكففون الملجأ والعيش فى بلاد كان العراق ملاذ لمواطنيهم مثل الأردن وسوريا ومصر بشكل خاص.

الحقيقة الرابعة: أن واشنطن قد أظهرت أن دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان وكل المبادئ النبيلة التى ينادى بها الأمريكيون مجرد ذرائع فى يد حكومتهم تتلاعب بها وتتاجر بشعاراتها حتى صيعت قضية الحرية فى العام كله، وأهدرت كل حقوق الإنسان فى بلاكواتر وأبو غريب، وتجاسرت واشنطن على كل مبادئ القانون الدولى.

الحقيقة الخامسة: هى أن واشنطن جعلت العراق ساحة لكل طوائف الإرهاب وارتفع معدل الإرهاب بسبب سياسات مناهضة الإرهاب الأمريكية، وكان وقودها الشعب العراقى وأمنه وموارده التى تعرضت لأكبر حمة نهب فى التاريخ مثلما نهبت ثرواته الأثرية وذاكرته التاريخية.

الحقيقة السادسة: هى أن واشنطن تسببت فى تزايد النفوذ الإيرانى فى العراق، وأصبحت الورقة العراقية وفق الأجندة الأمريكية والإيرانية وضد المصالح العراقية والعربية تدعو كلا إلى الانسحاب وترك العراق لصاحبه، وذلك كله فى ضوء غياب عربى كامل وصراخ عربى وأنين ونواح حول مستقبل العراق.

فى ظل هذا الوضع المضطرب والذى يرجع أساساً إلى عدد من العوامل التى لا يمكن تجاهلها ومن بينها الموقف العربى تبدو صورة العراق بعد خمس سنوات بائسة كما تبدو الصورة الأمريكية فى العراق والعالم كله بشعة، مثلما يبدو العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والعالمية من كل صوب.

ولعل هذه الصورة المؤلمة تدفع العالم العربى إلى أن يراجع موقفه بأمانة من العراق وأن يكون له دور فاعل بعيداً عن إيران وواشنطن، لأن تداخل واضطراب الرؤية العربية ومساندتها للخط الأمريكى كانت سبباً مباشراً فى الالتباس بين الحق والباطل، مادام المصطلح الواحد يحمل دلالات مختلفة عند مستخدميه، أما إذا ترك العراق فسوف تتناهشه مخالب إيران والولايات المتحدة، ولكنه لن يعود أبداً عربياً موحداً كما يريد الجميع فى العالم العربى. ولذلك يجب أن تتوقف الحكومات العربية عن التعامل مع المشهد العراقى بدون رؤية واضحة تخدم هذا الهدف، وإلا استمر العالم العربى يسهم بنفسه فى نصرة المؤامرة ضد العراق.

(٤)

مؤتمر شرم الشيخ حول العراق

يختلف مؤتمر شرم لشيخ في أوائل مايو ٢٠٠٧م عن كل المؤتمرات السابقة للدول المجاورة للعراق التي أصبحت منتدى لعله يساعد في تسوية المأساة العراقية . فمؤتمر شرم الشيخ من حيث التوقيت ينعقد في وقت يتزايد فيه الضغط الشعبي والبرلماني في الولايات المتحدة على الرئيس بوش حتى يضع جدولاً زمنيًا للانسحاب من العراق ، بينما تحذر بعض الدول العربية من أن الانسحاب الأمريكي السريع سوف يضر بالوضع الأمني في العراق ، وعلى العكس بدأت بعض القوى الرئيسية في العراق تطالب واشنطن بالانسحاب وفق جدول زمني، وأبرزها الرئيس العراقي جلال الطالباني ، وتراجع موقف المالكي رئيس الوزراء تمشيًا مع التيار الصدري الذي يبدي عداءً غريبًا للاحتلال الأمريكي . في هذا الإطار بدأت دول أعضاء في قوات التحالف الدولي الاستعماري في سحب قواتها أو الإعلان عن نيتها في ذلك .

وباختصار ينعقد المؤتمر وهواجس العجز والفشل الأمريكي في العراق تهاجم الإدارة الأمريكية ، كما تتفاقم سياسة البطش تحت ستار الخطة الأمنية ، وبينما نزيف الدم العراقي في تزايد مخيف لا تحتمله الدولة المحتلة .

ومن حيث مكان المؤتمر ، رجحت واشنطن مصر على تركيا بتزكية عراقية ، والسبب هو الاستفادة من وضع مصر في العالم العربي .

من حيث المشاركة ، فإن هذا المؤتمر يتميز عما سبقه في أن دول الجوار التقليدية

سوف يضاف إليها واشنطن والدول الرئيسية في مجلس الأمن أي الخمس الدائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا، والسبب في هذا الحشد هو خطورة التطورات في العراق ، والإشارة إلى أن القضية تجاوزت في خطورتها المعالجات الأمريكية .

أما أجندة المؤتمر فهي تعزيز الإجراءات الأمنية الأمريكية والعراقية في إطار الخطة الأمنية ، وتكثيف التواجد الدبلوماسي خاصة العربي لحماية الأمر الواقع ، لتوازي زيادة الوجود الدبلوماسي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية .

أما البند الثالث فهو دفع خطة المصالحة العراقية وبلورة الخط الجديد في التفاهم مع المقاومة حتى يتم تطويعها للخطة العامة فتسلم سلاحها ، وتعلن توبتها ثم يتم ترضية عناصرها . يتوازى ذلك مع بند رابع وهو التأكيد على حل جميع الميليشيات مع استمرار الفصل العرقي والطائفي ، وبناء الأسوار حول المناطق السنية لحصار المقاومة ولتكريس الانفصال المكاني بين السنة والشيعة . يدخل في هذا الإطار تهدئة المخاوف التركية بعد التجاذب الحاد بين تركيا وأكراد العراق ونية تركيا في اجتياح مناطق الأكراد لتعقب عناصر حزب العمال الكردي التركي .

هذا المؤتمر إذا نجح في تحقيق تقدم في هذه التصورات ، فإن النتائج العملية سوف تكون باهرة ، وهي وقف مقاومة الاحتلال ، ونزيف الدم الأمريكي فتتوقف المعارضة الأمريكية للاحتلال والمطالبات الملحة بالانسحاب من العراق كما سيتم إدماج المعارضة المسلحة أي المقاومة في العملية السياسية بقيادة الحكومة الشيعية التي تساندها طبقة رقيقة من السنة . ومادامت الدول المجاورة للعراق ليست مجمعة على ضرورة انسحاب القوات الأمريكية من العراق إلا بقدر ما يسهم الاحتلال في تفاقم الأوضاع في العراق ، فإن قضية الانسحاب سوف تتراجع أمريكيًا وإقليميا . من نتائج هذا المؤتمر إذا نجح في ذلك أن الحاجة إلى حوار أمريكي إيراني أو أمريكي

سوري بشأن العراق سوف تتراخى .

غير أن هذه الصورة الوردية تغفل عن أن المقاومة والإرهاب والعبث بمصير العراق أمور ثلاثة متجاورة ، والالتبس قائم ومقصود بين السعي إلى تقسيم العراق عبر عنف طائفي منسق يقدم عبثًا على أنه بديل لحرب أهلية ، ومقدمة طبيعية لتنفيذ الحكم الفيدرالي الطائفي العرقي وهو صلب الديمقراطية كما تصورتها الولايات المتحدة ووافق عليها أكثر من ثلثي الشعب العراقي من الشيعة والأكراد .

تغفل هذه النتائج أيضًا عن أن المقاومة تطالب بالاعتراف بها وبدورها وبالحوار العلني معها وحقها في المشاركة في رسم مستقبل العراق بعد أن يتم الانسحاب . أي أن المقاومة لن تقبل الالتفاف عليها واستيعابها في ظل الاحتلال ، لأن رحيل الاحتلال هو عنوان ومعيار نجاحها ولكن انتصار المقاومة على هذا النحو يتعارض مع فكرة مؤتمر شرم الشيخ أصلاً ، لأن منهج المؤتمر هو دمج الجميع في تسوية على الأسس العرقية والطائفية ووجود الاحتلال ، فالمؤتمر لا يبحث في مسألة الاحتلال التي قد يعتبرها قرارًا أمريكيًا تمامًا مثلما اعتبر العالم غزو العراق قرارًا أمريكيًا بصرف النظر عن مشروعيته .

وفق منطق المقاومة ، فإن التفاضل بين أدوار القوى في العراق الجديد سوف يتم وفق موقف هذه القوى من الاحتلال ، رغم أن القوى المهيمنة الآن في العراق هي القوى المتعاونة مع الاحتلال وتسعى إلى استدامته حتى لا يؤدي الانسحاب الأمريكي إلى أن تكون هدفًا للمقاومة . بعبارة أخرى ، هناك فرق بين نجاح المقاومة في إرغام واشنطن على الانسحاب ، وبين نجاحها في التوائم مع غيرها في سياق عراق جديد ومصالحة وطنية شاملة .

أعتقد أن النجاح الأكبر لمؤتمر شرم الشيخ يكمن في مواجهة الحقائق وذلك بدعوة ممثلي المقاومة لطرح تصوراتها للانسحاب ومراحله والأوضاع الانتقالية وتصورها للعراق الجديد ، أما تجاهل المقاومة فهو حرث في البحر ومزيد من التورط ومزيد من سفك الدماء ، ذلك أن ورطة واشنطن تعني فرصة سانحة للسلام في العراق وقد حاولت الولايات المتحدة عمل المستحيل حتى تطوع الموقف لصالحها وفشلت في ذلك ، وأظن أن شرم الشيخ يمكن أن يكون دليلاً جديدًا على سوء الحساب وانعدام المسؤولية تجاه شعب ينزف ولم يعد حريصًا على وحدته الوطنية والإقليمية بعد أن أصبح وطنه مستباحًا من كل الجهات الأربع.

(٥)

أزمة العلاقات السورية العراقية: أبعادها واحتمالاتها

تتسم العلاقات السورية العراقية بخصائص مميزة فى بيئتها وتفاعلاتها، وهو الأمر الذى كشف عنه انفجار أزمة هذه العلاقات ثم تسارع رد الفعل العراقى وتطوره وتصعيده مما يلفت النظر بشدة في هذه التطورات، فضلاً عن الوساطات الإيرانية والتركية السريعة، وتراخى الوساطة العربية.

بدأت أزمة العلاقات السورية العراقية عقب التفجيرات الانتحارية فى الأسبوع الأخير من أغسطس ٢٠٠٩ التى خلفت دمارا وضحايا ثم فرار بعض المتهمين إلى سوريا ورفض سوريا تسليمهم إلا بعد الاطلاع على أدلة كافية ومقنعة. فى هذه الأثناء بدأ رئيس الوزراء العراقى ووزير الخارجية فى اتهام دول فى الجوار دون تحديد، فى الوقت الذى أدان الحادث فيه كل القوى السياسية فى العراق، بينما كان الإحراج باديا على حكومة المالكى، وتصويب أصابع الاتهام رسميا من جانب رئيس الوزراء إلى قيادات أمنية، وأسفر ذلك كله عن ظهور مواطن عراقى فى الإعلام على أنه بعثي سابق ومتهم بتسهيل مرور العربات المفخخة. لوحظ أيضاً أن هدف العملية كان وزارة المالية وبعض المبانى الحكومية الأخرى، وكل ذلك تم فى المنطقة الخضراء التى يحميها الجيش الأمريكى. تواكب ذلك مع الاستعداد للانتخابات العراقية واستبعاد حزب الدعوة التابع للمالكى عن تحالف القوى الشيعية الذى يبرز فيه التيار الصدرى. خلال أيام قليلة من الجدل حول الحادث أشار المالكى بأصابع الاتهام إلى سوريا وسحب السفير من دمشق وردت دمشق

بسحب سفيرها من بغداد، ثم ردد المالكى رغبته فى إنشاء محكمة دولية خاصة بمحاكمة المجرمين فى هذا التفجير مما يحتاج إلى تحليل لأسباب هذا التصعيد والانهيار المفاجئ فى العلاقات السورية العراقية والمدى الذى يمكن أن تصل إليه. رد وزير الخارجية السورى بمطالبة مجلس الأمن بتشكيل محكمة للنظر فى كل الجرائم التى وقعت فى العراق منذ الاحتلال الأمريكى ضد كل أبناء الشعب العراقى. لوحظ أيضاً اتهامات المالكى المباشرة لسوريا وغير المباشرة لكل جيران العراق، بينما سارعت إيران بالوساطة بين العراق وسوريا رغم تقارير تسربت بأن لإيران يدا فى هذه التفجيرات.

وسط هذا الخضم المتراكم من الأسئلة والقضايا المتشابكة يهمنا التأكيد أن هذه التفجيرات فى توقيتها وحجمها تبعث برسائل واضحة مفادها أن اختلال الأمن فى العراق على هذا النحو فشل لحكومة المالكى خصوصاً مع اقتراب الانتخابات فهل تقول الرسالة أيضاً أن معدل العنف منذ إعادة انتشار القوات الأمريكية قد تضاعف مما يعنى أنه لا غنى عن الأمريكيين، كما تقول الرسالة أنه لايمكن الاعتماد على المالكى فى الانتخابات القادمة فى مستقبل العراق وإذا كان المالكي – فيما يتردد- أميل إلى إيران، فهل من مصلحة إيران أن يتم إحراج المالكى وتقليص فرصه فى الانتخابات القادمة؟ المؤكد أن ماحدث عمل إرهابى بكل المقاييس وأنه ضد استقرار العراق ولايخدم سوى خطة تخريب العراق وإرهاب أهله، فمن له المصلحة فى ذلك؟ أما سوريا فقد أدركت مغزى الاحتلال الأمريكى للعراق والتهديد الذى يمثله هذا الاحتلال سواء فى ملايين اللاجئين إليها أو أمن حدودها أو استقرارها فضلاً عن التهديد الأمريكى المباشر لسوريا فى ضوء دروس العراق.

ورغم إدراك سوريا لكل تعقيدات الاحتلال والحكومات المتعاقبة التى تشكلت

فى ظله خاصة تلك التى تشكلت تنفيذا للعملية السياسية والادعاء بأن العراق صار حرا بحكومة ديمقراطية، فقد قبلت سوريا الدخول فى اللعبة السياسية فى العراق فأرسلت سفيراً إلى بغداد فى وقت اشتد الجدل فيه حول المواءمات القانونية والسياسية والأمنية وزار وزير خارجيتها بغداد، ثم استقبلت دمشق الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وأبرمت عددا كبيراً من الاتفاقيات. وكان الخط البراجماتى هو الذى يحكم الموقف السورى، كما تعاطفت سوريا مع أزمة المياه فى العراق، وكانت رسالة سوريا التى لم يخطئها المراقبون هى أن سوريا تتعامل مع بلد عربى بقطع النظر عن حالة احتلاله وحكوماته التى تقدح فى عروبته ولكن مقاطعة سوريا للعراق تحرم سوريا من ورقة مهمة مع إيران والولايات المتحدة معاً.

والحق أن المراقب يستطيع أن يحظ حماس سوريا للعلاقات مع الولايات المتحدة وهى جذر السياسات الإقليمية جميعا وفى سبيل ذلك ربما أبدت استعدادها للتضحية ببعض الهوامش من بينها علاقة التحالف مع طهران. فإن كانت طهران هى التى رتبت لهذه التفجيرات، فهل تضر طهران بالمالكى حليفها الظاهرى على الأقل الذى أقلق تحالفه لولايات المتحدة؟ وإذا كانت سوريا هى الضالعة فى هذه التفجيرات فهل تقبل طهران ذلك الضرر بحليفها المالكى من حليفتها سوريا؟ وإذا كانت طهران وسوريا بريئتين من التفجيرات فلماذا يتصرف المالكى بثقة فى اتهامه وتصعيده ضد سوريا ثم لماذا قبل وساطة إيران فى الأزمة المتصاعدة؟

يبدو لنا من تأمل الموقف فى العراق أن كثرة الأيدى التى تعبث بالعراق ولاتستطيع أن ترسم مستقبله بجسارة ووضوح تلجأ إلى الوسيلة الأدنى وهى التفجير لإرباك الساحة السياسية. فالعراق بتركيبته الشيعية الآغلب على المسرح السياسى يسير صوب المصلحة الإيرانية بعد أن ألقت طهران بثقلها فى الصراع فى

العراق كورقة كبيرة فى العلاقات مع واشنطن. وإذا كان الفراغ العربى فى العراق هو الذى أسلم العراق إلى حالة عدم اليقين وإلى التدخلات المشبوهة التى ربما تسند إلى واشنطن أو إسرائيل أو إيران أو القاعدة، فإن هذه الحالة سوف تستمر ولكن تحميل سوريا المسؤولية ينطوى فى جزء منه على فشل حكومة المالكى وعدم صحة رؤيتها وتحالفاتها، كما يكشف هشاشة العلاقات مع سوريا وربما كان تصعيد المالكى بإيحاء أمريكى حتى تفقد سوريا الورقة العراقية فى حواراتها المتصلة مع الولايات المتحدة.

أخطر ما فى المشهد العراقى هو ارتفاع المخاطر الأمنية مع استعداد القوات الأمريكية للرحيل، ومعه يزداد التكالب على العراق. وقد سبق أن نبهت فى هذا المكان إلى ضرورة بلورة استراتيجية عربية مستقلة للعراق والحذر من الانخراط فى صراع دموى مع اللاعبين على أرض العراق يزيد المشهد كآبة وبؤسا ويزيد مأساة أبناء العراق ويؤخر بلوغهم نهاية النفق المظلم.

من مصلحة إيران سرعة احتواء الأزمة السورية العراقية ولكن ذلك لايبدو من مبادئ السياسة الأمريكية التى سبق أن اتهمت سوريا بشكل مستمر بتدخلها فى العراق وسبق لواشنطن أن قامت بغارة على مدن الحدود السورية قبيل مغادرة بوش البيت الأبيض على سبيل اليأس، أو الفشل أو الانتقام أو رسالة لسوريا، ولكن سيظل الدور السورى فى العراق بحاجة إلى تحليل طبيعته وحجمه ومدى صلاحيته كورقة فى أوراق اللعبة السورية الأمريكية والإيرانية.

(٦)

الاحتلال الأمريكي والاحتلال الإسرائيلي: محاذير أمام الإعلام العربي

الملاحظ بشكل عام أن الإعلام الإسرائيلي والصهيوني عموماً هو دائماً مصدر الأفكار السياسية الإسرائيلية. وإذا قارنا بين المواقف السياسية الإسرائيلية والأمريكية وبين الأفكار السائدة في الإعلام لوجدنا تقارباً، بل تطابقاً أحياناً. وفي مثل هذه المجتمعات الديمقراطية لا يمكن تفسير هذه الظاهرة بأن الإعلام مرآة للمواقف السياسية أو أنه يأتمر بأوامر سلطوية لأنه إعلام حر ملتزم بغايات تضعها الاستراتيجيات الإعلامية الصهيونية، ولهذا السبب فإن الدبلوماسي والسياسي يدخل ساحة الإعلام فيؤثر فيها ولا يجد غضاضة في أن يشير إلى أن آراءه جزء من معتقداته، وإن لم يكن من الضروري أن تشكل موقفه تشكيلاً حرفياً، ولذلك فمن المألوف أن يكتب رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع وغيرهم في إسرائيل، كما يكتب السياسيون في بريطانيا والسفراء البريطانيون والأمريكيون في صفحاتهم وفي الصحافة الأجنبية. مثل مقالة السفير الأمريكي في موسكو تيمز في أواخر مارس ٢٠٠٣م خلال الهجوم الأمريكي على العراق، لأن الخط السياسي يتطلب اليوم ساحة إعلامية أوسع لكسب الرأي العام، وهو أمرٌ ليس له نظير في بلادنا ربما لأن الدبلوماسي الكاتب أو السياسي الكاتب قد يثير أحقاد غيره، وهو على أية حال ليس جزءاً من تقاليدنا التي يجب أن تتطور.

ويجب أن ننبه الإعلام العربي الذي لا يزال يعالج القضايا القائمة بمنطق دفاعي، أن يتوجه إلى الإبداع الثقافي والفكري والإعلامي وأن يكون زاداً للسياسات العربية حتى رغم أن هذه السياسات لا تحتاج إلى الأفكار بقدر ما هي

بحاجة إلى أمور كثيرة، وفي مقدمتها الشجاعة والحزم في تحديد المواقف السياسية. وعندما يتعلق الأمر بالإعلام الصهيوني فيجب أن يحذر الإعلام العربي عند التعرض له أو التعليق عليه، وعلى سبيل المثال، فإن الإعلام الإسرائيلي يقدم كل يوم أفكاراً جديدة للاستفادة من المحنة العربية الحالية ولخلق المزيد من فصولها، ولدفع الساسة إلى آفاق متطورة من العمل السياسي، فمن الواضح أن الإعلام الإسرائيلي خصوصاً الناطق باللغة الإنجليزية يحاول- كخط ثابت- تحقيق التماثل بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه البلدين، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر. وقد نجحت إسرائيل في ذلك نجاحاً واضحاً.

وبعبارة أخرى فإن إسرائيل تقلد الولايات المتحدة وتحتمي بالسلوك الأمريكي وهي تعلم أن الهجوم أو النقد الموجه للسلوك الإسرائيلي هو في ذات الوقت موجه إلى السلوك الأمريكي ، مما يعصم السلوك الإسرائيلي من النقد والتعريض. وتعلم إسرائيل أيضاً أن الهدف من ذلك السعي إلى توحيد مظاهر السلوك بين البلدين هو هدف متعدد الأبعاد، بعده الأول والأساسي هو إشعار الولايات المتحدة بأنها في خندق واحد مع إسرائيل، مما يجعل توحيد الجهد الأمريكي الإسرائيلي أمراً له ما يبرره، خاصة لدى طوائف الرأي العام الأمريكي المعارضة للمساندة الأمريكية الكاملة لإسرائيل، وجذب الطوائف الأخرى إلى الخط الأمريكي الرسمي مما يعفي الإدارة من تحدي سياستها تجاه إسرائيل.

أما البعد الثاني، فهو إشاعة الانطباع بأن السلوك الإسرائيلي أكثر نبلاً وأخلاقيةً من السلوك الأمريكي، وقد بدا ذلك واضحاً في حكم المحكمة العليا الإسرائيلية الأخير، والصادر في ١٥/ ٤/ ٢٠٠٣م في الدعوى التي رفعتها جماعات حقوق الإنسان في فلسطين وإسرائيل ضد الجيش الإسرائيلي، وخاصة استخدامه للقنابل الانشطارية وأسلحة الدمار الشامل المحظورة دولياً. قالت المحكمة العليا الإسرائيلية أنها تقر

الجيش على سلوكه ما دامت القوة العظمى الوحيدة في العالم قد ضربت المثل في ذلك ولم ينتقدها أحد مما يدل على أن سلوكها مقبول. وقالت : إنها تقر للجيش استخدام هذه الأسلحة في أضيق الحدود وضد الإرهاب الذي لا مفر من التصدي له بكل الأسلحة وأن هذا الموقف الإسرائيلي أكثر مراعاة لمبادئ الأخلاق من الموقف الأمريكي الذي لا تحده قيود ولا تقف دونه ضوابط. هذا الاتجاه الخطير في إسرائيل الذي وصل إلى هذا الحد امتد إلى ساحة أخرى أشد خطراً وأشد وضوحاً في الموقف الأمريكي فقد أعلنت إسرائيل أن هناك تماثلاً بين احتلالها للأراضي الفلسطينية وبين احتلال الولايات المتحدة للعراق الاحتلال الإسرائيلي يهدف إلى قمع «الإرهاب الفلسطيني» واستمراره يهدف إلى الحد من سلطات الرئيس الفلسطيني وإرغام السلطة الفلسطينية على إدخال إصلاحات جوهرية فيها، تماماً كما عملت واشنطن على تحرير الشعب العراقي من نظامه المتسلط.

ومن الواضح أن إسرائيل قد ستندت في بناء هذا النسق الجريء في علاقتها بالولايات المتحدة على تراجع الموقف الأمريكي من قضية الاحتلال في فلسطين. ودون دخول في تفاصيل هذا التراجع ومظاهره، تكفي الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية نظرة قانونية. وإنما تواضعت هذه النظرة إلى المستوى السياسي بحيث أصبحت تطالب إسرائيل بوقف بناء المستوطنات؛ لأن الاستمرار في بنائها يشكل عقبة في سبيل السلام، رغم أن الموقف الرسمي الأمريكي كان يصر على أن هذه المستوطنات تناقض الوضع القانوني للسلطة المحتلة. كذلك فإن إصرار واشنطن على أن القدس، وهى أراضٍ محتلة، هى عاصمة إسرائيل الدائمة والأبدية، يناقض صلاحيات السلطة المحتلة التي لا يجوز لها أن تدعي السيادة على الأقاليم المحتلة وهو انقلاب واضح في الموقف الأمريكي يؤدي إلى تراجع الولايات

المتحدة عن واحدة من أهم مبادئ القانون الدولي، وهي عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة. وإذا كانت إسرائيل تسلم بأن الوجود العسكري الأمريكي في العراق احتلال لا شبهة فيه، فإن إسرائيل تحاول أن تسوي بين الاحتلال الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي حتى تعصم نفسها من المطالبة بالانسحاب، وتبرير المقاومة ضد قوات الاحتلال، وحتى يزداد الموقف الأمريكي تغاضياً عن الاحتلال الإسرائيلي. وربما ميزت إسرائيل لصالحها بين احتلالها لفلسطين وبين الاحتلال الأمريكي للعراق على أساس أن احتلالها لفلسطين هو في زعمها استرداد لأراضٍ وعدتها بها الكتب المقدسة، بينما لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقدم نفس الادعاء في العراق، وذلك لكي تظهر إسرائيل أنها في وضع أفضل.

ومعنى ذلك أن مفهوم واشنطن لفكرة التسوية في فلسطين لا تقوم على نقطة البداية الصحيحة، وهي ضرورة جلاء إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، والتركيز بدلاً من ذلك على صفقة شاملة دون توضيح الأسس القانونية التي تقوم عليها، وهي ما يعرف بخارطة الطريق. ولا شك أن هذا الموقف ينطوي على إغفال أمريكي لمبدأ الاحتلال، وابتعاد عن مبادئ الشرعية في التسوية، والنظر إلى القضية في إطار العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

والحق أن إسرائيل التي تحتل ٢٢٪ من فلسطين منذ عام ١٩٦٧م بعد أن التهمت بقية الأراضي الفلسطينية سلطة محتلة في نظر القانون الدولي، وأنها أسوأ من الاحتلال الأمريكي على العراق بسبب نظرة إسرائيل إلى الأرض والسكان وعدم احترامها لنظام الاحتلال ومركزه القانوني الحالي، بينما واشنطن في العراق تدعي ما يمكن أن ينطلي على كثيرين، وهو أنها ليست سلطة محتلة، وإنما هدفها تحرير العراق من نظامه واستبداله بنظام يرضى عنه العراقيون.

والمعلوم أن إسرائيل تعمل على بناء أنساق فكرية وقانونية متكاملة، ولذلك فإن الإعلان عن تماثل الاحتلالين الأمريكي والإسرائيلي لم يظهر فجأة، وإنما سبقته دراسات وإشارات وتلميحات تؤكد كلها أن الاحتلال ليس بالضرورة غير مشروع، وأن هناك احتلالاً مشروعاً، وآخر غير مشروع. هذا التمييز بين نوعي الاحتلال يهدف إلى تركيز الجدل حولها وليس حول مبدأ الاحتلال الذي لا يقبل تصنيف أنواع الاحتلال إلى طيب وخبيث. وواكب هذا الخط نسق قانوني أوسع يهدف إلى توسيع دائرة استخدام القوة ورخصها، وأهمها الدفاع الشرعي عن النفس، على أساس أن حظر استخدام القوة هو جوهر النظام القانوني الحالي ولا يمكن تخفيف عدم المشروعية التي يوصف بها الاحتلال إلا بالتلاعب في أساس الموضوع وهو حظر استخدام القوة. وقد لجأت إسرائيل إلى كل الحيل الممكنة التي تخدم أهدافها، والتي بلغت حد الإعلان في الصحف الإسرائيلية عن وصول بعض الأساتذة الأمريكيين الذين يحتلون مواقع مرموقة في كراسي القانون الدولي الأمريكية للحديث حول: هل لا يزال الاحتلال غير مشروع؟ ولهذا الإعلان دلالته لأنه يحقق على الأقل التعايش بين القارئ وبين عدم حظر الاحتلال. تزامن ذلك أيضاً مع ظهور اتجاه في الفقه الإسرائيي والأمريكي يبشر بقواعد جديدة للقانون الدولي على أساس أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد تجاوزها الزمن وأن عالم اليوم لم يعد يصلح له قانون النصف الثاني من القرن العشرين.

والخلاصة أن العالم العربي يجب أن يتنبه إلى كافة المقولات التي تظهر في إسرائيل على المستويات الإعلامية والسياسية والثقافية والأكاديمية وفهم أبعادها، ثم الرد عليها بوضوح حتى لا تستقر في أذهان المستهدفين بهذه الرسالة، فيزداد الميزان اختلالاً في هذه الميادين بين إسرائيل والعالم العربي.

(٧)

الحل السحري للعرب وأمريكا في العراق

لاشك أن النموذج الذي أرادت واشنطن إقامته في العراق لم يتحقق ، فقد أرادت إسقاط نظام صدام حسين وإنشاء نظام بديل يقوم على الديمقراطية الطائفية ويكون أركانه والقوى الفاعلة فيه هي القوى التي تتوافق مصالحها مع واشنطن . أما مصالح واشنطن في العراق النموذج فهي الاستيلاء على ثروته النفطية وضمان وجود عسكري وسياسي مريح برضا حكوماته وتفتيت وحدة العراق وانفصال الأكراد وسيطرة الشيعة الموالين وتحويل العراق الجديد عن وجهته العربية وتكريس علاقاته والأكراد مع إسرائيل .

ولكن انفراط العقد من واشنطن وتنامي المقاومة ثم تحول العراق إلى ساحة لكل صنوف الإرهاب في هذا الفراغ المخيف ، أفقد واشنطن القدرة على السير بالعراق إلى نهاية النموذج ، وفي نفس الوقت فإن الفراغ الذي لم تتمكن واشنطن من ملئه قد فتح الباب لإيران لكي تعيد ترتيب أوضاع العراق بما يتفق مع مصالحها بعد أن عانت من العراق القوى الذي ادعى منذ خروج مصر من الساحة القومية أنه مركز العروبة الجديد .

أدت كل هذه التطورات إلى صراع طائفي واستمرار مضطرد في تكريس الحكم الذاتي للأكراد ، على أساس أن مقومات الصراع الطائفي قد استكملت في الدستور والعملية السياسية وقد بعث الاحتلال برسائل واضحة إلى شيعة العراق وأكراده بأنه جاء لإنصافهم من سنة العرب ولتقرر كل جماعة مصيرها في حرية كاملة ، فساند الأكراد الغزو ، كما كَمُنَ الشيعة انتظارًا للنتائج حيث قدمت لهم العراق

بشروط واشنطن لتكريس الطائفية حتى تشغل المقاومة السنية عن مناهضة قوات الاحتلال وشغلها بما هو أهم وهو المحافظة على بقاء السنة ولو تحت سطوة إخوانهم الشيعة . وهكذا أصبحت العملية السياسية تعني تمكين الشيعة من مقاليد السلطة واستبعاد السنة عقابًا لهم على ما ارتكبوه وأخطره أن صدام حسين من جلدتهم رغم أنه لم يكن طائفيًا ، وهي شيمة أصيلة في النظم الديكتاتورية التي تحارب الطائفية حتى لا تنازعها السلطة ، وهي عقاب آخر للسنة الذين رفضوا الانضمام من البداية لهذه العملية وشككوا في النوايا الأمريكية ، وحتى يحفظ الشيعة الجميل الأمريكي فيتمسكوا ببقاء الاحتلال ، خاصة وأنهم ليسوا واثقين من أي حماية إذا رحلت القوات الأمريكية .

هكذا يظهر أن القوة الأساسية في العراق هي الولايات المتحدة ، يليها المقاومة العراقية التي تنزل خسائر فادحة بالقوات الأمريكية ، ثم قوى وأحزاب الشيعة ، ثم قوة الأكراد الذين يصروا على الانفصال والاستقلال عن العراق ، ثم إيران التي تستخدم مع واشنطن ورقة العراق مثلما تستخدم نفس الورقة في السياسات الإيرانية الداخلية خاصة وأن صدام حسين كان العدو الأول الذي أوصى الإمام الخميني قبل موته بأن تصلح به كل الشرور . أما العالم العربي فهو القوة المفترضة السادسة التي تراجع دورها رويدًا رويدًا مادام زمام الأمور يتمركز في يد إيران وواشنطن ، مع تنوع أدوات التأثير الإيراني .

وتحاول الولايات المتحدة التوصل إلى تسوية في العراق تكفل لها انسحابًا مناسبًا من العراق وسيطرة كاملة على موارده ومقدراته ، وتشكيل حكوماته وإسكات مقاومته والقضاء على قوى الإرهاب فيه ، ولذلك تبدو احتمالات التسوية فيما يلي:

الاحتمال الأول : نجاح واشنطن في تقليم أظافر المقاومة بالتعاون مع سوريا

وإيران ، ولهذا بدأت مؤشرات إشراك البلدين في هذه التسوية ، فكلا البلدين يجاور العراق وله مصلحة محققة في رسم مستقبله ، والأرجح أن تحصل منهما على تنازلات في العراق تساعد على استقرار واشنطن فيه دون القبول لهما بوضع الشريك المفاوض ، مادام العمل على تقويض قوتهما من أبجديات المشروع الأمريكي .وفي هذه الحالة تعلن واشنطن من حين لآخر على أنها تتفاوض مع « المسلحين » حتى تشق صفهم من ناحية ، وتختبر رد فعلهم وإخراجهم من مخابئهم لأن أشد ما يعرض الإدارة الأمريكية للنقد المتزايد هو تزايد الخسائر البشرية والمادية دون ظهور نهاية أو تسوية تقنع بتبرير هذه الخسائر ، فإذا توقفت المقاومة ، فلن تكون هناك حاجة إلى الانسحاب أو نقد النواب والشعب .

يمكن أن يتحقق ذلك بأن تقدم واشنطن لإيران وسوريا بعض التنازلات في قضايا أخرى كالملف النووي ، والسلام مع إسرائيل بالنسبة لسوريا وتهدئة الأوضاع في لبنان كتنازل لإيران وسوريا على حساب حلفاء أمريكا في لبنان .

الاحتمال الثاني : اتساع قوى المقاومة في العراق ، مع تزايد إحراج الإدارة الأمريكية وانهيار محاولات احتواء إيران وسوريا ، مما يؤدي إلى تردي وضع الحكم في العراق ، وقد يقترن ذلك بانسحاب أمريكي تدريجي كان يفترض أن تحل محله الحكومة في العراق ، هذا الوضع يدفع المقاومة إلى المزيد من استهداف للمحتل وأتباعه في الحكم ، مع استمرار تدخل إيران للاستفادة من الساحة العراقية إذا قررت واشنطن مهاجمة إيران ، أو المساومة بها إذا اتجه الصراع الإيراني الأمريكي نحو التسوية ، وفي كل الأحوال يخرج الأكراد من المعادلة ، حيث تكون هذه الأوضاع لصالحهم .

الاحتمال الثالث: أن تقرر واشنطن التفاهم مع المقاومة العراقية والتعاون معها

في تقليص النفوذ الإيراني ،وفي هذه الحالة سوف تجد مساندة سوريا والدول العربية المجاورة وتركيا خاصة إذا أصرت واشنطن على قمع الفتنة الطائفية والتمسك بوحدة العراق ضد محاولات الاستقلال الكردية أو النيل من هذه الوحدة من جانب إيران .

إذا اختارت واشنطن هذا الحل فإنها سوف تستغني عن التلطف مع إيران أو التفاهم مع سوريا وسوف تقلب الصورة تمامًا وتكسب ود العالم العربي الذي سيكون مستعدًا لإرسال قوات لحفظ السلام وتنفيذ التسوية التي يتم التوصل إليها .

فهل تفكر واشنطن حقًا في هذا الاحتمال الثالث حتى تخرج من ورطتها في العراق بأقل الخسائر . أما المكاسب العربية فهي تعزيز عروبة العراق وحمايتها من التآكل بفعل العوامل الكردية والإيرانية ، وكسب تركيا للعالم العربي وأمريكا ، وعزل إيران وهو كسب أمريكي كبير وعامل حاسم في الملفات الإقليمية في المنطقة .

فهل يستطيع العالم العربي أن يعمل لإقناع واشنطن بهذا الاحتمال الثالث المفيد له ولأمريكا في وقت واحد؟

(٨)

هل فشل بوش حقًا في العراق ؟

تتوالى التحليلات التي تؤكد أن إدارة بوش فشلت فشلاً ذريعًا في العراق سواء في إقامة الديمقراطية أو المحافظة على وحدة العراق وسلامته الإقليمية . وبلغ بعض النقاد الذين أيدوا بوش في غزو العراق أن تمنى هزيمة الجمهوريين في الانتخابات النصفية للكونجرس بفارق صوت واحد حتى يرسل ذلك رسالة واضحة للجمهوريين بأن الناخب لن يرحم خطأهم وعدم كفاءتهم في العراق ، وحتى يكون الفارق الضئيل حافزًا على أن يتعاون الحزبان الجمهوري والديمقراطي في التوصل إلى حل لأزمة العراق .

من ناحية أخرى ، اعترفت كونداليزا رايس خلال زيارتها للقاهرة في الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري بفشل الإدارة الأمريكية في العراق وأن هذا الفشل هو الذي يدفعها إلى الانسحاب ولكنها تبحث عن انسحاب مشرف ، رغم أن الرئيس بوش لا يزال يصر على أن الديمقراطية ممكنة في العراق وأنه لن ينحني أمام المعوقات خاصة الإرهاب ، مما بدا معه هذا الموقف داعيًا للرثاء عند كثير من كتاب الأعمدة في الصحف الأمريكية ؛ لأن هذا الرأي لم يعد يردده سوى بوش ورامسفيلد بعد أن انضمت كونداليزا رايس إلى الفريق الآخر الذي يقر بهزيمة الولايات المتحدة بمقاييس متعددة أهمها: الإنفاق المالي والخسائر البشرية الضخمة دون أن تحقق الحملة ما أعلنته من أهداف نبيلة .

ولكننا نرى أن الولايات المتحدة قد فشلت في تحقيق أهدافها ومصالحها لكنها نجحت في إرضاء إسرائيل وتحقيق أهدافها عن طريق تمزيق العراق والقضاء عليه

كقوة إقليمية عربية . وربما تجد دول عربية أخرى أن هذا هدف مشترك بعد المغامرات التي قامت بها هذه القوة الإقليمية فأضرت بالأمن القومي العربي والأمن الوطني لهذه الدول في الخليج .

ولكن الثابت أن واشنطن خططت منذ عقود لغزو العراق وخططت أيضًا لتقسيمه والقضاء عليه وظل هذا هدفها حتى هذه اللحظة رغم أنها ضللت الكثيرين في العالم العربي الذي صدقوا أن واشنطن ذهبت إلى العراق لإحلال الديمقراطية محل الحكم الديكتاتوري وتعويض العراقيين عما عانوه تحت حكم صدام حسين .

والمدهش أن واشنطن لا تزال تمارس مهزلة محاكمة صدام حسين إظهارًا لجديتها في استظهار العدالة بعد أن لعبت بشدة على التنوع الطائفي في العراق وبدأت بالأكراد ثم الشيعة ثم اكتشفت كما تدعي أنها أفادت إيران دون أن تدري ، رغم تنبيه الكثير من الدول العربية إلى أن السياسات الأمريكية في العراق تتجه بثبات نحو هذه النتائج .

ولذلك لم يكن مدهشًا أن تغطي الولايات المتحدة على قوائم القتلى على الهوية التي تتوارد في العراق والتي بلغت عشرات الآلاف خلال الأشهر المنصرمة حتى أصبح الكل غير آمن ويتوقع القتل من أي اتجاه ، في نفس الوقت الذي لا تزال واشنطن تطالب الدول العربية بدعم حكومة المالكي التي لا تزال تعتبرها الحكومة الأمثل لجلب الأمن والاستقرار في العراق وتعمى أن ترى الحقيقة ، و تصر على الضلال .

ولاشك أن واشنطن أسعدها كثيرًا أن ترى الحرب الأهلية الطائفية تعصف بالعراق وتبدد أموال العراق الفريد في ثروته وتراثه ، وأن توصي لجنة بيكر التي

عينها بوش بتقسيم العراق وهو ليس مفاجأة لأن واشنطن وضعت أسس التقسيم على الأرض منذ عام ١٩٩١م بإنشاء مناطق الحظر .

ثم ابتهجت واشنطن مرة أخرى في أسبوع واحد بعد أن أقر البرلمان العراقي ذو الأغلبية الشيعية من دعاة التقسيم وفق خطة عبد العزيز الحكيم النظام الفيدرالي بسرعة رغم اعتراض السنة أي تقسيم للبلاد إلى شمال كردي وإلى وسط وجنوب شيعي ، وهذا تطبيق الدستور الدائم الذي أعدته سلطات الاحتلال الأمريكي .

فإذا كانت واشنطن قد نجحت في التمكين لإسرائيل في المنطقة ، ومادامت تضع مصلحة إسرائيل فوق مصالحها وأنفقت كل هذه الأموال وضحت بأبنائها وسمعتها وكراهية العالم العربي لها ، في سبيل مصلحة إسرائيلية ، وليس معنى ذلك أن واشنطن تمزق العراق لمصلحة إسرائيل دون أن يكون في ذلك مصلحة أمريكية استراتيجية ، رغم أننا في العالم العربي لا نرى مطلقًا مصلحة أمريكية في ذلك لأن تقسيم العراق سوف يفتح بابًا جديدًا للصراع في المنطقة ويمكن لإيران التي يفترض أنها على خلاف مع المصالح الأمريكية .

والغريب أن اليهود الأمريكيين الذين ورطوا واشنطن في غزو العراق والاستمرار فيه وأبرزهم هنري كسينجر حسبما ورد في كتاب الصحفي الأمريكي الشهير بوب وودوارد بدؤوا يتملصون من الإدارة الحالية بعد أن استنفروها . وإذا قارنا بين مقالات توماس فريدمان منذ ديسمبر ٢٠٠٢م وبين مقاله المنشور في نيويورك تايمز يوم ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦م لأدركنا حالة تغيير المؤشر لأن الإدارة الحالية غارقة في المشاكل بصرف النظر عن عدم اعتراف بوش بها .

وأخيرًا فالحقيقة هي أن واشنطن في ظل الإدارة الحالية قد فشلت في جميع الساحات أولها الساحة الأمريكية حيث يعاني النظام السياسي الأمريكي أكثر

الأزمات حدة منذ نشأة الولايات المتحدة ، انعكست هذه الأزمة على علاقة السلطة التنفيذية مع السلطتين التشريعية والقضائية ، وهي أزمة تلاقت عندها الكثير من الممارسات السلبية للإدارة التي أثرت بشكل خطير على منظومة الحريات المدنية وخداع الشعب الأمريكي .

ولا جدال في أن اضطراب الإدارة الأمريكية الذي تسبب في أزمة النظام السياسي الأمريكي يؤدي إلى اضطراب النظام الدولي . تجلى ذلك في انفلات الأمن النووي والتحدي الكوري الشمالي والإيراني لهذه الإدارة لسبب أساسي وهو عدم جدية الولايات المتحدة في ضبط عملية عدم الانتشار النووي وعدم تمكنها من ضبط الأمن الإقليمي وإسهامها الهائل في إشعار أعضاء المجتمع الدولي بانكشاف الغطاء الأمني على المستوى العالمي والإقليمي ، وبصفة خاصة منذ أدركت الدول أن العراق الذي عارض السياسات الأمريكية ولو شكليًا كان نصيبه الغزو والتقسيم على مسمع ومرأى من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي .

(٩)

العراق وحدود القوة الأمريكية في النظام العالمي الجديد

لعل السلوك الأمريكي منذ انتهاء الحرب الباردة، وخلال الإثنى عشر عاماً الماضية يكون محل دراسة وتحليل من جانب دارسي العلاقات الدولية. ولا أظن أني أكتشف ما يعكف الباحثون عليه في الوقت الحاضر، وخاصة بمناسبة الأزمة العراقية.

فمن المعلوم أن الولايات المتحدة قد نجحت بشكل أو بآخر في إنهاء الوجود السوفيتي . كما تمكنت بصمودها من الانفراد بقمة النظام الدولي ، بحيث لا يوجد على القمة سواها، بينما تتناثر الدول الأخرى على السفوح وفق عدد من المعايير لا يزال الاختلاف حولها بين الدارسين غير محسوم.

فلأول مرة في تاريخ النظم الدولية تتصدر دولة واحدة قمة النظام بفارق كبير بينها وبين الدول التالية لها، بل وأن تحدد هذه القوة الوحيدة المعايير التي يجب وفقاً لها أن توضع الدولة المعينة في مكان معين على خريطة تخططها الولايات المتحدة وحدها. ولذلك فإن الولايات المتحدة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين بدأت تحل نظريتها كنظام دولي محل نظام الحرب الباردة فيما عبر عنه الكثير من الكتاب والباحثين الأمريكيين بأن ظاهرة العولمة نظام دولي حل محل نظام الحرب الباردة. ولما كانت العولمة صنوا للأمركة في كثير من تجلياتها بحكم أن واشنطن هى المركز، وأن العالم كله يمثل الأطراف، فقد أصبح رفض العولمة هو في الواقع رفض للأمركة والنفوذ الأمريكي البادي والكاسح في جميع مناحي الحياة الدولية. وقد شاهدنا طوال العقد الأخير من القرن العشرين صفحة مثالية لمحاولات أمريكية حثيثة لصياغة نظام دولي

على المقاس الأمريكي. بدا ذلك في قضية البوسنة والهرسك، وفي الصراع في الصومال، وفي قضية كوسوفا، وفي موقف واشنطن من التجارب النووية الهندية والباكستانية، وإن كان الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي، بحكم استمراره منذ أواسط السبعينيات لا يعكس بشكل ظاهر هذه الحالة في السلوك الأمريكي، بل إن صعود الولايات المتحدة قد شهد صعوداً إسرائيلياً مماثلاً في المنطقة، فأدى هذا الصعود الإسرائيلي مقابل الانكماش العربي والاستئناس السياسي العربي في عملية السلام الوهمية إلى تغير في موازين القوة بحيث صار السلوك الأمريكي في هذا الصراع إلى نتائج عكسية في العلاقات العربية الأمريكية مع ارتفاع معدل عدم الاكتراث الأمريكي بالبعد العربي مقابل الاكتراث الأمريكي الكامل للبعد الإسرائيلي.

كل ذلك لا يجوز أن يدهش المتابع والمتأمل في هذه الصفحة النادرة من صفحات العلاقات الدولية. يضاف إلى ذلك أن الأمم المتحدة التي كان يؤمل أن تستأنف دورها الذي تعطل منذ عام ١٩٤٥م قد واجهت أنواءً وعواصف عاتية لأنها أبحرت في لجج مجهولة بقيادة قوة عاتية تبحث لها عن نموذج ظلت تحلم به طوال المائتي عام الماضية، وأذهلها أن تواتيها اللحظة. وهي غير مصدقة لما حدث، فليس مألوفاً في العلاقات الدولية أن تسقط الإمبراطوريات الكبرى في أقل من مائة عام، وهذا ما يسجله المؤرخون، وأقربهم بول كيندي في دراسته القيمة عن صعود وسقوط الإمبراطوريات في التاريخ.

نقول إن الولايات المتحدة استخدمت الأمم المتحدة أو، إن شئت الدقة، فقل إن واشنطن تلبست المنظمة الدولية، واستخفت في حناياها حتى ظن الكثيرون منا نحن الدارسين أن الأمم المتحدة قد بعثت من جديد، وأن أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة نظام الأمن الجماعي قد عرفت طريقها إلى الحركة والعمل بعد جمود وأن عليها طوال الخمسين عاماً الماضية، ولكن المتأمل في حركة الأمم المتحدة لا تخطئه الحقيقة،

وهى أن الولايات المتحدة قد استخدمت مجلس الأمن في سوابق فريدة ضد العراق وليبيا والسودان وهاييتي، وغيرها من الحالات التي بلغت إحدى عشرة حالة على الأقل، والتي كانت موضوعاً لدراستنا بجامعة باريس. وخلال نفس الفترة في العقد الأخير من القرن العشرين تعطل مجلس الأمن تماماً وعجز عن أن يحرك ساكناً تجاه إسرائيل، مما فضح الممارسات الأمريكية من الناحية الأخلاقية، ولكنه كشف وفقاً للمنهج البرجماتي عن نجاح واشنطن في تسخير الأمم المتحدة لخدمة مصالحها رغم تذمر بعض الحلفاء ممن أدركوا خطر اللعبة مثل فرنسا التي انسحبت من قضية لوكيربي بعد قليل من إثارتها ، كما انسحبت من لعبة مناطق الحظر في العراق، وهاجمتها رغم أن فرنسا هى التي قدمت مشروع القرار الذي زعمت واشنطن ولندن كذبا وبهتانا أنه الأساس القانوني لإنشاء مناطق الحظر الجوي والمناطق الآمنة في شمال العراق وجنوبه، وهو القرار ٦٨٨.

ثم كانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، التي وجدت فيها واشنطن فرصة ذهبية لكي تقدم إخراجاً جديداً لمخطط الهيمنة الأمريكية على العالم، فقدمت نفسها على أنها القوة العظمى الوحيدة، والتي لا يستغني عنها العالم، ولا يتصور وجود هذا العالم بدونها، ومع ذلك فقد هوجمت في عقر دارها، فوجب على العالم كله أن يستمع إليها وأن يأتمر بأمرها، لأنها هى التي ستحدد الطريقة التي تنتقم بها، والتي تثبت من خلالها للعالم كله أنها لا تزال القوة العظمى. وهكذا انطلقت القوة الأمريكية الجامحة تحاول أن تحقق ما فشلت فيه خلال العقد الأخير من القرن الماضي، واتخذت عنواناً جديداً للحملة الجديدة، وهو مكافحة الإرهاب. فما هى حدود القوة الأمريكية العسكرية بالذات في تحقيق الأهداف الأمريكية؟

قدمت لنا أفغانستان الصورة الأولى، والمسرح الأولى لحدود القوة الأمريكية، حيث لم تحقق الولايات المتحدة في هذه الحملة الضارية التي ساندها خلالها المجتمع

الدولي بأسره، سوى نتائج محدودة لا تتناسب مع الجهود العسكرية والدبلوماسية التي بذلت خلال هذه الحملة والآثار اتي ترتبت عليها، والتي لا تزال محل دراسة المتخصصين والمسؤولين، وخلاصتها أن القوة الأمريكية قد تمكنت من احتلال أفغانستان دون السيطرة عليها أو إعادة صياغة الحياة فيها على النحو الذي ادعته الولايات المتحدة خلال الحملة، أما الساحة الثانية فهي الساحة الفلسطينية، حيث ساندت الولايات المتحدة بشكل مطلق الجهود الإسرائيلية الرامية إلى إرغام الفلسطينيين على قبول التسوية التي ترضي إسرائيل، ورغم قلة الإمكانيات الفلسطينية، وسطوة القوة الإسرائيلية، وانصراف العالم العربي، وسكوت المجتمع الدولي فشلت القوة الأمريكية والإسرائيلية أيضاً في تنفيذ الأهداف والخطط الإسرائيلية، رغم اعتبار الساحة الفلسطينية جزءاً من الحملة الدولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

وتمثل حالة العراق نموذجاً ثالثاً أشد صعوبة بالنظر إلى الفارق بين هذه الحالة والحالتين الفلسطينية والأفغانية. فقد عجزت الولايات المتحدة عن الاستعانة بقدراتها الدبلوماسية والاقتصادية في تهيئة المناخ الذي يمهد لاستخدام القوة العسكرية المباشرة. فمن المعلوم أن منهب بوش يقضي بأن تتقدم القوة العسكرية سائر مظاهر القوة الأخرى لتعديل الأوضع وفق الرؤية الأمريكية.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة كسائر الدول الكبرى في التاريخ لم تصرح يوماً بأنها ضد القانون الدولي، بل تحاول أن تطوع القانون الدولي أو تختلق قانوناً دولياً جديداً يتناسب مع أعمالها وسلوكها العسكري والسياسي. ففي الحالة العراقية عجزت الولايات المتحدة عن توفير الغطاء السياسي بإقناع الحلفاء بمساندة موقفها، وقد قطعت في ذلك شوطاً كبيراً، ولكن اعترضت مسيرتها دولتان هما، فرنسا وألمانيا، وكانت المعارضة الألمانية هي الأخطر بعد أن تصدت ألمانيا بشكل سافر للولايات

المتحدة داخل الحلف الأطلسي، وترفض ألمانيا الموقف الأمريكي ابتداءً فيما يعتبر تحدياً ألمانياً لسياسة الهيمنة الأمريكية، ولذلك تقدر واشنطن أن المعارضة الألمانية والفرنسية قد وصلت هذه المرة إلى أبعد من حدود المسألة العراقية إلى تحدي السلوك الأمريكي الإمبراطوري العالمي نفسه، سواء في مفهومه أو أهدافه أو وسائله، ليعلن هذا التحدي عن رغبة الدول الرئيسية في إقامة نظام دولي لا تنفرد فيه الولايات المتحدة بالقرار.

تواجه واشنطن أيضاً معارضة حاسمة من الشارع الدولي، الذي ظهر لأول مرة منذ أربعين عاماً بقوة لم يسبق لها مثيل كإحدى التحديات للهيمنة الأمريكية، حيث ضم هذا المعسكر كل المعادين للسياسة الأمريكية، وخاصة المناهضين للعولمة، وعلى وجه الخصوص العولمة عن طريق العمليات العسكرية المباشرة بدلاً من الهيمنة التكنولوجية والسطوة التجارية والاقتصادية.

ومن ناحية ثالثة ، واجهت الولايات المتحدة قيداً ثالثاً لا يمكن تجاهله، وهو الأمم المتحدة، وبدا ذلك من جانب المفتشين الدوليين الذين جعلوا لعملهم بعداً سياسياً واضحاً، كما بدا في موقف الأمين العام المعارض لاستخدام القوة ضد ميثاق الأمم المتحدة، مثلما بدا في المعركة الدبلوماسية الشرسة التي هزمت فيها الولايات المتحدة هزيمة ساحقة في مجلس الأمن، فأدركت الولايات المتحدة أن مجلس الأمن ليس كما تصورت أداة طيعة في يدها تستخدمه لتصفي الشرعية على تصرفاتها. وكان من الواضح بعد مضي عام على ١١ سبتمبر أن التعاطف الدولي مع الولايات المتحدة بسبب هذه الأحداث قد تبدد، وبدأت الدول الرئيسية تتوقف عند حدود مصالحها حتى لا تدخل مرحلة التناقض وتنزلق إلى دائرة الصراع بين مصالحها والمصالح الأمريكية. وفي حالة العراق اتضح لهذه الدول الرئيسية أمران خطيران:

الأول: أن الولايات المتحدة تدفع نحو العمل العسكري المباشر بأحدث الأسلحة

فيما يعد- كما حدث في أفغانستان- مذبحة جديدة للشعب العراقي، لا تبررها الأطماع الأمريكية، ولا المصالح المشروعة، حيث بدأت فكرة المشروعية يداخلها الغموض والشك، وينظر المجتمع الدولي إليها في السياق الأمريكي نظرة القلق والريبة.

والأمر الثاني: أن المصالح الإسرائيلية هي الأغلب في التحرك الأمريكي مما أعطى الانطباع للكثيرين من خلال التحليل الدقيق للحجج الأمريكية بأن واشنطن لا تستطيع أن تبرر سلوكها وأنها مدفوعة برسالة صهيونية كشف عنها بصراحة عدد من كبار المفكرين الأمريكيين والدبلوماسيين المعدودين مثل ناعوم شوميسكي، وجورج كينان، بحيث أصبح العالم في الحالة العراقية يشعر أن الشعب الأمريكي هو الضحية الأولى لسياسات الحكومة الأمريكية، وأن معارضة النزعة العسكرية الأمريكية تنطوي على مساندة حقيقية لحق الشعب الأمريكي في ألا تتصرف حكومته على نحو يضر بمصالحه، على الأقل وفقاً للدستور الأمريكي.

والخلاصة أن الحالة العراقية يجب أن ينظر إليها نظرة أوسع من مجرد أوضاع المنطقة، وأن يمتد تحليلنا إلى مجمل لسلوك الأمريكي وخطره على المكتسبات الإنسانية، وعلى ضوابط العلاقات الدولية بعدما ثبت أن خريطة العالم يسهل قراءتها، ولكن يستحيل تغييرها سياسياً وفق رؤية أمريكية تفارق الواقع، وتتجاهل الحقائق، وتسعى القوة العسكرية وحدها إلى اختصار قواعد العلاقات الدولية وابتسارها.

ولاشك أن واشنطن لا تستطيع وحده صياغة النظام الدولي الجديد بتجاهله هذا الواقع، كما لا تستطيع القوى الرئيسية الأخرى إقامة نظام متعدد الأقطاب ولكنها تستطيع أن تعيق التصور الأمريكى . ومعنى ذلك أن العالم قد انتقل من نظام الأقطاب لنظام أحادى القطبية إلى نظام وسط بين الأحادية والتعددية ، سوف يتبلور إلى شكله النهائى بعد مرحلة المخاض.

(١٠)

ظاهرة استباحة الدم العربي في العراق وفلسطين

أصبحت استباحة الدم العربي ظاهرة يروح ضحيتها عشرات الآلاف من أبناء هذا الوطن ، ويكون الفاعل والقاتل عادة إما يد عربية أو نظم عربية ، ولكن الفاعل القاتل الآن هو الجيش الأمريكي في العراق والجيش الصهيوني في فلسطين. ولا أظن أن هذا المقام يصلح لتعداد شهداء المجازر التي ارتكبتها القوات الأمريكية والإسرائيلية في العراق وفلسطين ، ولكنني أحث مختلف الهيئات المختصة على أن تسجل في كتاب أسود تفاصيل هذه المجازر لعل عدالة الأرض في المستقبل تكون فيضا من عدالة السماء ، كما أننا سنقتصر في هذه المقالة على تفسير السلوك الأمريكي والإسرائيلي في استباحة الدم العربي .

أما الجرائم التي يرتكبها الجيش الأمريكي ضد أبناء الشعب العراقي فلا تقع تحت حصر ، فتشمل أبسط صور الاحتقار والجرح والقتل بدم بارد بل وصلت الرحمة بالجنود الأمريكيين في العراق أنهم يقتلون الجرحى رحمة بهم ويأسا من إمكانية شفائهم. وعندما ضجت منظمات حقوق الإنسان الدولية بالشكوى من وطأة هذه الجرائم تصدت الإدارة الأمريكية لمعالجة هذه الفضائح التي وصلت خطورتها وتكرارها وذيوعها وقصص التعذيب الوحشي في معسكر أبو غريب وفي الطرقات بل وفي منازل السكان الآمنين حدا يصعب السكوت عليه ، وحاولت الإدارة امتصاص الغضب العالمي بطرق متعددة وأخصها ثلاثة.

أول هذه الطرق هو تشكيل محاكم عسكرية تبرئ المتهمين مما نسب إليهم، وثاني

هذه الطرق هو إنكار الجريمة أصلا وأخيرا الزعم بأنه من الصعب إدانة المتهمين لأنهم يرفضون الاعتراف ، كما يصعب إثبات التهم الموجهة إليهم. وقد قدم المتهمون أعذارا متنوعة لتبرير جرائمهم في العراق منها الظن بوجود هجوم ضدهم ثم يثبت عدم وقوع الهجوم ، والظن بوجود قنابل ومتفجرات أو تظاهر بعض العراقيين بالبراءة ثم يغدرون بالجنود، ولذلك فإن هؤلاء الجنود يقتلون على سبيل الاحتياط ، وبدافع الفزع ، وصعوبة التمييز بين البريء والمدّعي.

ولكن الجرائم الأمريكية في العراق مثل إخراج مواطن وأسرته من منزله ثم قتلهم جميعا بدم باردة ، وحفر حفرة ليدعي الجندي أن المواطن العراقي كان يعد لوضع متفجرات ، كلها جرائم ترتكب بهدوء ودون استفزاز مسبق، ودون أن يرتكب الضحايا أي عمل يبرر قتلهم. كذلك ليس هناك تناسب مطلقا بين خطورة الجرائم وحساسية سلطات التحقيق الأمريكية تجاهها من ناحية، وبين مقدار العقوبة المستفزة في معظم الأحيان من ناحية أخرى. وقد لاحظ الأستاذ Gary Solis أستاذ القانون العسكري بجامعة جورجتاون في دراسة لحوالي ١٢٢ قضية أثناء حرب فيتنام أن عقوبات القتل كانت السجن المؤبد وكانت أقسى بكثير من أحكام المحاكم المدنية عن نفس الجرائم. وسجل عى سبيل المقارنة بين حالتي العراق وفيتنام أنه حكم في العراق على جنديين فقط بالمؤبد بينما لم تزد الأحكام الأخرى عن السجن لخمسة أعوام ، بل إن القادة في العراق يصرون على امتداح سلوك الجنود القتلة. ولهذا السبب ، تساءل أحد الكتاب في مقالة في جريدة Christian science monitor في ١/ ٦/ ٢٠٠٦م عن مدى صلاحية القضاء العسكري لمحاكمة العسكريين خاصة في ظل ما ثبت وأكدته منظمات حقوق الإنسان العالمية من أن الفعل كان يتم في معظم الأحيان وفق سياسة رسمية وتعليمات من القيادات ، فضلا عن سجل الأكاذيب والتواطؤ على الجرائم

والتستر على الفساد بما جعل سمعة الجيش الأمريكي في الحضيض. أما السبب في شدة العقوبات على المتهمين في فيتنام عمن يرتكبون تلك الجرائم في العراق فيرى الأستاذ Gary solis أنه يعود إلى اختلاف نوعية الجرائم وحداثة عهد الجيش الأمريكي بحروب المدن والمنازل. ونحن نرى أن هناك سببين لهذه القسوة في الجيش الأمريكي :

السبب الأول: هو أن الجيش الأمريكي يقلد الجيش الإسرائيلي ويعمل وفق نصائحه.

والسبب الثاني : هو أن هؤلاء الجنود قد لقنوا أن لديهم حرية القتل استخفافا بالدم العربي مادام العالم العربي قد استبيح فيه كل شيء كان مقدسا فيه ، فضلا عن سجل السلوك الوحشي لنظم الحكم خاصة في العراق ضد المواطنين ، فلا فرق بين أن يراق دم المواطن على يد قوات النظام فى بلاده أو قوات الاحتلال. وقد أفهمت إسرائيل واشنطن أن المواطن العربي مهان في وطنه لا ثمن له وأن قمعه وإذلاله وإراقة دمه وهتك عرضه هو أقصر الطرق لإخضاعه ما دام قد فقد آدميته في مواجهة نظم الحكم الوطنية التي تتفنن في التنكيل به لمجرد مطالبته بحقوقه أو الجهر بنقد حكامه. وكانت أحدث ذرائع تبرير جرائم الجيش الأمريكي في العراق مقال Mark Sappenfield في Christian science monitor في ٢٢/٦/٢٠٠٦م وهو أن القتل في العراق يتم لأنه يصعب وضع خط فاصل بين الحرب والقتل، وأن السلطات يجب أن تتحرى الحرص حتى لا يتحول الجندي المقاتل إلى إرهابي أو قاتل. ومعلوم أن الجندي يقتل في إطار مؤسسة وطنية تعمل للصالح العام وفق تسلسل قيادي وملتزمة بأعراف وقواعد القانون الدولي الخاصة بالقتال ، على خلاف الإرهابي أو القاتل الذي يعمل ضد المجتمع ولمصلحته الخاصة أو مصلحة جماعة إجرامية. وقد سبق أن أبدت الصحف البريطانية نفس المخاوف بعد تفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥م بعد أن قتلت الشرطة البريطانية أحد المواطنين من

البرازيل لمجرد شكها في سلوكه وعى سبيل الاحتياط. ونحن نرى أن هذا التبرير لا معنى له في الحالات التي يتم فيها قتل المواطن والتنكيل به والبطش به بشكل عشوائي وغوغائي بما يعكس الاستخفاف والبلطجة.

وعندنا أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق عدوان مستمر على الشعب العراقي وأنه لا يمكن تبريره ، ولذلك لا يمكن الحديث عن التمييز بين سلوك المقاتل وسلوك القاتل Fighter and Killer فالجندي الأمريكي قاتل في الحالتين لأنه يعمل بتعليمات حكومة تقر القتل والتنكيل لإرغام شعب العراق على الخضوع للاحتلال،ولذلك فإن افتقار الاحتلال إلى أي مشروعية يجعل جنود الاحتلال سواء تصرفوا بمعزل عن تعليمات قيادتهم أو وفق هذه التعليمات ، في مصاف القتلة والمجرمين ، لأنه الأصل في كل ما يحدث في العراق هو الاحتلال ولا جدوى من خلط الأوراق. كما يبدو لنا أن هناك أهمية لما لاحظته Elizabeth Tillman خبيرة القضاء العسكري في كلية الحقوق بجامعة Rutgers من أنها لا تريد أن ترى الجنود الأمريكيين يتصرفون تصرف الإرهابيين بسبب الإعجاب أو التمثل بهم، كما حدث أثناء الحرب الكورية أن حوكم الجنود الأمريكيون المتعاطفون مع الشيوعية. فهذه الملاحظة لا قيمة لها مادام الجنود يعملون وفق تعليمات قيادتهم، حسبما أكدت منظمات حقوق الإنسان أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، واعتراف أحد رجال المخابرات الأمريكية السابقين بأن لتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان كانت تمارس سرا قبل ١١ سبتمبر ولكنها صارت تمارس علنا بعده.

أما قتل إسرائيل للفلسطينيين وارتكاب المجازر ضدهم دون أي سبب واستمرار هذه الجرائم، فسببها ليس المقاومة التي تتخذها إسرائيل ذريعة، وإنما السبب الحقيقي في هذا السلوك الدائم هو أن الصراع الصهيوني مع الفلسطينيين معادلة صفرية ، فالإبادة

بكل صنوفها هي أسلوب الحركة الصهيونية للقضاء على العرق الفلسطيني. فإذا كان سلوك الجيش الأمريكي سببه امتهان العنصر العربي واحتقاره واستباحة مقدساته فهو لا يقصد إلى إبادة العرق العربي وإنما فقط إذلاله وامتهانه، فإن إسرائيل تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها حتى تخلص لها كل فلسطين. ولاشك أن أعمال الإبادة الإسرائيلية تتم بشكل أسرع كلما عزل العالم العربي عن عمية الإبادة ، وكلما واجه العرق العربي صور الاستباحة مما يسهل لإسرائيل التوحش ضد الفلسطينيين.

والغريب أن منظر القتل الأمريكي والإسرائيلي صار مألوفا ولم يعد يحرك أحدا في العالم العربي، خاصة وأن عمليات قتل واسعة تتم ضد العراقيين بالمتفجرات وغيرها على أيدي جماعات إرهابية قد لا تكون الأيدي الأمريكية والإسرائيلية بعيدة عنها. وصار المواطن العربي الذي أَلِف هذه المناظر يفزع فقط عند مشاهدتها ولكنه يعود بعدها إلى سياقه الطبيعي وكأنها تحدث لأعراق أخرى ، فلا تنكرها حكومة أو منظمة ، بل إن إنكارها في العراق وفلسطين من جانب المنظمات والإعلام الأمريكي والإسرائيلي يلقى الامتنان في قلب المواطن العربي والإقرار بأن الديمقراطية الأمريكية والإسرائيلية هي التي سمحت بالكشف عن هذه الجرائم حتى تلك التي ترتكب في الظلام ، ولهذا ما له من أثر نفسي مقصود وغير مقصود على المواطن العربي في كل مكان، مما شجع إسرائيل والولايات المتحدة على استباحة الدم العربي أن العواصم العربية لا تبدي انزعاجا مما يحدث في العراق وفلسطين بل إن اللقاءات السارة والصور المرحة التي تظهر للزعماء العرب مع زعماء إسرائيل والولايات المتحدة وسط هذه المآسي تؤكد ثقة إسرائيل والولايات المتحدة أن ضحايا هذه الجرائم ليسوا جزءا من العلاقات العربية الأمريكية والإسرائيلية. يكفي للتدليل أن نشير إلى اللقاء الودي بين أولمرت ومبارك في شرم الشيخ يوم قتلت إسرائيل عمدا جنودا مصريين ادعت إسرائيل أنهم عبروا الحدود إلى داخل

إسرائيل، ونفت مصر وكذبت الرواية الإسرائيلية، ولكن المتحدث المصري أشار إلى الحادث بهدوء وكأنه يتحدث عن مواطني دولة أخرى، وقال أن مصر كانت تأمل – في ضوء العلاقات الطيبة بين البلدين – أنه حتى لو ضل الجنود طريقهم أن يتم ردهم ردا جميلا، وهو ما كانت مصر سوف تفعله لو ضل جنود إسرائيليون طريقهم الى داخل الأراضي المصرية. ولا نظن أن الحادث استحق مجرد الالتفات إليه في لقاء مبارك وأولمرت لأن اللقاء خصص لما هو أخطر، وهو بحث استئناف اللقاءات الإسرائيلية الفلسطينية، بصرف النظر عن مضمون وحصاد هذه اللقاءات.

أما المشد الآخر فهو اللقاء الثلاثي الودي للغاية الذي رتبه الملك عبدالله الثاني ملك الأردن لكل من أبي مازن وأولمرت حيث احتضن أبو مازن أولمرت واختصه بلقاء حار مثل الذى قال فيه شاعرنا العربي:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن أنه لا تلاقيا

وقد أعقب هذا اللقاء وعاصرته هجمات وحشية إسرائيلية على شاطئ غزة راح ضحيتها أسر فلسطينية آمنة، وخلال اللقاء حمل أبو مازن حماس مسؤولية ضرب هيروشيما و ناجازاكي والهولوكوست اليهودي ودعا إلى تحالف ضد أعداء السلام أي أعداء إسرائيل «باللغة الدبلوماسية المعاصرة». ورغم أن الملك عبدالله شدد على أن اللقاء غير رسمي وأنه قاصر على التعارف، إلا أن أبا مازن انتهز اللقاء، لا لكي يندد بقتل الفلسطينيين ويطالب أولمرت بالبحث معه عن سلام حقيقى، وإنما ليصب جام غضبه على حماس «عدو الله والإنسانية» التي تجرؤ على المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني وتجعل الاعتراف بإسرائيل ثمناً لاعتراف إسرائيل بهذه الحقوق في تسوية شاملة.

فلماذا بعد كل ذلك لا يستباح كل ما هو عربي مادامت تلك هي حال العرب مع جلاديهم، فيبذلون لهم كل الود وأيديهم ملطخة بدمائهم!

(١١)

ماذا بقى من عروبة العراق؟

من الواضح أن السياسة الأمريكية والإسرائيلية قد ساهمتا بشكل جذرى فى تسفيه كل ما هو عربى، وأما ما تبقى من جوانب إيجابية للعرب فقد تكفل السلوك العربى بالقضاء عليه، مما جعل العالم العربى كتلة صماء فى نظر إسرائيل والولايات المتحدة، وجسداً يمكنه التعامل معه كمريض استسلم لمشرط الجراح تحت تأثير المخدر. المخدر فى حالتنا هو الإرهاب والتخويف وخلق منطق يبنى على السلبيات العربية، وينسبها إلى العروبة والعرب بشكل مطلق.

وإذا كانت حالة الكويت قد قدمت نموذجاً مبكراً لهذه المحنة حين احتل صدام حسين الكويت باسم العروبة، وجند كل من هو عربى على أرض العراق للدفاع عن قلعة العرب وبوابتهم الشرقية ضد «الفرس المجوس»، كما جندهم «للفتح العربى المبين» للكويت والخليج لكى يواصل مسيرته المظفرة صوب فلسطين، فيدخلها وفى ركابه رؤوس الأعداء فى الخليج «أذناب الاستعمار والرجعية»، فإن تحرير الكويت بإشراف أمريكى كامل منح الولايات المتحدة شرعية فى المنطقة، وكان طبيعياً أن نقارن هذه الشرعية بشرعية الغزو، رغم أن العقل العربى – يومها ولايزال – أصيب بخلل خطير، عندما راح يقارن بين الغزو العربى للكويت، والغزو الأمريكى الأشمل لكل الخليج والمنطقة العربية، فخير بين الضررين واختار أقلهما، وعلى أساس أن الغزو العربى هو غزو شقيق لا يقارن بالغزو الأجنبى وجشعه، فعمد الفكر الأمريكى والسلوك الأمريكى إلى تقويض هذه المقولة الساذجة أصلاً، عندما دفع نفس العقل العربى إلى الاختيار بين الإصلاح الوطنى

أم الإصلاح على يد الأجنبى، أى بيدى أم بيد عمرو، ودفع إلى الاعتقاد بأن الحاكم الوطنى مهما كان مستبداً أرحم من الجنة التى يهيؤها الأجنبى، بينما أكد المعارضون أن سطوة الخارج على الحاكم الوطنى لا مفر منها لإرغامه على قبول الإصلاح، مما يدفع إما إلى العمالة مع الأجنبى بحجة قهر الحاكم الوطنى على الإصلاح أو التمسك بالوطنية لتأييد الاستبداد باسم الوطنية، وكلها أمور تقطع بعلاقة الاستبداد وسلب الحرية للمواطن، بمصادرة مجمل الحريات لكل الوطن.

وانتهت حالة الكويت بنتيجة هى أن الغزو تم باسم العروبة، وأن التحرير تم بيد أعداء العروبة، وتم تجاهل الحقيقة وهى أن العالم العربى كله أجمع على رفض الغزو، كما ساهم فى التحرير، فأصبحت مفردات الضمان العربى الجماعى والأمن العربى وغيرها لا معنى لها.

وعندما تعرض العراق نفسه للغزو الأمريكى، أى أن المحرر فى عام ١٩٩١ قام عام ٢٠٠٣م بغزو الغازى القديم بعد أن أقعده وألزمه فراشه بعد اعتقاله فى بغداد، وأنهك جسده داخلياً ودولياً، ولكن الغازى الأمريكى كان قد وصل إلى قناعة بضرورة الاستفادة من غزوه للعراق للقضاء نهائياً على عروبة العراق، وطعن كل ما هو عربى من خلاله. فقد انقسم العراقيون حول الغزو، عارضه معظمهم، وأيده بعضهم لمجرد الإطاحة بالديكتاتور الذى عجزوا عن النيل منه.

وكانت واشنطن قد زرعت بذرة إقليمية داخل العراق لتمزيقه وتجريده من عروبته، عندما أنشأت مناطق حظر الطيران، وقسمت العراق إلى ثلاثة مناطق من بينها المنطقة الوسطى التى تسيطر عليها الحكومة العراقية. وخلال غزو العراق استعانت واشنطن بالأكراد وحيدت الشيعة، وأشاعت أنها جاءت لتحرر الجميع من جلادهم، كما تحرر الأكراد والشيعة من حكم العرب الأقلية، وعلى رأسهم

صدام حسين. وهكذا تمكنت الولايات المتحدة من تمزيق العراق إقليمياً منذ عام ١٩٩١م، ثم مزقته طائفياً منذ غزوها له، وساهمت الانتخابات فى تكريس هذا التقسيم.

أما المقاومة العراقية فقد تمكنت الولايات المتحدة من أن تقسم الرأى حولها، خصوصاً عندما دخلت فيها مجموعة الزرقاوى، وقيادات القاعدة التى تضرب مجتمعات أخرى فى الخليج، فخلطت الأوراق حيث مشاعر العداء العربية بشكل عام ضد القاعدة. وبذلك تمكن الرئيس بوش من أن يسبغ مصداقية على ادعائه بعلاقة العراق بالقاعدة بعد أن عجز عن أن يثبت أى علاقة للقاعدة بصدام حسين، كما تمكن بوش فى نفس الوقت من التأكيد لناخبيه على أنه يحتل العراق لكى يحارب إحدى جبهات المواجهة مع القاعدة، ولهذا السبب فإن هناك بعض المراقبين الذين يرون أن اشتداد نشاط الزرقاوى وجماعاته كان من تخطيط أمريكى أو على الأقل بمساندة أمريكية. وفى نفس الوقت فإن مشاعر العداء للاحتلال الأمريكى لم تترجم إلى مشاعر متعاطفة مع المقاومة العراقية، خصوصاً بعد أن أنشأت واشنطن حكومات عراقية متعاقبة تم الاعتراف بها بضغط أمريكى فى العالم العربى، كما أنشئت قوات للجيش والشرطة أصبحت هدفاً للمقاومة العراقية، وحتى هذه الورقة – أى المقاومة – وما خالطها من إرهاب بسبب اختلاط الهدف الذى تتعرض له المقاومة، حيث لم يعد الهدف أمريكياً محضاً بعد أن التحمت به عناصر عراقية، أضاف هو الآخر جوانب أخرى للنيل من عروبة العراق.

فمن ناحية، أدت مقاطعة السُنة للانتخابات إلى تصوير العرب على أنهم تاريخياً ضد الديمقراطية، وأنهم يمثلون القبيلة السياسية والثقافية لصدام حسين، وما يرمز إليه النظام، رغم أن هيئة علماء السُنة أوضحت موقفها المنطقى بكل جلاء، مما أدى

إلى استبعاد السُنة العرب من العملية السياسية التى أعقبت الانتخابات، وربما أسعد ذلك الشيعة والأكراد. ومن ناحية ثانية، صور الشيعة فى العراق على أنهم ضد العرب، وكأن الشيعة ليس مجرد طائفة دينية، وإنما أصبحت فى المدرك السياسى العام جنسية وطائفة، علماً بأن الشيعة عربٌ قبل أن يتشيعوا.

ومن ناحية ثالثة، فإن وجود جماعات من الدول العربية تساند المقاومة العراقية فى البداية كان محل تقدير المجتمع العراقى، ولكن عندما صورت المقاومة على أنها معوق لتطور أحوال العراق تمهيداً لزوال الاحتلال، انقلب المجتمع العراقى على هذه المجموعات العربية، واعتبر وجودها سبباً فى استمرار شقائه، فطالب بإبعادها عن العراق، بل وصل هدا الشعور الذى امتد إلى مجمل العالم لعربى غايته غير المنطقية، عندما قامت مظاهرات تطالب بقطع العلاقات مع الأردن وإغلاق السفارة الأردنية بحجة أن الزرقاوى أردنى، وأن الأردن يصدر الإرهاب إلى العراق، علماً بأن الزرقوى وجماعتء محل تعقب الحكومة الأردنية، كما قامت مظاهرات مماثلة أمام مبنى بعثة رعاية المصالح السورية فى بغداد، حيث تقوم الجزائر برعاية المصالح السورية منذ مدة، وذلك تأثراً بموقف المعارضة اللبنانية من الوجود العسكرى السورى فى لبنان، وتطالب هذه المظاهرات سوريا بمنع تسلل العناصر العربية عبر أراضيها لمساندة المقاومة العراقية، وهى نفس المطالبة الأمريكية، ولذلك لا يستبعد المراقبون أن تكون هذه المظاهرات مرتبة لتحقيق نفس الغرض.

ومما يذكر أن شعور الشعب العراقى التلقائى الذى يستنكر لغزو الأمريكى لبلاده يتسم بالمرارة عندما لاحظ أن العالم العربى لا يحرك ساكناً إزاء الغزو الأمريكى المنطلق من أقاليم وعبر أقاليم عربية.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون إدراة الدولة العراقية الذى منح مكاناً

مميزاً للأكراد قد أشار إلى أن الجزء العربى من العراق وحده هو الذى ينتمى إلى الأمة العربية، ومعنى ذلك أن هذا القانون لا يعتبر العراق كله عربياً، مادام الأكراد ليسوا عرباً، ومادام الشيعة لا يتمسكون بصفتهم العربية، مما يشير إلى أن العراق يتخلص من عروبته التى صورها الأمريكيون على أنها تشبه النازية التى حركت ألمانيا نحو الغزو والتوسع، فجلبت على الألمان الدمار والاحتلال. ولهذا السبب وبنفس المنطق الذى انتزع فيه الأمريكيون جذور النازية فى ألمانيا، عمدت الولايات المتحدة إلى تقليص الطابع العربى فى العراق، وخصوصاً كلما كان أيديولوجيا يتصل بتيارات القومية العربية كالبعث، حيث أصدرت قراراً بإنهاء البعثية وتفكيك الحزب وتصويره على أنه منظمة إرهابية، بحيث يصبح حزب البعث جزءاً من تراث يتصل بالعراق القديم، الذى غيبته السياسات الأمريكية.

(١٢)

مؤتمر القاهرة وتعريب المأساة العراقية

انعقد فى القاهرة مؤتمر الوفاق العراقى، وحضرته أطراف عراقية متعددة تمكنت فى هذا المؤتمر من أن تعلن عن وجهات نظرها فى المسألة العراقية. ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذا المؤتمر كان نتيجة اجتماع مجموعة الوزراء المختصين بمتابعة الأزمة العراقية فى جدة، وأن هذا الاتجاه كان محل تأييد من العالم العربى والأمم المتحدة والولايات المتحدة. فلا خلاف على أن هذا المؤتمر فى نظر الكثيرين يعبر فى حده الأدنى عن شعور العالم لعربى بالتقصير إزاء المسألة العراقية.

وقد انقسم الرأى - وسيظل - حول هذا المؤتمر وبداخله. أما الرأى حول المؤتمر، فقد انقسم بين من يرى أن هذا المؤتمر هو استجابة لرغبة أمريكية عراقية فى تهيئة الأوضاع لنجاح الانتخابات العراقية القادمة، وعزل المقاومة العراقية، والفصل بين القيادة السُنية السياسية وبين المقاومة العسكرية، خاصة بعد أن غيرت الولايات المتحدة خطها، وأعلنت صراحة أن العملية السياسية لا يمكن أن تتم بمعزل عن السُنة، وأن الطائفية فى العراق يجب القضاء عليها. وقد رأى البعض فى الموقف الأمريكى مناورة، لأن نجاح الانتخابات يعنى تنفيذ جزء معد مسبقاً من الخطة الأمريكية. غير أن هناك من يرى أن هذا المؤتمر يعد مناسبة لكى يعلن الشيعة فى العراق والحكومة العراقية موقفهم فى العالم العربى من القضية العراقية، ولذلك يرى هذا الفريق أن هذا الهدف لا يفيد الحل المثالى للمشكلة العراقية، وإنما يعلى الطائفية ويكرسها. أما الفريق الثالث الذى أنتمى إليه، فهو الذى يرى فى هذا المؤتمر أهمية قصوى، ويعتبر أن مجرد عقده فى مقر الجامعة العربية مقدمة ضرورية لأى

عمل عربى جاد فى العراق. ونستطيع أن نحدد مبررات هذا الرأى فى عدد من الاعتبارات:

أولها : أن المؤتمر منح فرصة كبرى للإعلان عما يريده العراقيون جميعاً، وأن يكون العالم العربى والعالم كله شهوداً على ذلك.

أما العامل الثانى: فهو أن الصراحة التى تحدث بها أطراف الأزمة العراقية جعلت الرأى العام العربى يحكم على من يعمل لمصلحة العراق، ومن يعمل لمصلحة طائفته وحدها.

والعامل الثالث: وهو أن السُنة تمكنوا فى هذا المؤتمر من تحقيق إنجازين هامين، أولهما علنى، وهو الإفصاح عن شكل العراق الذى يريدون، وقواعد اللعبة السياسية فى المرحلة القادمة. والإنجاز الثانى تم من خلال المداولات السرية التى أعقبت الجلسة الأولى العلنية، وهى سرية بالنسبة للإعلام، ولكنها مكاشفة ضرورية اشترك فيها أطراف الأزمة العراقية، ومعظم وزراء الخارجية العرب، بحيث تم الحديث صراحة فيما يحظر الحديث عنه علناً فى كل القضايا الشائكة، ولذلك فإننى أعتبر أن المؤتمر قد نجح نجاحاً تاماً فيما استهدفه من أن يكون منبراً لعرض القضية العراقية، وتعرف الأطراف المختلفة على موقف بعضها البعض، خاصة وأن هذا المؤتمر هو مؤتمر تحضيرى يعقبه على ضوء نتائجه، ومدى التباعد بين موقف الأطراف فيه المؤتمر الموسع. ومن المفيد أن تستمع أطراف الصراع فى العراق إلى تأكيد الرئيس مبارك فى كلمته فى افتتاح المؤتمر إلى ضرورة عدم استبعاد أحد من العملية السياسية، وأن نجاح هذه العملية هو الذى يساعد على زوال الاحتلال الأجنبى، وهو نفس المعنى الذى أكده كوفى عنان فى كلمته التى تليت فى المؤتمر.

أما داخل المؤتمر، فقد كان الانقسام حاداً بين الأطراف العراقية التى ضمت

حوالى ٦٠ شخصية سياسية عراقية. ويمكن القول بشكل عام أن الاتفاق كان كاملاً بين الخطاب الشيعى والكردى، كما كان الخطاب السُنى بالغ الوضوح. من الواضح أن الأكراد والشيعة يركزون بشكل أكبر على قضية الأمن، وأن معالجة هذه القضية هو الذى سيؤدى إلى نجاح العملية السياسية، وهى لتى تقود إلى النظام السياسى الذى يريده العراقيون. وأكد الخطاب الشيعى والكردى على الاستبعاد الكامل للبعث من الحياة السياسية، كما أكد أن الإرهاب هو السبب الأساسى فى شقاء العراقيين، وأكد الرئيس الطالبانى أنه لا يعترف إلا بالمقاومة السياسية وحدها.

أما الخطاب السُنى الذى عبر عنه الدكتور الضارى رئيس هيئة علماء المسلمين فقد شدد على نقاط أساسية أولها أن الغزو الأمريكى للعراق كان اعتداءً صارخاً على دولة مستقلة. وثانيها، وأن الاحتلال هو السبب الأساسى والوحيد فى اضطراب الأوضاع فى اعراق، ولابد من إزالة هذا الاحتلال بالتدريج. وليس صحيحاً أن زوال الاحتلال سوف يؤدى إلى قيام حرب أهلية فى العراق. وثالثها، أن المقاومة العراقية الشريفة والنبيلة التى تستهدف القوات المحتلة يجب الاعتراف بها، وأن القول بأن هذه المقاومة تمثل إرهباً يقوم به غير العراقيين يعد استخفافاً بالحقيقة وازدراء للعراق وشعبه، وأن زو ل الاحتلال هو الذى يحقق الأمن، الذى لا يمكن أن يتحقق مع بقاء الاحتلال. كما أكد ضرورة إعادة الجيش العراقى، بعد استبعاد عناصره الإجرامية إلى موقعه، وأوضح أن الغموض فى الساحة العراقية، وإنشاء قوات وطنية عراقية تساند الاحتلال هو أخطر ما يتعرض له العراق، وهو الذى يؤدى إلى العمليات الإرهابية ضد العراقيين. وأكد أن الشعب العراقى قادر على التعايش فى بيئة ديمقراطية إذا زال الاحتلال. كما أشار الجميع إلى تأخر العالم العربى وإغفاله لمأساة العراق، وأن هذا المؤتمر يعتبر رد اعتبار ويعتبر تداركاً للعالم العربى لخطورة المسألة العراقية.

من الواضح أن الخطاب الكردى والشيعى الذى يطالب باستمرار الاحتلال، ويحذر من اندلاع الحرب الأهلية وتوحش الإرهابيين إذا زال الاحتلال، وأن القضاء على الإرهاب هو نقطة البداية فى أى تسوية يكرس الأوضاع الراهنة فى العراق، ويدعو السُنة إلى الدخول فى هذا المنظور الضيق الذى يؤدى فى الواقع إلى الطائفية، وهو يتناقض تماماً مع الخطاب السُنى، الذى يرى الاحتلال هو البداية لمأساة العراق التى لا تنجلى إلا بزواله. فكيف يمكن الجمع بين هذين النقيضين.

فإذا قرر المؤتمر أن يحسم أمره بالتصويت على سبيل المثال، فإن الأغلبية للأكراد والشيعة، وإذا كان المؤتمر مجرد ساحة لاستجلاء المواقف فقد تم جلاؤها، ويبقى بعد ذلك التوصل إلى حل عريض تلتقى عنده هذه الاتجاهات، وأن يكون رائدها دائماً هو المصلحة العراقية العليا، وليس مصالح طائفة بعينها. وأعتقد أن العالم العربى مطالب الآن بألا يكتفى بموقف المتفرج والمستمع، وألا ينظر إلى هذا المؤتمر وما سيليه على أنه حادثة، ولكنه على أنه عملية Process يجب أن تسهر على رعاية العملية السياسية فى العراق، وليس العكس، أى توظيف المؤتمر كى يخدم العملية السياسية. فنحن أمام نقطة فاصلة. فإذا كان المنظور هو استخدام المؤتمر مناسبة لطمأنة السُنة، ودفعهم إلى المشاركة فى الانتخابات التالية، دون وجود رؤية شاملة تتحقق بها تسوية حاسمة للمشكلة العراقية، فإن هذا الهدف سوف يعزز المخاوف من أن العالم العربى يتحرك فى اتجاه لا يؤدى إلى سلامة الشعب العراقى ووحدته. وأما إذا أصر العالم العربى على رؤية مستقرة وحازمة ليلزم بها كل الفرقاء، بحيث تحقق للعراق وليس لإحدى طوائفه المصلحة، وألا يكون الموقف العربى هو التقريب بين المواقف الطائفية، وإنما حث العراقيين على أن يجعلوا نصب أعينهم العراق الواحد الموحد، وألا يستمدوا رؤيتهم من تحالفات خارجية تأخذ فى اعتبرها مصلحة الأطراف الخارجية دون النظر إلى مصلحة العراق كدولة عربية إسلامية.

(١٣)

مؤتمر الوفاق وتحديات التطبيق

أشرنا فى مقال سابق يوم افتتاح مؤتمر الوفاق العراقى فى القاهرة يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥م إلى أن المؤتمر نجح فيما استهدفه، وهو المواجهة الأخوية بين كل ألوان الطيف العراقى، وحتى المقاومة التى لم تحضر المؤتمر كانت حاضرة بشدة فى مناقشات المؤتم. وعندما صدر البيان الختامى يوم ٢١/ ١١/ ٢٠٠٥م لم أفاجأ بما تضمنه من قرارات وتوافقات، وكنت قد ختمت مقالى السابق بأن المسافة الفاصلة بين الخطاب الكردى الشيعى من ناحية: والخطاب السُنى من ناحية أخرى يجب أن يقوم العالم العربى بجسرها، وأن يحتضن العراق «الجريح» حتى لا يكون مصدراً للفتن والكوارث للعالم العربى. وبالفعل بذلت اللجنة العربية المكلفة بالشأن العراقى دوراً بالغ الأهمية، بالإضافة إلى دور الأمين العام للجامعة العربية للتوصل إلى توافق. ومن الواضح أن هذا المؤتمر لم يكن مقرراً له أن ينقل العراق مما هو فيه بلمسة سحرية إلى العراق الذى نريده، كما أن المؤتمر يمهد لمؤتمر آخر فى مارس. هناك إجماع على نجاح المؤتمر، بل إن الأمين العام للجامعة يرى أنه لم يتوقع كل هذا النجاح، وأنه بدا متحفظاً للغاية، وأنه حذر من الإفراط فى التفاؤل، لأنها تلك المرة الأولى التى يجلس العراقيون فيها وجهاً لوجه، وأن يتبادلوا الرأي في كل القضايا الحساسة دون تردد، وأن يفصحوا عن آرائهم بكل وضوح.

ويهمنا فى هذه المقالة أن نرصد نقطة جوهرية تتعلق بتحديات وعقبات التنفيذ فى الواقع. وبطبيعة الحال، فإن هناك مسألة تسبق هذه النقطة، وهى تقييم أعمال المؤتمر من وجهة نظر مختلف الأطراف، وهده قضية هامة، لأن الطرف الخاسر فى المؤتمر

سوف يسعى إلى تحسين موقفه على الأرض حتى ينعكس ذلك فى مؤتمر مارس القادم. من وجهة النظر الشيعية والكردية، حقق المؤتمر رضا السُنة وتوافقهم، خاصة على المشاركة فى الانتخابات، وسجل المؤتمر حرص الأطراف على عراق واحد ديمقراطى «فيدرالى»، وهى كلمة أضيفت إلى مسودة البيان الختامى بعد إقراره وتحفظ السُنة عليها. سجل الشيعة والأكراد أيضاً إدانة للإرهاب فى العراق، وتحدث البيان عن المقاومة كحق للشعب دون تحديد هذا الحق فى العراق، وكذلك سجل الموقف الشيعى الكردى أن العراق متعدد الطوائف والأعراق، وهى صيغة فى الدستور يقصد بها تعزيز الفيدرالية، ويقصد بها تميز طوائف العراق الدينية والثقافات، وأخيراً سجل الشيعة والأكراد عدداً من المطالب التى يتعين أن تفى بها الأطراف والعالم العربى. أما السُنة، فقد سجلوا عدداً من النقاط أولها النص على عراق واحد، وثانيها قضية المقاومة والإرهاب، وثالثها مسألة الوجود الأجنبى فى العراق. ومن الواضح أن البيان لم يفترق كثيراً عما طالب به السُنة من انسحاب تدريجى للقوات الأجنبية، وبناء للقوات الوطنية العراقية. صحيح أن السُنة لم يحصلوا سوى على تأكيد لمبدأ المقاومة، إلا أنهم متفقون مع البيان فى ضرورة التمييز بين المقاومة والإرهاب. وقد يرى البعض فى هذا الموقف كسباً من حيث النص على المبدأ، كما قد يرى فيه البعض الآخر تحصيل حاصل، لأن الأصل هو شرعية المقاومة ونبذ الإرهاب، ولكن المهم هل ما يحدث فى العراق مقاومة أم إرهاب؟ غير أن هناك اتفاقاً بين الفرقاء على أن اضطراب الأمن فى العراق قضية أولية دون استدعاء كل أسباب هذا الاضطراب، واتفاقا على أهمية العملية السياسية التى لا تستبعد أحدًا. وقد لوحظ أن كل الأطراف تجنبت التعرض للعمليات الأمريكية فى المدن العراقية بمساعدة قوات الجيش والشرطة العراقية، والارتباط بين الاحتلال وهذه القوات من وجهة نظر الجماعات الإرهابية وجماعات المقاومة على السواء،

ولـذلك اقـتصر الاتفـاق فى هـذا المقـام عـلى خطـر إراقـة الـدم العراقـى خاصـة بـين المدنيين، وهو ما يقترب بشكل أكـبر مـن موقـف السُـنة، لأن ذلـك لا ينتقـد مهاجمـة قوات الاحتلال. وكان الاتفاق على إدانة أعـمال التعـذيب هما مشـتركا، حيـث ذّكـر بعـض المشـاركين بعصر صـدام وبطْشـه للجميـع، وهـو اعـتراف مهـم مـن الشـيعة والأكـراد بـأنهم لم يكونـوا وحـدهم هـم المستهدفين لأسـباب عرقيـة أو دينيـة، وأن الاستبداد طال الجميع، ولكن المشاركين لم يتعرضوا لجرائم التعديب الأمريكية.

من وجهة النظر العربية، يعد المؤتمر انتصـاراً كبـيراً لـروح المصـالحة والالتحـام بـين الجهود العربية التي لم تبدأ إلا عند نقطة حرجة فى تطور الأوضاع فى العـراق، وحـرص أمريكى على إشراك العالم العربى حتى تـتمكن الولايـات المتحـدة مـن تقريـر حسـابات الانسحاب أو البقاء بمعزل عن خسائرها، أو مستوى العملية السياسية فى العراق.

وقد رحبت الولايات المتحـدة بنتـائج مـؤتمر المصـالحة، ولم تجـد مانعـاً فى أن يبـدأ الحوار بين الحكومة العراقية «والمتمردين»، ولكن هنـاك فرقـاً بـين التمـرد والمقاومـة والإرهاب، وهو مصطلح مخفـف لوصـف «الإرهـابيين» الـذى تسـتخدمه البيانـات الأمريكية. وما يهم الولايات المتحدة هو احتواء المقاومة، وتقدم العمليـة السياسـية، ولذلك لم تعلق على مسألة الانسحاب الواردة فى البيان.

وفى تقديرى أن نجاح الوفاق يبدأ بالإعلان عن جدول زمنى للانسحاب، وهذه نقطة قد تكون خلافية فى هذه المرحلة، لأن الحكومة العراقيـة هـى التـى طلبـت مـن مجلس الأمن بقاء قوات الاحتلال التـى يطلـق عليهـا فى قـرارات المجلـس «القـوات المتعددة الجنسيات»، كما أن الجدل فى الولايات المتحـدة لايـزال محتـدماً حـول قضـية الانسحاب مـن العـراق، ويبـدو أن مجـس الشـيوخ لـيس مسـتعد بعـد لاتخـاذ قـرار بمعزل عن الإدارة الأمريكية، والدليل على ذلك هزيمة مشروع قرار بهـذا المعنـى فى

المجلس. كذلك لا يمكن أن ينجح الوفاق ما لم يتم وقف كافة الأعمال المسلحة من كل الأطراف، وهذا فى ظنى هو الخطوة الأولى، وإنما يجب أن تكون هذه الخطوة فى إطار خطة أشمل معلن عنها للانسحاب. فيحب أن تتوقف القوات الأمريكية بعد إعلان الانسحاب عن أى نشاط عسكرى ضد المدن العراقية مقابل أن تقف كل أعمال المقاومة، وأن يتم ذلك تحت إشراف عربى ودولى. ويخشى أن تكون مطالب المؤتمر من الدول العربية بتعزيز وجودها الدبلوماسى والإعلامى وضبط الحدود وتدريب كوادرها الأمنية وغيرها جزءاً من تصور تطبيع الموقف فى العراق لصالح استمرار قوات الاحتلال مع استمرار انعدام الأمن. لأن كل هذه التوافقات سوف تصطدم بصخرة الاحتلال، ومادام الاحتلال قائما، فإن الإرهاب والمقاومة وإبادة الشعب العراقى وتجزئة العراق سوف تستمر، فكلها فى ركاب الاحتلال.

وأخيراً، فإننا لا نظن أن روح الوفاق التى بدت فى المؤتمر سوف تكون كافية لإزالة كل مظاهر التجزئة فى الحال، وإنما هى بداية إذا حسنت النوايا وتوفرت شروط النجاح، بحيث يمكن القول أن هذه بحاجة إلى حماية عن طريق هذه الإجراءات التى أشرت إليها. ولكن هذه الروح قد تكون كافية لتجنيب العراق حرباً أهلية توسع دائرة التجزئة، وتبرر وجود الاحتلال والإرهاب، وتسهم فى القضاء على ما بقى فى العراق من مظاهر الوحدة والوئام.

إن ما تمخض عنه هذا المؤتمر يضع العراق فى مفترق الطرق، ولذلك يجب الالتفات إلى ما نقل عن المقاومة العراقية من أنها ليست بحاجة إلى اعتراف بشرعيتها، وأنها حقيقة قائمة، بينما لا يجب الالتفات لحظة واحدة إلى ما يتردد من أن الاعتراف بالمقاومة هو مقدمة لإعادة نظام صدام حسين، والسبب بسيط وهو أن هناك إجماعاً عراقياً على مساوئ بعض رجال البعث والنظام، وعلى أن المقاومة حق للشعب العراقى.

(١٤)

مؤتمر الوفاق ومستقبل العراق

بقطع النظر عن التحديات التى تواجه قرارات مؤتمر الوفاق فى الواقع العراقى، فإن هذا المؤتمر يعد رمزاً للكثير من الدلالات أحدها الشعور بأن العالم العربى قد بدأ يهتم اهتماماً حقيقياً بالمشكلة العراقية. وقد بدا أن افتتاح المؤتمر والكلمات التى ألقيت فيه من الأطراف العراقية المختلفة سوف يكون بداية التحدى الكبير بسبب الانقسام الذى ظهر من مواقف الوفود، والذى انحسر فى اتجاهين أساسيين:

الأول: هو أن مشكلة العراق تتركز فى عدم الأمن بسبب الإرهاب، وأن المطلوب هو التضامن للقضاء على هذا الإرهاب،

بينما ركز الاتجاه الثانى : على أن المشكلة الرئيسية فى العراق هى الاحتلال الأمريكى، وكان واضحاً منذ البداية أن لعالم العربى مطالب بأن يقوم بالتقريب بين أبناء العراق على أساس القواعد التى تكفل وحدة العراق وسلامة أراضيه ،وتجعل المصلحة العراقية العليا فوق كل الاعتبارات الطائفية . وعندما أصدر المؤتمر بيانه الختامي أشاع جواً من الارتياح المصحوب بالإشفاق من تحديات التنفيذ خاصة وأن الرئيس العراقي قد استبق الجلسة الختامية وأعلن أنه مستعد للقاء عناصر المقاومة التي ترغب في ذلك ، إلا أن الولايات المتحدة وشركاء الحكم في العراق أعلنوا بعد ذلك عن معارضتهم لهذا الموقف ، وتلك واحدة من أهم عقبات التنفيذ، مادامت تهدئة الشارع العراقي هي نقطة البداية في أي تسوية في العراق .ومن الواضح أن المسافة الفاصلة بين الخطاب الكردى الشيعى من ناحية،

والخطاب السُنى من ناحية أخرى يجب أن يقوم العالم العربى بجسرها، وأن يحتضن العراق «الجريح» حتى لا يكون مصدراً للفتن والكوارث للعالم العربى. وبالفعل بذلت اللجنة العربية المكلفة بالشأن العراقى دوراً بالغ الأهمية، بالإضافة إلى دور الأمين العام للجامعة العربية للتوصل إلى توافق. ومن الواضح أيضاً أن هذا المؤتمر لم يكن مقرراً له أن ينقل العراق مما هو فيه بلمسة سحرية إلى العراق الذى نريده، كما أن المؤتمر يمهد لمؤتمر آخر فى مارس. هناك إجماع على نجاح المؤتمر، بل إن الأمين العام للجامعة يرى أنه لم يتوقع كل هذا النجاح، وأنه بدا متحفظاً للغاية، وأنه حذر من الإفراط فى التفاؤل، لأنها تلك المرة الأولى التى يجلس العراقيون فيها وجهاً لوجه، وأن يتبادلوا الرأي في كل القضايا الحساسة دون تردد، وأن يفصحوا عن آرائهم بكل وضوح.

ويهمنا فى هذه المقالة أن نرصد نقطة جوهرية تتعلق بتحديات وعقبات التنفيذ فى الواقع. وبطبيعة الحال، فإن هناك مسألة تسبق هذه النقطة، وهى تقييم أعمال المؤتمر من وجهة نظر مختلف الأطراف، وهذه قضية هامة، لأن الطرف الخاسر فى المؤتمر سوف يسعى إلى تحسين موقفه على الأرض حتى ينعكس ذلك فى مؤتمر مارس القادم. من وجهة النظر الشيعية والكردية، حقق المؤتمر رضا السُنة وتوافقهم، خاصة على المشاركة فى الانتخابات، وسجل المؤتمر حرص الأطراف على عراق واحد ديمقراطى «فيدرالى»، وهى كلمة أضيفت إلى مسودة البيان الختامى بعد إقراره وتحفظ السُنة عليها. سجل الشيعة والأكراد أيضاً إدانة للإرهاب فى العراق، وتحدث البيان عن المقاومة كحق للشعب دون تحديد هذا الحق فى العراق، وكذلك سجل الموقف الشيعى الكردى أن العراق متعدد الطوائف والأعراق، وهى صيغة فى الدستور يقصد بها تعزيز الفيدرالية، ويقصد بها تميز طوائف العراق الدينية

والثقافات، وأخيراً سجل الشيعة و لأكراد عدداً من المطالب التى يتعين أن تفى بها الأطراف والعالم العربى. أما السُنة، فقد سجلوا عدداً من النقاط أولها : النص على عراق واحد، وثانيها : قضية المقاومة والإرهاب، وثالثها مسألة الوجود الأجنبى فى العراق. ومن الواضح أن البيان لم يفترق كثيراً عما طالب به السُنة من انسحاب تدريجى للقوات الأجنبية، وبناء للقوات الوطنية العراقية. صحيح أن السُنة لم يحصلوا سوى على تأكيد لمبدأ المقاومة، إلا أنهم متفقون مع البيان فى ضرورة التمييز بين المقاومة والإرهاب. وقد يرى البعض فى هذا الموقف كسباً من حيث النص على المبدأ، كما قد يرى فيه البعض الآخر تحصيل حاصل، لأن الأصل هو شرعية المقاومة ونبذ الإرهاب، ولكن المهم هل ما يحدث فى العراق مقاومة أم إرهاب.

غير أن هناك اتفاقاً بين الفرقاء عى أن اضطراب الأمن فى العراق قضية أولية دون استدعاء كل أسباب هذا الاضصراب، واتفاقا على أهمية العملية السياسية التى لا تستبعد أحدًا. وقد لوحظ أن كل الأطراف تجنبت التعرض للعمليات الأمريكية فى المدن العراقية بمسـعدة قوات الجيش والشرطة العراقية، والارتباط بين الاحتلال وهذه القوات من وجهة نظر الجامعات الإرهابية وجماعات المقاومة على السواء، ولذلك اقتصر الاتفاق فى هذا المقام على خطر إراقة الدم العراقى خاصة بين المدنيين، وهو ما يقترب بشكل أكبر من موقف السُنة، لأن ذلك لا ينتقد مهاجمة قوات الاحتلال. وكان الاتفاق على إدانة أعمال التعذيب هما مشتركا، حيث ذّكر بعض المشاركين بعصر صدام وبطشه للجميع، وهو اعتراف مهم من الشيعة والأكراد بأنهم لم يكونوا وحدهم هم المستهدفين لأسباب عرقية أو دينية، وأن الاستبداد طال الجميع، ولكن المشاركين لم يتعرضوا لجرائم التعذيب الأمريكية.

من وجهة النظر العربية، يعد المؤتمر انتصاراً كبيراً لروح المصالحة والالتحام بين

الجهود العربية التي لم تبدأ إلا عند نقطة حرجة فى تطور الأوضاع فى العراق، وحرص أمريكى على إشراك العالم العربى حتى تتمكن الولايات المتحدة من تقرير حسابات الانسحاب أو البقاء بمعزل عن خسائرها، أو مستوى العملية السياسية فى العراق.

وقد رحبت الولايات المتحدة بنتائج مؤتمر المصالحة، ولم تجد مانعاً فى أن يبدأ الحوار بين الحكومة العراقية «والمتمردين»، ولكن هناك فرقاً بين التمرد والمقاومة والإرهاب، وهو مصطلح مخفف لوصف «الإرهابيين» الذى تستخدمه البيانات الأمريكية. وما يهم الولايات المتحدة هو احتواء المقاومة، وتقدم العملية السياسية، ولذلك لم تعلق على مسألة الانسحاب الواردة فى البيان.

وفى تقديرى أن نجاح الوفاق يبدأ بالإعلان عن جدول زمنى للانسحاب، وهذه نقطة قد تكون خلافية فى هذه المرحلة، لأن الحكومة العراقية هى التى طلبت من مجلس الأمن بقاء قوات الاحتلال التى يطلق عليها فى قرارات المجلس «القوات المتعددة الجنسيات»، كما أن الجدل فى الولايات المتحدة لايزال محتدماً حول قضية الانسحاب من العراق، ويبدو أن مجلس الشيوخ ليس مستعداً بعد لاتخاذ قرار بمعزل عن الإدارة الأمريكية، والدليل على ذلك هزيمة مشروع قرار بهذا المعنى فى المجلس. كذلك لا يمكن أن ينجح الوفاق ما لم يتم وقف كافة الأعمال المسلحة من كل الأطراف، وهذا فى ظنى هو الخطوة الأولى، وإنما يجب أن تكون هذه الخطوة فى إطار خطة أشمل معلن عنها للانسحاب. فيجب أن تتوقف القوات الأمريكية بعد إعلان الانسحاب عن أى نشاط عسكرى ضد المدن العراقية مقابل أن تقف كل أعمال المقاومة، وأن يتم ذلك تحت إشراف عربى ودولى. ويخشى أن تكون مطالب المؤتمر من الدول العربية بتعزيز وجودها الدبلوماسى والإعلامى وضبط الحدود وتدريب كوادرها الأمنية وغيرها جزءاً من تصور تطبيع الموقف فى العراق لصالح

استمرار قوات الاحتلال مع استمر ر انعدام الأمن. لأن كل هذه التوافقات سوف تصطدم بصخرة الاحتلال، ومادام 'لاحتلال قائما، فإن الإرهاب والمقاومة وإبادة الشعب العراقى وتجزئة العراق سوف تستمر، فكلها فى ركاب الاحتلال.

وأخيراً، فإننا لا نظن أن روح الوفاق التى بدت فى المؤتمر سوف تكون كافية لإزالة كل مظاهر التجزئة فى الحال، وإنما هى بداية إذا حسنت النوايا وتوفرت شروط النجاح، بحيث يمكن القول أن هذه بحاجة إلى حماية عن طريق هذه الإجراءات التى أشرت إليها. ولكن هذه الروح قد تكون كافية لتجنيب العراق حرباً أهلية توسع دائرة التجزئة، وتبرر وجود الاحتلال والإرهاب، وتسهم فى القضاء على ما بقى فى العراق من مظ'هر لوحدة والوئام.

إن ما تمخض عنه هذا المؤتمر يضع العراق فى مفترق الطرق، ولذلك يجب الالتفات إلى ما نقل عن المقاومة العر'قية من أنها ليست بحاجة إلى اعتراف بشرعيتها، وأنها حقيقة قائمة، بينما لا يجب الالتفات لحظة واحدة إلى ما يتردد من أن الاعتراف بالمقاومة هو مقدمة لإعادة نظام صدام حسين، والسبب بسيط وهو أن هناك إجماعاً عراقياً على مساوئ بعض رجال البعث والنظام، وعلى أن المقاومة حق للشعب العراقى. بل إن الاتفاق على انسحاب القوات الأجنبية لم يكن من التصور أن يتم لولا موافقة الولايات المتحدة في هذا الأمر الذي تملك فيه وحدها القرار، وبالفعل هناك إشارات تلتقي مع هذا الافتراض من الجانب الأمريكى، ونحن نأمل أن تلتقى المصلحة الأمريكية مع الرؤية العربية لإنقاذ العراق مما يواجهه من مخاطر.

(١٥)

مستقبل الوفاق في العراق

الوفاق فى الساحة العراقية المعقدة ينصرف على مفاهيم ثلاثة متناقضة :

المفهوم الأول : وهو أن كل الطوائف العراقية تدرك أن أحوال العراق قد أضنت الجميع وأرهقتهم وأن المصلحة قد تم إدراكها بينهم وأن هذه المصلحة تعنى عودة الناس إلى أعمالهم وتأمين الشوارع وتشغيل المرافق وتطبيع الحياة فى المدن حتى رغم وجود الاحتلال. هذا المعنى غير متصور لأنه يتحدى عاملين هامين:

الأول : هو أن كل الطوائف الشيعة والسنة والأكراد حسب التصنيف الأمريكى قد ارتضوا الحد الأدنى تاركين الحد الأعلى فى حكم العراق ومستقبله لقابل الأيام وهذا غير ممكن فى وقت يتشكل فيه العراق الجديد وتسدد فيه استحقاقات الطوائف بحسب تحالفاتها.

أما العامل الثانى : فهو استمرار الاحتلال ومخططاته واختلاف المصلحة بين الطوائف إزاء وجود الاحتلال أو رحيله. فالأكراد يتمنون استمراره لأنه ضامن لازدهارهم واستقلالهم، أما السنة فهم الذين يقاومونه وحدهم، ثم انضم فريق من الشيعة فى جهد مستقل بعد أن قررت إيران أن تغير موقفها فى العراق أو بعد أن استنفدت إيران المرحلة الأولى من سياستها بسيطرة الشيعة وإخضاع السنة على مستوى العملية السياسة، والتى كانت تحتاج إلى تعاون مع قوات الاحتلال، بل ومساعدة هذه القوات فى تصفية القدرات العسكرية للسنة والقاعدة، رغم أن إيران تميز بين السنة والقاعدة حسب المصلحة، إذ أنها تعاونت مع واشنطن ضد القاعدة المتحالفة مع

طالبان، ثم استدارت الآن تعزز القاعدة وكل من يناهض الاحتلال فى العراق حتى تستطيع طهران أن تجنى هى الثمار من واشنطن، وتقنع واشنطن بأن العراق هو ساحتها وأن المصالح الأمريكية فى العراق مرهونة بمدى الاتفاق الأمريكى مع طهران.

أما المفهوم الثانى : للوفاق العراقى فهو ذلك الذى تريده واشنطن وهو خلق مصلحة للطوائف الأقوى فى العراق تحقق المصالح الأمريكية واستمرار الوجود السياسى والعسكرى الأمريكى. وهذا أمر مستحيل لأن الأكراد وحدهم حلفاء واشنطن لا يستطيعون ذلك بمفردهم، وأما السنة فلا يمكنهم التماهى مع المشروع الأمريكى الصهيونى فى العراق، كذلك الأمر بالنسبة للشيعة فى المدى البعيد بعد أن استفادا من العملية السيسية لأن ذلك يتوقف على مدى التوافق الإيرانى مع شيعة العراق.

هل يصمد مؤتمر الوفاق لمواجهة تداعيات الانسحاب فى العراق؟

إذا كان مؤتمر الوفاق العراقى الذى انعقد فى القاهرة قد اعتبر بداية للبناء عليها من زاوية معينة، وهى أن كل القوى السياسية قد أفصحت عن مواقفها علانية، فإن العمليات العسكرية الأمريكية بالتعاون مع القوات العراقية قد اعتبرت إخلالاً بهذا الاتفاق، وعدواناً على السُنة وعلى المقاومة التى اعترف المؤتمر بها، وميزها عن أعمال الإرهاب الموجهة ضد العراقيين المدنيين. ولكن المقاومة هى تلك الموجهة ضد القوات المحتلة دون أن يتخذ المؤتمر موقفاً فيما يتعلق باستهداف قوات الجيش والشرطة فى العراق، التى تعتبر فى نظر المقاومة متعاونة مع الاحتلال. ورغم ما بدا من أن قرار الانسحاب الأمريكى من العراق قد جاء منسجماً مع قرارات مؤتمر الوفاق، إلا أن الثابت أن قرار الانسحاب الأمريكى كان قراراً أمريكياً خالصاً لا علاقة له بالمؤتمر، كما أن هذا القرار يبدو أنه اتخذ منذ يناير ٢٠٠٥م على الأقل

لاعتبارات تتعلق بالسياسات الأمريكية الداخلية، وأحوال القوات الأمريكية فى العراق. وبغض النظر عن أن الرئيس بوش قدم قرار الانسحاب على أنه أحد قطوف النصر الأمريكى فى العراق، وهو أمر بحاجة إلى مناقشة، إلا أن الإدارة الأمريكية تعتقد حقاً أنها انتصرت فى العراق، وهذه قضايا يمكن مناقشتها فى سياق آخر وفقاً لمعايير محددة للنصر والهزيمة.

ولكن الثابت أيضاً أن الولايات المتحدة نجحت حقاً فى العراق فى تحطيم وحدته الوطنية، وتكريس تجزئته رغم ما تعلنه رسمياً من حرصها على المحافظة على هذه الوحدة. ولكن قرار الانسحاب لن يعنى انقطاع الصلة بين الولايات المتحدة والعراق نظراً لما يمثله العراق، بترولياً وسياسياً وجغرافياً من زاوية إيران وإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة. كما أن الأدبيات الأمريكية، وهى تقدم قرار الانسحاب لأول مرة فى إطار توصية للإدارة الأمريكية، قد أكدت أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتجنب خسائر الوجود العسكرى، وأن تحقق أهدافها فى العراق، التى لم تحقق حتى الآن بوسائل أخرى، أى بقواعد عسكرية وجهود مدنى مكثف، بحيث تسمح للساحة العراقية بالتخلص من هذا العدد الهائل من الدول التى تجامل الولايات المتحدة فى العراق تحت عنوان القوات المتعددة الجنسيات. وسوف يقدم الرئيس الأمريكى للكونجرس إنجازاته فى العراق، وأهمها القضاء على صدام حسين الذى كان خطراً على شعبه وعلى المنطقة، وإنشاء نظام سياسى ديمقراطى يكرس تقسيم العراق وفقاً لمكونات الشعب العراقى، حسبما أشار السفير الأمريكى المنسق لعملية وضع الدستور فى العراق، الذى أكد أن العراق لم يكن قائماً أصلاً فى تسويات الحرب العالمية الأولى، وأن تقسيمه وفقاً لواقعة ليس جريمة، أى أنه يعترف بأن إعادة رسم خريطة العراق ليس أمراً جللا، وأن انتزاع العراق من الأسرة العربية

ليس أمراً خطيراً، بل هو اعتراف من وجهة نظره بواقع ظلت النظم العراقية المتعاقبة تتجاهله، وهو يقصد بذلك أن الشيعة فى العراق ليسوا عرباً، وأن السنة وحدهم هم العرب، وأن الأكراد لا ينتمون لأحد، وهذا تقسيم ينم عن سوء النية.

المهم فى هذه المقالة ليس دراسة تداعيات الانسحاب الأمريكى من العراق، وهى كثيرة، ولكن التركيز ينصب على تحليل مخاطر نشوب الحرب الأهلية والإجراءات اللازمة لتوقيها، ويكفى ما أصاب العراق من ويلات، وما عانى شعبه من مآسى منذ الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وما أعقبها من انقلابات عسكرية انتهت بتولى حزب البعث فى عصر ارتبط فيه معنى النظام القومى بالاستبداد، وتميز فى عصر صدام حسين بالاستبداد والعدوان، والتهام الدول المجاورة باسم القومية العربية والأمن القومى العربى، وكانت تلك هى الحربة التى صوبت إلى كل ما هو قومى فى المنطقة منذ غزو العراق للكويت، وفرض الأجندة الأمريكية على منطقة الخليج بسبب هذا الغزو ثم عانى الشعب العراقى بعد ذلك من الاستبداد الداخلى والحظر الدولى الذى راح ضحيته أكثر من ثلاثة ملايين مواطن عراقى معظمهم من الأطفال. وأخيراً تعرض العراق لمحنة اغزو الأمريكى، وسرقة تاريخه وثرواته التاريخية، وتدمير مدنه، وإبادة مئات الآلاف من شعبه فى عمليات بدأت ولاتزال مستمرة، ومعها يبدو الأمل فى نجدة العراق ضعيفاً. ومعنى ذلك أن العراق لا يحتمل بعد كل ذلك حرباً أهلية لا تبقى ولا تذر. أما احتمالات لحرب الأهلية فى العراق التى تدور بالفعل فهى قائمة. وليس معنى هذه النتيحة أن الانسحاب الأمريكى هو الذى منع قيام الحرب الأهلية، بل الصحيح هو أن الحرب الأهلية واحتمالاتها هى من صنع الاحتلال حتى تؤدى هذه الحرب إلى إبعاد فرص إعادة الوحدة، وإلى إضعاف العراق حتى يتمكن الاحتلال من السيطرة على مقدراته

المادية والسياسية والاستراتيجية. ولذلك فإن معيار الوطنية فى العراق فى هذه المرحلة الحرجة هو نبذ الطائفية، واعتبار ما حدث فى العراق حتى الآن مرحلة يجب ألا تؤثر على مستقبل العراق، وأن يسعى الجميع للعيش فى عراق واحد وقد زالت منه أسباب فرقته، وهى الاستبداد والاحتلال، وليثبت العراقيون جميعاً بكل طوائفهم وأعراقهم أن العراق الواحد هو الوطن الأهم، والعراق الديمقراطى هو الذى يحقق الانتماء لكل أبنائه، ويضع التقسيمات الطائفية فى إطارها الطبيعى، كما يضع التمايزات العرقية فى حجمها الصحيح. وليتذكر العراقيون أن الولايات المتحدة، التى يصر خطابها الرسمى والإعلامى على أن العراق منقسم إلى طوائف وأعراق هى نفسها تضم كل أعراق الأرض وكل أديان الأرض، وهى مجتمع عالمى بالمعنى الحرفى للكلمة، ومع ذلك فقد أصبحت أمة تتمتع بالتنوع والتعدد البناء.

ولو طبقنا المنهج الأمريكى فى العراق على الولايات المتحدة لتمزقت الولايات المتحدة بعدد أعراقها وأديانها، ولازلت من الخريطة تماماً. ولذلك يجب أن يتدبر العراقيون هذه الحقيقة، وهى أن الذى يجمع الأمريكيين جميعاً هو مظلة الديمقراطية واحترام القانون، وأن هناك فرقاً بين المكون الطائفى والعرقى، وبين أن يتحول هذا المكون إلى مرض، فمن آيات الله تباين الأعراق والأجناس والتنوع، بل إن الإسلام الذى يعتنقه أهل العراق قد دعا إلى التعارف بين الأمم المتباينة، فما بالنا والحال بين أبناء أمة واحدة. ولا يجوز أن يتخذ أبناء العراق من الماضى بتفسيراته المختلفة سبباً لتدمير المستقبل، فقد عانى الجميع ولابد أن يسعد الجميع.

وإذا كان ما نقوله هو نداء له طابع أخلاقى وعملى، فإننا ندرك أن هناك واقعاً نشأ فى العراق، وهو هذا الانقسام بين الشيعة والسُنة والأكراد، وأن الأكراد والشيعة يسعى كل إلى كيان مختلف، فيؤدى سعى الأكراد إلى الاستقلال إلى تمزيق

العراق وإلى الدخول فى منطقة الجحيم التى يمكن أن تتحالف فيها إيران مع تركيا لمحاربة القومية الكردية الناشئة، وتصر الشيعة والأكراد على أن العرب هم السُنة فقط وهم الأقلية، وهم الذين ساندوا صدام حسين، وهم الذين يقاومون الاحتلال، وهم الذين يطمحون فى إعادة سيطرة العرب بصدام أو بغيره على الشيعة والأكراد، وأن القوات الأمريكية هى التى تحمى الشيعة والأكراد من المقاومة، وأن انسحاب هذه القوات سوف يجعل الشيعة والأكراد لقمة سائغة للمقاومة التى تكون بعد الانسحاب قد نجحت فى القضاء على العنصر الأجنبى فتتفرغ للقضاء على من يحتمون بحميته ويستظلون بظله. وفى نفس الوقت، فإن إيران سوف تساند الشيعة ضد السُنة مما يؤدى إلى تعمق الفرز السُنى الشيعى ليس فقط فى العراق، وإنما فى المنطقة بأسرها، وهو ما يؤدى إلى مخاطر أمنية شديدة على وحدة دول المنطقة، كما يؤدى إلى صدام محقق بين إيران والعالم العربى.

هكذا تبدو صورة الحرب الأهلية فى العراق ومضاعفاتها، ولذلك فليس من العدل أن يترك العراقيون وحدهم، وإنما لابد أن يقوم العالم العربى بدور حقيقى ومخلص حتى لو لم يكن هذا الدور منسجماً مع توجهات دول خارجية، وأرجو أن يكون ذلك نذيراً حتى لا نقول مع على بن أبى طالب كرم الله وجهه:

«أمرتهم أمرى بمنقلب اللوى فلم   يستبينوا النصح إلا ضحى الغدِ»

(١٦)

هل يجدى مؤتمر شرم الشيخ في معالجة الأزمة العراقية

عقد في شرم الشيخ يومي ٣ و٤ من مايو ٢٠٠٧م مؤتمران أولهما لمساندة الحكومة العراقية في برامج المصالحة الداخلية والمساعدة في إعمار العراق بأكثر من ثلاثين مليار دولار فضلاً عن إسقاط الجزء الأكبر من الديون المستحقة للدول الأخرى عن العراق ، والمؤتمر الثاني يبحث في علاقة العراق مع الدول المجاورة وفي مجمل مستقبل التسوية في العراق .

تقييم هذا المؤتمر الذي يبحث المأساة العراقية من جوانب متعددة يتجه اتجاهين متناقضين :

الاتجاه الأول : يرى أن هذا المؤتمر الذي دعت إليه الولايات المتحدة وأنها لا تزال تأمل في تهيئة الأوضاع في العراق على أي شكل من الأشكال بحيث يمكن لها أن تستمر وأن تحقق أهدافها التي ذهبت إلى العراق من أجلها وأن ترفع الحرج عنها داخل الولايات المتحدة وخارجها وأن تعتبر حملتها في العراق أكبر إنجازات الإدارة الأمريكية منذ التجربة اليابانية خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تردد دائمًا بأنها تنجز في العراق مهمتين غير مسبوقتين ، فإذا كانت في اليابان قد حققت مهمة واحدة وهي وضع الدستور الذي قامت على أساسه حكومة ديمقراطية مسالمة ، فإن واشنطن في العراق زعمت أنها أسقطت الحكم المستبد في العراق وهو بذاته إنجاز ربما يجمع الشعب العراقي بجميع طوائفه عليه وهو الذي أغرى الولايات المتحدة بأن تحلم بأن إسقاط تمثال صدام سوف يتبعه الورود والزغاريد ومظاهر

البهجة والامتنان للرئيس بوش. والمهمة الثانية هي استبدال هذا النظام المستبد المكروه في الداخل وفي جيرته القريبة بنظام ديمقراطي مشرق تزدهر فيه حدائق الحرية ويشعر فيه الشعب العراقي بالامتنان للمرة الثانية لصاحب اليد البيضاء .

وفقًا لهذه الرؤية فإن مؤتمر شرم الشيخ هو أحد المؤتمرات التي تضاف إلى سابقاتها والتي تحاول أن تجمع بين المتناقضات ولا تريد أن تعالج الأمور معالجة جذرية . ويلاحظ أتباع هذا الاتجاه أن المؤتمرين في اليومين المتتاليين في شرم الشيخ قد أسفرا عن محفزات دولية وتعبيرات عالية عن حسن النية تجاه الشعب العراقي مقابل تعهد حكومة المالكي بعمل الكثير وهي أعجز عن أن تحمي نفسها وأن تغادر المنطقة الخضراء وأن تعمل بعيدًا عن دائرة الحماية العسكرية الأمريكية السياسية .

يرى هذا الفريق أيضًا أن الولايات المتحدة التي مكنت لإيران في العراق هي نفسها التي تحاول مغازلة إيران من أجل ورطتها في العراق ، وإيران تتمنع لأنها تعلم أن ورقتها الرئيسية ضد الولايات المتحدة هي الورقة العراقية ولذلك فإن التناقض واضح داخل هذا المؤتمر فكيف يدعو المؤتمر إيران والدول المجاورة للعراق بأن تكف عن مساندة المقاومة العراقية ضد الاحتلال وهي التي سماها المؤتمر بقوى الإرهاب واعتبر المالكي أنها فزعت بسبب إنجازاته الخارقة في خطته الأمنية لأنها لا تريد أن يولد العراق الجديد المتعافي من أزمته الطاحنة .

وفي نفس الوقت فإن الدول المجاورة تدرك أن هذه المقاومة بالذات هي التي ستخرج الولايات المتحدة من العراق وأن المقاومة بذاتها هي الورقة الكبرى في يد هذه الدول و والدليل على ذلك هو أن هذه الدول إذا كفت عن مساندة المقاومة فسوف تستغنى عنها الولايات المتحدة ويستقر قرارها في العراق ويزدهر المشروع الأمريكي في عموم المنطقة العربية بما في ذلك هذه الدول المجاورة ، وإذا كانت

إيران لوحت للولايات المتحدة على لسان رئيسها بأن واشنطن لديها الخيار بين التفاهم أو الصدام مع إيران ، فإن التفاهم مع إيران يمر عبر ورقتين كبيرتين أكبرهما العراق وأقلهما الملف النووي ، وكلا الورقتين تظهر لإسرائيل فيهما مصلحة محققة .

يرى هذا الفريق أيضًا أن إسقاط الديون عن العراق هو هدف أمريكي دائم وأنه خطوة متهورة من جانب الدول العربية لأنها تعني مساندة النظام القائم وتوفير الأموال لكي تنهبها الحكومة مع مجموعة المافيا الأمريكية في العراق ، ويفهم هذا الفريق أن تقديم الأموال للعراق وزيادة قدرته المالية بإسقاط الديون يجب أن يكون مكافأة لحكومة وطنية غير طائفية ، وليس لمجرد وعود لا تستطيع الحكومة ولا تريد أن تنفذها لأن مجرد تنفيذها يعني زوال هذه الحكومة . ولذلك عندما اقترح عمرو موسى في المؤتمر أن تشارك المقاومة العراقية في التسوية وأن تكف الحكومة العراقية عن مساندة فرق الموت التي تقطع أوصال الشعب العراقي وتتصدى لأبناء السنة فيه بدعم من إيران ، أحدث ذلك ارتباكًا في الدوائر الأمريكية والعراقية ، ولحسن الحظ فإن أطرافًا عربية رئيسية من بينها مصر والسعودية قد تعاطفت مع هذا الخط صراحة في كلمات وزرائها الرسمية وكانت مطالبات هذه الدول للحكومة العراقية نقيضًا كاملاً لما وعدت به الحكومة ووثيقة دامغة بأن الحكومة في ذاتها لا تصلح لتنفيذ هذه الوعود ، فضلاً عن إصرار هذه الدول على جدولة انسحاب القوات الأمريكية ، وهي لغة جديدة في الخطاب السياسي العربي .

أما الفريق الثاني في تقييم مؤتمر شرم الشيخ فيرى أن المؤتمر لم يخل من فائدة وأبرز الفوائد التي ظهرت في المؤتمر هي أنه يعقد لأول مرة لكي يضم كل أطراف المجتمع الدولي وأكثر من ٦٠ دولة من أركان الدنيا الأربعة ، والتي أظهرت إصرارا على إنقاذ العراق من محنته ، ووضعت يدها على ما يعاني منه العراق ، ولكنها غفلت عن

أن تضع يدها على أسباب المعاناة فكأن هذه الدول أرادت لجرح العراق أن يشفى بأي ثمن قفزًا على واقع يرون جميعًا أسبابه ومسبباته .

ومن مزايا هذا المؤتمر أنه أتاح للحكومة العراقية الفرصة الأخيرة لكي تكتب بنفسها ولنفسها وثيقة بقائها أو إعدامها ولكن فات المؤتمر أن يضع آليات للمراقبة والمتابعة . أما المزية الثالثة فهي تلك الاتصالات الجانبية التي تمت في ردهات المؤتمر خصوصًا بين الولايات المتحدة وسوريا وإن كان الاتصال الأمريكي مع إيران قد كشف أن الولايات المتحدة تريد التفاهم مع إيران ولكن دون أن تفصح عن ذلك أو أن تلتقي بها علنًا ، مما دفع إيران إلى الاعتقاد بأن واشنطن هي التي بحاجة إليها وعليها أن تتحمل ثمن ذلك راضية أو مرغمة .

وقد اتجه بعض المراقبين إلى المبالغة في قيمة المؤتمر بالنسبة لهذه النقطة لدرجة أنهم اعتبروا أن المؤتمر قد نظم خصيصًا لكي يكون ستارًا لهذا اللقاء . ويذكر الجميع أن اللقاء الأمريكي الإيراني هو أحد أهم توصيات لجنة بيكر هاملتون وكذلك الاتصال بسوريا ، ولكن في الوقت الذي ترك لنانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأمريكي أن تتصل بسوريا إزاء الانتقادات الحادة من جانب البيت الأبيض ، ويتردد أنها تنوي زيارة إيران أيضًا ، إلا أن الإدارة الأمريكية تتجه رغمًا عنها إلى ترتيب اللقاء مع إيران مما يعكس الإدراك الأمريكي بالدور المركزي الإيراني في العراق ، فضلاً عن فشل الولايات لمتحدة في محاولة حصر التفاهم مع إيران في المسالة العراقية .

يرى هذا الفريق أيضًا أن الوضع في العراق قد وصل لمرحلة بالغة التعقيد تداخلت فيها خطوط داخلية وخارجية وقاسمها المشترك الأعظم هو الوجود العسكري الأمريكي ، مركز الثقل في دائرة التفاعلات داخل العراق ، رغم أن

المقاومة العراقية بدأت تفرض نفسها ولو بشكل هامشي في الظلال السياسي للمشهد العراقي ، ورغم أن إشارة الجامعة العربية إليها بهذا القدر من الجسارة يمهد لإدخالها كحقيقة سياسية ونقلها من مستوى الافتراض السياسي أو الاحتمال في الحسابات السياسية ، ولذلك يؤكد هذا الفريق على أن استمرار الحكومة الطائفية في العراق والتي تعتبر نفسها حكومة ديمقراطية منتخبة سوف يشجع الحكومة والأطراف الأخرى على تحقيق المصالحة الوطنية تمهيدًا لتغيير الساحة السياسية في المستقبل وأنه من العبث أن نفترض المثالية الكاملة في وضع غير مثالي كما لا يمكن أن نفترض سهولة إعادة ترتيب الأوضاع في العراق بنفس القدر من السهولة التي تعقد بها هذا الوضع منذ البداية .

والخلاصة أن مؤتمر شرم الشيخ هو سوق كبير ذهب إليه أعضاؤه بأجنداتهم الخاصة وخرجوا منه بحسابات خاصة ، ولا أظن أن العراق وأمنه واستقراره قد خرج بالكثير ، بل لعل الانطباع العام الإيجابي يتناقض مع احتمالات الخواء في التنفيذ ، كما قد يعطي انطباعًا واهمًا بأنه لا حاجة للانسحاب الأمريكي للعراق مادامت الحكومة العراقية قادرة على المصالحة الوطنية في ظل الحماية الأمريكية وقادرة على تصفية الميليشيات ، بل على العكس فإن نتائج المؤتمر بهذه الطريقة تتجاهل حقيقة أساسية عمدًا وتقفز عليها وهي أنها لا تزال تنظر إلى المقاومة العراقية على أنها تمرد وإرهاب وأن فكرة المصالحة دون إعادة توزيع الأوراق السياسية في الساحة العراقية بما في ذلك قوى المقاومة سوف يكون عبثًا وسوف يكون إصرارا على التمسك بأن المقاومة يجب أن تستبعد من ساحة التسويات .وقد يتساءل القارئ من هو الكاسب الأكبر ومن هو الخاسر الأكبر في سوق شرم الشيخ السياسي ؟

ورغم وجاهة السؤال إلا أن لدينا نوعين من الحسابات السياسة : النوع الأول

لا يخرج به المراقب بناء على رؤيته للكسب والخسارة لدى الأطراف المختلفة .

أما النوع الثاني : فهو تقدير كل طرف لما كسبه أو خسره في هذه المباراة ، ولكن المحقق أن انعقاد المؤتمر لتكريس الأهداف الأمريكية ومعها أهداف الحكومة العراقية التي انفض عنها حلفاؤها في البرلمان وذلك إذا نفذ السنة تهديدهم وانسحب من الحكومة وزراء جبهة التوافق العراقية فلن يكون لقرارات شرم الشيخ لتشفع في ستر عورة الحكومة العراقية ، أو مبررًا للحديث عن مصالحة وطنية شاملة .

وبعد مضى هذه الأسابيع عن مؤتمر شرم الشيخ فإن الأزمة فى العراق تتفاقم لأن المؤتمر كما ذكرنا لم يتصدى لجوهر المشكلة وإنما حاول أن يقفز على الحقائق فيها.

الفصل الثالث

مأساة صدام حسين

(١)

محاكمة صدام: ملاحظات قانونية وسياسية

صدام هو أول رئيس عربى تطيح بنظامه دولة أجنبية بالقوة عن طريق الغزو تحت دعاوى متعددة ثبت عدم صحتها، ولكن العالم كله لم يجادل بشكل جدى فى المنطق السياسى الأمريكى، خاصة وأن ثلثى الشعب العراقى قد أيد الغزو على أساس أن النظام الأمنى والبوليسى الذى أقامه صدام لم يترك أدنى فرصة للشعب العراقى لكى ينهى هذا النظام. ولسوء الحظ فإن الشعوب عندما تضيق بحكامها وببطشهم فإنها تستلهم الخلاص من قوة أجنبية، وتكون المقارنة الملتبسة بين الحكم الأجنبى «العادل» أو الحكم الوطنى المستبد مقارنة مغرضة.

وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ المنطقة العربية التى يطاح فيها بحاكم عربى على أيد أجنبية وليس عن طريق الانقلاب العسكرى أو عن طريق القوى الداخلية. وعندما أطيح بصدام حسين كان هو الرئيس الشرعى للعراق بقطع النظر عن عدم الاطمئنان إلى مصادر هذه الشرعية. وصدام هو الرئيس الثانى بعد ميلوسوفيتش فى يوغوسلافيا الذى يحاكم عن جرائمه ضد شعبه، مع فارق هام وهو أن الرئيس اليوغوسلافى السابق يحاكم أمام محكمة دولية، فتصبح جرائمه ضد شعبه جزءاً من جرائم النظام العام الدولى، أما صدام حسين فيحاكم أمام محكمة عراقية فى ظروف تجعل هذه المحاكمة مشهداً هزلياً يضاف إلى المآسى التى سطرها صدام حسين.

وتثير هذه المحاكمة عدداً من القضايا الهامة:

أولها : أن المحاكمة بدأت قبل أن تظهر نتائج الاستفتاء على الدستور، وربما يكون ذلك مقصوداً به أن يجدد حملة الكراهية فى العراق ضد صدام وضد السُنة العرب فى العراق. وقد تكون هذه المحاكمة جزءاً من اعتقاد الولايات المتحدة بأنها محاولة لكسر شوكة المقاومة، وهذا قائم على الافتراض بأن هناك علاقة بين صدام حسين والمقاومة.

وثانى هذه الملاحظات: أن إعلان نتائج الاستفتاء على الدستور - وهى تحصيل حاصل - بأغلبية ساحقة من جانب الأكراد والشيعة تعنى أن أى عمل ضد الدستور يعتبر خيانة عظمى، وأن كلمة «معظم الشعب» العراقى تقوم على أساس الأكراد والشيعة الذين يشكلون نظام الحكم فى العراق الجديد، مما يعنى أن السُنة قد أصبحوا أقلية «متمردة»، وأن أغلبية الشعب العراقى تستطيع أن تطلب تدخل المجتمع الدولى لقمع هذه الأقلية.

وثالث هذه الملاحظات: أن صدام حسين، وإن لم يكن الرئيس العربى الوحيد الذى استخدم سلطاته وصلاحياته للإضرار بشعبه، إلا أنه الزعيم العربى الوحيد الذى ارتكب جرائم تخرجه من عداد الجنس البشرى، ولذلك لا يمكن القول أن بقية الزعماء العرب الذين أخطؤوا فى حق شعوبهم يجب محاكمتهم. فقد لعب صدام دورين متميزين:

الأول: أنه اعتقد أن قواعد اللعبة الدولية مع الولايات المتحدة يمكن أن تفيد العراق، وأن تمكن له فى النظام العربى، وهذا هو ما دفعه إلى التصدى لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل مستغلاً الشعور العام فى العالم العربى بضرورة مساندة الموقف فى فلسطين، وكان ذلك موقفاً مثالياً من وجهة نظر إسرائيل والولايات المتحدة.

أما الدور الثانى: فهو أن صدام حسين قد اعتقد أن إذلال الشعب العراقى هو الطريق إلى عزة العراق، وهو درس آخر لمستقبل الحكم فى المنطقة العربية.

أما رابع هذه الملاحظات: فهى أنه يجب التمييز بين أخطاء وخطايا صدام حسين من ناحية، وبين وضعه الحالى من ناحية أخرى، ولكن لابد أن نشير إلى أن صدام يعتبر نفسه هو الرئيس الشرعى للعراق حتى الآن، وهذا غير صحيح. فإذا كانت الإطاحة به غير مشروعة، فإن عودته غير ممكنة.

ويجب أن نفرق بين الجرائم التى ارتكبها صدام، وبين أنه فى وضع المتهم الضعيف. صحيح أنه لم يعرف العدل يوماً مع شعبه ومع الدول المجاورة، ولكن لابد من أن تتوفر له محاكمة عادلة باعتبارها السابقة الأولى فى تاريخ المنطقة. وشروط المحاكمة العادلة هى أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى وفق قانون يصلح لحكم القضايا المنسوبة إليه، وفى ظروف تجعل حيدة القضاء مضمونة، كما تكفل له كافة ضمانات الدفاع. ولا نظن أن هذه الشروط متوفرة فى العراق، فلا يمكن افتراض الحيدة والنزاهة فى محاكمة تتم تحت سيف الاحتلال، وحكومة تأتمر بأمره، وقاضٍ ينتمى إلى الطائفة الكردية التى نكل بها صدام حسين، ولابد أن نشير فى هذا الصدد إلى أن تنكيل صدام حسين لم يكن موجهاً إلى الأكراد والشيعة بسبب الطائفة أو العرق، لأن جرائمه فى حق السُنة لا تقل فى قسوتها عن جرائمه الأخرى. ولا يمكن للمحاكمة أن تكون عادلة وفق قانون تمت صياغته خصيصاً، وأصبحت نتيجة المحاكمة معلومةً سلفاً على النحو الذى صورته رسوم الكاركاتير فى إحدى الصحف العربية. كذلك لا يمكن أن تقوم محاكمة عادلة فى ظروف الاحتلال ورفع وتيرة العداء لصدام والعرب، والإشارات المقصودة بأن محاكمة صدام هى محاكمة للحكم العربى فى العراق، وكأن صدام لم يكن يستحق أن يحكم العراق، لأنه ينتمى

إلى الأقلية فى العراق، كما أن المحاكمة تجرى وثلثا الشعب العراقى يؤكد فى الدستور على أن صلة العراق بالعروبة قد انتهت، وأن العرب هم وحدهم فى العراق الذين ينتمون إلى الأمة العربية، بينما ينتمى العراق إلى العالم الإسلامى.

وقد يرى البعض أن توقيت محاكمة صدام حسين مغرضة، وأن مجرد محاكمته فى ظل الاحتلال تحقق هدفين للولايات المتحدة، من ناحية تحسين صورة الرئيس الأمريكى التى تدنت بشكل غير مسبوق على أساس أنه كان قد وعد بمحاكمة الديكتاتور العراقى رغم تورطه فى العراق. ومن ناحية أخرى، فإن المحاكمة فى ظل الاحتلال تضمن احتواء المحاكمة حتى لا يعلن صدام خلال امحاكمة ما لا تريده الولايات المتحدة أن يعلمه الآخرون. ولكن الذى يحدث الآن هو أن ظهور صدام حسين وتحديه للمحكمة وللولايات المتحدة يعيد للشارع العربى ذلك التيار الذى يتمسك بأى رمز للبطولة، ولو كانت زائفة، فى محراب المعارضة للولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن ترتفع شعبية صدام حسين فى العراق وفى المنطقة العربية، مما يثير التساؤل حول ما إذا كانت تلك النتيجة هى ما تريده الولايات المتحدة، وهل الولايات المتحدة لا تزال ترى فى صدام حسين ما يستحق أن يكون ورقة؟ ربما لإعادته رئيساً للسُنة العرب، فتضمن بذلك أن الحرب الأهلية فى العراق سوف تصبح أمراً واقعاً، أم أن هذه النتيجة ليست فى حسابات الولايات المتحدة، مثلما فاتها أكثر مما أمكن إدراكه فى الساحة العراقية. وأخطر ما فاتها هو أن تمزيق العراق سوف يؤدى إلى هزيمة الأهداف الأمريكية الرئيسية فى المنطقة العربية، وأهمها ما يتعلق بالبترول واستقرار النظم العربية الحليفة وإسرائيل، لأن هذا التقسيم قد يؤدى إلى العديد من الآثار والتداعيات فى مجال خريطة الجغرافيا السياسية فى المنطقة.

وإذا سرنا فى هذا السيناريو إلى نهايته، وافترضنا أن صدام حسين يجب أن يحاكم، ولكن بعد انتخابات ديسمبر القادم، وإنشاء حكومة أو نظام سياسى دائم فى العراق، وحتى بعد زوال الاحتلال، فكيف يمكن أن نضمن أن التركيبة الشيعية الكردية خاصة من النخب التى طاردها صدام حسين من قبل سوف تكون عادلة فى إجراء المحاكمة؟

من الواضح أن العراق العربى القديم قد انتهى، وأن العراق الجديد قد أصبح فى قبضة الأكراد والشيعة الذين لا يعترفون بأنهم عرب، وكل من الأكراد والشيعة قد رهن مستقبل العراق بالانتقام من ماضى كان يمثله صدام حسين، ولذلك فإن محاكمة صدام حسين فى العراق فى أى وقت لن تكون عادلة، ولابد من محاكمة صدام حسين أمام محكمة دولية تطبق القانون الدولى، وتكون ساحة علنية، ودرساً للحكام الطغاة وتحالفاتهم المشبوهة مع القوى الأجنبية.

والحق أن الشعب العراقى لا يستحق كل هذا العناء وسوء الحظ الذى يواكبه طوال نصف القرن الماضى، خاصة وأن فصلاً جديداً ينتظر الشعب العراقى، ولا نظن أن المحاكمة والدستور يمثلان نهاية الأحزان، ونخشى أن تكون تلك بداية جديدة لعراق جديد تستمر فيه مهزلة الإبادة لهذا الشعب العظيم.

(٢)

الجوانب القانونية لمحاكمة صدام حسين

بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن إتمام غزوها للعراق فى ٩ أبريل ٢٠٠٣م، أعلنت أيضاً أنها تمكنت من القبض على الرئيس العراقى السابق صدام حسين، وأنها تنوى تقديمه للمحاكمة بسبب الجرائم التى ارتكبها ضد شعبه وضد الدول المجاورة. ونظراً للعلاقة الغامضة بين صدام حسين والولايات المتحدة، والتى لا يمكن فهمها من خلال الوقائع والتفسير العاديين للأمور، فقد كان قرار الولايات المتحدة الإعلان عن ظهوره، ثم قرار محاكمته فى العراق أمراً يتعلق تماماً برغبة الولايات المتحدة فى الاستفادة من ورقة صدام فى كل الظروف. فلاشك أن القبض عليه كان يعتقد أنه سينهى المقاومة العراقية، وأن محاكمته هى أثر من آثار تخليص الشعب العراقى منه، ثم الاقتصاص بسبب جرائمه، ولكن واشنطن لاحظت أن ظهور صدام حسين قد يؤدى إلى ظهور شعبيته، وهذا هو السبب فى أنها ترددت فى تقديمه للمحاكمة، خاصة وأنها تعلم أن صدام لم يبق له ما يعصم الولايات المتحدة من إفشاء أسرارها.

شروط المحاكمة العادلة ومحاكمة صدام:

انتهينا إلى أن صدام حسين يجب أن يعامل معاملة أسير الحرب، وأن يقدم إلى محاكمة عادلة، وهذه المحاكمة العادلة يجب أن يتوفر فيها عدد من الشروط أهمها ما يلى:

الشرط الأول: يتعلق بمكان المحاكمة، ذلك أن العراق لايزال محتلاً، وأن

المحكمة قد تشكلت بقانون خاص روعى فيه طبيعة الأشخاص الذين يقدمون للمحاكمة. يرتبط بذلك أن المحكمة مشكلة من أشخاص برئاسة أحد الأكراد لكى يفصل فى جريمة إبادة الأكراد فى عهد صدام حسين، فضلاً عن أن النظام السياسى القائم فى العراق يضم رموزاً كانت معادية لصدام حسين، فكأن المحاكمة سوف تكون من جانب النظام الجديد المنتصر بالقوات الأمريكية والمدعوم منها، وبين النظام القديم الذى تهاوى، والبديل هو محاكمة صدام خارج العراق أمام محكمة دولية، وأمام قضاة دوليين، ووفقاً للقانون الدولى وليس وفقاً لقانون عراقى تم وضعه خصيصاً لهذه المحاكمة.

وقد رأى البعض أن وجود قاضى كردى على رأس المحكمة لا يطعن فى نزاهة المحاكمة على أساس أن الدكتور عبد المنعم رياض المصرى المسلم كان عضواً فى محكمة جرائم الحرب فى يوغوسلافيا السابقة، وكان موضوع المحاكمة هو جرائم الإبادة التى ارتكبها الصرب ضد المسلمين فى البوسنة، ولم يطعن ذلك فى نزاهة القاضى المصرى أو تحيزه للمسلمين. غير أن هذا المثل لا يمكن أن يكون شبيهاً بحالة العراق، لأن القاضى الكردى ينتمى إلى الطائفة الكردية ذات الطابع القومى التى تريد الاستقلال، وتناهض العراق العربى منذ عدة عقود، وأن موضوع المحاكمة هو إبادة صدام حسين لهذه الطائفة، وقد يكون القاضى الكردى قد أضير مباشرة فى أسرته من هذه المذابح، أما الصرب فلم يرتكبوا مذابح ضد المصريين المسلمين، فضلاً عن أن محكمة يوغوسلافيا محكمة دولية تطبق القانون الدولى، وتريد العدالة بخلاف محكمة صدام حسين، التى توجهها سلطات الاحتلال، وتفتقر إلى الشفافية.

الشرط الثانى: هو أن يحاكم صدام أمام قاضيه الطبيعى. وفكرة القاضى الطبيعى

فكرة أساسية فى القانون الجنائى، لأنها تناقض القضاء الاستثنائى الذى يعد خصيصاً للحالة، فتكون المحاكمة سياسية أكثر منها قضائية، وهذا هو السبب فى أن منظمات حقوق الإنسان تناهض العدالة الاستثنائية. ولا يمكن أن يكون القاضى الكردى فى ظل الاحتلال هو القاضي الطبيعى، بل يمكن أن يكون القاضى الطبيعى فى العراق هو القاضى العراقى بعد زوال الاحتلال، ولكننا أشرنا من قبل إلى أن العبرة بعد ذلك بطبيعة النظام السياسى الذى يحكم العراق.

الشرط الثالث: هو توفر الظروف المحايدة لتحقق العدالة. ولاشك أن هذه الظروف ليست محايدة، لأن الولايات المتحدة خلقت حالة من التعبئة ضد صدام والعرب والبعث، وصورت الموقف على أنه نهاية لحكم أقلية عربية طاغية يمثلها صدام حسين، وأن المحاكمة هى جزء من تصفية الحساب بين الشيعة والأكراد من ناحية والسُنة من ناحية أخرى. ولسنا بحاجة إلى تفصيل ما تشيعه الولايات المتحدة حول القضاء على البعث العراقى الذى كان يشكل أيديولوجية سياسية دموية فاشية يجب الخلاص منها لصالح الحكم الديمقراطى، كما أن واشنطن حرصت على النص فى دستور العراق الدائم على أن البعث والانتماء إليه جريمة فى حد ذاته، ثم خفف النص فأصبحت المحاكمة واجبة ليس لكل بعثى، ولكن لعضو البعث الذى يرتكب الجرائم فى حق الشعب العراقى.

الشرط الرابع: توفر ضمانات الدفع وأهمها تأمين المحامين وإجراءات المحاكمة، والاطلاع خلال وقت كافٍ على الأوراق، وغيرها من الإجراءات المعروفة فى الأحوال الجنائية، بالإضافة إلى شفافية المحاكمة وإجرائها فى أماكن علنية بحضور مراقبين دوليين. وقد أشرنا إلى أن هذه الضمانات لست متوفرة، وكانت المحاكمة الأولى والثانية تفتقر إليها، ولذلك تصر منظمات حقوق الإنسان والقانون الدولى

الإنسانى على أن تتوفر هذه الضمانات فى أى محاكمة مقبلة.

ومن الملاحظ كما أشرنا أن توقيت استئناف المحاكمة يترافق مع إجراء الانتخابات العامة العراقية بعد إقرار الدستور، ولذلك نأمل تجرى المحاكمة وفقاً لشروط المحاكمة العدالة التى أشرنا إليها، وأنه لا مفر من أن تتم المحاكمة أمام محكمة دولية يمكن أن ينشئها مجلس الأمن على غرار محكمة رواندا ويوغوسلافيا، بحيث يتاح لها أن تطبق القانون الدولى.

صحيح أن محاكمة صدام حسين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد واشنطن للمصلحة الأمريكية من هذه المحاكمة، إلا أن المحاكمة ضرورية بحيث تشمل جرائم صدام حسين ضد الشعب العراقى، لأنه ارتكب جرائمه دون تمييز، وأنه ليس صحيحاً كما أشرنا أنه اختص بهذه الجرائم الشيعة والأكراد دون السُنة، فقد عانوا هم أيضاً باعتراف وزيرة الخارجية الأمريكية فى تصريحها خلال زيارتها للمملكة العربية السعودية يوم ١٣/ ١١/ ٢٠٠٥م.

إن محاكمة صدام حسين لا يمكن أن تكون عادلة فى ظل الاحتلال أو فى ظل نظام متحيز ضد صدام حسين، كما أن حالة الأمن فى العراق تزداد تدهوراً، وأن عدداً من المحامين المدافعين عن صدام وجماعته قد تعرضوا للاغتيال، كما أن الأمم المتحدة لم تبدى اهتماماً حتى الآن بهذه المحاكمة، ولعل استئناف المحاكمة إذا تم الإصرار على استمرارها فى العراق أن تكون مناسبة لوجود مراقبين من كل المنظمات الدولية وفى مقدمتها الجامعة العربية والاتحاد الأوروبى، والمحكمة الجنائية الدولية التى صرح رئيسها بأنها ليست مختصة بمحاكمة صدام حسين، لأن العراق ليس طرفاً فى نظامها الأساسى.

ولاشك أن مساعى الوفاق بين العراقيين التى تقوم بها الجامعة العربية، وانعقاد

المؤتمر التحضيرى لهذا الغرض فى القاهرة فى الأسبوع الثالث من نوفمبر ٢٠٠٥م قد يطفى ظلال من الثقة على هذه المحاكمة، وقد يشيع جواً من التفاؤل حول أمن العراق، بحيث تستطيع المحكمة العراقية من أن تتجاوز عن الكثير من جوانب النقد التى وجهت إليها.

(٣)

دراسة الجوانب القانونية المرتبطة بمحاكمة صدام حسين

لم يكن اعتقال الرئيس العراقي السابق صدام حسين يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣م، وهو في حالة إنسانية يرثى لها، مفاجأة كاملة، ولكن اعتقاله أنهى تماماً مرحلة من حياة العراق، سوف يحكم عليها التاريخ بإيجابياتها وسلبياتها، رغم أن هذه المرحلة كانت قد وصلت إلى نهاية تقريبية يوم سقط نظام صدام في بغداد يوم ٩ أبريل ٢٠٠٣.

ولا شك أن هذا الاعتقال قد أنهى كل التكهنات حول مصير النظام أو مصير صدام، ووضع النهاية الطبيعية لمن كان سجله وظروفه وتحالفاته في مثل وضع صدام حسين. ولكن اعتقاله سوف يفتح الباب لمحاكمته، وهو أمر ليس سهلاً في ضوء عدد من الاعتبارات، منها أن الرجل –وإن رجحت سوءاته- إلا أنه أحدث طوال ربع القرن الماضي انقساماً حاداً في العالمين العربي والإسلامي، بل إن ظهوره، ولو في ثوب المعتقل والماثل أمام العدالة، سوف يبعث الجدل من جديد، ويحدث آثاراً بالغة السوء للعراق نفسه وللمنطقة العربية، وهذه إحدى الإشكاليات السياسية المتعلقة بتقدير واشنطن لاعتقاله ومحاكمته، على أساس أنه كان حليفاً مقرباً أو جاسوساً متمرسا، يعرف ما لا يعرفه غيره من أسرار ومواقف، فضلاً عن أن شبهة التعاون بينه وبين واشنطن التي لا يستطيع العقل العربي، حتى في حالات انكساره أن يتجاهلها، قد تفسر الكثير وآخرها الاعتقال والمحاكمة.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن نفصل بين القضايا السياسية والقانونية التي يثيرها الاعتقال والمحاكمة، من حيث أن توقيت الإعلان عن هذا الاعتقال قد خطط له

لتحقيق أهداف أمريكية يمكن التعرف على بعضها، كما يمكن أن يتكشف بعضها الآخر في المستقبل.

أما المسائل القانونية التي يثيرها الاعتقال والمحاكمة، فلا شك أنها بالغة التعقيد، وذلك لأسباب كثيرة:

السبب الأول : هو التناقض بين الموقف الأمريكي من ناحية، وكل من الموقفين البريطاني وسلطة الحكم العراقي من ناحية أخرى، حيث ترى واشنطن في تصريحات على لسان الرئيس بوش ووزير الدفاع أن صدام حسين سوف يحاكم محاكمة دولية علنية، وأن من المحقق أن شعب العراق قد أمن شره إلى الأبد، بينما يرى توني بلير ومجلس الحكم الانتقالي العراقي ضرورة محاكمة صدام حسين في العراق، بل أن الشيعة في العراق يعتبرون هذا الحل نوعاً من الوطنية العراقية، وهو ما يراه كثيرون في العالم العربي لاعتبارات عاطفية، ليس أقلها أن المحاكمة الدولية، هى تنكيل برئيس دولة عربية سابق. وأن ذلك قد يكون مناسبة لكي يتم تقديم عدد من الإسقاطات السلبية على العرب والعالم العربي، وهى شاهد على عجز العالم العربي عجزاً مركباً فلم يتمكن العالم العربي من رد صدام حسين إلى طريق الصواب، كما لم يتمكن العالم العربي من تخفيف وطأة الجزاءات الدولية عن الشعب العراقي.

وأخيراً عجز العالم العربي على أن يقي العراق هذا المصير المشؤوم، واعتبر أن ما حدث له قدر مقدور لا يمكن دفعه، وأن التسليم به من فروض الإيمان. وفي هذا المقام يحلو لبعض الكتاب العرب أن يستشهدوا بحقيقة في غير سياقها، وهذه الحقيقة هى أن واشنطن كانت تخطط لغزو العراق منذ أوائل الثمانينيات من القرن

الماضي، على الأقل بسبب البترول العراقي، مثلما كان لإسرائيل وحرص واشنطن على التجاوب معها مكان ملحوظ في المخططات الأمريكية.

أما السبب الثاني: فهو ظروف الحرب والاحتلال وما تبعها من مقاومة اختلف الشعب العراقي حولها. وفي هذا المقام لا أظن أن الخلاف يمكن أن يثور حول حقيقة مؤلمة تكشفت في العراق، ضمن حقائق كثيرة يجب المصارحة بها، وهى أن المجتمع العراقي بدأ ينقسم إلى ولاءات متعددة. وبدأ السنة من العرب فيه يشعرون بأن العراق وصدام وهم أيضاً المستهدفون، بينما الشيعة والأكراد يستفيدون ويتعاونون مع المحتل الأمريكي. وقد انعكس ذلك على الموقف من المقاومة العراقية، حيث يعارضها الشيعة والأكراد، وغفل الجميع عن أن الاحتلال لن يرحم أحداً، وأن بلادهم –العراق– هى الضحية، وهم جميعاً الخاسرون.

أما السبب الثالث: فهو أن صدام ارتكب كل أنواع الجرائم، مما يسمح بتنوع الحلول القانونية والقضائية.

ولعل القضية الأولى ذات الطابع القانوني، هى تلك المتعلقة بالوضع القانوني لصدام حسين، ثم تأتي القضية الثانية، وهى البدائل القضائية لمحاكمته. وقبل أن نناقش هاتين القضيتين، وأوجه الشبه والخلاف بين حالة صدام وأحوال نظائره أو أقرانه، يجب أن نؤكد على ثلاثة أمور في سياق هذا التحليل:

الأمر الأول: أن الولايات المتحدة تستخدم الاعتقال والمحاكمة لتحسين موقفها الأخلاقي والعسكري في العراق، بعد أن ساءت أحوال القوات الأمريكية، وراهنت واشنطن على علاقة ما بين صدام والمقاومة.

الأمر الثاني: هو أن الدلالات السياسية والاستراتيجية والبترولية للعراق وموقعه في التصور الأمريكي المعاصر يدفع إلى الاعتقاد بأن القضية لا علاقة لها

بصدام أصلاً، وأن ما حدث كان سيحدث، حتى لو كان صدام لم يكن طرفاً فيها، ولكن مواهب صدام هى التي سهلت تنفيذ المخطط الأمريكي. ورغم ذلك كله لا يزال مستقبل العراق مرتهناً إلى حد معقول بمستقبل المقاومة العراقية.

الأمر الثالث: هو أن ما يهمنا هو تأثير أي تطور يطرأ في العراق على مدى اقتراب الشعب العراقي من استعادة العراق لوحدته وسيادته وعودته إلى أسرته العربية والإسلامية.

أولاً: الطبيعة القانونية للغزو والاحتلال والمقاومة:

لا تستطيع الحجج الأمريكية المحالفة الصمود أمام حقائق لا جدال فيها حتى في الفقه الأمريكي نفسه:

الحقيقة الأولى: هى أن العراق كان واثقاً من أنه لا يمتلك اسلحة الدمار الشامل، وعندما راهنت الولايات المتحدة على هذه الورقة، وتصدرت دبلوماسيتها. قبل العراق التحدي ودرت معركة دبلوماسية ضارية في مجلس الأمن، انتهت إلى صدور القرار رقم ١٤٤١ في نوفمبر ٢٠٠٢م بالإجماع، على أساس فهم واحد مشترك بين جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. وهذا الفهم المشترك يقوم على أساس أن هناك فرضية أمريكية، هى وجود أسلحة للدمار الشامل في العراق، وأن المجلس نفسه هو الذي سيتأكد من صحة هذا الادعاء، وقبل العراق التفتيش من خلال لجان خاصة بكل أنواع أسلحة الدمار الشامل. بل أن العراق قبل في هذا القرار وخارج القرار ما لا يمكن لدولة ذات سيادة أن تقبله، وأظهر تعاوناً مشهوداً مع فرق التفتيش التي قدمت تقاريرها إلى مجلس الأمن بتبرئة ساحة العراق.

ورغم التأكيد على أن التفتيش ونتائجه يفصل فيها مجلس الأمن وحده، وهو

الذي يحدد الخطوة التالية، وأن القرار واضح في أن استخدام القوة ضد العراق ليس وارداً مطلقاً، حتى لو وجدت لديه أسلحة للدمار الشامل، إلا أن الولايات المتحدة ادعت – على خلاف الحقيقة- بأن هذا القرار يرخص لها باستخدام القوة ضد العراق من طرف واحد، وهو أمر يجب تأكيده في تكييف الجوانب القانونية الأخرى في العراق.

الحقيقة الثانية: هي أن امتثال العراق لقرار التفتيش رغم الاستعدادات العسكرية الأمريكية المتصاعدة في المنطقة، والإعلان عن قرار الغزو، الذي حسبه البعض حرباً نفسية، لا يقصد بها سوى الضغط على صدام حسين، حتى يخلص في تعاونه مع لجان التفتيش، فإن العراق قد وثق في أن احترام قرار المجلس يجب أن يقابله احترام أمريكي لنفس القرار، وتمكين المفتشين من أداء عملهم بنزاهة وجدية، بدلاً من الضغط عليهم، وكذلك التزام مجلس الأمن بحماية العراق من التهديدات الأمريكية، ولكنه فوجئ بالعمل العسكري الأمريكي المباشر.

الحقيقة الثالثة: هي أن الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق كان عدواناً صريحاً مبيتاً ومسلحاً ضد دولة احترمت التزاماتها الدولية، ووثقت في من شجعوها على الامتثال، ولكنهم جميعاً التزموا الصمت، عندما كان العراق يتعرض لعمليات وحشية من القصف والإبادة المادية والمعنوية ونهب ثرواته التاريخية من المتاحف، فكان العدوان عملاً من طرف واحد، ولم تكن حرباً بالمعنى المألوف، ولذلك كان العمل العراقي دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح معلن تحت سمع وبصر مجلس الأمن.

وهذا يقودنا إلى **الحقيقة الرابعة**: وهي أن موقف الأمم المتحدة، كإطار للتفاعل، قد عكس سطوة القوة الأمريكية وتوحشها، كما أظهر أن الأمم المتحدة التي لم تدن العدوان، ولم تعلق عليه، قد أجبرت على التخلي عن مسؤوليتها في حفظ السلم

والأمن الدوليين. وأدى ذلك إلى تعطيل أحكام الميثاق، التي تقضي بأن يتم إبلاغ مجلس الأمن بالإجراء ت التي اتخذت بشكل مؤقت لصد العدوان. وفي هذا المقام، فقد أعلنت الولايات المتحدة بصراحة، أن ما تقوم به في العراق عمل مشروع، لأنه في نظرها من ناحية، دفاعاً شرعياً عن النفس الأمريكية، في إطار نظرية الرئيس بوش الفريدة، وهى نظرية الضربة الوقائية Preemption، كما انه عمل نبيل يهدف إلى تحرير العراق من نظام مستبد متعسف، له سجل حافل في العدوان على إيران، وامتهان حقوق الإنسان لمواطنيه. وبذلك أخرجت الولايات المتحدة الأمم المتحدة عن دورها ووظائفها، وأعجزتها عن أن تدين استخدام القوة العسكرية بغير مبرر مقبول.

الحقيقة الخامسة: أن صدام حسين، الذي كان يصد العدوان الأمريكي، كان في الواقع يمارس مقاومة مشروعة ضد عدوان غير مشروع، وأن القانون الدولي المعاصر لا يسمح بالتدخل العسكري لقلب نظم الحكم، وتدمير البلاد الأخرى، من أجل تحرير شعب من نظامه، فتلك ذريعة ساقتها الدول الاستعمارية على مر العصور لتبرير جرائمها.

الحقيقة السادسة: هى أن صدام حسين لم يرتكب أية جرائم ضد الولايات المتحدة في العراق، ولذلك ليس هناك أية رابطة قانونية بينهما. كما أن الولايات المتحدة ليس من سلطتها أن تحدد الوضع القانوني لصدام حسين، وهو على أية حال، لا يمكن اعتباره أسير حرب، إلا من زاوية التزام الولايات المتحدة بمعاملته معاملة حسنة، وفقاً لوضع الأسير في اتفاقية جنيف الثالثة. ومن المعلوم أن صدام حسين لم يعتقل أثناء الحرب، وفي ساحات القتال، وأن واشنطن قد أعلنت انتهاء الحرب في العراق، فضلاً عن أن المقاتل الذي يتم أسره وقت الحرب، وفي الميدان لا تجوز محاكمته، إلا عن جرائم الحرب أمام محاكم مختصة، وأن يتم إطلاق سراحه فور

انتهاء العمليات الحربية.

ومعنى ذلك، أن صدام حسين قد اعتقل خارج الدائرة المكانية والزمانية للحرب. وحتى لو اتهم صدام حسين بتنظيم المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن هذه التهمة تسقط بوصفها حقاً في القانون الدولي، حتى لو ادعت الولايات المتحدة -على غير الحقيقة- بأن مجلس الأمن بقراره رقم ١٤٨٣ قد أسبغ الشرعية على الاحتلال وهو التفسير الرسمي للولايات المتحدة، وقد سبق أن فندنا هذا الرأي، على أساس أن الاحتلال بطبيعته غير مشروع، وأن سبب انعدام المشروعية هو نفسه سبب مشروعية مقاومته. كما زعمت الولايات المتحدة أن مجلس الأمن قد سوغ الاحتلال، ولو صح ذلك، فإن قراره يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً، لمخالفته للميثاق ولأحكام القانون الدولي الآمرة Jus Cogens .

ثانياً : المسائل القانونية المرتبطة بالاعتقال والمحاكمة:

يتضح مما تقدم أن اعتقال الرئيس العراقي السابق من جانب سلطات الاحتلال ليس له سند قانوني، ولكنه يفيد في تقديم صدام حسين إلى المحاكمة عن جرائم أخرى. ويثير اعتقال صدام ضرورة تحديد المحكمة المختصة بمحاكمته والقانون الواجب التطبيق، وإجراءات المحاكمة. وليس مألوفاً أن تتم محاكمة الرؤساء السابقين محاكمة جنائية، إلا في أحوال نادرة. ففي أوروبا، يحاكم الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش أمام محكمة جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وهو يشبه حالة صدام حسين في جزئية واحدة، من حيث أن إحدى التهم الموجهة إلى صدام هي الجرائم التي ارتكبها ضد الشعب العراقي، تماماً مثل الجرائم التي ارتكبها الرئيس اليوغوسلافي السابق ضد المسلمين والكروات قبل استقلال البوسنة والهرسك وأعمال الإبادة التي أمر بها بعد استقلالها، وكذلك بسبب

جرائمه ضد سكان كوسوفا، وهو إقليم يتبع يوغوسلافيا. أما في إفريقيا، فهناك محكمة أروشا التي شكلها مجلس الأمن لمحاكمة مرتكبي جرائم إبادة الجنس في رواندا خلال المذابح العرقية من ٦ أبريل إلى ٦ يوليو ١٩٩٤م من العرقين الهوتو والتوتسي، كما تشكلت محكمة لمحاكمة جرائم الحرب في سيراليون، ويتردد أن رئيس تشاد السابق حسين هبري، والرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور مطلوبان لمحاكمات مماثلة ضد شعوبهما، أما الرئيس نورييجا رئيس بنما السابق، فإن قضيته مختلفة تماماً، ولا يمكن العثور على أي وجه للشبه بينهما وبين صدام حسين. وأما قضية بينوشيه في شيلي، فهى أن الرجل نسبت إليه جرائم ارتكبها ضد شعبه وضد أجانب، وقد أسهم القضاء البريطاني عند نظر هذه القضية في إرساء قواعد صارمة، هى أن رئيس الدولة ليس مسموحاً له بأن يرتكب لجرائم ضد مواطنيه، ولا أن يحتمي بحصانته، لكي يفلت من المحاكمة والعقاب. ومن الواضح أن هذه هى المرة الأولى التي يمثل فيها رئيس عربي اعتقلته سلطات الاحتلال أمام القضاء. ولما كانت دوافع الاعتقال والمحاكمة أمريكية خالصة، كما أشرنا، فقد يكون لهذه السابقة دلالات في المستقبل.

وهناك خمسة بدائل قضائية ترد إلى الذهن عند البحث عن القضاء المختص أو القاضي الطبيعي للمتهم.

البديل الأول: هو القضاء الأمريكي، وهو بديل مستبعد تماماً لأنه لا توجد رابطة قانونية بين صدام حسين، وهذا القضاء، حتى لو فسر اختصاص القضاء الأمريكي تفسيراً واسعاً، حيث لم يرتكب صدام أية جرائم ضد الولايات المتحدة أو مواطنيها. بل إن واشنطن نفسها قد عجزت عن أن تثبت علاقة صدام حسين بتنظيم القاعدة، أو أن تثبت علاقة صدام بأي عمل إرهابي بالمفهوم العالمي المقبول، إلا إذا قررت الولايات المتحدة أن إيواء صدام حسين لبعض الزعماء الفلسطينيين والذين

ارتكبوا أعمالاً ضد إسرائيل، يمكن أن يجعله مجرماً في نظر القانون الأمريكي.

البديل الثاني: محاكمة صدام حسين أمام محاكم عسكرية ميدانية أسوة بمحاكم نورمبرج، التي أدانت الزعماء الألمان بسبب جرائمهم ضد اليهود من مواطنيهم، ونحن نشك في أن سلطات الاحتلال تملك إنشاء محاكم ميدانية لهذا الغرض، حتى لو أصرت واشنطن على أن هذه المحاكم تنشئها سلطة التحالف، ورغم ورود هذا المصطلح في قرارات مجلس الأمن.

البديل الثالث: اختصاص المحاكم العراقية، وهو اختصاص أصيل، حيث يطبق القاضي العراقي القانون العراقي ويحاكم صدام على جرائمه ضد شعبه، والتي استمرت طوال مدة حكمه، وهي سابقة هامة في العالم العربي لم تحدث إلا بشكل هابط ومنتقد في المحاكمات الاستثنائية الشكلية التي قامت بها الانقلابات العربية، والتي كانت جائرة وسياسية، ويغلب عليها طابع الانتقام. غير أن هذا البديل يواجه تحفظات كثيرة، منها الخوف من أن تؤثر سلطات الاحتلال، من خلال مجلس الحكم الانتقالي، على هذا القضاء، فتحول هذه المحاكمة إلى محاكمة سياسية، خاصة وأن هذا المجلس قد شكل محكمة وسن قانوناً منذ أسابيع، استعدادا لهذه المناسبة. والأرجح أن ذلك حدث بعد اعتقال صدام حسين، وبعد الإعلان عن اعتقاله. وقد يكون لمحاكمة صدام حسين في العراق بعض الفائدة، منها أن تتم الحيلولة دون التشهير بالعالم العربي في شخص صدام، وإهانة الزعماء العرب في شخصه، والتشفي الأجنبي خصوصاً الأمريكي والإسرائيلي في هذه المأساة، وخاصة أن إسرائيل قد أعربت عن أملها في أن يكون لها دور في محاكمته، ولكنها لم توضح طبيعة هذا الدور. والمحاكمة في العراق، لا شك كما قال فيدرين وزير خارجية فرنسا السابق، تحقق الشعور بالعدالة لدى الضحايا داخل العراق، ولا يستطيع

صدام حسين، الذي يجب أن تتوفر له ضمانات الدفاع والرقابة العربية والدولية، أن يستند في إعفائه من المحاكمة إلى حصانته كرئيس سابق للدولة

البديل الرابع: اختصاص القضاء الأجنبي بالمحاكمة، حيث يمكن تسليم صدام حسين إلى إيران والكويت لمحاكمته عن الجرائم التي ارتكبها ضد البلدين، حيث كان معتدى عليهما في الحالتين، وارتكب كل انواع الجرائم بدءاً بجريمة العدوان، ومروراً بجرائم ضد الإنسانية، وليس هناك ما يمنع من محاكمته في العراق، وفي الخارج، لإختلاف الجر ئم في الحالتين.

البديل الخامس: المحاكمة الدولية، ولها صورتان، الصورة الأولى، هى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وهذه ليست مختصة بالمحاكمة، لأسباب عديدة منها، أنها تختص بالنظر في الجرائم لتي تقع بعد انشائها، فجميع جرائم صد م حسين وقعت قبل إنشاء المحكمة في يوليو ٢٠٠٢م. أما الصورة الثانية، فهى إنشاء محكمة دولية جنائية خاصة عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن، على غرار محاكم يوغوسلافيا السابقة ورواندا، كما أشرنا من قبل. وميزة هذه المحكمة أنها يمكن أن تحاكم صدام حسين عن كل جرائمه دفعة واحدة، سواء ارتكبها ضد شعبه أو ضد الشعوب الأخرى. ونحن نعتقد أن هذا هو ما قصدته الولايات المتحدة.

إن محاكمة صدام حسين محاكمة قانونية عادلة لا أثر فيها لشبهة أن تكون عدالة المنتصر، سوف يكون لها أثر قانوني هام في مسيرة القضاء الدولي من ناحية، وفي تطوير العلاقة بين الحاكم والمحكوم من ناحية أخرى.

ولكننا يجب أن نحذر من أن مستقبل العراق، هو الذي يتمتع بالأولوية المطلقة، وأن محاكمة صدام هى جزء من ماضٍ يجب أن يدفن بعد استخلاص الدروس والعبر.

(٤)

حصيلة محاكمة صدام حسين ورفاقه فى قضية الدجيل

انعقدت الجلستان الثالثة عشرة والرابعة عشرة لمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين ورفاقه السبعة فى قضية الدجيل يومى ٢٨ فبراير والأول من مارس ٢٠٠٦م. وقبل تقييم هذه الجلسات يجب الإشارة إلى أن ورقة صدام حسين استخدمتها واشنطن طوال العقود الأربعة الأخيرة رئيساً للعراق وحاكماً لبلد محاصر حتى تم إسقاط نظامه، ولذلك فإن ظهور صدام، وفكرة محاكمته، وتوقيت المحاكمة، وتشكيل اللجنة، وتعيين رئيسها وأعضائها، والقانون الذى يحاكم على أساسه، كلها مرتبطة إلى حد بعيد بالسياسات الأمريكية. وليس صدفة أن تجرى المحاكمات فى وقت يعانى فيه العراق أسوأ موجات الحرب الأهلية الطائفية، ربما لكى تذكى هذه الموجة، وليس صدفة أن ينحى رئيسي المحكمة السابقين، ويختار لرئاسة المحكمة مواطن عراقى كردى أضيرت أسرته ووسطه فى مأساة خليجية التى أبيد فيها الآلاف، وهو بالقطع يحمل آلام هذه المدينة المنكوبة ضد الجلاد، وهو بالقطع أيضاً لن يكون محايداً نزيهاً رغم عنه. ويجمع المراقبون على أن اختيار قضية الدجيل – وهى أخف القضايا الداخلية – يقصد بها الكثير، من ذلك أن الدجيل القريبة من الحدود الإيرانية العراقية وقعت فيها محاولة اغتيال صدام، فتم إعدام من تم اتهامهم، وهم جميعاً أعضاء فى حزب الدعوة الإسلامية الذى يمثل نسبة عالية من النخبة الحاكمة الآن فى العراق، فاختلط المتهمون السُنة بالقاضى الكردى بالنخبة الحاكمة الشيعية. عندما وقع حادث الاعتداء على صدام فى الثامن من يوليو ١٩٨٢

تم القبض على ١٤٨ شخصاً، وإدانتهم فى محكمة الثورة، التى قررت إعدامهم جميعاً، ومن بينهم ١٨ فتى دون الثامنة عشرة. ومن بين هذا العدد الإجمالى أعدم أربعة خطأ وهم أبرياء، كما أفلت اثنان من المتهمين سهواً، وتمت مصادرة ممتلكات المتهمين الذين أعدموا، ولكن تم تعويض من نزعت ملكيتهم فى بساتين القرية، التى أكد صدام أن مصادرتها كانت أمراً قانونياً. وخلال المحاكمة قتل ٥٢ شخصاً من المتهمين.

وقد انتهى الدفاع من تقديم عدد من الوثائق، بحيث يمكن القول أن الجلستين الثالثة عشرة والرابعة عشرة هى بداية المحاكمة الجديدة، ولذلك لم يثر صدام ورفاقه ضجيجاً فى الجلسة التى تعودوا على إثارته، وربما صدمهم تقديم الادعاء لهذه المستندات الصحيحة. ولم يعمد صدام إلى استخدام الإعلام الذى يغطى الجلسات بشكل مكثف هذه المرة، وإن حاول أن يكسب تعاطف رئيس المحكمة حين ذكره بأنه حكم العراق لما ينيف على ثلاثة عقود، حقق فيها أمجاداً أهمها الدفاع عن البلاد ضد إيران، فى إشارة إلى أن كل الإجراءات التى اتخذها فى الدجيل أثناء الحرب مع إيران لها ما يبررها دفاعاً عن البلاد فى ظروف استثنائية. وربما أضاف صدام إلى المتهمين تهمة أخرى، بجانب التآمر على حياته، وهى العمالة لإيران، مما يزيد الحرب الأهلية اشتعالاً فى ضوء دور إيران فى العراق.

صحيح أن المحاكمة تأجلت حتى يوم ١٢ مارس ٢٠٠٦م، وأن مراحل المحكمة التالية تشمل قيام الادعاء بتحديد التهم الموجهة لكل من المتهمين السبعة، ومواد القانون التى تنطبق على الوصف القانونى للجريمة والعقوبة المقررة. ولكن الصحيح أيضاً أن الجلسة الأخيرة الرابعة عشرة كانت فى نظرى كافية لتقييم مجمل القضية. فقد بدا الادعاء جاداً فى الجلسة الثالثة عشرة، وقدم عدداً من المستندات

تركت الانطباع بجدية الموقف، ثم ظهر الادعاء فى اليوم التالى يحاول أن يرسم قدراً أكبر من الجدية، فزعم أن لديه من الوثائق الخطيرة، ولكن نظراً لحرصه على وقت المحكمة، فإنه سوف يكتفى بتقديم بعضها. ولكن الادعاء لم يقدم شيئاً ذا أهمية، وتعرض لملاحظة قانونية من صدام قبلتها المحكمة على الفور، وهى انتقال صدام لما استخلصه المدعى العام من الأدلة بما يتجاوز اختصاصه ويدخل فى اختصاص المحكمة. كما قبلت المحكمة دفوع بعض المتهمين، فيما بدا أن هذا المناخ خلق جواً من الصدمة عند القاضى، فبدأ يلاطف المتهمين ويبدى تعاطفاً معهم، بعد أن خذله تظاهر الادعاء بما لديه من أوراق. ودون أن نسارع إلى نتيجة غير مضمونة، فإنه يبدو لنا أن القضية قد طويت لصالح المتهمين. ويجب أن نسجل فى هذا الصدد أن محاكمة صدام حتى فى ظروف الاحتلال والحرب الأهلية كان يمكن أن تكون سابقة تاريخية فى الانتصار للعدالة، ولكن يبدو أن هذه الفرصة قد ضاعت إلى الأبد. فهناك – كما يقول العراقيون – مئات أو آلاف الجرائم التى ارتكبها صدام ضد شعبه وجيرانه، ولذلك يجوز التساؤل حول السبب فى اختيار أتفه الجرائم رغم هولها بمقياس الاستخفاف بأرواح الناس وكرامتهم.

أما أن القضية قد طويت فى نظرنا، فتفصيله هو أن الادعاء قدم وثائق حول إعدام ١٤٨ شخصاً فى حادث الدجيل وتشمل الوثائق: تقرير برزان من المخابرات إلى صدام، وتأشيرة صدام للأجهزة المختصة، ومكافأة لكل من اشترك فى كشف المؤامرة، ثم تقرير حول إحالة المتهمين إلى المحاكمة، وقرار الإدانة من جانب محكمة الثورة، والمرسوم الجمهورى بالمصادقة على حكم الإعدام، ومرسوم بإعفاء اثنين من تنفيذ الحكم بسبب السهو، وتأشيرة بالتحقيق فى هذا السهو، ثم قرار باعتبار المعدمين خطأ شهداء، وتأشيرة بتشكيل لجنة للكشف عن تنظيم حزب الدعوة

خاصة الجناح النسوى. ثم قدم الادعاء أيضاً عدداً من شكاوى أهالى المتهمين للاستفسار عنهم، وكذلك تقارير بعض المسؤولين الحزبيين إلى قياداتهم حول بعض المتهمين فى أحداث الدجيل، وقال الادعاء أن هذه التقارير هى السبب المباشر فى إعدام المتهمين. وقد شكك رفاق صدام المتهمون فى القضية فى صحة هذه التقارير وطعنوا باختلاقها وتزوير إمضاءاتهم وأسلوبها، فضلاً عن رفضهم للادعاء بأن تكون هذه التقارير هى السبب فى الإعدام قفزاً فوق المحاكمات، حتى لو كانت صورية.

ودون أن يساء فهم تقييم القضية، ويظن أننى أدافع عن صدام ورفاقه فى هذه الجريمة، حيث أننى أشد ممن يعتقدون أن الشعب العراقى قد ابتلى من جانب النظام والاحتلال معاً، فإنه فى تقديرى أن كل هذه الوثائق لا يمكن أن تشكل إدانة مباشرة لصدام حسين، لأن رئيس الدولة الذى تعرض لمحاولة اغتيال قام بها تم وفقاً لقانون بلاده، يمكن أن يجد تبريره فى هذه الظروف الاستثنائية. فهذه هى الإجراءات العادية حتى فى الظروف العادية، كما لم نجد فيها تجريماً لأى عمل قام به مساعدوه. ولعلنا نشير إلى أن محاكمة الجنرال بينوشيه – رئيس شيلى الأسبق – عندما اعتقل فى لندن عام ٢٠٠٢م، وتأكيد المحكمة فى مجلس اللوردات إدانته بقانون دولى لم يتشكل بعد Lex Ferenda، كانت تتعلق بمسؤولياته السياسية كرئيس للدولة، وليس بمسؤولياته الجنائية المباشرة.

من ناحية أخرى، أشار دان ميرفى فى مقاله المنشور فى Christian Science Monitor يوم ٢ مارس ٢٠٠٦م بعنوان: «صدام يقبل المسؤولية ولكن لا يقر بالذنب» إلى أن صدام أقر بأنه تصرف كرئيس للدولة، وأن ذلك يشير إلى استراتيجية دفاعه فى الجلسة المقبلة، أى الاعتراف بالجرائم ثم تبريرها. أظن أن هذه الاستراتيجية خاطئة

أيضاً إذا صح هذا الافتراض.

على أية حال، فمن الناحية القانونية الصرفة، لا أظن أن المحاكمة فى ضوء هذه المستندات التى لا تقدم اتهاماً جدياً لصدام ورفاقه سوف تسفر عن إدانة أو حتى عن مجرد تقديم الاتهام.

(٥)

حكم الإعدام في سياق مستقبل العراق

بالغ البعض في التعليق على حكم الإعدام الصادر على صدام حسين في قضية الدجيل سواء بالتأييد أو المعارضة في أول محاكمة على يد احتلال أجنبي وطوائف معادية من الشعب العراقي لزعيم عربي. كما بالغ البعض في بيان أثر الحكم داخل العراق.

وعندنا أن صدام يستحق المحاكمة ولكن المحاكمة يجب أن تكون في ظروف سياسية مختلفة وبضمانات قانونية واضحة في أول سابقة لا يمكن أن يسجلها التاريخ ليس لأن صدام لم يرتكب جرمًا، فقد ارتكب آثامًا يجل عنها الوصف والتفصيل ولكن التجاوزات القانونية والدوافع السياسية للمحاكمة شوهت ما كان يمكن أن يكون أول سابقة يحاكم فيها الشعب حاكمه بعد أن أوغل في غيه وطغيانه ومغامراته التي كانت وبالاً على العراق ، وعلى المنطقة بأسرها .

وعندنا أيضًا أن توقيت صدور الحكم المبالغ فيه للغاية قياسًا على درجة قوة الاتهام شابته اعتبارات سياسية، وكأن واشنطن تأبى أن تفرط في الاستفادة من صدام في السلطة ومن بعد أن حولته إلى ورقة ولا يهمها محنة الشعب الذي كابد الاستبداد والاحتلال والإذلال والتمزق وضياع وطنه وهويته بعد أن شبت الفتنة الطائفية في العراق.

والثابت أن الحكم في الدجيل قد أعد على عجل لخدمة المناسبة ، وهي تحسين فرص الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ وكل

أعضاء مجلس النواب ومعظم محافظي الولايات ، ومعلوم أن التجديد النصفي لا يقصد به تجديد نصف مجلس الكونجرس، وإنما يقصد بالتجديد النصفي التجديد في منتصف ولاية الرئيس أي كل عامين.

ويبدو أن استثمار ورقة العراق بهذه الطريقة لم تشفع في تحسين وجه الحكم أمام ناخب اتخذ قراره على أساس الورطة والكارثة العراقية، بل ربما كان تجاهل ورقة العراق تمامًا خلال هذه الانتخابات هو الأفضل لأن العراق بالنسبة للناخب الأمريكي لا تعني ديمقراطية مزعومة روج لها البيت الأبيض ، ولا يزال حتى وهو يعلق على حكم الإعدام حيث أكد الرئيس بوش بأن الحكم انتصار للديمقراطية وشعبه يعلم أنه انتصار للطائفية والأوهام الأمريكية .

والعراق بالنسبة للناخب لا يعني أيضًا إعدام صدام حسين أو مكافأته، وإنما يعني الناخب بالدرجة الأولى بالقتلى والجرحى والأخبار السيئة المتواترة من ساحات القتال، والإنفاق المالي الوهمي على مغامرات الرئيس وحزبه.

وبالنسبة للمراقب العربي، لا أظن أن مصير صدام هو نهاية المطاف وإنما المهم هو مستقبل العراق، فهل يفيد الحكم على صدام حسين بالإعدام عشرات المرات أولها في الدجيل ، وثانيها في قضية الأنفال، وثالثها بسبب عدوانه على إيران، ورابعها بسبب عدوانه على الكويت إلى آخر مسلسل الجرائم ضد الشعب وضد الدول المجاورة وفي حق الأمة العربية كلها مع كل احترامي لكل الذين يظنون أن صدام هو أحد ضحايا المؤامرات الإمبريالية وآخر العظماء العرب، وهو امتداد لجيل العظماء من زعماء القومية العربية، فأنا من أشد أنصار العروبة، ولكن العروبة بالمفهوم الإيجابي وليس بذلك المفهوم الذي ارتبط في حياتنا بالبطش والاستبداد والغزو باسم القومية العربية مثلما يعبث الإرهابيون بالشعوب والأوطان باسم

الإسلام حتى أصبح سهلاً على أعداء العرب والمسلمين أن يطعنوا العروبة والإسلام استنادًا إلى التجربة التاريخية المريرة .

بصرف النظر عما تراه إيطاليا مثلاً من أن إعدام صدام فعلاً في هذه الظروف سوف يزيد الانقسام الطائفي، فإنني أعتقد أن صدام لن يعدم لأنه ورقة ثمينة لا يمكن التضحية بها إلا إذا قدرت واشنطن أن صدام استنفد أغراضه.

أعلم أن الهجوم على صدام حسين قد يسيء إلى مشاعر أحبائه من سنة العراق، إلا أن هذا الارتباط بين صدام والسنة صناعة أمريكية، فليس صحيحًا أن صدام العلماني كان يهمه الطائفة، وليس صحيحًا ما أشاعه البعض خطأ وظلمًا أن الشيعة والأكراد الذين اضطهدهم صدام هم أول الشامتين في سقوط الطاغية، فقد بطش صدام بالجميع، ولا أظن أنه كان، للحق يميز بين السنة والشيعة والأكراد. تلك لحظة الحقيقة التي يجب لنطق بها حتى يكون لنا مصداقية عندما ننكر على أي عراقي أيًا كانت رؤيته أو طائفته التلاعب بمصير العراق الواحد الذي يجب أن يكون وطنا للجميع.

إن أخطر ما في محاكمة صدام ثلاثة أمور:

أولها : أنها تؤكد اعتقاد البعض أنه كان قائدًا وطنيًا يعاند واشنطن وقد أفنى عمره في خدمتها.

وثانيها : أن إعدامه إن حدث، سوف يحدث للأسف ثأرًا على السنة ضد الشيعة والأكراد ويؤدي إلى المزيد من تفتيت العراق.

وثالثها : أن الإعدام سوف يحسب ضمن سجل جرائم الاحتلال وأعوانه وأن هذا الإعدام الذي يصدر بدوافع استعمارية وطائفية سيظل قتلا خارج دائرة القانون أو ما يسمى خارج دائرة الإجراءات القضائية.

فهل يا ترى سيعدم صدام قبل أن يحاكم على بقية الجرائم أم أن مهزلة المحاكمة قد ذبل أثرها مع تفاقم كارثة الوجود الأمريكي في العراق، وهل يتحول الإعدام إلى عفو إذا ثبت أن صدام حسين قادر على إعادة تهدئة البلاد وتمهيدها للنفوذ الأمريكي، كما استخدمته واشنطن في السابق، فيعود صدام من السجن إلى الحكم.

وأخيرًا لدى إحساس عميق من متابعة رد فعل صدام ورفاقه على الحكم أن صدام لا يصدق هذا الفصل السخيف من المسرحية الهزيلة في أدب اللامعقول.

(٦)

حكم الإعدام
ومسلسل التوظيف الأمريكي لصدام

لا يزال اعتقادي جازمًا بأن محاكمة صدام وصدور الحكم عليه بالإعدام يوم ٥/ ١١/ ٢٠٠٦م هو استخدام آخر لورقة صدام حسين. فقد كن الرجل في حياته ورقة في يد الولايات المتحدة، وكان غزو العراق ورقة أخرى، ثم كان إعلان القبض على صدام وتوقيته استخدامًا ثانيًا لصدام وهو يغادر حضن الحليف القديم الذي أصبح قوة غازية محتلة وسلطة آسرة.

وليس سراً أن واشنطن كانت تعتقد أن القبض على صدام يرفع شعبية بوش يومها وهو ما حدث، وأن القبض عليه سوف يوقف المقاومة بحسبان أن صدام كان يقود المقاومة التي هدد بها واشنطن قبل الغزو حين قال : إن بوش هو هولاكو العصر وأنه سوف ينتحر على أبواب بغداد.

ورغم أن المقولة صحيحة ، وأن غزو العراق سيظل ندبًا في جبين الولايات المتحدة، وربما أدى إخفاقها المدهش في العراق وجهلها بأبسط قواعد الجغرافيا السياسية والأنثروبولوجيا السياسية في العالم العربي إلى طي صفحة القوة العظمى والسماح لظهور عصر جديد بعد أن تكالبت كوارثها في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين، فأصبحت مصادر قوتها هي نفسها مقبرة القوة العظمى، وهما : النفط وإسرائيل، التي تحث واشنطن الآن على القفز في المجهول ضد إيران في الوقت الذي تبني فيه إسرائيل حساباتها مع القوى البازغة على المسرح الدولي وهي الصين والهند.

ولعلنا نلاحظ أن واشنطن لعبت بورقة صدام حسين مثلما حولت كل القيم الإنسانية إلى أوراق سياسية ، وبعضها لا يتحول بطبيعته في الماضي ثم كان توقيت الحكم جولة أخرى من إلقاء الورقة قبيل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس وحيث قام مدير المخابرات المركزية ، ومن قبله وزيرة الخارجية ووزير الدفاع بزيارة إلى بغداد لإعداد الصفقة، ولكن الإخراج كان قبيحًا كالعادة حيث صدر الحكم بالإعدام في محاكمة هزلية ، وقام الحكم على قوائم هشة لا تحمله خطوات إلى غاية .

وكان مثار دهشتنا عندما ظهرت فكرة محاكمة صدام حسين أن المحاكمة ذاتها فكرة طيبة حتى يعلم الحكام العرب ما هم يدركونه بالضرورة من أن واشنطن لا تبقي على أحد مهما كانت خدماته لها وتفانيه في تحقيق مصالحها، مثلما فعل الشاه وصدام في حقب متفاوتة. فقد قدم الشاه لها خدمة استراتيجية عظمى في الخليج وعلى حدوده الطويلة مع الاتحاد السوفيتي السابق، مثلما قدم صدام لواشنطن على طبق من ذهب ذريعة التواجد العسكري والسياسي في الخليج وتمزيق المنطقة العربية.

كذلك تظهر محاكمة أول حاكم عربي في بلده وعلى يد جلاديه وجزء هام من شعبه أن الشعب نفسه يمكن أن يكون أداة لجلد الحاكم وإعدامه لحساب القوى الأجنبية، وهذا هو النموذج الصارخ في العراق .

واتصالاً مع مسالة توظيف صدام، ثم توظيفه كورقة، لست مندهشًا من الحكم وليس لدى شعور بجديته وإنما جاء إعلانه في لحظة معينة كانت متأخرة جدًا حتى تغير رأي الناخب الأمريكي في حكم الجمهوريين الذي أرهق البلاد، وعزم الناخب الأمريكي على أن يصحح بصوته ما أفسده رئيسه وأن يشكل له برلمانًا يجعل عاميه الباقين من حكمه جحيمًا سياسيًا وربما قدمه قبل نهاية العامين إلى محاكمة

حقيقية، وهذا هو العقاب الديمقراطي لشعب يثق في حاكمه ولكنه يسلك الطريق المعاكس لمصالحه .

وليس الناخب الأمريكي بحاجة إلى أن يعرف من المصادر العربية أن الدعم الأمريكي الأعمى لإسرائيل هو سبب البلاء من أفغانستان إلى دارفور مرورًا بالعراق ولبنان وفلسطين، وأن كراهية العالم وتذمره من السياسات الأمريكية أفقدت واشنطن مكانتها ووقارها بين الأمم وجعلت حلفاءها من كل صوب يفرون منها كما يفر السليم من الأجرب .

ولدي شعور لا أستطيع مغالبته وهو أن صدام لن يعدم وربما بلغ الشطط في الشعور إلى تصور صدام رئيسًا مرة أخرى إذا كان ذلك من شأنه أن يكسر شوكة الشيعة التي اشتدت في العراق ويطفئ جدوة المقاومة، ويحقق لواشنطن ما كانت تحلم به يوم قررت غزو العراق، وعندما تصورت خطأ أن العراق بغير صدام وتحت حكم ضحاياه يمكن أن يكون أفضل لها، فأعطت بتصرفاتها البربرية في العراق وما حل بالعراقيين الحق في الترحم على صدام وأيامه إذا قورنت بالجحيم والامتهان الأمريكي للعراقيين .

أما سندي الوحيد فيما يصل إلى فكري من شطط هو أن السياسة لا تعرف القيود، وأن المصلحة لا تمهم الحدود والضوابط وأن واشنطن بالذات لها منطق الرجل غير العادي، ولأن العبرة بتحقق المصالح الأمريكية مع صدام أو على سطح مقبرته.

ورغم هذه الحقائق المعروفة في علم السياسة ، فإن المدهش أن لرئيس بوش قد تظاهر بشكل طفولي بفرحته بقرار إعدامه وكأنه فوجئ به. بل وحاول بطريقته توظيفه كما خطط له عندما صرح بأن يوم الحكم بإعدام صدام هو يوم عيد

للديمقراطية في العراق وهو قد لا يعلم أن معزوفة الديمقراطية هي نفسها التي أوصلت الرئيس وفريقه إلى درجة الكارثة، بل إن نموذجه في العراق المقترن بالدم والدمار والتمزيق والحرب الطائفية قد أطلق رعشة الفزع في أوصال المنطقة العربية التي كانت تستمع بشغف إلى موال الديمقراطية الأمريكي حتى قبيل غزو العراق، والتي راقبت شقي المعضلة باهتمام في العراق، وهما : إسقاط صدام، ثم استبدال بنظامه البائد المستبد نظامًا ديمقراطيًا ، فيما نجح في الشق الأول وكان يمكن أن يفر به، تعثر في شقه الثاني فانقلب سحره عليه .

والحق أن قدرة واشنطن على استخدام صدام كانت فائقة ولا يمكن أن أقبل الآن بعد كل هذه العقود أن صدام كان يجهل حقيقة أنه يوظف في إيران وفي الكويت وفي الصراع العربي – الإسرائيلي حتى أرهق شعبه هوانًا وشقاء في الداخل حتى فر ربعه خارج البلاد، وأذل العرب جميعًا في ملحمة طالت قرابة عقد ونصف حتى كانت تمثيلية الحكم بإعدامه .

أما قدرة واشنطن على توظيف ورقة صدام فقد ثبت فشلها لسبب بسيط وهو أن العراق الذي تعرفه أمريكا وصدام حتى سقوطه في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣م لم يعد هو نفسه هذا العراق بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام ، وأخشى أن واشنطن ترتكب حماقة أخرى في توظيف ورقة صدام بإعادته إلى المسرح السياسي مرة أخرى تحت أي مسمى، فقد تجاوز الزمن في المنطقة كل شيء بعد أن ثبت بأدلة قاطعة جهل واشنطن التام بشعوب هذه المنطقة الصابرة .

فإذا كانت واشنطن قد راهنت في تعاملها مع صدام على ديكتاتوريته وجهله وطموحه وغروره، فإنها راهنت في تعاملها مع ورقته على انقسام الشعب العراقي حول نظامه، فحولت هذا الانقسام حول النظام إلى انقسام حول الوطن، فتمزق

الوطن بعد أن ضاع النظام، وهذا هو السبب في توزع رد فعل الحكم بإعدام صدام في الداخل وفي المنطقة بشكل عام. فالأكراد والشيعة لم يخفوا فرحتهم في إعدام وخذلان عدو لهم، أما الدول المجاورة التي اصطلت بناره فقد شاركتهم نفس الشعور.

إن حكم الإعدام لا يتناسب مع ضعف وتهافت الاتهام، كما أنه صدر من محكمة غير مختصة عبر محاكمة سياسية في ظل الاحتلال، وفي ظل حكومة معادية، فأصبح الحكم حلقة من حلقات الانتقام الشيعي والكردي من السنة بعد أن نجحت واشنطن في تصوير حكم صدام على أنه حكم الأقلية السنية العربية، وبطش صدام هو بطش هذه الأقلية للأغلبية الشيعية والكردية، كما صور على أنه عدالة المنتصر والمحتل وأذنابه.

ولكن الحكم بصرف النظر عن مصيره جزء من مسرحية أمريكية بدأت بتوظيف صدام حاكمًا، ثم استخدامه ورقة بعد سقوطه، ولكن فصلها الأخير لم يكتب بسطور هذا الحكم.

لقد صدر الحكم في وقت معين في ضعف التهم والأعمال المنسوبة إلى صدام ولم تجد هذه المسرحية نفعًا فيما هدفت إليه، ولكن بوش لابد أن يدرك أن نقض الحكم وربما العفو عن صدام أو إعادته لابد أن يتم بيد حلفائه العراقيين، وهو ما بدأت تظهر أولى ملامحه عندما أعلنت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الحقوقية الدولية رفضها للمحاكمة والحكم لضعف ضمانات الدفاع وتسييس القضية، وإعلان بلير رفضه لعقوبة الإعدام بعد أن تسرعت وزيرة الخارجية فأعلنت سرورها بالحكم، والأهم هو رفض الرئيس العراقي جلال الطالباني التصديق على الحكم إذا استمر بحالته حتى بعد الاستئناف. ورغم أن الطالباني جزء من هذه

المسرحية وهو يعلم أن صدام يحاكم بقانون بريمر وأن هـذا القـانون أعيـد خصيصـاً لصدام وأنه لايعطى الحق لرئيس الدولة للتصديق على تنفيذه، فإن هـذه الحقيقـة قـد تعني أن مصالحة يمكن أن تتم بين صدام والأكـراد في مواجهـة الشـيعة بعـد أن عـبر رئيس الوزراء الشيعي والحكيم عـن قمـة حقـدهم عـلى صـدام حسـين ممـا يشي بـأن صدام تنتظره أدوار أخرى في هـذه المسرحيـة الهزليـة التـي بـدأت بتـولي صـدام عـام ١٩٧٨م ولا يبدو أن نهايتها هو هذا الحكم المشبوه.

(٧)

حتى لا تضيع العبرة من محاكمة صدام

أخشى أن تتناقض العبر المستخلصة من محاكمة صدام حسين، فتضيع العبرة الحقيقية التي يجب أن تضاف إلى التاريخ السياسي والاجتماعي للعالم العربي في عصر الانطلاق الأمريكي وإقباله غير المقيد صوب هذه المنطقة تحت عناوين مختلفة في محاولة لصوغ نظرية عامة مترابطة تنتظم كل هذه الطروحات. فصدام حسين شخصية جدلية وخلافية، لا يتفق اثنان في العالم العربي على أنه عميل أو ذكي، مخدوع أو ضحية لبطانته، قومي ووطني، وغيرها من التصنيفات التي يصدق الواقع شيئًا منها ويجد المظرون من هذا الواقع ما يسند نظريتهم في تشخيص صدام حسين. وحتى ديكتاتوريته وجدت من يعارضها ومن يبررها بأسانيد تاريخية وبصعوبة حكم المجتمع المتنوع بغير الحزم الذي يأخذ أحيانًا شكل الاستبداد والقسوة والإجرام مادام هدفه نبيلاً وهو المحافظة على الوحدة الوطنية والاستقرار والرخاء والمجد القومي، وكلها مصطلحات خلافية هي الأخرى في حالة صدام حسين. فنحن إذن أمام ظاهرة قد لا تتكرر في ظروفها وتكوينها وسلوكها وعلاقاتها بالوسط العربي وبقوى النظام الإقليمي والدولي.

من الملاحظ أن صدام حسين تعرض لأمرين: الأول: إسقاطه. والثاني: القبض عليه ومحاكمته والحكم بإعدامه. هذه التجربة فريدة في العالم العربي على الأقل إن لم يكن في العالم كله، هذه السابقة التبس فيها العلاقة الحميمة بين صدام وواشنطن والجفاء الأمريكي وتغير الحظوظ والأقدار، كما التبس الشخصي بالرسمي وغيره من الاعتبارات. ويمكن القول أن هناك ثلاث من العبر المتناقضة

بقدر التناقض المحيط بصدام حسين :

العبرة الأولى : هي أن مصير صدام هو مصير كل من يعاند الولايات المتحدة ولا يتجاوب مع الرغبات الأمريكية ، أو حتى التعاون مع الرؤية الأمريكية لخريطة المنطقة .

هذا الدرس ركزت عليه واشنطن ونقلته صراحة إلى بشار الأسد والقذافي ، ويقولون صراحة : أن تعاون القذافي واستيعابه لهذا الدرس جعله يفلت من نفس المصير ، بخلاف بشار الذي نقل له كولن باول صراحة في مايو ٢٠٠٣م ما حدث لصدام وطلب منه أن يستوعب هذا الدرس ، وفي نظر واشنطن لا يزال بشار متمردًا وعصيًا على استيعاب الدرس .

العبرة الثانية : هي أن صدام أساء إلى شعبه والوطن العربي وأن هذا مصير من يستخف بمصالح شعبه . هذه العبرة يقدمها صراحة الأكراد والشيعة في العراق .

العبرة الثالثة : هي أن صدام كان عميلاً للولايات المتحدة وبذل كل جهده لخدمة مصالحها ولكن واشنطن لا قلب ولا صديق لها ، فغدرت بصدام ، كما غدرت بالشاه وبغيره من ضحايا هذه العبرة .

نفس العبرة ترددها إيران والكويت ، على أساس أن هذا المصير جزاء المعتدي ، خاصة وأن إيران ترى أن واشنطن وذنبها صدام لقيا في العراق ما يستحقانه .

أما العبرة الرابعة : فهي أن صدام نموذج قومي استقلالي في بيئة عربية مستسلمة وأن ما حدث له حدث لغيره من الأبطال في تاريخ الأمم ، وأنه ضحية لمؤامرة أمريكية صهيونية وأن غزو العراق قرار استراتيجي بصرف النظر عن شخصية حاكم بغداد .

الفريق الأول : يرى أن صدام وطنيًا قوميًا رفع راية العروبة بعد انتكاستها

بهزيمة مصر عام ١٩٦٧م وانكسار المشروع القومي حتى عد البعض صدام امتدادًا لعبد الناصر في قيادة التيار القومي ومناهضة الغرب وإسرائيل .

وهذا الفريق ساند غزو صدام لإيران واعتبر أن هذه الخطوة جسورة في مواجهة عدو للعرب لا يقل في خطره عن إسرائيل ، فإذا كانت إسرائيل في قلب العالم العربي وتخلت مصر عن التصدي له ، فإن إيران هي الخطر على الجناح الشرقي للأمة وصدام هو الذي ادخره القدر للتصدي لها ، ويربط هذا الفريق بين التحالف الإيراني الصهيوني في زمن الشاه ، ويفسر الصداقة المصرية الإيرانية زمن الشاه والسادات بأنها مؤامرة ساداتية – شاهنشاهية – صهيونية أمريكية على الأمة العربية بعد اختطاف الرأس العربي وهو مصر .

بل إن تصدي صدام لمصر بعد انحرافها عن قواعد المصلحة العربية وهي المعركة الأولى التي سارع إلى خوضها بمساندة أمريكية خفية كان إيذانًا بتولي صدام سدة القيادة ، فلم تكن حربه ضد إيران إلا ذودًا عن حوض العروبة وحراسة لبوابتها الشرقية ، وهذا هو المنطق الذي جند صدام به كل الجنسيات العربية التي كانت تعمل في العراق حينذاك ، وهم الذين اعتبرتهم إيران مرتزقة .

هذا الفريق صفق لصدام عندما غزا الكويت رغم أنها دولة عربية أصيلة ولها تاريخ في خدمة العروبة وثقافتها السياسية والفكرية ومنارة للاعتدال العربي واحتضان العمالة العربية الوافدة . وسبب قبول هذا الفريق هو اقتناعه بما ساقه صدام من أن الوحدة العربية الشاملة لن تتحقق إلا بالقوة على غرار الوحدة الألمانية ، وأن غزوه الكويت لا يعني سوى أنها وقعت في حضن العروبة الدافئ حتى يكبر العراق فيصبح قادرًا على مواجهة إسرائيل ، وربما لم يلفت هذا الفريق إلى الفارق الهائل بين محاربة إيران وبين غزو دولة عربية مجاورة لأول مرة في التاريخ العربي

وتهديد دول عربية أخرى بالغزو ، كما لم يلفت هذا الفريق أيضًا إلى أن صدام اشترط لانسحابه من الكويت أن تنسحب إسرائيل من فلسطين ، بل اعتبر هذا الشرط دليلاً آخر على تصديه لإسرائيل ودعمه للحقوق العربية ، رغم أن هذا الشرط محمل بدلالات بالغة الخطر والخطورة ، لأنه يعني أن العراق كإسرائيل تحتل كل منها أرضًا عربية ليست له ، وأن العراق مثل إسرائيل تدعي الحق على كل الأرض الأجنبية ، وهي الكويت بالنسبة للعراق، وهي فلسطين بالنسبة لإسرائيل ، وهو يعني ثالثًا أن العراق باق في الكويت ما بقيت إسرائيل في فلسطين ، أنه ينوي البقاء إلى الأبد ، وهذا مفهوم من حيث أن العراق يرى أن الكويت جزء من العراق وأنه يسترد هذا الجزء الذي انتزعه الاستعمار البريطاني وأعلن استقلاله ضمن السياسة الاستعمارية في خلق الحدود المصطنعة .

ساند هذا الفريق صدام في كل جوانب هذه القضية سواء كان الاحتلال خطوة لتصحيح تصرفات الاستعمار وتحقيق الوحدة التي تقضي على التمزق والحدود والتشرذم ، أو كان الاحتلال ضروريًا لتعظيم القوة العراقية اللازمة لمحاربة إسرائيل ، وعزز صدام لدى هذا الفريق هذه القناعة عندما أطلق بعض الصواريخ على إسرائيل ، وهذا الفريق لا يعرف مدى الدمار الذي ألحقه الغزو بكل ما هو قومي يدعون إليه ، وأفاد إسرائيل ، وأنه مرتب من جانب الولايات المتحدة .

وأخيرًا رأى هذا الفريق أن الاحتلال العربي أولى من الاحتلال الأجنبي . وترتب على ذلك أن هذا الفريق عارض استخدام القوة ضد العراق لتحرير الكويت كما عارض استقدام القوات الأمريكية إلى المنطقة ، وعاب على دول عربية انضمامها إلى تحالف « آثم » ضد العراق ، ولم ينتبه هذا الفريق إلى أن غزو الكويت هو الذي فتح بوابات الخطر غير المحكوم ضد كل المصالح العربية ، فوجه ضربة

قاصمة للأمن القومي لعربي واضطر العرب إلى الاستعانة بالقوات الأمريكية ، وسمح لواشنطن بألا تكتفي بتحرير الكويت بل بتدمير العراق والقوات العراقية بالكويت ، حتى تدفع إلى مزيد من ضرب العروبة وحتى تدفع هذا الفريق إلى المقارنة بين مخاطر غزو العراق للكويت وبين المخاطر الأكبر الذي تطلبه التحرير من آثار بعيدة المدى انتهت بغزو العراق نفسه بعد ذلك بثلاثة عشر عامًا .

ولما احتل العراق صعد هذا الفريق موقفه في مساندة صدام ، والقول بأن عروبته وصلابته هما سبب الغزو وأنه ضحية هذه المواقف النبيلة وأن محاكمة صدام هي انتقام من عروبته ومساندة المحكمة هي مساندة للاحتلال وتخل عن العروبة وضياع الهوية .

هذا المنطق يقود إلى القول بأن صدام ينضم إلى قائمة المجاهدين العرب وسجل الخالدين في النضال العربي ، وزاد هذا الفريق أن صدام ضحية التحالف الشيعي الكردي الإيراني وكلهم ضد العروبة والسنة ويستدلون على ذلك بالحكم العراقي والانفصال الكردي ، وأن قضية الأنفال كردية كما أن قضية الدجيل شيعية ، كما يستدلون بأن إيران وأمريكا كانا أكبر الشامتين بالإضافة إلى بعض الدول العربية التي استهدفها صدام حسين .

لابد أن نضيف إلى ما تقدم ، أن هناك شريحة إسلامية استهواها خطاب صدام خلال حربه ضد إيران ، واستخدام رموز دينية هامة عندما سمى حملته على إيران بأنها قادسية صدام ، مما أدى إلى انقسام العالم العربي ، كما أسبغ القدسية على قمع « الخونة » ، من الأكراد المتحالفين مع الغرب عام ١٩٩١م خاصة بعد التمرد على حكومة بغداد ، وأطلق على حملة التأديب اسم إحدى سور القرآن الكريم وهي الأنفال ، كما لم يفت المراقبين أن صدام كان يظهر في المحكمة وهو يحتضن القرآن الكريم .

بوسع هذا الفريق الموالي لصدام في ضوء ما تقدم أن يجعل محاكمة صدام واستمرارًا للمؤامرة على بطل عربي يرفع شأن العروبة وأن إعدامه تخليدًا لبطولته مثل عمر المختار في ليبيا وغيره في سجل الخالدين العرب ، بوسع هذا الفريق أيضًا أن يحيل جرائم صدام إلى نياشين ، مادام يعلي شأن قوة الدولة العربية الرائدة ضد محاولات النيل منها في الداخل من جانب الشيعة والأكراد وأن إعدام المتآمرين في الدجيل عمل قانوني في ظل ظروف الحرب العراقية الإيرانية وتمرد الشيعة ومحاولتهم اغتيال صدام خدمة لإيران ، وأن الحكم العراقي ينتمي إلى نفس الحزب الذي دبر محاولة الاغتيال ، وأن قمعه للأكراد هو حرص على منع الأكراد من الانفصال .

أما الفريق الثاني فيرى على العكس تمامًا ، فصدام في نظره مستبد طموح بدأ حكمه بالتفاهم مع الولايات المتحدة ونذر نفسه لخدمة المصالح الأمريكية ولإذلال شعبه ، والإضرار بالمصالح العربية ، وأن استبداده وبطشه بالشعب العراقي كله ودفع ربعه إلى الفرار من البلاد تسبب في غزو بلاده وسخط شعبه عليه .

يرى هذا الفريق أن صدام استخدم العروبة والإسلام ستارًا لمغامراته ضد إيران وخدمة للمشروع الأمريكي ، ثم استخدم العروبة والقضية الفلسطينية لغزو الكويت فأحدث كسرًا نهائيًا في نظرية الأمن القومي العربي فأصبحت القومية العربية هي ستار غزو الكويت ، بينما التحالف مع واشنطن هو الذي أدى إلى تحرير الكويت وأصبح العراق هو المهدد لأمن المنطقة ولم تعد إسرائيل هي المهدد فأصبح أمن الدول المجاورة للعراق يختلف عن أمن الدول المجاورة لإسرائيل ، فانكسرت نظرية الأمن القومي حتى في بنائها النظري .

لكل هذه الأسباب يرى هذا الفريق أن استبداد صدام وعمالته أو غباؤه وغروره

وقصر نظره وتوظيفه لكل المقدسات لخدمة مغامراته وجهله بقواعد وقراءة الأحداث ، فأصبح مصيره ومصير العراق هو الحصاد المر لكل ذلك .

وأخيرًا أظن العبرة التي يجب الخلوص بها من تجربة صدام حسين بالنسبة لآمال ومصالح العالم العربي هي تفادي الأخطاء التي وقع فيها صدام حسين من هذه الزاوية . فقد ظلم شعبه وتجبر في حكمه وبلغ غروره أن جرى فيه حكم الله في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ . وأنزل بالأكراد ما يجاوز حدود المحافظة على وحدة البلاد ، وخاض حربًا مع إيران نيابة عن الولايات المتحدة وضد كل قواعد الجغرافيا السياسية ثم وقع في أحابيل واشنطن وغزا الكويت حتى يسقط نهائيًا في الشرك الأمريكي مادام مخطط السيطرة على المنطقة انطلاقًا من العراق ليس وليد الظروف التي قادت واشنطن إلى الغزو .

صحيح أن الغزو غير مشروع وإسقاط صدام حسين مخالف للقانون الدولي وتدمير العراق من جرائم الإبادة الجماعية ومحاكمة صدام غير مشروعة وتأمر المحكمة بأمر الاحتلال وتجعل محاكمة صدام رديفًا لمحاكم نورمبرج وطوكيو بحيث أصبحنا أمام عدلة المنتصر مع فارق هائل بين العراق وكل من ألمانيا واليابان حيث اعتدت اليابان وألمانيا على الدول الأخرى ، بينما غزت واشنطن العراق وهو في عقر داره .

تلك هي العبرة التي أريد للحكام العرب والشعوب أن يستخلصوها من حالة صدام حسين ، وألا تضيع العبرة بين فريقين متناقضين يلخص موقفهما حالة التناقض التي تحيط بحالة صدام.

الباب الثالث

المقاومة العراقية والأكراد
وعلاقات العراق الدولية



الفصل الأول

المقاومة والإرهاب

(١)

هل يمنع الاحتلال الأمريكي الحرب الأهلية فى العراق: تحليل لتصريحات الرئيس مبارك

جددت تصريحات الرئيس مبارك لقناة العربية يوم ٨/ ٤/ ٢٠٠٦م الجدل حول عدد كبير من الموضوعات الشائكة، بدءاً بموقف مصر من المأساة العراقية، وانتهاءً بالتداعيات السلبية لهذه التصريحات على مجمل المصالح القومية المصرية. وقبل تحليل هذه النقاط وغيرها، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الدولة هو الذى يحدد المصالح القومية، ويحدد لها خطوط المواقف والسياسات التى يظن أنها تخدمها. ولكن هذا التقدير من جانب الرئيس قد يختلف عن تقديرات أخرى مصرية، كما قد يختلف عن مشاعر الشعب المصرى ككل، وهذا أمر جائز ومقبول، ولا يقدح فى تقدير الرئيس مادامت تلك قناعته ولا تلتبس بأمور أخرى، خاصة وأن موقفه من العراق يتطابق تماماً مع الموقف الأمريكى، مما يثير التحفظات، وربما التفسيرات والأحاديث.

فقد أكد الرئيس مبارك فى حديثه لقناة العربية الفضائية أنه يعتقد أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق فى هذه المرحلة يعد كارثة، لأن العراق يعانى من الحرب الأهلية، وأن الانسحاب الأمريكى يؤدى إلى تفاقم هذه الحرب، كما أنه انتقد الحكومة العراقية لأنها لم تسمح بتواجد قوات عربية أو دولية، وأن الشيعة فى العراق يكنون الولاء لإيران. فإلى أى مدى تتفق رؤى الرئيس مع الرؤى الأخرى،

ومع التوجهات العامة للشعب المصرى؟

وقد أدت هذه التصريحات إلى ردود فعل حادة من جانب القيادة العراقية والإيرانية وقيادات الشيعة فى البحرين والخليج، بل إن بعض قيادات العراق اتهمت الرئيس بشكل واضح بأن موقفه يخدم مصالح أجنبية، ويضر بمصالح الشعب العراقى، كما أنه يسهم فى إشعال الحرب الأهلية، ويشكك فى وطنية الشيعة فى العراق وانتمائهم الوطنى والعربى.

وللأمانة التاريخية، يجب أن نفرق بين موقف عموم الشعب المصرى، وموقف الحكومة المصرية، وبعض الأقلام القليلة للغاية فى مصر من قضايا مأساة العراق. فمنذ إعلان واشنطن أنها تتهم العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل، وصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ عام ٢٠٠٢م بشأن التفتيش فى العراق، كانت مصر من أعلى الأصوات التى حثت العراق على قبول التفتيش والإخلاص له، ربما خوفاً على العراق، ورغبة فى أن يتمادى بالتفتيش أى خطط أمريكية أخرى. وعندما أعلنت الولايات المتحدة صراحة أنها ترسل قوات إلى الخليج لغزو العراق، والقيام بنفسها بالتفتيش صمتت مصر تماماً، وكانت السفن الحربية الأمريكية تمر فى قناة السويس، وهى تعلن أنها ذاهبة لغزو العراق. وكان الجدل فى ذلك الوقت يدور حول مدى قانونية مرور السفن الأمريكية لضرب العراق فى ضوء اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م، وقامت المظاهرات مطالبة بمنع مرور هذه السفن التى تعلن عن وجهتها، وطالبت جموع الشعب الحكومة بتطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك، التى سبق أن ألح عليها الرئيس مبارك فى قمة القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠م لتأكيد حق الكويت فى المساندة العربية ضد الغزو العراقى لها. وأصدرت القمة بأغلبية بسيطة (بصوتين فقط) قراراً بهذا المعنى عقب مشادة حقيقية مع بعض الزعماء العرب، ثم شاركت

مصر، فى إطار التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة، ضمن خطتها التى شجعت العراق على الغزو، وخططت لضرب العراق بعد ذلك، وهو مرتكب للجرم المشهود الذى أوقعته فيه، ولكن هذه المرة بتوظيف الشرعية الدولية، التى وجدت العراق فعلاً منتهكاً للميثاق ومستحقاً للجزاء.

وسواء انتظمت مصر فى الحملة العسكرية فى إطار علاقاتها الأمريكية، أو مصالحها الخليجية، أو لقناعة بعدم مشروعية الغزو العراقى، وعجز العالم العربى وحده عن وقفه وإزالته، فإن شطرا من الشعب المصرى اتهم الرئيس بالعمل مع الولايات المتحدة ضد دولة عربية، وطعن قضائياً فى صحة قرار إرسال قوات مصرية بغير مراعاة دقيقة لأحكام الدستور، وضمن خطة أمريكية لضرب العراق تحت ستار تحرير الكويت. وهذا القرار لم يكن شعبياً فى مصر، رغم أن الشعب المصرى بأكمله استنكر غزو العراق للكويت، وألقى باللائمة على الولايات المتحدة وخدعتها لصدام حسين، واعتبر أن العملية كلها، الغزو والتحرير، لعبة أمريكية وظفت فيها مصر. وبررت الحكومة المصرية للشعب المصرى آنذاك موقفها بأنها تهدف أيضاً، إلى جانب تحرير بلد عربى شقيق، وصد عدوان بلد عربى معتدٍ، ثم الاقتراب من خيرات النفط تحت ما سمى فى ذلك الوقت «إعلان دمشق»، الذى ضم دول الخليج الست، بالإضافة إلى مصر وسوريا بهدف مكافأة الدولتين عن جهودهما الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية مع الولايات المتحدة أكثر من كون هذه الجهود تضامناً مع دول الخليج.

أما موقف مصر من الجزاءات التى فرضت على العراق طوال ثلاثة عشر عاماً (١٩٩٠م حتى ٢٠٠٣م)، فكان يركز على المطالبة برفعها بسبب آثارها اللا إنسانية، وليس بسبب انتهاء صلاحيتها القانونية. ومادامت الولايات المتحدة هى الطرف

الآخر فى القضية، وهى التى تحدد شروط إنهاء الجزاءات وليس مجلس الأمن، فقد اعتقد كثيرون فى مصر أن الحكم لا يشذ عن الموقف الأمريكى بحكم التحالف الوثيق بين البلدين.

وعندما انعقدت قمة شرم الشيخ فى الأول من مارس ٢٠٠٣، كان العراق يتأهب للغزو الأمريكى، فانضمت مصر إلى موقف القمة الذى يناشد واشنطن ضبط النفس، والقمة على يقين أن الجميع ساهم أو سكت أو سهل للغزو الأمريكى، أحياناً بحجة أن صدام لا يمكن إزالته إلا بقوة خارجية، وتارة أخرى لأنه يجب أن يزال لأنه غزا الكويت، وهدد دول الخليج طيلة بقائه فى الحكم، حتى رغم العقوبات القاسية التى أذلت العراق، وأن استمرار وجوده رغم كل شيء يمثل تهديداً مستمراً لأمن الخليج. والعريب أن قصف الولايات المتحدة لبغداد كان مصدر سعادة فائقة لبعض أطفال العالم العربى، وهى المرة الأولى فى تاريخ المنطقة التى نرى فيها بعض العرب يبتهجون ويتبادلون التهانى بسقوط عاصمة عربية كبرى كبغداد. أما مصر فلم تعلن إدانتها للغزو مثل بقية الدول العربية، وإنما ركز الرئيس مبارك على أنه حذر صدام مراراً من سوء عمله، ونصحه بما يلزم ولم يستجب.

وعندما بدأت المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكى كانت محل إعجاب الشعب المصرى، الذى آلمه أن يرى عاصمة الرشيد تئن تحت احتلال سعى إليه التحالف الصهيونى الأمريكى للقضاء تماماً على العراق كوطن وقوة فى المنظومة العربية، بعد أن أفسده صدام، فأصبح من الصعب لدى كثيرين أن يميزوا بين فساد الحكم وفساد الدولة، مادام الحاكم فى العالم العربى هو الوطن، والولاء للوطن يفترض الولاء للحاكم أولاً، ولا أظن أن العالم العربى سوف يدرك أى ممارسة للديمقراطية

ما لم ينجح فى الفصل بين الولاء للحاكم والولاء للوطن، وما لم يكن قادراً على تقييم الحاكم وفق قدرته على خدمة مصالح الوطن.

والمعلوم أن مصر لم تستخدم فى خطابها الرسمى كلمة «المقاومة العراقية»، كما توقفت منذ قمة بيروت العربية، مع سائر الدول العربية – عدا سوريا وليبيا مؤخرا – عن استخدام مصطلح «المقاومة الفلسطينية» بعد أن قررت واشنطن أنها إرهاب، وأن الشعب الفلسطينى «الإرهابى» تجوز إبادته لكى تمارس إسرائيل حقها فى الحياة كما تشاء، وتدافع عن شعبها «المقدس» ضد «الغاصب والإرهابى» الفلسطينى. ورغم ذلك، ظهرت أقلام معروفة فى مصر تطالب مصر بالتدخل لمساندة واشنطن على قمع «الإرهاب» العراقى، قبل أن يصبح الإرهاب فى العراق صناعة أمريكية وإسرائيلية مقصودة، وقبل أن يصبح العراق غابة اختلطت فيها المقاومة الشريفة مع الإرهاب الأعمى الذى ينفذ المخطط الأمريكى فى القضاء على عقل العراق باغتيال علمائه وأساتذته والشرفاء فيه، بعد أن نهب ثروته البترولية والأثرية، ودمر البنية التحتية، ووضع البلاد على شفا الحرب الأهلية، وهو الذى يرسل عملاءه لإذكاء الفتنة.

وقد سارعت مصر بالاعتراف بكل الحكومات المؤقتة فى العراق، رغم الرفض الشعبى فى مصر لهذه الحكومات العميلة للاحتلال. وقد قدرت مصر أن سقوط النظام فى بغداد يحتم وجود حكومة للبلاد حتى لو كانت صنيعة هذا الاحتلال لإدارة شؤون المجتمع العراقى، خاصة وأن المجتمع العراقى تفرقت مصالحه ومواقفه من الاحتلال ، وذلك بفعل الخطة الأمريكية التى أعدت قبل الغزو بسنوات، ربما ترجع إلى عام ١٩٩١م عندما شجعت التمرد الشيعى والكردى على ما أسمته «الدكتاتورية العربية»، وكرست حقيقة مغلوطة، وهى أن استبداد وبطش نظام صدام حسين قد استهدف الشيعة والأكراد وحدهم، مع أن صدام لم يميز بين

طوائف الشعب، وإنما نال الجميع شره. وقررت واشنطن أن صدام هو الذى فرق الشعب، وأن الغزو نعمة كبرى لتخليص الشيعة والأكراد من «جلاد العرب».

ثم بدأت العملية السياسية التى شجعتها مصر، ربما لأنها – مثل غيرها – كانت تظن أنها تؤدى إلى عراق ديمقراطى جديد، رغم أن هذه العملية، وكذلك خطة إعمار العراق كانت خططا لنهب العراق وتسويغ الاحتلال، والعمل تحت هذا الستار الديمقراطى لتمزيق لحمة المجتمع العراقى. كما أيدت مصر دستور العراق الدائم، رغم أن الاحتلال لا يضع الدساتير عادة، والدساتير الدائمة مصطلح غير معروف إلا فى مصر عام ١٩٧١م تمييزاً له عن الدساتير المؤقتة. وكان واضحاً أن الاحتلال ادعى أنه يريد إنتاج ديمقراطية دستورية لم يألفها العراق، وحرص فى الدستور «الدائم» على تمزيق العراق حتى يضمن أن النظام الجديد هو الذى سيطالب ببقاء الاحتلال، وهو ما حدث بالفعل، بسبب تناقض الموقف والمصلحة من الاحتلال.

أما علاقة الاحتلال بالحرب الأهلية، فقد أصر بعض زعماء الشيعة والأكراد على أن الاحتلال هو الضمان منع الحرب الأهلية، وهو الحماية لهم من المقاومة العراقية، ولكن الحقيقة هى أن الاحتلال هو الذى هيأ العراق للحرب الأهلية تحت ستار الديمقراطية، وهذا هو أكبر انتصار للولايات المتحدة، وأكبر مكافأة لإسرائيل. ولا يجب أن نستغرب أن يربط الرئيس بوش بحزم بين الانسحاب الأمريكى والفوضى والحرب الأهلية، ولكننا نستغرب بشدة أن يعتبر الرئيس مبارك انسحاب القوات الأمريكية المحتلة كارثة، وهى التى تذكى الحرب الأهلية، وتفجر المساجد فوق رؤوس المصلين، وترعى خطة إكمال تدمير العراق. ربما ترضى هذه الجزئية فى تصريح الرئيس مبارك الأكراد والشيعة على النحو الذى أوضحناه. لولا أن الرئيس

استفز الشيعة باتهامهم بالولاء لإيران وليس للعراق، وهو اتهام على أية حال محل نظر، يقبل الصحة والخطأ. فهل صحيح أن الوجود العسكرى الأمريكى فى نظر الرئيس مبارك هو الذى منع حتى وقت قريب نشوب حرب أهلية، أم أن إشعال واشنطن وإسرائيل للحرب الأهلية فى العراق يؤدى إلى إشغال المقاومة عن ضرب قوات الاحتلال، والتفرغ للقتال بين أبناء الشعب الواحد، بزعم تمايزهم فى المذهب؟ ولو صح ما تردده واشنطن من أن الحرب الأهلية فى العراق أمر طبيعى بسبب الاختلاف بين الأكراد والشيعة والسُنة، فلماذا لا تقع حرب أهلية مدمرة فى الولايات المتحدة، وهى تجمع كل الأعراق والأديان والمشارب من جميع أنحاء العالم؟

على أية حال، أثار موقف الرئيس مبارك استغراب المثقفين الملتزمين، الذين يرون فى الاحتلال سبب مأساة العراق، وأن وهم الديمقراطية فى العراق والمنطقة قد كشفه واقع العراق، وتحالف الغرب كله ضد حماس، وهى الخيار الديمقراطى الحق للشعب الفلسطينى.

وأخيرا، نرجو أن يعلم أبناء العراق جميعاً أن شعب مصر يشعر بالآسى لما آل إليه حال العراق، ويأمل أن يدرك الجميع أن العراق العربى الديمقراطى هو طوق النجاة للجميع، وأن العراق الجديد الذى يلملم جراح المأساة قادر على تجاوز المحن ليعود العراق عضواً نافعاً فى أسرته العربية والإسلامية، والله غالب على أمره.

(٢)

المقاومة العراقية والجهاد الأفغاني في المنظورين السياسي والأمني

المقاومة العراقية هي مجموعة العناصر الوطنية التي تتصدي للاحتلال الأمريكي للعراق وتهدف إلى تحرير العراق بصرف النظر عن مشروع المقاومة لمرحلة ما بعد التحرير، لأن الخوض في هذه النقطة لها سياق آخر، في ضوء وضع عراقي معقد أدي إلى أن يكون قدر المقاومة متوازيا مع الفرز الطائفي. فقد قدرت القيادات العراقية الشيعية أن واشنطن تزيح المستبد الذي عجزت عن إزحته، ولذلك فإن تركها لهذه المهمة هو خدمة لها، ولم تشأ أن تخدمهم والأكراد الذين رأوا في الغزو ليس فقط خلاصا من حاكم يتمسك بعروبة العراق وإنما خدمة لآمالهم القومية في الاستقلال داخل الدولة التي يقيمون فيها كمقدمة لضمهم في دولة واحدة يتحقق بها حقهم في تقرير المصير كسائر شعوب المنطقة.

وكانت نتيجة هذه الحسابات الكردية والشيعية أن واجه السنة وحدهم الاحتلال بكل عنفوانه، بل والقوات الحكومية التي تشكلت على أساس طائفي لمساعدة قوات الاحتلال في القضاء على المقاومة. وقد غزت واشنطن هذا الوضع في سعيها لكسر شوكة المقاومة بعدد كبير من السياسات أخطرها الخلط المتعمد للقوي داخل الساحة العراقية حتى تلتبس المقاومة الصحيحة بأعمال الإرهاب الطائفي في معظم الأحيان، وتعمد إشعال الفتنة الطائفية تمهيدا لتقسيم العراق على أساس طائفي. كذلك عمدت السيسة الأمريكية إلى إشاعة الاعتقاد لضرب المقاومة بأن هذه المقاومة تحارب الولايات المتحدة التي قضت على انفراد السنة

بالحكم دون سائر الطوائف الأخرى، وزعمت أن صدام حسين كان يدافع عن سلطة طائفته، وأنه آن الأوان لغيرهم لكي ينعموا بالحرية الطائفية، وكرست هذه المبادئ في دستور وضعة الاحتلال حتى يسن قانونيا العملية السياسية التي تقوم على الفرز الطائفي، فتحير السنة بين قبول الاحتلال من خلال العملية السياسية بنسبة عددهم، أو التخلف عن الركب فتوزع السلطة في غيابهم وفي ظل شرعية واضحة لنسبة المؤيدين للاحتلال والراعين إلى استمراره لحمايتهم من العقاب.

فالمقاومة العراقية إذن ظهرت كرد فعل لغزو أجنبي للعراق تزرع بحجج واهية، وأنزل بالعراق أفدح الضرر في حضارته وتاريخه وحاضره وبدد أمواله وعرض أهله للإبادة والعداء الأهلي. ولكن المقاومة العراقية ليس مجمعا عليها داخل العالم، كما لا تعترف بها الحكومات العربية حتى لا تغضب الولايات المتحدة، فضلا عن ان واشنطن عمدت إلى إدخالها في عداد قوي الإرهاب التي تقضي على كوحدة سياسية وقانونية واجتماعية. نحن نعتقد أن أخطر ما تواجهه المقاومة العراقية هو هذا التحدي في الداخل وجحود الخارج العربي، لدرجة أن صفة المقاومة لم تسجل في الخطاب السياسي الرسمي العربي، وإن كان الشارع العربي يراهن على آثار نجاحها في إحباط المخطط الأمريكي ليس فقط في المنطقة، وإنما أيضا على مستوى العالم.

وإذا كان البدء تجريم الاحتلال الأمريكي للعراق هو مقدمة طبيعية للاعتراف بالبديل المشروع وهو المقاومة، إلا أن التباس الوضع في العراق بين طوائفه من ناحية، وبين قواه المختلفة التي تمس الإرهاب الطائفي ثأرا أو حماقة، وهو أمر مقصود، أدي بالفعل إلى تبرير التقاعس عن الاعتراف بها، خاصة وأن تدخل إيران على أساس طائفي وسياسي لمحاربة واشنطن ساحة بعيدة، قد شغل المقاومة عن مقصدها الأساسي والانخراط بدلا من ذلك في الصراع الطائفي والتمزق المذهبي،

فأصبحت الحرب الطائفية مدخلا ـلى التقسيم وليس بديلا له كما زعمت واشنطن.

وليس الطبيعي أن يختلف العالم العربي حول المقاومة وأن يكون الشباب في مأزق لسبب تعدد الاتجاهات والمواقف من المقاومة لسبب الخلط بين الإرهاب الذي يضرب الساحة العراقية والمقاومة اتي تستهدف المحتل. ترتب على ذلك اختلاف الفتوى ودخل رجال الدين على الخط.فالدولة العربية الموالية لواشنطن لا تريد لشبابها الانخراط مع المقاومة في محاربة القوات الأمريكية.كذلك فإن هذه الدولة تعاني إرهابًا انخراط فيه بعض القادمين من العراق مما يذكرنا بمجموعة الأفغان العرب الذين تعلموا في مدرسة اقاعدة وانقلبوا على الوطنية بسبب علاقتها بالمستعمر الأمريكي وحيث أفتت القاعدة بأن إسقاط هذه النظم أو فك ارتباطها بالمستعمر الأمريكي في له أولوية متقدمة على محاربة المحتل الأمريكي في العراق.

وقد أفتى رجال الدين بأن الذهاب إلى العراق هو انخراط في الفتنة ومروق عن الدين، بينما أفتي غيرهم بأنه نصرة المسلمين في العراق ضد أعداء الدين والوطن وشركاء المشروع الصهيوني فرض عين. واحتار الشباب بين الاتجاهين، ولكن معظم العائدين من العراق إما يئسوا وسكنوا في أوطانهم، أو عادوا لاستئناف الجهاد ضد حكوماتهم، فاتخذت الحكومات العربية عموما موقفا معاديا من الذاهب إلى العراق والعائد منه كليهما،والأغلب أن هذا الموقف تركه غريزة الأمن التي لا تنفصل عن الحاسة السياسية. ولو استقام الأمر للحكومات العربية لشجعت المقاومة مادامت تدين الاحتلال ولاعتبرت نصرتها واجبا سياسيا ودينيا مادامت النصرة لشقيق اعتدى عليه بغير جريرة. ولكن المشكلة هي أن واشنطن تمكنت من منع الإجماع العراقي على طلب الانسحاب.وخلقت لكل فريق مصلحه في إبقاء القوات الأمريكية حتى بتنا نجد الأمريكيين أكثر حرصا على عودة أبنائهم

من العراق، بينما غالبية العراقيين من الأكراد والشيعة يرون الوجود الأمريكي ضمانا لنفوذهم. ومعلوم أن الجهاد ضد المحتل السوفيتي كان جهادا دينيا ضد عدو ملحد، وغزى الإعلام والسياسة الأمريكية هذا الخط مما دفع الحكومات الإسلامية إلى تشجيع أبنائها على الانخراط في هذا الجهاد وتسابق المفتون في تبشير قتلاهم بالشهادة والجنة. فلما تحقق لواشنطن ما أراده ضد موسكو في أفغانستان من توريط ثم الإجهاز عليها بتحالف كامل مع العالم الإسلامي وتوجيه كافة العداء الإسلامي للغرب وإباحيته وتاريخه الاستعماري نحو المحتل الملحد السوفيتي، انقلب الصراع في أفغانستان من معاداة الغاصب السوفيتي إلى صراع على السلطة بين رفقاء الأمس.وقد كررت واشنطن مقولات موسكو ضد المقاومة في أفغانستان فصورهم على أنهم متمردون إرهابيون عصاه ضد الحكومة الشرعية التي لعبتها موسكو مثلما فعلت واشنطن، كما حاولت موسكو أن تنزع رداء الوطنية عن الجهاد واعتبرته إرهابا إسلاميا نحو حربا دينية بين المؤمنين الموحدين وبين الملاحدة، وفق تركيز الخطاب الديني السياسي والإعلامي الغربي.

بنفس المنطق، تحارب واشنطن المقاومة العراقية بمعدلات مماثلة أخطرها في هذا المناخ الطائفي أن المقاومة هم فقط الستة الذين لا يدافعون عن الوطن العراقي المحتل وإنما يدافعون عن مكتسباتهم ونظامهم السابق، وأنهم يعملون على استرداده بكل صوره القبيحة التي اجتهدت واشنطن في تغيرها حتى صارت حملتها لمحو هذه الصورة البشعة تكتسب مشروعية أخلاقية وسياسية واسعة.لذلك تركز واشنطن على أن المقاومة السنية محدودة إذا قورنت بأغلبية الشعب العراقي من الأكراد والشيعة الذين عانو الكثير على يد تسلط حكم الأقلية السنية، الذين يحاربون تحول العراق إلى حكم «الأغلبية » الديمقراطي حتى أنة لو أجري استفتاء في العراق على

ذلك لقالت هذه الأغلبية أنها تشكر واشنطن وترجو أن تستمر مهمتها الأخلاقية حتى تدحر الأقلية التي تريد جر العراق إلى ماضي مظلم لا يخدم سوى مصالحها. وإذا كان الجهاد الأفغاني والمقاومة العراقية كلاهما رد فعل لغزو أجنبي، فإن صفة الجهاد تغلب الطابع الديني على الطابع الوطني السياسي. صحيح أن بعض طوائف المقاومة العراقية تنتمي إلى تيارات دينية وتجعل الدين مرجعية لقتال الغزاة، إلا أن القضية في النهاية تتعلق بتحرير وطني أما الفارق الحاسم الآخر، بالإضافة إلى الطابع الديني للجهاد الأفغاني فهو أن أفغانستان كلها أجمعت على قتال السوفيت، بينما نقطة الضعف الأساسية في العر ق هو غياب الإجماع الوطني عن المقاومة، ولو تحقق الإجماع لرحلت واشنطن منذ اليوم الأول، وهذه الحقائق الطائفية هي أكبر ضمان لبقاء الاحتلال وبث الاضطراب في الداخل والخارج من المقاومة الوطنية.

هذه الحقائق المرتبطة بالموقف من المقاومة سوف تلقي بظلال قائمة على عراق ما بعد الاحتلال، لأن معيار الجدارة بمكان في العراق الجديد هو المشاركة في المقاومة، بينما التفاضل بين المواطنين في العراق وفقا، للغالبية للشيعة والأكراد هو عدم التعارض الاحتلال الذي ناب عنهم في التخلص من الحكم المستبد الذي عجزوا عن إزالته. يترتب على ما تقدم أنه إذا كان الجهاد الأفغاني قد لقي إجماعا في الداخل والخارج، سياسيا ودينيًا، بسبب وجود المصلحة الأمريكية في هذا الجهاد في إطار الصراع الأمريكي السوفيتي الحرب الباردة، فإن الإجماع قد انعقد أيضا على أن العائدين من أفغانستان بعد الجهاد قد تحولوا من قديسين إلى شياطين بعد أن تغيرت مصلحة واشنطن بوصلتها السياسية أوعزت إلى هؤلاء العائدين لاستخدامهم ضد نظمهم الوطنية للضغط عليها حتى تنسج هذه النظم مع المصالح لأمريكية وكانت هذه المجموعات العائدة تحظي بالرعاية الأمريكية فأحدث تناقضا بين المصالح

الوطنية للدول العربية والمصالح الأمريكية، ولما انقلب ميزان المصلحة الأمريكية ضد هؤلاء العائدين تحول موقف النظم الوطنية إلى معاداتهم والصدام معهم. أما العائدين من العراق ، فإنهم يعاملون نفس معاملة المجاهدين بعد أن انقلبت عليهم الولايات المتحدة، والسبب في ذلك واضح وهو أنهم خرجوه ضد رغبة حكومتهم وقاتلو حليفا لهذه الحكومات ، فوقعوا ضحية التناقض بين المواقف العربية والفتاوى الدينيز.

---

(٣)

المقاومة العراقية وأبعادها القانونية والسياسية

الأصل أن كل احتلال لأراضي أجنبية يجعل مقاومة هذا الاحتلال أمراً مشروعا، وهذا المبدأ هو الذي ساد منذ العصور القديمة أي طوال الفترة التي كان فيها الاحتلال واستخدام القوة مباحاً. أما أساس مشروعية المقاومة فهوالذي اختلف عبر العصور اتصالاً بأساس مشروعية استخدام القوة. فعندما فرق المجتمع الدولي بين استخدام القوة من أجل القضايا العادلة، وميز بين القضايا العادلة وغير العادلة، كان الخلاف حول معيار التمييز «Just and unjust war»، ولكن كان هناك إجماع على أن غصب الحقوق والعدوان والبطش وكلها مرتبطة باستخدام القوة الخرقاء ليس مشروعاً خاصة بعد سيادة الفكر الديني الإسلامي والمسيحي في العصور الوسطى.

أما منذ عام ١٩٤٥م فقد أصبح استخدام القوة من جانب أي دولة ضد أخرى محظوراً مالم يكن هذا الهجوم مسلحاً، وينتفي الحق في الدفاع الشرعي إذا لم تتوفر هذه العوامل، كما يهدر الحق إذا أهدر المدافع شرط التناسب بين رد الفعل والهجوم الذي استوجبه وسوغه، فصار الحق في الدفاع عن النفس وجوداً وعدماً مع وقوع الهجوم المسلح، أوظهور علامات تجعل وقوعه في مرتبة اليقين. كما يتوقف الحق في الدفاع عن النفس إذا أبلغ مجلس الأمن بالهجوم وتولى مهمة الضمان الجماعي بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهناك فرق فني واضح بين الدفاع الشرعي الجماعي والضمان الجماعي، وإن كان الأول يحقق الثاني، وتجمع الاثنين فكرة واحدة، وهي أن المعتدي خرج على حق الجماعة في السلام والأمن، لذلك وجب

على الجماعة أن تهم لصده، على أن يظل الفرق الفني قائماً بين حق الضحية في مساندتها من أي أوكل أعضاء الجماعة، والتزام الجماعة وأعضائها التزام عين في أن تهم لصد العدوان.

وما دام استخدام القوة من جانب الدول فرادى محظوراً لأنه خارج نطاق الضمان الجماعي أو ممارسة لحق الدفاع الشرعي دون الالتفات إلى النظريات الإسرائيلية والأمريكية غير المقبولة حول الدفاع الشرعي الوقائي أو استخدام القوة الاستباقي كما تقول نظرية الرئيس بوش Preemption ، فما دام ذلك كذلك، فإن الاحتلال وهو أثر من آثار استخدام القوة غير المشروعة-غير مشروع- هو الآخر، ولكن القانون الدولي يتعامل معه باعتباره حالة واقع مؤقتة واستثنائية تقوم على ضوابط صارمة. ولما كان الاحتلال أثراً من آثار استخدام القوة، فهو تجسيد لحالة العدوان الذي يسمح للشعب المحتل بالحق في المقاومة.

ومعنى ذلك أن عدم مشروعية استخدام القوة التي انتجت الاحتلال هى الأساس القانوني لمشروعية المقاومة. ولكن لما كان للاحتلال آداب يجب أن يلتزم بها، فقد وضع القانون الدولي للاحتلال الحربي للمقاومة أيضاً قواعد يجب أن تلتزم بها إذا أرادت أن تتمتع بالحماية المقررة لأفرادها في اتفاقية جينيف الثالثة. يترتب على ذلك أن الحق في المقاومة حق يماثل حق الدفاع الشرعي، وهو بالفعل شعبة عنه، وصورة من صوره وهو حق طبيعي «innate » أي حق لصيق بالإنسان قبل ظهور القانون الوضعي، أي أن مصدره ليس القانون الوضعي، ولكن القانون الطبيعي.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تبرر العدوان والاحتلال حتى تنزع مشروعية المقاومة، رغم أن الحق في المقاومة حق طبيعي لا يرتبط بطبيعة الاحتلال. ولاشك أن كل الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة لتبرير العدوان والاحتلال غير مقبولة

في القانون الدولي، وعلى الولايات المتحدة وفقهائها إذا أرادوا مناقشة علمية حول هذا الموضوع أن يوضحوا لنا أولاً أننا جميعاً نتعامل مع القانون الدولي العام وليس القانون الدولي الأمريكي، وأن يوضحوا بعد ذلك الأساس القانوني للحجج الأمريكية، وأهمها أن واشنطن استخدمت القوة الباطشة لكي تحرر العراقيين من نظام ديكتاتوري، فلم يفوض أحد و شنطن لكي تقوم بهذا العمل «النبيل» وليس في القانون الدولي العام الذي نعرفه هذا السبب لاستخدام القوة.

قالت واشنطن أيضاً أنها هاجمت العراق حتى تنظفه من أسلحة الدمار الشامل التي يخفيها العراق، حتى لا يستحدمها هذا النظام المستبد ضد أحد خاصة إسرائيل، فكانت النتيجة أن أثارت الإدارة فضيحة كبرى بسبب تلفيقها لذلك، وتتهرب من التحقيق في الموضوع، خصة وأن هانز بليكس يؤكد كل يوم شهادته بخلو العراق من هذه الأسلحة، وقد تكون تلك أحد أسباب هزيمة بوش في الانتخابات القادمة ضمن أوراق الملف العراقي كله، فضلاً عن ذلك فأرجو أن يوضح لنا أساتذتنا الأمريكيون، ما شو ،لأساس القانوني الذي يخول لواشنطن استخدام القوة واحتلال ،لدول للتفتيش بنفسها عن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها أكثر من خمسين دولة حالياً، ولماذا واشنطن، ولماذا العراق؟.

أما ذريعة الاحتلال فهي أنه يهدف إلى إعمار العراق، وإقامة حكومة ديمقراطية تعرف مصالح الشعب العراقي، وإعادة توزيع ثرواته الهائلة على سكانه البائسين، ولكن الشعب العراقي لا يحصد من الاحتلال سوى الفوضى وانعدام الأمن، ونهب الثروات الحاضرة والتاريخية، وإذلال الجماهير، ويشهد بنفسه خطط تمزيق الدولة بحجة تطهيرها من الصدامية والبعثية، فأحل العبث محل البعث، وحل الجيش العراقي ووزارة الخارجية: وألغيت الشخصية الدولية للعراق،وصار« بول بريمر»

الحاكم المدني والممثل لسلطة الاحتلال، هو ممثل العراق في المحافل الدولية.

فإذا كانت المقاومة للاحتلال الأمريكي احتجاجاً على الاحتلال نفسه وما يمثله مثلما هي احتجاج على سياسات الاحتلال وخططه ومخططاته، وأخطرها تحويل العراق إلى بانتوستانات مثلما كان الحال في جنوب إفريقيا، وتمكين إسرائيل من العراق، وإفراغ الأخير من روابطه القومية والدينية حتى يصبح قاعدة لحلف معادي للمصالح العربية، فإن هذه المقاومة تلقى الكثير من محاولات التشكيك بعضها من الجانب العراقي وبعضها الآخر من الجانب العربي، وأكثرها من الجانب الأمريكي.

أما الجانب العراقي، فقد لاحظنا أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والشيعة عموماً ما تدعو إلى المقاومة السياسية والسلمية، ويفتون بأن قتل الأمريكيين والبريطانيين حرام شرعاً، ومؤدى هذه الفتوى أن قتل العراقيين على أيدي القوات الأمريكية والبريطانية حلال شرعاً. وأخطر ما في ذلك أن اشتغال رجال الدين بالسياسة دفعهم إلى استغلال ما لهم وما للدين من مكانة في النفوس للترويج لمواقف سياسية، وهذا ما أربأ بالدين عن أن يتاجر به في هذه الأسواق السياسية، لأنه يسهم في انحطاط مكانة المسلمين.

ويفسر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الشيعي موقفه بأن المقاومة العراقية هي فلول النظام السابق وأن تشجيعها يعني إعادة الساعة إلى الوراء وإعادة النظام السابق الذي فر من البلاد بسببه خمس سكان العراق تقريباً، فضلاً عن أن المقاومة المسلحة تستفز الأمريكيين فيزيدون عددهم ويتأبد الاحتلال والأولى أن يشجع الاحتلال على الوفاء بما وعد به. ويرى بعض المحللين أن هذا الموقف الشيعي الذي يقترب كثيراً من الموقف الأمريكي هو من قبيل خطب الود والتقارب، كما قد ينظر

إلى هذا الموقف على أنه انعكاس للموقف الإيراني الذي لا يريد عودة النظام السابق كما لا يريد استفزاز الأمريكيين، وقد تكون تلك ورقة تعبر بها إيران عن سلسلة من التنازلات لعلها تهدئ واشنطن وتسعد في ترطيب العلاقات مادامت ورقة العراق واتهام إيران بتحريض العراقيين هو صمن سلسلة الاتهامات الأمريكية.

من ناحية ثالثة، فإن واشنطن تنظر إلى المقاومة على أنها تحدي لرسالتها «الخيرة» في العراق ودليل على «جحود» البعض، أو هي من طرف آخر كما قال بريمر نفسه يوم ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣ دليل على أن صدام لا يزال حياً والنظام القديم بحاجة إلى المزيد من الجهد لاقتلاعه، وهي نفس النظرية الأمريكية التي تربط بين عدم العثور على بن لادن والملا عمر وبين تجدد المقاومة الأفغانية. ومادامت المقاومة «رجعية» في النظرية الأمريكية فيجب على الشعب العراقي أن يقف ضدها لأنها تعوق الخطط السياسية والاقتصادية الطموحة لخلق عراق جديد.

وعلى نفس الموجة أكد وزير الدفاع الأمريكي يوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣ أنه يسعى إلى إنشاء جيش عراقي وطني يتصدى للمقاومة وكذلك حكومة وطنية مسؤولة، وهذا قد يعني أن واشنطن قد أغرتها تجربة السلطة الوطنية في فلسطين وفق النظرية الإسرائيلية، حيث أعلنت إسرائيل أن السلطة الوطنية لها وظيفة واحدة فشلت فيها ولذلك ألغت إسرائيل أوسلو لعدم جدواها، وهذه الوظيفة التي أرادتها إسرائيل للسلطة الوطنية هي حماية إسرائيل من المقاومة الفلسطينية حتى يتأبد الاحتلال وتكفيها السلطة مؤونة التصدي للمقاومة، لعل ذلك يوقع الفصائل والسلطة في حرب أهلية، ولايزال هذا هو موقفها من وراء تشجيعها لحكومة أبي مازن وطلباتها منه بسحق المقاومة والقضاء عليها وليس مجرد حثها على وقف العمليات، ولهذا السبب فإن إعلان الهدنة المؤقتة المشروطة من جانب الفصائل يوم ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣م لا

يرضي إسرائيل، ولذلك فقد لا يقدر لها النجاح، لأن إسرائيل فيما يبدو تصر على تصفية المنظمات الفلسطينية وشن حملة دولية للقضاء الكامل عليها، وليس لمجرد وقف إطلاق النار معها.

من ناحية رابعة، أعلنت واشنطن أن المقاومة سوف تعطل إعادة إعمار العراق، وأنه لا تثريب على واشنطن، إن هى بقيت في العراق إلى الأبد، واستغلت ثرواته دون أن تقدم على إعماره كما وعدت، فتلك ذريعة للتملص من وعودها بالإعمار الاقتصادي والإصلاح السياسي. ولهذا السبب تظهر في العراق تجمعات للمثقفين والعسكريين السابقين التي تعلن موقفاً حازماً من كل هذه القضايا فتشجع المقاومة وتضغط لإنهاء الاحتلال وترك العراق للعراقيين. ويلحق بذلك تلك الفتوى الشهيرة التي أعلنها مجلس علماء السنة حول إباحة دم اليهود الذين يتحايلون على شراء الأراضي العراقية لتكرار مأساة فلسطين، كما شدد أئمة المساجد الشيعة والسنة على دعم المقاومة وانتقاد بريمر ومطالبته بالرحيل.

فما هو الموقف الدولي وخاصة العربي والإسلامي من المقاومة العراقية؟

الحق أن المقاومة ليست غاية في ذاتها، وسواء صورت على أنها صراع عسكري وسياسي بين النظام السابق والولايات المتحدة، أو كانت حقاً مقاومة وطنية تدافع عن حق الوطن -مجرداً- في الحرية والاستقلال، فالثابت أن النظام السابق قد انتهى تماماً وبقى العراق بكل أعراقه وطوائفه وتياراته، وأن المقاومة هى ضد ما آل إليه حال العراق والقلق على مستقبله وفشل سلطات الاحتلال في أن تقدم شيئاً جدياً، فضلاً عن مغالاة هذه السطات في ممارسة صلاحيات غير مشروعة في العراق. ولا شك أن سكوت قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ عن إدانة العدوان الأمريكي والاحتلال على غرار ما يفعل المجلس عادة كما هو حال قراره رقم ٢٤٢، و ٣٣٨ في

شأن الاحتلال الإسرائيلي، لا يمكن أن يفسر على أنه قبول دولي بمشروعية الاحتلال والغزو واستخدام القوة، ولكنه تسليم سياسي بأمر واقع لا يمنع من السماح بنفس القدر بشرعية مقاومته إذا كانت جادة ولصالح الشعب ومستقبل العراق.

وبذات الفهم تؤيد الشعوب العربية وتياراتها الإسلامية والوطنية هذه المقاومة، وتأسف في نفس الوقت أن الحكومة الأمريكية تخاطر بأرواح أبنائها الذين يجب أن توظفهم في مهام تخدم المجتمع الدولي والسلام العالمي، بدلاً من هذا النزيف المتصل في العراق وأفغانستان. وهو نفس المنطق الذي دعا مناضلاً منصفاً مثل «نيلسون مانديلا» في جنوب إفريقيا لكي يحمل بعنف من جديد يوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣م على غزو العراق واحتلاله وتغيير حكومته بالقوة، مشيراً إلى أنه لن يقابل الرئيس الأمريكي خلال زيارته لبلاده احتجاجاً على الموقف الأمريكي في العراق.

وفي ضوء ذلك نأمل أن يكون قرار واشنطن بإرسال فريق من السياسيين والمفكرين لتقييم الموقف في العراق علامة على ادارك خطورة الموقف لاتخاذ القرار المناسب. ولا يجوز أن نبالغ في تصوير دلالات بعض المواقف التي تمليها ظروف واعتبارات معينة مثل استعداد الرئيس الباكستاني «برويز مشرف» لإرسال عشرة آلاف جندي باكستاني لمساعدة القوات الأمريكية على إخماد المقاومة العراقية اتصالاً بدوره في أفغانستان، أو تصريحات الرئيس اليمني «علي عبد الله صالح» خلال زيارته لباريس يوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣م، ولقائه بنظيره الفرنسي شيراك من أنه يعارض المقاومة المسلحة في العراق رغم أن مضيفه الفرنسي يجاهر بإدانة الغزو والاحتلال.

وإذا كانت واشنطن ومجلس الأمن تعتبران أن الاحتلال مشروع، فمن المنطقي أن تسعى واشنطن إلى تشكيل قوة دولية مهمتها تأبيد الاحتلال: وتمكين واشنطن وإسرائيل من ثروات العراق وشعبه، حتى يكون العراق مختبراً تقرر واشنطن على

ضوء نتائجه ما يمكن عمله إزاء المنطقة بعد ذلك. وبالفعل كتب توماس فريدمان في النيويورك تايمز يوم ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٣م ينصح الرئيس بوش بأن يستغل ورقة العراق للتعامل مع إيران، وذلك بأن يشجع الشيعة ويساندهم في العراق على إقامة حكومة ديمقراطية خاصة بهم، حتى يكون ذلك سابقة تحتذى في إيران، لأن إثارة الجماهير وتهييج الإصلاحيين ضد المحافظين في إيران لن يفيد في تحقيق الأهداف الأمريكية.

وأخيراً، فإن نظرة واشنطن إلى المقاومة العراقية على أنها استمرار للحرب ضد نظام صدام حسين، وأن الاحتلال يهدف إلى تصفية النظام وخدمة الشعب العراقي وجلب الديقراطية والحياة الكريمة له تعويضاً عن سنوات الظلم والحرمان والقهر، قد أثرت قطعاً على موقف واشنطن من المقاومة الفلسطينية، فأي مقاومة عراقية أو فلسطينية تعد تحدياً للاحتلال وسياساته، وقد ترى واشنطن أن احتلالها للعراق لم تتم إدانته من جانب مجلس الأمن في القرار رقم ١٤٨٣، بينما أدين الاحتلال الإسرائيلي في القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، أو ربما ترى واشنطن أن الاحتلال عام ١٩٦٧م قد أصبح مشروعاً عام ٢٠٠٣م قياساً على اتجاه في الفقه الأمريكي الحالي ينادي بقانون دولي جديد، وميثاق جديد للأمم المتحدة يتسق مع العلاقات الدولية بعد نصف قرن من الميثاق القديم.

ولكن للأمانة كان الرئيس الأمريكي بوش منصفاً عندما قبل خريطة الطريق التي تؤكد على أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية احتلال، وإنه يجب أن يرحل وأن تقوم محله دولة مستقلة، فإذا كانت المقاومة الفلسطينية في ظل هذه الأطروحات السياسية إرهاباً في نظر الولايات المتحدة، فإن المقاومة العراقية هي الأخرى إرهاب من باب أولى، مادامت استمراراً لنظام أجمع العالم على عدم

الاعتراض على إزالته. وقد حاولت الولايات المتحدة أن تبرر موقفها سواء لتبرير الغزو أو للقضاء على المقاومة بأن تربط بين نظام العراق وشبكة القاعدة، ولكن الأدلة المصطنعة لم تسعفها، وحتى لو توفرت الأدلة، فليس ذلك مبرراً لعدوانها، كما أن لجنة مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن المنشأة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠١م قد أكدت يوم ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٣م على انتفاء أي علاقة بين العراق والقاعدة في الماضي والحاضر.

إن المقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية دليل على حيوية الشعبين، وهما حق طبيعي سابق على القانون الوضعي، وأن التشكيك في هذا الحق هو امتهان للحقوق الطبيعية وتسليم بسلامة الاحتلال ومشروعيته، خاصة وأن احتلال العراق في القرن الحادي والعشرين بعد زوال الاستعمار والاحتلال هو وصمة عار في جبين إنسان هذا العصر، وردة حضارية خطيرة، ووصمة في جبين تمثال الحرية وسجل زعيمة العالم الحر.

---

(٤)

أخذ الرهائن فى العراق: من أعمال المقاومة أم من أعمال الإرهاب

الصراع فى العراق صراع مفتوح ومعنى ذلك ان الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها التى غزت العراق ثم احتلته تتحايل وتلوي عنق القانون حتى تبدو فى احتلالها صديقاً للشعب العراقى وضيفا أبديا للعراق، واستخدمت هذه الدول كل أنواع الأسلحة، وامتهنت كل قواعد القانون الدولى، وأعلنت صراحة أنها لا تفهم إلا لغة القوة. ولما كان هذا السلوك مستفزاً خاصة مع تزايد موجات الكراهية للولايات المتحدة وسياستها للعالم العربى والإسلامى، فضلاً عن غدرها بحليفها المخلص صدام حسين، فقد أدى هذا الوضع إلى أن يقف ضد الولايات المتحدة كل من أضير أو عارض السياسة الامريكية أو أيد تحرير العراق.

وقد زاد فى تعقيد هذه الصورة أن الولايات المتحدة تستخدم بعض أعضاء المعارضة العراقية السابقة للنظام السابق حلفاء لها، وتدعى أنها نقلت السيادة إلى عدد منهم يشكلون الحكومة العراقية المؤقتة. وتسعى هذه الحكومة إلى تطبيع العلاقات بين العراق والعالم وخاصة العالم العربى متجاهلة الحقيقة الأساسية وهى أن هناك احتلالاً لا يريد أن يرحل ولم يعلن عن نيته فى ذلك حتى من قبيل الخداع ويتظاهر بأنه نقل السلطة إلى حكومة عراقية تمارس السيادة ولو بشكل مؤقت نيابة عن الشعب العراقى، ويريد بذلك أن يضفى الشرعية التى لا يتمتع بها هو نفسه على هذه الحكومة. أما الحكومة العراقية المؤقتة فقد نذرت نفسها لمحاربة أعدائها الذين امتلأت الساحة بهم، وأصبح من الصعب التمييز بينهم، وأصبح صراع الكل ضد الكل.

وفى هذا الإطار يمكن فهم عملية أخذ الرهائن التى أصبحت ظاهرة منتشرة شملت طوائف متعددة، وإن كان الدبلوماسي المصري هو أول ضحية على هذا المستوى، فضلاً عن أن بعض البعثات الدبلوماسية قد تعرضت للتدمير مثل سفارتي الأردن وتركيا. وبلغ عدد المخطوفين حتى كتابة هذه السطور أكثر من ١٥ شخصاً، بدأت بأخذ رهائن من كوريا الجنوبية وبلغاريا ثم من الفليبين والهدف من ذلك هو إجبار الدول الثلاث بما فى ذلك اليابان على سحب قواتها من العراق حتى يؤثر ذلك نفسيا ومعنويا وعسكريا على القوات البريطانية والأمريكية. وقد أعلنت عن خطف فصائل مختلفة فى هذا المنخ المظلم الذى يسقط فيه يوميا من الشعب العراقى أضعاف ما يسقط من قوات الاحتلال.

أما الحيلة التى لجأت إليها الولايات المتحدة وهى تحويل قوات الاحتلال إلى قوات حليفة للحكومة العراقية، فإن ذلك لم ينطلى على هذه الجمعات التي لا تُعرف هويتها بالظبط. نفذت هذه الجماعات تهديدها وقتلت عددً من الرهائن، بينما استجابت الفليبين وحدها الى طلب الخاطفين وبدأت فى سحب قواتها من العراق، كما تجاوبت فى نفس الاتجاه كوريا الجنوبية. لوحظ أن بعض الدول تمسكت ببقائها فى العراق رغم كل شيء مثل اليابان ومع ذلك أفرج عن رهائنها، بينما قتل رهائن دول أخرى مثل بلغاريا سبب تمسكها هى الأخرى ببقائها فى العراق.

أما الموجه الثانية : من أعمال الخطف فقد وجهت إلى بعض الشركات العربية التى تنقل معدات أو مواد أو أغذية لقوات الاحتلال. فقد احتجزت إحدى الجماعات سائقا مصريا يعمل لدى شركة سعودية أعلنت وقف أنشطتها فى العراق بإطلاق سراح السائق. أما الشركة الكويتية التى يعمل بها عدد من جنسيات مختلفة فى العراق فقد رفضت حتى كتابة هذه السطور وقف عملها فى العراق رغم خطف

سبعة من الاجانب العاملين فيها منهم مصرى.

أما الموجه الثالثة: من أعمال الخطف فقد تمثلت فى تصعيد مستوى المخطوفين وتمثلت فى خطف أحد أعضاء البعثة المصرية فى بغداد، وقالت الجماعة الخاطفة : إن الخطف هو احتجاج على تصريحات رئيس الوزراء المصرى خلال زيارة رئيس وزراء العراق الى القاهرة التى أكد فيها استعداد مصر للتعاون فى المجال الأمنى مع الحكومة العراقية ونقل خبرة مصر فى مكافحة الإرهاب إليها.

وبصرف النظر عن مصير الرهين المصرى، فإن ما يهمنا هو مناقشة مسألة أخذ الرهائن من الناحيتين القانونية والسياسية، وبالذات فى العراق فى ضوء الظروف التى أوضحناها.

أولاً: من حق كل دولة أن تحدد لنفسها السياسة التى تناسبها فى العراق بقطع النظر عن مدى اتفاقها أو مخالفتها للقانون الدولى. ولكن فيما يتعلق بمصر فإن هناك عاملاً أساسياً فى تحديد موقفها فى العراق، وهو أنها أكبر دولة عربية وأن الشعب العراقى من حقه أن يطمع فى نصرتها. ويبدو أن موقف مصر المعلن بشكل علت نبرته كثيراً واختلطت بالنبرة الأمريكية قد أزعج الكثيرين فى العراق خصوصاً عرض رئيس الوزراء المصرى على رئيس الوزراء العراقى الذى يرأس حكومة مؤقتة عينتها سلطات الاحتلال، وله تاريخه المعروف مع الولايات المتحدة، لنقل خبرتها فى مكافحة الإرهاب للعراق. وقد فهم من الموقف المصرى أنه يعتبر كل الأعمال الموجهة إلى سلطات الاحتلال وإلى الحكومة العراقية أعمالا إرهابية. وفى هذه الواقعة بالذات فإن تأكيد مصر على عدم وجود نية لديها لإرسال قوات إلى العراق يتصل بما سبق أن أكده رئيس الوزراء المصرى. وإذا كانت مصر تعتقد بصحة موقفها فإن خطف بعض أبنائها كرهائن هو جزء من ثمن هذا الموقف بشرط

أن يكون الموقف مفيداً للمصلحة المصرية العليا ومقبولاً من الشعب المصرى، وهو أمر فى نظرنا محل نظر.

ثانياً: تثير عملية خطف المسؤول عن حماية الدبلوماسيين فى العراق الذين يتمتعون بالحصانات الدبلوماسية فى اتفاقية فيينا كما يتمتعون بحماية خاصة ضد الخطف بالذات فى اتفاقيتى نيويورك عامى ٧٣ ، ٧٩ ، ولكن المشكلة هى أن الحكومة العراقية لا تسيطر على العراق من الناحية الفعلية، وعل فكرة السيطرة الفعلية هى التى دفعت فقهاء القانون الدولى منذ قرون إلى اشتراط توفرها حتى يمكن الاعتراف بالحكومة الجديدة كى تكون قادرة على الوفاء بمسؤولياتها. أما أن الحكومة العراقية تعتبر كل القوى فى الساحة العراقية منظمات إرهابية لابد من القضاء عليها، فإن هذا الموقف يرتب المسؤولية القانونية على هده الحكومة. أما إذا اعترفت هذه الحكومة أو اعترف المجتمع الدولى بالمقاومة، فإن هذه المقاومة تتمتع بوضع المحاربين أو الثوار رغم أن مثل هذا الاعتراف يتطلب هو الآخر أن يكون للثوار سيطرة فعلية على إقليم محدد. وهذا الشرط ليس لازماً فى حالة العراق، لأن المقاومة لا تعمل ضد الحكومة العراقية رغبة فى الانفصال، ولكنها تعمل ضد الاحتلال وكل من يسانده رغبة فى تحرير العراق منه.

ثالثاً: يمكن القول من ناحية أخرى أن الصراع الآن هو بين المقاومة والحكومة العراقية، وأن سلطات الاحتلال ليست طرفا مباشراً بعد ان غيرت وصفها لتكون قوات حليفة متعاونة مع الحكومة العراقية، ويصبح الصراع فى هذه الحالة حرباً أهلية فى حقيقته مما يوجب على المقاومة فى كل الأحوال، وكذلك الحكومة العراقية احترام قواعد القانون الدولى الإنسانى، وكذلك قواعد القانون الدولى الأخرى، ومن بينها حظر أخذ الرهائن.

يترتب على ذلك أمران هامان من الناحية القانونية :

الأمر الأول: أن قوات الاحتلال هى المسؤولة عن الأمن فى العراق وبالتالى تقع عليها مسؤولية أمن البعثات الدبلوماسية التى تقوم بتأمين الإتصال بين العراق وبين الدول المرسلة.

الأمر الثانى: أن الجهات الخاطفة لابد أن تدرس الفوارق بين الحالات التى يتم فيها الخطف من زاوية سمعتها والثقة فيها، ومدى فعالية عملها حتى لا تتحول فى نظر الرأى العام الدولى إلى تنظيمات إرهابية، مع كل تقديرنا لفهم هذه الجماعات للتصرفات غير المشروعة لسلطات الاحتلال، خاصة وأن هذه الجماعات لا تقوم بالخطف للحصول على فدية مالية، إنما تهدف إلى هدف مشروع وهو تحرير العراق من المحتلين. فإن كان الهدف مشروعاً، وعدم مشروعية الاحتلال تخفف بعض الشئ من عدم مشروعية الوسيلة، فإننا يجب أن نشدد على أهمية التمييز بين أعضاء البعثات الدبلوماسية الذين ترسلهم دولهم لمهمة تتصل بمصلحة العراق، وبين العاملين فى شركات الأمن أو فى شركات تتعاون مباشرة مع السلطات المحتلة ويكون رحيلها هاماً فى زعزعة أركان الاحتلال.

أما رد الفعل المصرى تجاه خطف أحد أعضاء البعثة المصرية فى بغداد، خصوصاً على المستوى الإعلامى والشعبي، فيجب أن يكون واضحاً الظروف التى يتم فيها الخطف وألا يطلق البعض العنان لنفسه فيطلق أحكاماً ضارة بعلاقة مصر بالمنطقة العربية، وهناك أقلام جاهزة وفيالق متحفزة للدخول إلى هذه الساحة، ويجب أن يترك الجميع مثل هذه القضية لكى تعالجها الحكومة فى هدوء بعيداً عن ضجيج وتأثير المواقف المتطرفة، سواء بتأييد الخطف أو باستنكار الخطف وتوريط مصر فى الساحة العراقية بحجة مساندة الشعب العراقى.

الفصل الثانى

علاقات العراق الدولية

(١)

ماذا بعد الانسحاب الأمريكي من العراق؟

لا أريد أن أفسد متعة نادرة التقى عندها العراقيون جميعاً والعالم كله بخطوة صغيرة فى الاتجاه المأمول وهو الانسحاب الأمريكى الكامل من العراق، وعودة العراق إلى ساحته العربية والإسلامية بثوب جديد. ومن شأن التحليلات والبحث فيما وراء هذه اللحظة أن يفسد بهجة اللحظة ولكنه البحث عما يطيل أمدها ويحصنها ضد المنغصات. وللقلق على العراق أسباب عديدة قامت أصلاً على واقع مؤلم بعد تدمير الدولة والنظام والمجتمع، فصار العراق كما نرى فى حال لايصدقه أحد. فقد أصبح مألوفاً الحديث عن ملايين اللاجئين العراقيين بعد أن كان العراق ملاذاً للاجئين، وأن يتحدث العالم عن موقع العراق المتقدم فى سلم الفساد فى العالم، وأن يضرب الفقر والعوز كل طبقاته بعد أن العراق منقذ الملايين الجوعى فى العالم العربى، وكانت ثرواته البترولية والمائية والزراعية والحضارية محل الاعتبار.

أول أسباب القلق هو أن واشنطن كانت تأمل فى بناء قدرات عسكرية وأمنية ونظام سياسى يحسب على النظم الديمقراطية، كما يحسب لها خاصة وأنها بدأت تفاخر بأنها جاءت إلى العراق لزرع أول ديمقراطية فى المنطقة، فأصبح للنظام ثقوب وللقوات مستهدفون فى بيئة صار المعلوم فيها أقل من المجهول والإرهاب فيها أوضح من المقاومة.

السبب الثانى: للقلق، أنه وإن كان الانسحاب جزئياً ومرحلياً فإنه ينطوى على افتراض أن قوات العراق التى أنشأها الاحتلال لا تستطيع وحدها التعامل مع بيئة غريبة ومخاطر لا تستطيع مواجهتها.

السبب الثالث : هو أن كل طرف فى العراق عسكرياً أو سياسياً بدأ يدعى أن الانسحاب ثمرة جهاده، حتى القاعدة نفسها أكدت هذا الادعاء.

السبب الرابع : هو أن العراق الذى هدد جيرانه يوماً صار يهدد أمن جيرانه رغماً عنه بسبب بركان الإرهاب الذى يتم تفريخه فى هذه الساحة، ولذلك فإن تأمين الساحة العراقية سوف يسهم فى أمن الدول المجاورة خاصة التى تواجه الإرهاب المرتبط بأوضاع العراق.

السبب الخامس : للقلق هو أن التوافق العراقى بالغ الهشاشة من الناحية السياسية، وكل يريد الانقضاض على الموقف لصالحه، وهو ما حدث من جانب الأكراد والذين أظهروا مشروع دستور خاص يهم لحظة إنجاز الانسحاب، وهو ما يثير جدلا عنيفاً مع الأطراف الأخرى.

السبب السادس : هو أن العراق مقدم على انتخابات تشريعية ورئاسية خلال أشهر قليلة وهى الانتخابات الثانية التى تجرى تحت حراب الاحتلال، ولذلك فإن الاستقلال الكامل للعراق كدولة لن يتحقق إلا بالانسحاب الكامل من جميع القوات الأجنبية، وتحرر القرار العراقى من آثار الاحتلال.

السبب السابع : هو أن الانسحاب وإن جاء تنفيذا للاتفاق الأمنى بين العراق والولايات المتحدة ، إلا أن الثابت هو أن الانسحاب من عدمه يظل قراراً أمريكياً خالصاً، ولذلك فلا يمكن الجزم بأن هذا الانسحاب نهائى ولكنه مجرد إعادة انتشار للقوات، وهو على أية حال انسحاب فى العراق وليس من العراق حسبما أوضحنا

فى عنوان هذه المقالة.

ومن الواضح أن الوضع فى العراق لا يمكن معالجته بأساليب أمنية ، أو النظر إليه من منظور أمنى خالص ووحيد، فالتوافق السياسى يسند الفراغ الأمنى ، ولا مفر من دور عربى بالتعاون مع الولايات المتحدة والشعب العراقى لبناء العراق الجديد.

(٢)

التكاليف المالية للمغامرة الأمريكية في العراق

ينشغل العالم عادة بالأعمال العسكرية والتطورات السياسية كما أن المواطن الأمريكي لا يلتفت كثيرًا إلى بعض الجوانب الحاسمة والتي تؤثر تأثيرًا كبيرًا على القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة . ولاشك أن للحروب اقتصاديات يتم تحديدها وتفصيلها في أقسام الاقتصاد على أساس أن الحروب تتضمن بعض الأنشطة الاقتصادية والأوجه المالية وبعضها يكون إيجابيًا ومفيدًا يدفع بعض الدول إلى شن الحروب لتحسين أوضاعها الاقتصادية وأحيانًا للسيطرة على الموارد الاقتصادية للدول الأخرى ، كذلك تكرس أقسام الدراسات المختلفة خاصة في الغرب جزءًا كبيرًا من اهتمامها لحساب الإنفاقات المالية للحروب .

من ذلك أن مجلة الإيكونوميست البريطانية الشهيرة قد نشرت أواخر عام ٢٠٠٢م دراسة شاملة أجرتها إحدى الجامعات الأمريكية حول التكاليف المالية للحروب الأمريكية منذ نشأة الولايات المتحدة ، ولاشك أن مثل هذه الدراسات تلتفت أيضًا إلى تكاليف الحرب الأهلية التي استمرت عامين في الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر . هناك قسم ثالث من الدراسات يهتم بدراسة اقتصاديات القرارات الخاصة بتسوية المنازعات فيفاضل بين المكاسب الاقتصادية والمالية وبين الخسائر الاقتصادية والمالية التي تعانيها الدولة إذا أقدمت على تحقيق بعض المصالح السياسية أو المصالح القومية عمومًا بالوسائل السياسية أو الوسائل العسكرية .

وتخلص بعض هذه الدراسات إلى أن الإنفاق على التعاون والمعونات يمكن أن

يكون أجدى في بعض الحالات في دفع الدول إلى الاستجابة لمصالح الدولة الكبرى وهذا يحدث في العلاقة بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية . بل إن المغامرات العسكرية يمكن أن تخيف دول أخرى فتسارع إلى دفع إتاوة للدولة الكبرى حتى لا تتعرض لإحدى هذه المغامرات ، وقد حاولت الولايات المتحدة ذلك مع سوريا بعد غزوها للعراق عندما طلب كولن باول وزير الخارجية الأمريكي حينذاك من الرئيس بشار أن يقرأ جيدًا دروس المشهد العراقي ، وكان واضحًا من هذه الرسالة أن بأول يريد أن تمتثل سوريا للرغبات الأمريكية حتى لا تواجه ما حدث في العراق وهو أقوى منه مرات عديدة .

وقد لفت نظري بشكل خاص تلك الدراسات التي نشرتها جامعة هارفارد في الأسبوع الثاني من فبراير ٢٠٠٧م حول تكاليف علاج المصابين والجرحى من الأمريكيين في العراق وأفغانستان والتي قدرت في حدود ثلاثة آلاف قتيل وأكثر من ١٠ آلاف جريح بحوالي ٦٦٣ مليار دولار وذلك بخلاف التعويضات التي تصرف للمعاقين ولأهالي الضحايا وتقدر في حدود هذا العدد بحوالي ٣٥٠ مليار دولار أي أن نفقات المغامرة الأمريكية في العراق تصل الآن إلى حوالي ١٥٠٠ مليار دولار ، وذلك قبل اعتماد الميزانية الجديدة في أكتوبر ٢٠٠٧م والتي تقدر ب٤٥٠ مليار دولار ميزانية عادية للدفاع .

ونحن نعتقد أن إبراز هذا الجانب بالإضافة للخسائر البشرية والجرائم السياسية وتدني سمعة الولايات المتحدة وعجز جميع برامج التجميل الإعلامية والدبلوماسية في علاجها يمكن أن تكون أدوات ناجعة في يد الحزب الديمقراطي ليس فقط في إحراج الحكومة الحالية ولكن في القضاء نهائيًا على فرص الجمهوريين في انتخابات الرئاسة التي بدأت تزدحم بها الساحة السياسية مبكرًا بسبب هذه التطورات

الخطيرة وكأنها تستعجل رحيل هذه الإدارة .

وبديهي أن هناك عددًا من المقارنات المغرية بالنسبة للدارسين ، وأهمها المقارنة بين نفقات الجهود الأمريكية في عمليات عاصفة الصحراء وبين نفقات الإدارة الأمريكية في غزو العراق . لقد كان من السهل على الولايات المتحدة أن تشرك دول الخليج في نفقات تحرير الكويت على أساس أن الولايات المتحدة قدمت للمنطقة للمساعدة في التصدي للخطر العراقي ، ولكنه يصعب على الولايات المتحدة أن تطلب من دول الخليج المساهمة في نفقات احتلال العراق لسبب بسيط وهو أن هذه الدول لا يمكن أن تقتنع بما تقدمه الولايات المتحدة من أطروحات وأهمها أن الغزو كان مكملاً لتحرير الكويت لأن التحرير أزاح الجيش العراقي من الكويت ولكن الغزو قضى نهائيًا على الخطر العراقي وهي عملية إستراتيجية وعملية جراحية حاسمة لإعادة ترتيب مصادر الخطر على دول الخليج .

ومعلوم أن الدول العربية ومن بينها دول الخليج رغم أنها لم تكن على وفاق مع النظام العراقي السابق إلا أنها لم تكن تتمنى غزو العراق خاصة بما ترتب عليه من آثار فادحة على وحدة العراق وسلامة أراضيه ونهب ثرواته التاريخية والطبيعية وإراقة دماء أبنائه وإخراجه من طبيعته العربية ، وحسابات القوى العربية في مواجهة أعداء المنطقة ، بل إن احتلال العراق وإشاعة الفتنة الطائفية فيه وتشجيع الأكراد على الانفصال قد ترك فراغًا سياسيًا وعسكريًا مخيفًا انقضت عليه دول مجاورة في حسابات جديدة تتناقض مع مصالح دول الخليج .

///

(٣)

هل تنسحب الولايات المتحدة من العراق؟

أظن أن عنوان هذه المقالة سوف يثير ردود فعل متناقضة. فمن قائل بأن هذا التساؤل يتسم بالسذاجة، لأن الولايات المتحدة قد تركت الانطباع الأكيد بأنها باقية فى العراق إلى يوم الدين، وهذه النظرية لها ما يبررها، لأن العراق يمثل للولايات المتحدة مركزاً لمنظمات ثلاث، أولها البترول، وثانيها إيران والخليج بشكل عام، وثالثها السياسة الإقليمية للولايات المتحدة فى المنطقة، وهو ما يشمل إسرائيل والسيطرة على المنطقة العربية انطلاقاً من العراق، بعد آن قدم المحللون الإسرائيليون للولايات المتحدة مسوغات ملف العراق، وليس مصر، كما كانت عادة الولايات المتحدة منذ الخمسينيات.

يعزز هذه النظرية أن الولايات المتحدة تخطط لكى تمنع أى قوى أخرى فى المنطقة أو خارجها من تحدى المصالح الأمريكية. من ناحية أخرى، قد يقول قائل بأن هذا العنوان يعبر عن آمال الشعوب العربية جميعاً، ومعظم الحكومات العربية إلا قليلاً. وإذا كان الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق قد نسخ نظرية الأمن فى الخليج العربى، فإن الولايات المتحدة نفسها هى التى حرضت العراق لكى تقضى على نظرية الأمن القومى العربى، تارة بدفع العراق إلى غزو إيران، وإهدار ما يزيد على مائة مليار دولار من أموال العرب والمسلمين، وتعميق الجروح بين إيران ودول الخليج العربية، وغرس المرارة فى حلوق الإيرانيين ضد العراق، وتارة أخرى بابتلاع الكويت حتى تكفر الكويت بكل ما يتعلق بالعروبة من قريب أو بعيد، على النحو الذى تعكسه كتابات بعض المثقفين الكويتيين، ومن بينهم الدكتور محمد

الرميحى فى مقالته الأخيرة بجريدة الحياة يوم ٦/ ١/ ٢٠٠٥ ، وهو أمر مفهوم ولكنه عندى غير مقبول.

والحق أن هذه النظرية- الأمل تتفق مع منطق التاريخ حيث تتقلب الأوضاع وتتغير أحوال الدول والأقاليم. أما الفريق الثالث، فهو الذى ينظر إلى العنوان وفكرة انسحاب القوات الأمريكية من العراق على أنه إشفاق على الولايات المتحدة من تورطها فى العراق، وعجزها الكامل عن تحقيق أهدافها الاستعمارية بسبب المقاومة العراقية، وتضحياتها الفادحة لصالح إسرائيل، مما يجب أن يطرح سؤالاً حاسماً بالنسبة للشعب الأمريكى، وهو: «لماذا تدفع الولايات المتحدة هذا الثمن الباهظ من أموالها وسمعتها ومكانتها، ودفعها إلى مزيد من الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وإهدار مبادئها لصالح قرار أمريكى يجب تصحيحه بسبب اختلاف المعادلة، وميزان المصالح بين أمريكا وإسرائيل»؟.

فليس سراً أن حملة العراق كانت قراراً إسرائيلياً دعمه اللوبى الصهيونى وصقور الإدارة فى البنتاجون والخارجية والمخابرات، كما انه ليس سراً أن شارون قد تحدث بالتفصيل عن الخدمات التى قدمتها إسرائيل فى غزو العراق، والتى لاتزال تقدمها لسلطات الاحتلال. وقد أوضح شارون أيضاً أن السيطرة الأمريكية على العراق لحساب إسرائيل بعد أن تم تحييد القوة المصرية بموجب اتفاقية السلام، والعلاقات الخاصة المصرية الأمريكية قد ضمنت تأمين إسرائيل تماماً من جهة الخارج، فلم يبق سوى إيران التى تحرض إسرائيل واشنطن عليها. ولن يقنعها أو يكفيها بأقل من تقليم أظافرها النووية، أما الحد الأقصى فهو إعادة النظام الملكى فيها والقضاء على الثورة الإسلامية فى ربوعها.

ولا نظن أن هذه تكهنات تحتاج إلى إثبات، كما لا نظن أننا نذيع سراً للإيرانيين

وللمتخصصين فى هذه المنطقة من العالم. وقد رأينا كيف جعلت إسرائيل إيران شغلها الشاغل، ليس فقط بسبب ارتباطها بالفلسطينيين وحزب الله وسوريا واعتبارها طرفاً مجاوراً للصراع العربى الإسرائيلى، ولكن بحكم توجهات نظامها والتناقض شبه الكامل، على الأقل من الناحية النظرية، بينها وبين إسرائيل، مما يجعل إيران – فى نظر إسرائيل – خطراً محتملاً لها، خاصة بعد التلاسن الدورى بين إيران وإسرائيل، والتهديدات المتبادلة على المستوى العسكرى.

وقد سبق لنا أن أعربنا فى مقالات سابقة منذ مدة طويلة عن تقديرنا بأن إسرائيل تضع عينها مباشرة على المفاعل النووى الإيرانى، وأنها تتمتع بحرية الحركة دائماً فيما يتعلق بتقدير دواعى أمنها، وأن واشنطن تباركها فى ذلك حتى فى ضرب المفاعل الإيرانى، رغم عدم اتفاق بعض المحللين الأمريكين معنا فى هذا التقدير، بل نعتقد أن واحدة من أهداف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل، وضم حزب العمل وغيره من ألوان الطيف السياسى فى الحكومة الجديدة هو اتخذ قرار استراتيجى فى هذا الصدد ضمن حزمة من القرارات الرئيسية الأخرى التى تتعلق بالوضع النهائى فى فلسطين على أساس خطة شارون وضرب سوريا وحزب الله.

والحق أن فكرة انسحاب الولايات المتحدة من العراق، وإن لم تكن مطروحة بشكل ظاهر فى ضوء إصرار الولايات المتحدة على أثبات صحة سياستها فى العراق ومكابرتها فى سبيل ذلك بأى ثمن حتى الآن، فإن هذه الفكرة يبدو أنها تتسع وتكسب أنصاراً ومنطقاً. وأظن أنها تهدد المصالح الإسرائيلية، لأنها تقوم على أساس الحرص على مصالح الولايات المتحدة كأولوية مطلقة، وعلى فض الاشتباك بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية. والفكرة فى ظاهرها كما عبرت عنها أقلام كثيرة قد تغرينا بالانضمام إليها، على الأقل فى شقها المتعلق بالانسحاب، ثم

نفترق عنهم بعد ذلك فيما يتصل بعناصر الفكرة التالية. وتقوم هذه الفكرة أصلاً على فرضيتين: الفرضية الأولى : عبر عنها جيمس دوبنس James Dobbins فى مقالته الأخيرة فى مجلة الفورين أفريرز، فى عدد يناير. فبراير. ٢٠٠٥ بعنوان« كسب حرب لا يمكن كسبها » والتى بنى فيها فكرته على أساس أن الشعب العراقى فقد ثقته فى الولايات المتحدة، وأن المعتدلين فى العراق لا يمكن أن يصمدوا إلا إذا نأووا بأنفسهم عن واشنطن، ولذلك يجب أن تساعدهم واشنطن عن طريق تخفيض، ثم إزالة وجودها العسكرى فى العراق، وتدريب العراقيين على إخماد التمرد بأنفسهم ثم ضرورة أن تلتف إيران والأوربيون حول هذه القضية.

وأهمية هذه الدراسة أنها صادرة عن مركز الأمن الدولى وسياسات الدفاع فى مؤسسة راند الشهيرة التى تقوم بالأبحاث الرئيسية فى صناعة السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة. وكاتب المقال هو مدير المركز ومبعوث الرئيس الأمريكى الخاص فى مواقع متفجرة فى كوسوفو، والبوسنة، وهايتى، والصومال، وأفغانستان. ولذلك فإن رأيه هو جزء من التفكير الرسمى الأمريكى. وإذا كان جيمس دوبنس ينطلق من أن« بداية الحكمة هى الاعتراف بأن الحرب الدائرة فى العراق لايمكن للولايات المتحدة أن تكسبها، وأنه نتيجة الحسابات الخاطئة والتخطيط السيئ والإعداد البائس فقدت واشنطن ثقة الشعب العراقى ومصداقيتها ويستحيل استرجاعها بعد ذلك، بل إنها تخسر فى كل يوم تدك فيه المدن العراقية، شرائح جديدة من الرأى العام العراقى.

ويرى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تكسب تعاطف الجميع، إذا انسحبت وساندت العراقيين لاستعادة سيادة العراق، وإعادة رسم دورها فى العراق. ومعنى ذلك أن الاستمرار فى الوضع الحالى سوف يولد مقاومة مستمرة، ويرفع أسوار

الغضب والحقد فى الدول المجاورة، ويثبط همة حلفائها فى التعاون معها، كما يجب على واشنطن أن تدرك أن لعبة الانتخابات بالغة الخطر على مستقبل العراق، وليست أداة لدعم مخططها فى العراق. وإذا كان هذا هو تقييم أحد روافد القرار السياسى الأمريكى من زاوية ديناميكية الوضع المؤلم فى العراق، فلابد أن يكون ماثلاً فى ذهنه أيضاً أن التورط الأمريكى، أياً كان ثمنه، يصب فى مصلحة إسرائيل، وليس فى مصلحة الولايات المتحدة. وليس صدفة أن نفس العدد الأخير الذى صدر منذ أيام مع إطلالة عام ٢٠٠٥ قد تضمن مقالاً آخر فى نفس الاتجاه بقلم واحد من كبار الباحثين الأمريكيين هو Edward N.luttwak وهو زميل باحث بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أحد مراكز صناعة القرار الأمريكى وعنوان الدراسة «منطق فض الاشتباك Iraq: the logic of Disengagement». وتنطلق هذه المقولة من أن الاستراتيجية لمثلى للولايات المتحدة فى العراق الآن هى الانسحاب، حتى تتمكن من أن تصنع قاعدة راسخة لعراق مستقر، لأن أحكام الجغرافيا تحتم على كل الأطراف أن تتجنب مخاطر إشاعة الفوضى فى العراق.

ومعنى ذلك أن هناك اتجاهاً فى التفكير الرسمى الأمريكى يرى أن مصلحة الولايات المتحدة فى العراق لا يمكن تحقيقها إلا بانسحاب القوات الأمريكية عبر حملة دبلوماسية مكثفة وإدارة مفاوضات موازية مع أطراف كثيرة داخل العراق وخارجها، وسوف تتوقف المصلحة الأمريكية وحجمها على طريقة الانسحاب من العراق، فإما أن تكون نكسة كبرى لها وهزيمة كاملة لحملتها منذ البداية، وإما أن تكون قاعدة راسخة لخدمة مصالحها، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تظل فى سياساتها الحالية: تورط عسكرى كامل – خسائر بشرية أمريكية وعراقية فادحة، ووعود متناقضة لأطراف مختلفة حول مستقبل البلاد. إن مجرد الإعلان عن رغبة الولايات المتحدة فى

الانسحاب سوف يغير حسابات كل الأطراف، بل إن ثقل الولايات المتحدة سوف يزداد بالانسحاب وليس بالتورط. ولا يجب أن تأبه الولايات المتحدة لحسابات الدول المجاورة، ولا لهواجس بعض أركان الإدارة القائلة بأن هذا الانسحاب هو استسلام للإرهاب، أو تنازل لصالح الفوضى، أو دليل على فشل التقديرات الأمريكية منذ البداية. لأن مثل هذه الحسابات، فضلاً عن الاعتقاد بأن الانسحاب يعنى إنهاء المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى المنطقة، سوف يؤثر على مصداقية الإدارة الأمريكية فى الداخل، لأن معظم الناخبين الأمريكيين منحوا ثقتهم للرئيس فى ولايته الثانية على أساس مساندته فى القضاء على الفوضى فى العراق، وانتزاع البلاد من قبضة الإرهاب، وهو أمر يصل فى نبله – فيما قدمته الإدارة الأمريكية لشعبها – ما يبرر كل التضحيات، حتى صار العراق، كجزء من الحملة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، مشروعاً قومياً فى هذا السبيل.

وقد تنبه إدوارد لتواك إلى تحليل نقطة هامة وهى التمايز التام بين وضع العراق ووضع كل من اليابان وألمانيا، وهو ما سبق أن أكدناه فى مقالات سابقة عديدة، بما يناقض تماماً منطق الإدارة الأمريكية الذى روج له الكثير من الكتاب الأمريكيين والعرب، وتناقلوا فيما بينهم دراسة أعدها الإعلام الأمريكى الرسمى حول تجارب الولايات المتحدة فى بناء الأمم، على أساس أن العراق قد انضم إلى السلسلة الطويلة من المشروع الخيرى الأمريكى لزرع الديمقراطية فى الصحارى العربية، وربما ادى هذا المنطق إلى تشجيع الإدارة الأمريكية على تقديم مبادرتها الشهيرة منذ أواخر ٢٠٠٢م وركزت عليها أواخر ٢٠٠٣م حول الشرق الأوسط الكبير، ونشر الديمقراطية فى العالم العربى. ولذلك يجب أن نلاحظ أن خفوت النبرة الأمريكية حول هذين المشروعين قد ارتبط بالنكسات الأمريكية فى العراق، وهى نكسات

عسكرية وسياسية وأخلاقية فى وقت واحد.

فقد أكد لتواك أن نجاح تجربة الديمقراطية فى اليابان وألمانيا عام ١٩٤٥ على يد الولايات المتحدة يرجع إلى أن قوات الاحتلال الأمريكى فيها قد اندمجت مع سكانها وانتزعت من السكان الأيدولوجيات العنيفة، يقصد برنامج انتزاع النازية فى ألمانيا، والقضاء على النزعة العسكرية فى اليابان، فتم التعاون بين القوات المحتلة والشعوب المحتلة على بناء المؤسسات الديمقراطية. ومعنى ذلك أنه، وكما أكد من قبل جيمس دوبنز، فإن فقدان ثقة الشعب العراقى فى قوات الاحتلال هو مربط الفرس فى فشل السياسة الأمريكية فى العراق.

وسواء كان منطق المطالبين بانسحاب الولايات المتحدة من العراق هو عجز الولايات المتحدة عن السيطرة على الوضع فى العراق، أو أنها تدفع اكثر مما تحصد، أو أن استمرار تورطها يرفع معدل خسائرها وهزيمتها، أو أنها خسرت الحرب بمجرد فقدانها لمصداقيتها ولثقة الشعب العراقى، أو لأن الولايات المتحدة لم تدرك جيداً مخاطر ما بعد الغزو، ولم تحسب للأمر حسابه، أو لأن الإدارة الأمريكية لم تستمر طويلاً فى إخفاء الحقائق والتستر على الخسائر والجرائم، فإن كل هذه الأسباب جميعاً يجب أن نضيف إليها سبباً جوهرياً لا تجرؤ معظم الكتابات الأمريكية على البوح به، وهو أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق، والذى كلف واشنطن حتى الآن أكثر من ١٥٠ مليار دولار، واستمرار هذا النزيف البشرى والمالى والسياسى والأخلاقى لن تفيد منه الولايات المتحدة شيئاً، ولكنها تتحمل كل هذه التضحيات فى سبيل إسرائيل. صحيح أن إسرائيل وأمنها ومغامراتها هى جزء من المصلحة الأمريكية فى الشرق الأوسط على أساس أنه أمر لا يقبل المناقشة فى الولايات المتحدة، إلا أنه يمكن أن تتعدل المعادلة بحيث تصبح الأولوية للمصالح الأمريكية، والتى يمكن أن تنطوى على

خدمة للمصالح الإسرائيلية، أما أن تسخر الإمكانيات الأمريكية فى المنطقة لمجرد خدمة المصالح الإسرائيلية فى العراق وفى غيرها والتضحية بالمصالح الأمريكية فى المنطقة، فهذا هو السبب الحقيقى الذى ندعو الولايات المتحدة فى ضوئه إلى الانسحاب الفورى من العراق، وأظن أنها سوف تنسحب يوماً ولن يكون هذا اليوم ببعيد.

وقد يقول قائل: أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق ضرورى لمنع عودة نظام صدام، وأظن أن نظام صدام قد أصبح جزءاً من تاريخ النظم الديكتاتورية فى المنطقة العربية، كما لا أظن أن الشعب العراقى نفسه، رغم كل ما حدث له، يقبل بالهوان الذى كان يمثله هذا النظام، ولا يمكن القبول بالحجة البالية التى يروجها البعض الآن، وهى أن النظم الوطنية مهما كانت جائرة أفضل من الحكم الأجنبى، والرفض عندى يقوم على سبب بسيط، وهو أن هذه النظم الوطنية هى التى تسببت فى الحكم الأجنبى، وفيما يعانيه العراق من هوان.

من ناحية أخرى، قد يقول قائل أن زوال الاحتلال الأمريكى من العراق سوف يؤدى إلى قيام حرب أهلية فى العراق، ولذلك فإن توقى هذه الحرب يتطلب استمرار الاحتلال، وهذه مقولة جائرة ولكنها تحمل للأسف جزءاً بسيطاً من الحقيقة، والحل فى هذه الحالة ليس استمرار الاحتلال، ولكن تضامن القوى الوطنية فى العراق التى تعمل لمصلحة العراق الواحد دون تميز، بسبب الانتماءات الطائفية أو العرقية. وقد يكون دور الأمم المتحدة مطلوباً فى إحداث هذه المصالحة الوطنية، وبعدها لابد من المصالحة بين العراق والدول المجاورة، وأولها الكويت التى كانت ضحية لأزمة النظام فى بغداد، فى لحظة كان النظام الدولى يدور دورة كاملة صوب القطب الواحد، وهذه نقطة، أى العلاقة بين غزو العراق للكويت وبين تغير النظام الدولى تحتاج إلى عناية الباحثين فى إطار هذا الفصل الخطير من فصول التاريخ العربى المعاصر.

(٤)

العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة؟!

فى نوفمبر ٢٠٠٣ أعلنت واشنطن انها قبلت ترشيح وزير الخارجية العراقى لإحدى السيدات العراقيات المقيمات بالولايات المتحدة، وتتمتع بالجنسية الأمريكية من أصل عراقى، ممثلة للعراق فى واشنطن. وفى ٣ يناير ٢٠٠٤ أشارت صحيفة التليجراف البريطانية إلى أن هناك خطة أمريكية لإنشاء سفارة أمريكية ببغداد تضم ثلاثة آلاف موظف، لتكون كما يقول كولين باول وزير الخارجية الأمريكى، أكبر بعثة دبلوماسية. وتقول الصحيفة البريطانية أن المهمة الأولى لهذه السفارة هى المساعدة فى إجراء الانتخابات، ووضع الدستور العراقى، وتسهيل مهام الجنود الأمريكيين فى العراق، الذين سيختصر عددهم الى ١٠٠,٠٠٠ جندى يبقون فى العراق إلى أجل غير منظور. ونقلت الصحيفة عن وزير الخارجية الأمريكى قوله : «إن مهمة هذه لسفارة لن تكون سهلة، وأنه سيحاول أن يستقطب الدعم الدولى من الأمم المتحدة ومن حلف الناتو».

ومعلوم أن العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة كانت مقطوعة منذ ١٩٩١م، فكيف يمكن فهم السلوك الأمريكى فى العراق فى ضوء القواعد المعروفة للعلاقات الدبلوماسية. فمن المعلوم أيضاً أن تبادل البعثات الدبلوماسية الذى يسبقه علاقات دبلوماسية بين البلدين، أمر لايقوم إلا بين الدول المستقلة، فكيف تتبادل واشنطن وبغداد البعثات الدبلوماسية، بينما الولايات المتحدة تحتل العراق، وتجمد مظاهر السيادة فى الدولة العراقية؟. فالاحتلال لاينهى السيادة،

وإنما يخفيها، ثم ينشئ علاقة خاصة بين الدولة المحتلة وبين الإقليم الواقع تحت الاحتلال، وهذه العلاقة الخاصة يحكمها قانون الاحتلال الحربي الذى يفرض على سلطات الاحتلال عدداً من الالتزامات فى مواجهة الإقليم والشعب المحتلين، ولاعبرة فى القانون الدولى لما تدعيه الولايات المتحدة من أن احتلالها للعراق هو نوع خاص من الاحتلال يتمتع بمشروعية فريدة لمجرد أن الولايات المتحدة هى التى تقوم به، وأنه -فى زعمها- تم لأسباب مشروعة، رغم أن الاحتلال دائما غير مشروع، مهما كانت ذرائعه المتكررة، والتى تحفظها صفحات التاريخ. وقد زعمت الولايات المتحدة رسمياً أن قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ قد أسبغ الشرعية على الاحتلال الأمريكى للعراق، وكان رأينا ولايزال أن ذلك غير جائز، لأنه حتى لو صح أن مجلس الأمن قد أضفى الشرعية على الاحتلال، فإن قراره باطل، لأن المجلس له صلاحية واحدة، وهى القيام بالمهمة الأولى لحفظ السلم والأمن الدوليين، ولا يمكن أن يشرع المجلس فى أمر يعد من القواعد الآمرة فى القانون الدولى، لأن الاحتلال يعد انتهاكاً لمعظم مبادئ القانون الدولى، وأهمها حظر استخدام القوة، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والمساواة فى السيادة بين الدول، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، وعدم المساس بالسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للدولة .

وإذا كان الاحتلال الأمريكى يرتب الآثار التى أشرنا إليها، وهو أمر غير مشروع ومؤقت، فكيف تبرر الولايات المتحدة تبادل السفارات بين بغداد وواشنطن، وهو ما لا يحدث إلا بين الدول المستقلة .

يتضح من السلوك الأمريكى، أن الولايات المتحدة لا تريد أن تنشئ سفارة فى بغداد بالمعنى الطبيعى، لأنها تعلم أن إنشاء السفارة يسبقها إقامة العلاقات الدبلوماسية مع العراق الذى لا يتمتع الآن بالاستقلال الواجب لإبرام هذا

التصرف، والذى يلزم أيضاً توفره لاستقبال السفراء وإرسالهم. والظاهر أن هذه البعثة الأمريكية المقترحة، هى جزء من الإدارة المدنية للاحتلال، والدليل على ذلك أن حجمها يتجاوز حجم البعثة الدبلوماسية العادية، وأن وظائفها هى نفس وظائف إدارة الاحتلال، وخاصة لإشراف على القوة الأمريكية الدائمة فى العراق. وأما الدليل الأخير على أن البعثة المقترحة هى فى الواقع إدارة مدنية للعراق، هو أن وزير الخارجية الأمريكي سوف يحاول الحصول على دعم لإنشائها من الأمم المتحدة ومن الحلف الأطلسى، ولو كانت بعثة عادية لما كانت بحاجة إلى موافقة احد على إنشائها سوى الاتفاق بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة، خاصة أن العراق فيما يبدو لا يعلم شيئاً عن مشروع هذه البعثة.

ويبدو أن واشنطن لا تزال معجبة بنماذج الحكم البريطانى للدول المحتلة والمستعمرة، وخاصة الاحتلال البريطانى لمصر، حيث ادعت بريطانيا أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة على الورق فقط، ولكنها لا تمارس مظاهر هذه السيادة إلا بإشراف بريطانى صارم، فظل لمصر حق إرسال البعثات مادون السفارة إلى الخارج، وان تستقبل نفس المستوى من البعثات فى القاهرة، على أن يكون المعتمد البريطانى هو عميد السلك الدبلومامي، وهو فى الواقع بحاميته العسكرية المسيطر على مقدرات البلاد، وهذه صيغة كان يمكن أن تستمر إلى الأبد، لأن مصر فى ظلها كانت تتمتع بالبرلمان والدستور والحكومة والملك رأس الدولة، أى كل أدوات النظام السياسى العادى، فضلاً عن الأحزاب السياسية، ولكن جوهر النظام ظل فى قبضة المعتمد البريطانى. ذلك هو النموذج الذى تنوى واشنطن إقامته فى العراق حتى يندمج وجودها السياسى والعسكرى مع المعطيات العراقية العادية، وبذلك تتمكن واشنطن من تحقيق أهدافها فى العراق .

والواقع أنه لا يمكن تقبل الفكرة الأمريكية في إطار القانون الدبلوماسي المعاصر، كما لا يمكن القول بأن مجرد السلوك الأمريكي يمكن أن يصبح النسخة المعدلة من القانون الدولي الجديد.

صحيح أن قانون العلاقات الدبلوماسية قد شهد تطورات كثيرة من خلال العمل الدولى، وخاصة فيما يتعلق بالتخلى عن بعض الممارسات الجامدة فى مجال الاعتراف وتبادل البعثات الدبلوماسية، ومستوى التمثيل، لكن بشرط ألا يكون ذلك مقصوراً أو مدفوعاً بدافع سياسى من جانب الدولة المرسلة ذلك أن نشوب العمليات العسكرية كان يعد إيذاناً بوجود حالة الحرب، ولكن تم الفصل بين العمليات العسكرية كحالة واقعية، وبين حالة الحرب كحالة قانونية، ترتب العديد من الآثار فى العلاقات بين الأطراف المتحاربة، وبينها وبين غير المتحاربين، وأسهم فى هذا التطور القانونى الدولى الإنسانى الذى لا تعنيه إلا الوقائع، وليست الصيغ القانونية. كذلك كان نشوب العمليات الحربية يمثل أعلى درجات التوتر فى العلاقات الدولية بين البلدين، وكانت العلاقات الدبلوماسية هى أولى خطوط التماس بين الدولتين، فكان قطعها بسبب التوتر. أما سابقاً على اندلاع العمليات الحربية أو أثراً مباشراً لاندلاعها. ثم تطور العمل الدولى نحو فكرة عملية، وهى أن العلاقات الدبلوماسية يجب أن تكون قلعة الصمود وقناة الاتصال التى تشتد أهميتها إذا تدهورت العلاقات الثنائية إلى حد القتال. ولذلك عرف العمل الدولى حالات كثيرة لم تتأثر فيها العلاقات الدبلوماسية بسنوات القتال. فقد استمرت الحرب العراقية الإيرانية ثمانى سنوات دون قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والعراق، ويبدو أن الزمن قد فات الذى كان فيه قطع العلاقات هو أعلى درجات الاحتجاج على تصرف من الدولة الأخرى.

الفصل الثالث

المسألة الكردية

(١)

المسألة الكردية فى المنطقة وأثرها على مستقبل العراق

لا تزال «المسألة الكردية » تتقاذفها الأنواء. والمسألة الكردية يقصد بها الأقليات الكردية التى تعرضت للإبادة فى أوطانها وعلى أقاليمها من نظم سياسية تعيش فى كنفها، وكانت الإبادة بأشكال مختلفة قدر لهذه الأقليات التى تقدر عدد المصادر الكردية بين ٣٠-٤٠ مليونا فى منطقة متصلة على الحدود كل من سوريا وتركيا والعراق وإيران. أما فى إيران فقد فرض الشاه نظما للتعامل مع الأكراد أدت إلى استبعادهم تماما من احياة السياسية والثقافية، وربما ساعده على ذلك أن إيران الشيعية قد لا ترحب بأقلية سنية كبيرة، وربما كان هذا الاعتبار قد طاردهم فى العراق أيضا حيث الأغلبية من الشيعة وإن كان البطش قد نزل بهم على يد الزعيم السنة العرب صدام حسين منذ ثورة ١٩٥٨. ولسنا بحاجة إلى تكرار المآسى التى واجهها الأكراد فى العراق وفشل حكومة بغداد فى التعامل مع ملفهم، وكان من أسباب الفشل ذلك الاتجاه القومى الطاغى الذى أعمى الفكر والممارسة القوميتين فى العالم العربى عن الأقليات العرقية التى تعيش فى أراضى الأجداد منذ آلاف السنين. كذلك واجه أكراد تركيا الكثير بسبب القومية التركية امتطرفة خاصة بعد نشأة تركيا الحديثة.

ولعل المسألة الكردية فى أمس الحاجة اليوم إلى التذاكر والتأمل لاعتبارات عديدة أولها أن أكراد العراق الذين عانوا من صدام حسين قد استخدموا من جانب الولايات المتحدة لمناهضة نظام صدام حسين عام١٩٩١ فاستجابوا لتحريض واشنطن فقمعهم صدام حسين حفاظا على وحدة الدولة ضد أقلية تحالفت مع الأعداء. ثم استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا قرار مجلس الأمن ٦٨٨الصادر فى أبريل ١٩٩١ لمنح الأكراد حكما ذاتيا بينما أكراد تركيا يعانون الأمرين على يد الجيش التركى. ثم رحب أكراد العراق بالغزو الأمريكى للعراق وأكد زعماؤهم أنهم مدينون بحياتهم لواشنطن، وتذكروا واشنطن أن ميليشيات الأكراد بيشميرجا pesh merja قد أسهمت فى حفظ الأمن للأمريكيين فى شمال العراق فلم يقتل جندى أمريكى واحد.

ويعلن قادة الأكراد فى العراق أنهم يرحبون ببقاء القوات الأمريكية إلى الأبد فى العراق، كما سعى هؤلاء القادة إلى تجسيد قانون إدارة الدولة العراقية (الدستور المؤقت) الذى منح الأكراد استقلالا شبة كامل فى الحكومة المركزية و النظام الكونفيدرالى المقترح وهو ماأثار حفيظة الشيعة وحيث بدأت ملامح الصراع بين الفريقين عند صياغة قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ الصادر فى ٨/ ٦/ ٢٠٠٤م إذ أصر الأكراد على أن ينص القرار على قانون إدارة الدولة حتى يكتسب ضمانا دوليا بتنفيذه وكأنه وعد بلفور جديد للأكراد مع الفارق طبعا بين الأكراد فى العراق وطنهم الأصلى، واليهود المغتصبين لفلسطين ومع ذلك يجب أن نشير إلى أن الأكراد كانوا فى السبعينيات والثمانينيات يحاولون لفت النظر إلى التشابه بين قضيتهم وبين القضية الفلسطينية، وهو أمر لم يلق اهتماما فى العالم العربى لبعد المسافة بين الحالتين.

فإذا كانت المسألة الكردية اليوم تعنى المطالبة بالتعويض عن المعاناة فى العراق

وأن يكون لهم فى العراق الجديد حكم ذاتى يصل إلى حد الاستقلال فما أثر ذلك على العراق نفسه وعلى مجمل الأمة الكردية فى تركيا وإيران وسوريا، وهل يطالب الأكراد بدولة واحدة حلا للمسألة الكردية على غرار«المسألة اليهودية» فى القرن التاسع عشر مع الفارق الهائل بين معطيات المسألتين؟

لا يشك أحد فيما عاناه الأكراد. كما لا نشك فى أن ورقتهم قد لعبت بها القوى الإقليمية والدولية المختلفة بما ذلك الارتفاع بآمال إنشاء الدولة إلى أعلى التوقعات ثم الآمال بعد قليل، ولا نزال نذكر جمهورية مهاباد شمال إيران التى أنشأتها القوات السوفيتية وهى تنسحب من إيران حلال الحرب العالمية الثانية. ومن الواضح أن الأكراد العراق منذ عام ١٩٩١م يتمتعون بحكم ذاتى يقترب من وضع الدولة المستقلة ويبدو أنهم بدعم أمريكى مصرون على استمرار هذا الوضع فى العراق الجديد. فقد صرح إياد علاوى رئيس وزاراء العراق بأن قرار حل الميليشيات فى العراق لا يسرى على قوات «البشميرجا الكردية » لأنها نشأت فى عهد الطاغية صدام حسين لحماية الأكراد، وهو موقف أملته الولايات المتحدة التى تصر على حل جيش المهدى الشيعى يشجعها على ذلك موقف الحوزات العلمية الشيعية فى العراق وخاصة السيستانى. ومؤدى هذه المعاملة للأكراد أنهم خرجوا تماما عن سلطة الدولة العراقية بتخطيط أمريكى ولكن وضعهم مرتبط بوضع الولايات المتحدة فى العراق، مما قد يعرض الأكراد لأحقاد بقية سكان العراق.

(٢)

هل تؤثر الأزمة الكردية على التحالف التركى مع واشنطن وإسرائيل؟

يبدو أم مجمل التطورات فى الملف الكردى سوف تؤثر خلال الشهور القادمة على وضع تركيا كحليف لواشنطن وإسرائيل. ذلك أن تركيا تنظر منذ عام ١٩٩١م بقلق شديد نتيجة ما حدث فى العراق وخاصة تشجيع واشنطن لأكراد العراق على التمرد على صدام حسين، ثم تابعت تركيا بقلق شديد تطور الحكم الذاتى فى شمال العراق والصراع بين الحزبين الكرديين، البرزانى والطالبانى ثم التوافق بجهود أمريكية بينهما نحو هدف مشترك ضد حكومة بغداد فى وقت يشتد فيه الصراع العسكرى بين حزب العمال التركى الكردى والحكومة التركية واستمرار العمليات الإرهابية ضد تركيا.

وتعتقد تركيا أن تشجيع الحكم الذاتى فى شمال العراق هو نقطة البداية لكابوس الدولة الكردية التى تبدأ من شمال العراق وتمتد إلى أكراد تركيا وإيران وسوريا، ولذلك بدأت تركيا منذ عدة سنوات تنظر جدياً إلى مخاطر التلاعب الأمريكى بالورقة الكردية، رغم أن واشنطن أفهمت تركيا أن موقفها من أكراد العراق يختلف تماماً –لأسباب أمريكية –عن موقفها من بقية أكراد الدول المجاورة. وإذا كانت تركيا قد تحسبت بحق من زحف الملف الكردى على كل أولوياتها، فإنها نظرت باهتمام شديد للسياسات الأمريكية والإسرائيلية المزدوجة إزاء مساندة الأكراد والتحالف مع تركيا. وقد لاحظت تركيا أن تحالفها مع إسرائيل خلق حساسية دون داع مع الدول العربية المجاورة خاصة سوريا، كما أن تحالفها مع إسرائيل كان أحد

تداعيات تحالفها مع واشنطن، مما يعنى أن اهتزاز تحالفها مع أحدهما سوف ينسحب على مجمل التحالف التركى معهما.

ولعل القراءة التركية لمجمل علاقات تركيا بواشنطن وإسرائيل من منظور المشكلة الكردية لابد أنها سوف تبرز أمامها عدداً من الاعتبارات والتطورات التى تدفعها إلى إعادة النظر فى حساباتها مع الدولتين، خاصة وأن الدولتين لا تظهران سعادتهما بثبات أقدام حزب العدالة والتنمية فى الساحة السياسية التركية، وذلك حتى فى مواجهة سلطة الجيش الذى يعتبر نفسه ضامناً للنظام السياسى العلمانى.

الاعتبار الأول: هو قناعة تركيا بأن أمريكا وإسرائيل تساندان عملياً بروز العامل الكردى فى المنطقة بدءاً بأكراد العراق، وتأكد القلق التركى كلما اتضحت المواقف الأمريكية المنادية بتقسيم العراق مما يعنى فى النهاية ظهور دولة كردية فى الشمال تكون قاعدة للدولة الكردية الكبرى، ولذلك فإن كلمة السر التى تؤرق تركيا هى تقسيم العراق، فأصبحت تركيا تلتقى مع الدول العربية فى المحافظة على وحدة العراق وعروبتها، بل يمكن القول أن تركيا أشد حرصا على ذلك رغم عدم ارتياحها تاريخياً من أن يكون العراق أحد مراكز الفكر القومى. وقد ظنت تركيا أن المشكلة الكردية لديها قد انسحبت إلى الصفوف الخلفية من الاهتمامات والهواجس، ولكنها ربطت ربطاً مباشراً بين بروز أكراد العراق واستمرار النشاط العسكرى لحزب العمال الذى ركز عملياته على جنودالجيش التركى وهى رسالة واضحة لإحداث الفرقة بين الجيش والحكومة، ولكن تحريك الرأى العام ضيق هامش المناورة السياسية لدى الحكومة ووحد الموقف بين الحكومة والجيش والبرلمان مع شعور جارف معاد للولايات المتحدة.

الاعتبار الثانى: تدرك تركيا أن تورط حيشها فى عمليات فى شمال العراق سوف

يكون بداية لحرب استنزاف لانهاية لها، كما تدرك أن تركيا قُدِّر لها أن تتصدى لمستوى الاستقلال فى شمال العراق، وعجزها عن الفصل بين أكراد العراق وأكراد تركيا، مثلما تدرك السياسة المزدوجة لواشنطن وإسرائيل حيث تظهر واشنطن تفهما للقلق التركى، مقابل تحذيرها من العمليات العسكرية شمال العراق، كما تدرك تركيا أن سعى واشنطن لردع إيران يدفعها إلى موالاة حزب العمال وشقيقه الإيرانى Pejak ورئيسه رحمان حاج أحمدى حيث استقبلت واشنطن وفداً من هذا الحزب للتنسيق معه ضد طهران فى الوقت الذى تعلن فيه وضع PKK على قائمة المنظمات الإرهابية، وهو نفس الموقف المتقلب الذى اتخذته واشنطن من منظمة مجاهدى خلق.

الاعتبار الثالث: هو ذلك الإحباط الذى أصاب تركيا بسبب جهود المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة ودورها فى استصدار قرار من الكونجرس باعتبار مذابح الأرمن عام ١٩١٣ إبادة جماعية، وفشل زيارة وزير خارجية تركيا فى دفع إسرائيل إلى عمل شيء لصالح تركيا باسم التحالف بين البلدين،وقد صدم الوزير التركى بشكل خاص عندما أبلغ المسؤولين فى إسرائيل أن القرار يسيء إلى صورة إسرائيل فى تركيا، فلم يكترثوا وأكدوا له أن موقف إسرائيل الثابت هو إدانة أصحاب الهولوكوست ضد اليهود والأرمن. وقد أثار هذا القرار الأتراك ضد واشنطن وإسرائيل، مما أحرج الحكومة التركية فى ضوء تحالفها معهما.

الاعتبار الرابع: هو صدور التقرير السنوى للاتحاد الأوروبى لعام ٢٠٠٧م والذى يشير إلى تراخى الإصلاحات فى تركيا بسبب الأزمة الدستورية الناجمة عن انتخاب الرئيس من خلفية إسلامية مما اعتبرته الأوساط الأوروبية والتركية ضربة قاصمة فى توقيت سيئ لآمال تركيا فى الانضمام إلى الاتحاد.

فهل تدفع هذه التطورات تركيا إلى إعادة النظر فى تحالفاتها مع واشنطن

وإسرائيل، وفى جدوى هذه التحالفات فى الوقت الذى لم تفلح فى مساعدة تركيا فى أزمتها مع الأكراد، وتغير الظروف لتى كانت مبررا لمثل هذه التحالفات؟

لا شك أن هذه الاعتبارات سوف تدفع تركيا إلى إعادة النظر فى حساباتها مع تحالفها الإسرائيلى والأمريكى، فى ضوء أزمتها الحادة فى أدق قضايا أمنها القومى مما قد يدفع تركيا ولو بالتدريج من مواقعها الحالية صوب العالم العربى، وهذا الاحتمال بالذات يمكن أن يكون ورقة تركية رابحة فى الضغط على إسرائيل وأمريكا فى هذا المجال، ويبدو أن الطرفين التركى من ناحية والأمريكى والإسرائيلى من ناحية أخرى سوف يجدان صعوبة كبرى فى التوصل إلى صيغة مرضية تماماً لهما.

(٣)

هل يعترف العالم العربي بالدولة الكردية

أعلن الرئيس العراقى الكردى جلال الطالبانى يوم ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٦م أن الأكراد يرحبون بالقواعد العسكرية والوجود العسكرى الأمريكى فى أراضيهم. إذا أضفنا ذلك التصريح إلى الخطوات الانفصالية الأخيرة للأكراد، يمكن القول أن الأكراد يتجهون بشكل ثابت نحو إعلان الدولة المستقلة عن العراق وهو ما سوف يؤدى إلى تعقيدات بالغة فى هذه المنطقة ولذلك تركز هذه المقالة على الموقف العربى من هذه القضية العاجلة. فالملاحظ أن القضية الكردية تتطور بشكل متسارع نحو الاستقلال. والثابت تاريخياً أن الأكراد لم يكن لهم دولة فى أى عصر من عصور التاريخ، ولكنهم يمثلون أقلية عرقية وثقافية، رغم أنهم جزء أصيل فى الحضارة العربية الإسلامية. ولذلك يجب النظر إلى قضيتهم وعدم رغبتهم فى العيش المشترك مع أبناء الدول التى يقيمون فيها من زوايا متعددة. **الزاوية الأولى** : هى أن لديهم شعوراً قومياً يهدف إلى استقلالهم بدولة قائمة بذاتها، وهذا أمر لم يكن معروفاً بشكل واضح عبر التاريخ إلا فى فترات ضعف الدول التى يقيمون فيها، وعندما كان أعداء هذه الدول يستغلون ورقة الأقليات مثلما حدث بين الحلفاء وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى فى معاهدة سيفر عام ١٩٢٣، حيث أراد الحلفاء الضغط على تركيا بالورقة الكردية، ولكن تركيا رفضت الاعتراف لهم بأى حق، وتم إبرام اتفاقية لوزان التى خلت من أية إشارة لهم. أما الاعتبار الثالث فهو سوء المعاملة التى لقيها الأكراد من النظم التى عاشوا فى ظلها. وأما الاعتبار الرابع فهو استخدام الورقة الكردية فى الصراعات الإقليمية فى المنطقة.

وبالنسبة لأكراد العراق، يجب الإشارة إلى أنهم كانوا أفضل حالاً من أقرانهم فى البلاد المجاورة، بصرف النظر عن مرحلة الحرب الإيرانية اعراقية التى واجه الأكراد فيها معاملة قاسية ولكن الأهم من كل ذلك هو الاستثمار الأمريكى لمعاناة الأكراد خلال تحرير الكويت عام ١٩٩١م ، حيث بدأت الولايت المتحدة سياسة تقسيم العراق على الأرض، فمنحت الأكراد فى شمال العراق حكماً ذاتياً كاملاً عن حكومة بغداد تحت عنوان «مناطق حظر الطيران». وقد ساند الأكراد القوات الأمريكية فى غزو العراق بحجة الانتقام من نظام صدام حسين. ولذلك يمكن القول أن درجة الاستقلال التى حصل عليها الأكراد حتى الآن قد تمت بشكل أخص بمساندة أمريكية واضحة ومتعمدة، كما أن هذه المساندة التى بدأت رسمياً عام ١٩٩١م قد تعمقت فى الدستور الدائم الذى وضعته سلطات الاحتلال الأمريكى.

معنى ذلك أن العراق تحت الاحتلال الأمريكى ينقسم من خلال الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة، وعدم وجود جيش قوى يحمى وحدة العراق. فى هذه الظروف، يكرس الأكراد خطواتهم نحو الاستقلال عن الدولة العراقية. والغريب أن الأكراد وهم يبلورون مظاهر الاستقلال لا يزالون يتحدثون عن تمسكهم بوحدة العراق. فى نفس الوقت يعلن الأكراد مبررات انفصالهم وكلها مبررات واهية. والغريب أيضاً أن رئيس الدولة العراقية الكردى هو الذى يفترض أن يسعى إلى وحدة العراق، ولكنه يتصرف كزعيم كردى، ولم يكن تعيينه فى منصب رئيس الدولة العراقية صدفة. ولذلك كان من المستغرب أن يعلن السيد جلال الطالبانى يوم ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٦م تمسكه باستمرار الاحتلال الأمريكى، بل ودعوته عشرة آلاف جندى أمريكى للإقامة فى منطقة الأكراد بصفة دائمة. فماذا بقى حتى يعلن الأكراد دولة مستقلة، ولماذا سكت العالم العربى عن خطوات الانفصال الكردية عن

العراق؟ وهل هذه مقدمة لكى يعترف العالم العربى بالدولة الكردية العراقية؟ وهل وافقت إيران وتركيا ضمناً على قيام الدولة الكردية مادامت تؤدى إلى تقسيم العراق بحيث تتعاون واشنطن مع تركيا على وقف تداعيات وآثار قيام هذه الدولة على أكرادها؟ أم تستخدم واشنطن ورقة الأكراد العراقيين فى معادلة العلاقات الأمريكية التركية المعقدة؟

من وجهة النظر العربية، لاشك أن استقلال الأكراد يؤدى إلى المساهمة فى تقسيم العراق. وقد يرى البعض أن تقسيم العراق يخدم الأمن الإقليمى، لأنه يقضى على قوة إقليمية مغامرة، كما أن تقسيم العراق بهذه الطريقة لاشك يخدم المشروع الصهيونى، والأدلة كثيرة لايمكن حصرها، وأبرزها تلك الصلة الوثيقة بين الأكراد وإسرائيل، والتى يحرص الأكراد على نفيها باستمرار، ولكن إسرائيل تؤكد العكس فى مجال الأمن وغيره. وإذا كان أكراد العراق يريدون الاستقلال لانعدام الرغبة المشتركة فى العيش مع العرب، فإن المراقبين يعجبون من أن الخطوة الكردية تقترن بعداء كبير للعالم العربى، ويتعاون الأكراد مع إسرائيل، ألد أعداء العالم العربى، فهل يستقل أكراد تركيا حقداً على الأتراك، وهل يستقل أكراد إيران حقداً على الإيرانيين، وأكراد سوريا حقداً على السوريين، وهل يتحد الأكراد جميعاً فى دولة واحدة حاقدة على كل الدول المجاورة، وهذه الدول تحيط بها من كل جانب. وهل تحمى الولايات المتحدة هذه الدولة الغريبة التى تقطعت بها أوصال الدول المجاورة، من بطش هذه الدول عندما تتغير أحوال العراق وميزان القوة فى المنطقة والعالم؟

إن العالم العربى الذى سكت على تقسيم العراق حتى الآن سوف يحصد الثمار المرة، ولابد أن يعلن منذ الآن عدم اعترافه بتجزئة العراق أو بأى وحدة تستقل عنه،

خاصة الدولة الكردية التى تسابق الزمن نحو الانفصال عن العراق، كما يجب على العالم العربى أن يراجع موقفه كاملاً من لقضية العراقية، ومناقشة الأكراد فى هذه القضية، لأن إنشاء دولة على أساس عرقى سوف يكون سابقة خطيرة لتقسيم العالم العربى، وهو احتمال قائم بشدة ولا نتردد أوساط أمريكية فى الإعلان عنه. ولنتذكر أن الولايات المتحدة قسمت العراق منذ خمسة عشر عاماً وتتحدث فى نفس الوقت بجدية كاملة عن حرصها على وحدة العراق وسيادته واستقلاله، ولكن المهم هو مانراه أمامنا على الأرض.

(٤)

الدولة الكردية والدولة الفلسطينية وأعراض التدهور العربي

خلال العقود الثلاثة الماضية حاولت بعض القضايا أن تقارب بينها وبين القضية الفلسطينية أملا في توحيد موقفها مع المواقف العربية. فقد حاولت بكتابه في مرحلة معينة وقبل أن تخبو جذوة مشكلة كمشير أن تقارب بين مشكلة كشمير وبين المشكلة الفلسطينية على أساس أن القضيتين ترتدان إلى شعب محتل والمطلوب التضامن العربي مع باكستان، مثلما تتضامن باكستان مع العالم العربي لإزالة الاحتلال الهندي في كشمير والإسرائيلي للأراضي العربية. ولكن صداقة الهند للعالم العربي آنذاك دفعت العالم العربي إلى ترك مسافة مناسبة بين القضية الكشميرية والقضية الفلسطينية خاصة وأنه لا يخشي من ذلك انصراف باكستان عن مساندة القضية الفلسطينية. لأن أساس المساندة هو الإسلام والأقصى في قلب القضية، وتعلق الباكستانيين بالأقصى والإسلام يجعل موقفهم مبدئيا لا يعتمد علي، موقف عربي معين من كشمير، والعرب يبحثون عن كل كسب دبلوماسي لقضيتهم. في مرحلة أخرى كان القبارصة اليونانيون يقارنون بين الاحتلال التركي لقبرص والاحتلال الإسرائيلي يوم أن كانت اليونان تساند العرب وتركيا تساند إسرائيل، وقد حاولت تركيا أن تجعل الإسلام قاسما مشتركا بين القضية الفلسطينية والأقلية التركية القبرصية ، وكلها محاولات لم تصمد طويلا. وخلال كفاح الأفارقة في جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهيد كانت المقارنة واضحة والارتباط عضويا بين البيض العنصريين فيها و إسرائيل، مثلما كان التحالف مطلوبا بين ضحايا النظامين

العنصريين في جنوب إفريقيا وفي فلسطين، ولا يزال الأفارقة في جنوب إفريقيا يحفظون الجميل للفلسطينيين والعرب، وتشعر جنوب إفريقيا بعد الاستقلال ببالغ القلق من التمزق في الصف الفلسطيني، ووقف الرئيس ميكي ضد إسرائيل وواشنطن ولا يزال يصر على دعوة إسماعيل هنية بصفته من حماس إلى بلاده، كما تبدي جنوب إفريقيا حماسا كبيرا للقيام بدور في تسوية القضية الفلسطينية ولا تخفي نقدها الصريح للسلوك البربري الإسرائيلي. ولكن أحدا لم يحاول أن يقارب بين الدول الكردية في العراق والدولة الفلسطينية لأن الأكراد كانوا يناوئون العرق العربي في العراق ويعلمون أن مساندتهم للقضية الفلسطينية كان في جزء منه بسبب موقف العراق العام، وفي الجزء الآخر لاعتبارات دينية.

ولكن بعد الغزو الأمريكي للعراق وتحالف الأكراد مع الغز ة الذين شجعوهم على الاستقلال الذاتي تمهيدا للاستقلال التام عن الدولة العراقية وفي إطار السياسة الأمريكية الهادفة إلى تمزيق العراق، فإن المراقب لا يستطيع أن يتجاهل علاقة الدولة الكردية بالدولة الفلسطينية، ليس على سبيل المقاربة هذه المرة ولكن من وجهة نظر عربية وأمريكية. فمن الزاوية الأمريكية يعتبر تشجيع قيام دولة كردية جزءا من تصور أمريكي أوسع يقوم على أساس رسم خريطة المنطقة بما يؤدي إلى إضعاف العراق وتمزيقها حتى لا يعود جزءا من قوة العرب الشاملة ضد إسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن الدولة الكردية سوف تكون شوكة في خاصرة تركيا وإيران وسوريا بما يساعد واشنطن على إضافة الورقة الكردية إلى ملفات تعاملها مع هذه الدول، فضلا من أن قيام هذه الدولة في منطقة النفط العراقية الرئيسية سيمكنها من إحكام السيطرة على نفط العراق، ويقيم لها حليفا يمكن الاستعانة به إذا ظهر في بغداد حكم يتردد في التعاون مع واشنطن. يضاف إلى ذلك أن الدولة الكردية

ستكون حليفا لإسرائيل باعتبار هذا التحالف هو جزء من التصور الأمريكي الإسرائيلي لهذه الصفقة- لكل هذه الأسباب، فإن عوامل الدفع بالدول الكردية تتعاظم رغم كل محاذير الصدام بين تركيا وإيران من ناحية، وهذه الدولة المقترحة من ناحية أخرى. ونحن نظن أن الدولة قائمة بالفعل لا ينقصها سوى الإعلان والاعتراف الدولي، خاصة وأن كل مظاهر الاستقلال الداخلي مؤكدة وسلطات الدولة كلها قائمة بعلمها ونشيدها وفضائيتها ولغتها ونشيدها الوطني، بل إن رئيس العراق جلال الطالباني الكردي تحدث باسم العراق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٦م باللغة الكردية.

فإذا كان قيام الدولة الكردية على هذا النحو تعزيز لإسرائيل من الزوايا التي أشرتا إليه، فإنها في نفس الوقت انتقاص من الجسد العربي وإضعاف له في مواجهة إسرائيل وتفتيت لدولة رئيسية في العالم العربي لا أظن أن أي نظام عربي يمكن أن يقوم بغير العراق العربي الموحد بكل أعراقة وطوائفه.

ولا شك أن موقف واشنطن من الدولة الفلسطينية هو النقيض تماما لمواقفها من الدولة الكردية بسبب واضح وهو أن تعويق قيام الدولة الفلسطينية هو تمكين للمشروع الصهيوني في فلسطين وإضعاف للجسد العربي، فإذا أضفنا الدولة الكردية إلى تعثر الدولة الفلسطينية اتضح أن الوعد بقيام دولة فلسطينية ملهاة للعالم العربي أمام السعي الحثيث لإقامة الدولة الكردية، فإنه لا تستقيم أمريكا وإسرائيل مع إقامة دولة فلسطينية. ونحن لا نستبعد أن يعترف العرب تحت الضغط الأمريكي بالدولة الكردية، بينما تتأرجح الدولة الفلسطينية في ظلال أوهام السلام الأمريكي والإلحاح العربي عليها – يزداد خفوتا وتراجعا خاصة مع نجاح خطة تفجير الساحة الفلسطينية من الداخل، والنتيجة هي إسراع الخطى لإقامة الدولة

الكردية، وتراجع الوعود والجهود لإقامة الدولة الفلسطينية وإفساح المجال أمام خطة الإبادة والاستيلاء على كل فلسطين، وكلاهما :تقدم الدولة الكردية وتراجع الدولة الفلسطينية انعكاس لتردي أوضاع العالم العربي. ولكن هذا التردي يرجع في أهم أسبابه إلى سياسة الهيمنة والإذلال الأمريكية للعالم العربي، ونحن لا نرى سببا واحدا لخضوع العالم العربي لهذه الإملاءات الأمريكية المعادية للمصالح العربية، ولذلك يجب على العالم العربي أن يستدرك الخطر فيقاوم قيام الدولة الكردية حتى بالتضامن مع تركيا وإيران، وأن يسعى إلى إقامة دولة قوية في العراق تضم كل العراقيين حتى لو تعارض ذلك مع الرغبات التركية والإيرانية،التي تريد دولة ضعيفة في العراق فيستعيد بذلك بلدًا عربيًا كبيرًا إلى الحظيرة العربية ويحرم إسرائيل من استغلال موت العراق بتحالفها مع الأكراد. هذا المدخل يمكن أن يضيف كثيرًا إلى الجهود العربية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ثم توفير المناخ المناسب لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية.

ورغم تدهور الإرادة العربية وارتهانها وحالة الاستسلام العربي لقدر لا يرحم الضعفاء، فإن الأمل كبير في الحفاظ على العراق الموحد، وعلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخشى أن يعمل العرب بأيديهم على الإضرار بمصالحهم إذا استكانوا للإملاء الأمريكي بالاعتراف بالدولة الكردية التي حذرنا في كل المناسبات من تقدمها بهدوء وثبات مدروسين صوب الاستقلال عن العراق، وأسقطوا بحكم اليأس والضغوط من حساباتهم حلم الدولة الفلسطينية على أي حدود بعد أن أصبح اشتراط حدود معينة ترفا لا تحتمله أوضاع العالم العربي وفلسطين. وخلاصة القول أنه في الوقت الذي ترفع فية واشنطن أسهم الدولة الكردية غير المشروعة والتي تقوم علي جثة العراق الموحد، تماما كما تدفع كوسوفو

نحو الاستقلال عن صربيا، أن واشنطن هي نفسها التي تخدر الشعب الفلسطيني بأوهام الدولة الفلسطينية وتعوق عمليا قيام هذه الدولة، ومن الواضح أن واشنطن بذلك في العراق وفلسطين تنتهك القانون الدولي فتفعل في العراق ما يجب الكف عنة، وتمنع في فلسطين ما لا يجوز منعة . ولاشك أن الحق في تقرير المصير مقرر لكل شعب على أرضه وهو ما يستبعد بداهة الحق المزعوم للشعب اليهودي المزعوم، ولكن حق الشعب الكردي في تقرير المصير ينتهك عددا من القوانين الدولية الأخرى وأهمها السلامة الإقليمية للدولة ووحدة أراضيها. أما من الناحية السياسية فأن قيام دولة كردية في العراق يؤدي إلى توسيع حدود هذه الدولة علي حساب الدول المجاورة، مما يؤدي في الواقع إلى تهديد الاستقرار والسلام في هذه المنطقة.

(٥)

الأكراد: بين تقرير المصير والضرورات السياسية

التناقض القائم بين حق الأكراد فى تقرير مصيرهم وبين حق الدول التى يعيشون فيها فى المحافظة على وحدها الإقليمية برز إلى السطح عندما تفجرت المشكلة الكردية فى أزمة طاحنة بين تركيا وحزب العمال الكردى فى تركيا فى أول أكتوبر ٢٠٠٧.

فقد ارتبط الأكراد عبر العصور بامناطق التى عاشوا فيها ولكنهم حافظوا على مقوماتهم كوحدة عرقية وثقافية مختلفة، وربما أدى بسط الدولة العثمانية سلطانها على مساحات واسعة من البلاد التى يقطنونها إلى تأجيل البوح بما يشعرون به بشكل ظاهر، وثم بدأ هذا الشعور يطفو كلما وجدوا مشاكل تجور على هويتهم داخل الدول التى يعيشون فيها. ففى العراق حاولت النظم العراقية المتعاقبة أحياناً دراسة أحوالهم ومعالجتها على نحو من الأنحاء. وكانت علاقة صدام بهم علاقة دموية وهى فى الواقع حلقة مفرغة. فصدام يريد أن يرغم الأكراد على الطاعة والولاء للعراق شأن أى زعيم دولة أخرى، وهم يرون فى أسلوبه جوراً وربما قسوة، وانتهى الأمر إلى قراراته الدموية ضدهم فى الوقت الذى اشتد فيه حرصه على وحدة الدولة العراقية ضد إيران خلال الحرب. ولست مع الذين يبررون نزوع الأكراد إلى الاستقلال فى العراق بتصرفات صدام حسين وحدها، وإنما يجب أن نذكر أيضاً أن الدول المجاورة استخدمت الأكراد ضد العراق خاصة إيران الشاه، مثلما حرض العراق أكراد الدول المجاورة عليهم فتوترت العلاقات العراقية بينهم.

عندما غزت الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣م خصت الأكراد بمعاملته

خاصة استمرار لحظها الذى بدأ منذ عام ١٩٩١ بإنشاء مناطق حظر الطيران وشل يد الحكومة العراقية عنهم وعن مناطقهم. ولا شك أن ظهور آمال الحكم الذاتى والاستقلال فى العراق فى مناطق الأكراد قد أثار أشواقاً قومية طاغية لدى أكراد تركيا الذين كانوا دائماً فى صراع مع حكومات أنقرة طوال العقود الأربعة الماضية لأن نسبتهم فى تركيا أعلى من غيرها من الدول الأخرى. وكلما برزت مظاهر هذه الرغبة، اشتعل الشعور القومى الكردى فى تركيا بالذات مما أدى إلى هذه الأزمة الحادة بين تركيا وأكرادها الذين يلقون الملاذ والمساندة من أكراد العراق.

معنى ذلك أن الأكراد يشعرون بأنهم أمة حرمت عبر العصور من أن تلتئم فى دولة، والشعور بالأمة مع الحرمان من الدولة يثير الحق فى تقرير المصير، كما يطرح بشكل دقيق تعريف الأمة مرة أخرى، فالفئات العرقية أو الثقافية وأحياناً الدينية كاليهود تقول أنها أمم، ومادام من حق الأمة أن يكون لها دولة تطبيقاً لحق تقرير المصير، فإنهم يتساءلون كيف يمكن التوفيق فى ظل النظام الدولى القائم بين حق تقرير المصير وإقامة الدولة، وبين حرص هذا النظام على وحدة الدول القائمة وعدم تفتيتها، وكيف يمكن تفسير الموقف الأمريكى إزاء إقليم كوسوفو الذى يطالب باستقلاله، وربما الموقف الأمريكى أيضاً من دارفور، بل كيف تفهم رؤية الولايات المتحدة لآثار مساندتها لأكراد العراق خاصة وأن ذلك كان مفهوماً أنه محاولة لتقويض نظام صدام حسين، فكيف تفسر هذا الدعم بعد زوال هذا النظام، وهل تدرك واشنطن غموض موقفها من أكراد تركيا الذى يخاطر على الأقل بزعزعة التحالف التركى مع واشنطن، هل هذه النتيجة هى ما تريده واشنطن، وهل تدرك واشنطن أن موقفها من أكراد العراق يشعل الروح القومية الكردية دون أن تكون الرؤية جاهزة فيما يتعلق بمستقبل أكراد هذه المنطقة؟ وهل تملكت واشنطن الرغبة

فى تمزيق العراق دون أن تدرس مخاطر هذا التمزيق على استقرار المنطقة؟

إن الأكراد الآن فى اضطراب شديد، فهم يتوقون إلى فكرة الأمة، ويجدون مستحيلاً أن تقع هذه الأمة فى دولة كما أنهم يرون أن تمزيق الدول القائمة لصالح تقرير المصير أمر انتقائى: يمارس فى مناطق، ويحظر على مناطق أخرى، فهل باحث واشنطن بأسرار هذه الأسئلة المرتبطة بحيرة الأكراد والمراقبين للأكراد أنفسهم أم أن العبث الأمريكى بأقدار الشعوب لم ينج منه حتى أكراد العراق الذين ساعدوا الغزو الأمريكى وكثيراً ما تصدوا للجيش العراقى الوطنى بتحريض إيرانى، ولكنهم لا يذكرون إلا جرائم صدام حسين ضدهم فى هذا المسلسل الدامى؟

إن هذه القضية تحتاج إلى حلول عدلة فى ظل الأوضاع الإقليمية السائدة، كما تحتاج إلى حل فكرى عند المنظرين للقومية العربية فى ثوبها الجديد، بعد أن تتم مراجعة الفكر القومى السابق فى صدد الأقليات العرقية والدينية ومع اتساق وجودها مع العروبة، خاصة وأن واشنطن فى حربها ضد كل ما هو قومى شجعت هذه الأقليات واعتبرت أن ممارسات النظم القومية مثل البعث هو الجانب الأهم فى التعبير عن القومية فدفعت القومية ثمن تلاعب بعض الحكام واستغلالهم لها، ولا يزال الكثيرون يعتقدون الكثير من المقولات حول الحرب العراقية الإيرانية وغيرها مما يحتاج حقاً إلى مراجعة عاقلة ربما بعد أن ينفض السامر فى العراق ويستقر الغبار، وليكن فيما ورد بدستور العراق الذى وصعه الاحتلال دلالة ورمزاً لما نقول إذ أكد على أن العرب فى العراق هم السنة وحدهم وأما الشيعة فيبدو أنهم جنسية أخرى، وأن هؤلاء السنة هم الذين ينتمون دون غيرهم إلى الأمة العربية، أى أن العراق ليس عربياً مادامت أغلبية سكانه ليسو فى التصنيف الأمريكى من العرب.

(٦)

الحسابات الأمريكية والتركية في المسألة الكردية

هناك عدد من الحقائق في المسألة الكردية يبدأ بها أي بحث في هذه المسألة الشائكة:

الحقيقة الأولى: هي أن المسألة الكردية لها أوجه وملفات متعددة بحسب الجهة التي تنظر إلى هذه المسألة أو القوى التي تتعامل معها وهي أربعة على الأقل.

الطرف الأول: هو الطرف التركي المعنى بمجمل المسألة الكردية وخاصة في شقها التركي. ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن التهديد الكردي (حزب العمال PKK) سواء بالاستقلال أو بالحكم الذاتي وأساليبه المروعة قد شغل تركيا لعدة عقود، وأن ورقة الأكراد الأتراك بالغة الخطر على مستقبل الدولة التركية، وإنها استخدمت من جانب دول كثيرة وتصدرت أولويات السياسة التركية لدرجة أن تركيا حاصرت سوريا وعمدت إلى التركيز عليها حتى سمحت لعبدالله أوجلان أن يغادر سوريا وحيث تم القبض عليه بعد ذلك عبر محطات كثيرة آخرها في أفريقيا.

الطرف الثاني: هو العراق الذي كان يعتبر الأكراد العراقيين وبقية الأكراد لا يشكلون أمة ولا خطر على اتصالهم وعلى كل دولة أن تتعامل مع أكرادها وفق ظروفها. فلما تحللت الدولة العراقية أصبح أكراد العراق هم رأس الحربة في إيقاظ القومية الكردية. وإذ كان استقلال أكراد العراق لا يلقى مقاومة من عراق قد انهار وتفكك، فإن هذا الاستقلال له تداعياته الخطيرة على تركيا.

الطرف الثالث: هو إيران التي لا تمانع في التعاون مع تركيا لوقف تداعي الخطر

الكردي على كل منهما.

أما الطرف الرابع: فهو الولايات المتحدة التي تلعب بالورقة الكردية على أوجهها الأربعة: (العراقية – السورية – الإيرانية والتركية)، ولكل ملف حساباته الخاصة، حيث أنه من الواضح أن الورقة الكردية في العراق أداة لتصفية العراق العربي وخلق قاعدة للنفوذ الأمريكي في المنطقة، ولا حاجة إلى سرد تاريخ التحالف الكردي العراقي مع الغزو الأمريكي للعراق.

أما الورقة الكردية مع إيران فهي جزء من الصراع الأمريكي الإيراني، مع ملاحظة البعد الإسرائيلي في كل هذه الحلقات.

وأما الورقة الكردية مع سوريا فهي تستخدم في سياسة الاستهداف الأمريكي لسوريا عند اللزوم، وان كان أثرها محدودًا بالنظر إلى قلة عدد أكراد سوريا واتصالهم مباشرة بأكراد تركيا جغرافيا.

أما الورقة الكردية مع تركيا وهي موضوع هذا التحليل فسوف نلقي عليه الضوء بعد هذا التقديم.

الحقيقة الثانية : هي أن واشنطن تنبهت إلى الورقة الكردية منذ الحرب العالمية الأولى في صلح فرساي في إطار سعيها لإستغلال ورقة الأقليات لتفكيك الإمبراطورية العثمانية، وشجعت فرنسا على اقتطاع لاسكندرونة بمعرفة فرنسا وإهدائها إلى تركيا. وعندما قررت أن تلعب هذه الورقة بوضوح مع إيران أواسط السبعينيات، كانت متحيزة لإيران الشاه ثم لعبت هذه الورقة كجزء من إستراتيجية تقويض سلطة صدام حسين بعد غزوه للكويت، وميزت بوضوح بين معاملتها لأكراد العراق الذين احتضنتهم وأكراد تركيا الذين وقفت ضدهم لصالح حليفتها تركيا.

الحقيقة الثالثة: أن واشنطن تدرك أن الأكراد لم يكن لهم في يوم من الأيام دولة

وأن سياساتها تجاه أكراد العراق سيلهب المشاعر القومية عند كل الأكراد بها لذلك من تداعيات خطيرة على المنطقة.

هذه الحقائق الثلاث لابد من استحضارها ونحن نحاول فهم حسابات واشنطن وتركيا في المسألة الكردية. فلا شك أن تركيا هي الحليف المخلص دائماً لواشنطن منذ أن فرض مذهب ترومان على تركيا أن تكون جزءاً من التحالف الغربي الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي. وتدرك واشنطن أيضاً أن تركيا حليف هام للمساعدة في ضبط تفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي، والخليج، خاصة بعد زوال الخطر السوفيتي، ولذلك شجعت واشنطن الاتحاد الأوربي على قبول تركيا عضواً فيه وهو هدف تسعى إليه تركيا بكل قوتها وتعول على مساندة واشنطن في هذا الشأن. وإذا كانت واشنطن تشعر بعدم الرضا بسبب عدم تعاون تركيا تماماً معها في غزوها للعراق، أو بسبب تنامي قوة التيار الإسلامي الحاكم وسيطرته على الجيش في اختبار القوة في شأن طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، فإن تركيا لا تزال حليفا لواشنطن وإسرائيل، ولا تزال تحتفظ بمسافة مع حماس وحزب الله وإن لم تكن مرضية تماما لواشنطن. لا شك رابعاً أن واشنطن تدرك أن تشجيع أكراد العراق على الانفصال، وهو يلقى أيضاً تشجيعاً من إسرائيل، يشكل أكبر تهديد وتحدٍ لتركيا ويعيد إلى المقدمة ملف الأكراد بكل تداعياته السلبية، ويجعل صورة واشنطن لدى الرأي العام الكردي في الحضيض. فهل تعمدت واشنطن المخاطرة بصداقة تركيا خاصة بعد أن حذرت تركيا من اجتياح شمال العراق حتى توقف المد الكردي المتصل بين جنوب تركيا وشمال العراق؟ إن واشنطن تدرك قطعاً أن تركيا لن تساوم في تداعيات تنامي الروح الكردية والتنسيق المتزايد بين أكراد العراق وتركيا، وان تركيا تعد العدة جديا لوقف هذا الخطر تساعدها في ذلك إيران، فهل تتصدى واشنطن حقا لتركيا أم ستضغط بمقابل أم لها حسابات أخرى مختلفة؟

وهل تكون الورقة الكردية هي الورقة الذهبية التي تضرب بها واشنطن مختلف الأطراف وهم العرب وإيران وتركيا في الأساس؟ وهل تفكر تركيا حقاً في التصدي بالقوة لأكراد العراق إن عاجلاً أو آجلاً أو أن تحتل منطقة آمنة في شمال العراق؟

من الواضح أن الولايات المتحدة تصر على استخدام الورقة الكردية بجميع جوانبها وهي تدرك خطورة ما تفعل. فهي من ناحية لا يهمها العالم العربي بعد أن قامت بتقسيم العراق دون أن يحرك العالم العربي ساكناً وألغت عروبته في الدستور الدائم بنفس المنطق. ومن ناحية أخرى فإن إثارة النزعة القومية لدى الأكراد يعتبر شوكة في جنب إيران يمكن التفاوض عليها عندما يحين وقت التفاوض. أما الجانب الأخطر فهو أن أكراد تركيا الذين يسعون إلى تقسيم تركيا بدؤوا يتلقون دعماً عسكرياً مباشراً من القوات الأمريكية في العراق.

صحيح أن المساندة الأمريكية للأكراد كانت مستمرة وأن الظاهر فقط هو التظاهر بالمساندة الأمريكية لتركيا وكان أكبر دليل على ذلك هو تمكين تركيا من القبض على عبدالله أوجلان بعد أن غادر سوريا عام ١٩٩٨م ولكن الجديد هو ما أعلنه وزير الخارجية التركية عن المساعدة العسكرية لحزب العمال التركي الكردي.

فهل تحدث مواجهة سياسية بين تركيا والولايات المتحدة سبب إصرار تركيا على منع قيام دولة كردية حاضنة للأكراد في شمال العراق، وإصرار أمريكا على المضي في مساندة الأكراد لأسباب سبق ذكرها وما مصير هذا الصدام على علاقة لتحالف بين تركيا والولايات المتحدة، وهل هذا الموقف الأمريكي يلقى مساندة من أوروبا أم أن الحسابات الأمريكية تفترق عن أولوية أوربا بالنسبة للأكراد خاصة وأن أوروبا متقدمة خطوات كثيرة في مساعدة الأكراد على الموقف الغامض الأمريكي. تلك تساؤلات ملحة لا يمكن تجاهلها وسط التسارع في الأحداث واقتراب الطرفين من نقطة الصدام.

(٧)

المسألة الكردية ومستقبل العراق الموحد

تشير الدلائل إلى تأكيد المخاوف على العراق، الذى أصبحت وحدته السياسية والإقليمية فى خطر. وقد بدأت هذه الدلائل تظهر منذ عام ١٩٩١م، ولا نظن أن صدام حسين لم يكن يدرك المخاطر الهائلة على العراق بسبب مغامراته واحتلاله للكويت، ونشك أنه لم يدرك أن غزوه للكويت كان المقدمة الضرورية، أو قل المقدمة الحتمية، لما أصاب العراق بعد ذلك من أهوال، وأخطرها القضاء على وحدته السياسية. فقد أصبح واضحاً أن العراق يتم تقسيمه الآن بين طوائفه المختلفة، ذلك أن غزو الولايات المتحدة للعراق قد حدد مواقف هذه الطوائف بوضوح، حيث أيد الأكراد الغزو فى إطار سياسة أمريكية عامة.

أما الشيعة، فقد اعتبروا أن الغزو هو الأسلوب الوحيد للقضاء على الطاغية، الذى شرد قياداتهم واغتال معظمهم واضطهدهم ونكل بهم، ولذلك التزم الشيعة الصمت المملوء بالرضا تجاه الغزو. ولما قاوم السنُّة العرب هذا الغزو اتهمتهم الولايات المتحدة بأنهم يريدون استمرار نظام الدكتاتور العراقى، والاستبداد العربى، وأنه آن الأوان للمستضعفين أن يرفعوا رؤوسهم. هذا الخطاب الأمريكى دفع الطوائف الثلاث إلى مواقف متباينة، ولكن التصور يقوم على حساب دقيق، وهو أن الأكراد والشيعة يمثلون معظم الشعب العراقى، وأنهم من خلال الانتخابات العامة التى أجريت فى نوفمبر عام ٢٠٠٤ قد بدؤوا العملية السياسية، وانطلقت بقطار التحول إلى مستقبل جديد للعراق لم يدركه السنُّة العرب، الذين تمسكوا بأن العملية السياسية غير ممكنة مادام الاحتلال قائماً. وهكذا تضافر الواقع

مع الخطاب الأمريكى، وربما مع التصور الأمريكى لمستقبل العراق فى رسم المشهد الحزين الذى يعيشه العراق فى هذه اللحظات. فمن ناحية، لم يعد ممكناً الاطمئنان إلى التطور السياسى فى العراق الذى يكرس الطائفية.

ومن ناحية أخرى، لم يكن ممكناً الاطمئنان إلى المقاومة العراقية التى أصبحت عنواناً عاماً لكل الذين يناوئون الولايات المتحدة، بالإضافة إلى كل الذين يستهدفون أمن العراق وسلامته والتآمر على وحدته وسلامة أبنائه. ومعلوم أن العراق كان يعتمد على ثروته النفطية والزراعية والعلمية، وفى هذا المناخ المؤلم تعطلت هذه الثروات جميعاً، وتعرض العراق نفسه إلى أوسع عملية إبادة فى التاريخ الحديث: إبادة لتاريخه وآثاره وذاكرته ، وإبادة لعلمائه، وإبادة لأبنائه الذين عانوا الأمرين على يد الديكتاتور العراقى مرة، وبسبب مغامراته الطائشة مرة أخرى، وبسبب الغزو الأمريكى للعراق، الذى تقدر ضحاياه مع ضحايا الاحتلال والفوضى بأكثر من مائة وخمسين ألفاً من القتلى، وأضعافهم من المعوقين والمشردين مرة ثالثة، فلم يكد الشعب يتحرر من الطاغية حتى تحرر من حياته ورفاهيته واستقراره.

أما الأكراد، فقد كان شعورهم فى العراق دائماً أنهم ليسوا عرباً، وأنه يجب أن يعترف العراق لهم بخصوصياتهم الثقافية واللغوية، ولكن أقدارهم فى الدول الأربع التى يعيشون فيها وهى: العراق وسوريا وإيران وتركيا قد اختلفت، وإن قامت على أساس مشترك، وهو عدم التوصل إلى حل نهائى لقضية الأكراد فى هذه الدول. ذلك أن الأكراد بعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى كانوا يطمحون إلى أن يكون لهم دولة بعد أن استقلت الولايات العثمانية السابقة، وبذلوا فى سبيل ذلك جهداً كبيراً، رغم أنهم لم يكونوا يوماً فى إقليم واحد، وإنما كانوا

يعولـون عـلى الاهـتمام الـذى أبـداه مـؤتمر بـاريس عـام ١٩١٩م لحمايـة الأقليـات. وبالفعل تضمنت معاهدة «سيفر» نصاً لصالح الأكراد، ولكن كمال أتـاتورك رفـض هذه المعاهدة، وقبل بعد ذلك معاهدة أخرى لا تتضمن ذكراً للأكراد، وهى معاهدة «لوزان» لعام ١٩٢٣م. ومن المعلوم أن الورقة الكردية قـد اسـتخدمت مـن جانـب إيران ضد العراق، مما اضطر صدام حسين - نائب الرئيس آنـذاك - إلى التوصـل إلى تسوية مع إيران لرعاية الجزائر عام ١٩٧٥م، تنازل بموجبها العراق عن نصف شط العرب لإيران مقابل توقف إيران عن تحريض أكراد العراق ضد الحكومة العراقية.

وكان العراق أكثر هذه الدول تقدماً فى معالجة المشكلة الكردية، رغـم أن البعـث كان لا يعترف بالأقليات، إلا أن السياسـات البعثيـة أغفلـت تماماً أحكـام الدسـتور العراقى عام ١٩٧٢م. ورغم أن أكراد إيران قد تم إخضاعهم بالقوة، كما تـم ادمـاج أكـراد سـوريا وعـددهم الأقـل نسـبياً، فـإن أكـراد تركيـا والعـراق هـم الـذين ظلـوا يطالبون إما بالاستقلال، أو بالحكم الـذاتى داخـل العـراق وتركيـا، علـماً بـأن أكـراد تركيا كانوا الأسبق فى إعلان التمرد العسكرى ضد الدولة التركية، مما جعـل قضـية الأكراد فى تركيا، وهـم يشـكلون أكثـر مـن ربـع المجتمـع التركـى، ويسـكنون منطقـة شرق الأناضول، القضية الأولى فى سياسة تركيا الخارجية. ولاشك أن غـزو العـراق للكويت، وما أعقبه من تمـرد كـردى وشـيعى ضـد حكومـة بغـداد، ومـا تعـرض لـه الأكراد من إبادة على يد صدام حسين قد أسهم فى شعور الأكراد بضرورة الخلاص، مما جعلهـم يشـعرون بالامتنـان للولايـات المتحـدة ولبريطانيـا، اللتـين أقامتـا منطقـة حظر الطيران فى شمال العـراق. وعنـدما قامـت الولايـات المتحـدة بـاحتلال العـراق عـام ٢٠٠٣م، كـان الأكـراد قـد اسـتقلوا تقريبـاً عـن الدولـة العراقيـة، ثـم اتبعـت واشنطن سياسة واضحة الانحيـاز للأكـراد، وانعكـس ذلـك فى قـانون إدارة الدولـة

المؤقت، الذى ميز الأكراد تمييزاً يصل إلى حد الاعتراف بانفصالهم، ثم ما أعقب ذلك من انتخابات عامة انتهت إلى اختيار «الملا مصطفى البرازانى» رئيساً للأكراد، حيث بدؤوا فى صياغة أركان الدولة لإعداد عملة وعلم وبرامج دراسية. وفى نفس الوقت، تم اختيار «جلال طالبانى» رئيساً للعراق. وأعلن الأكراد صراحة فيدرالية خاصة بهم، ويطالبون بضم إقليم «كركوك» الغنى بالبترول إلى أرضهم. من ناحية أخرى، طالب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق بإنشاء فيدرالية للشيعة تشمل الوسط والجنوب، بما فى ذلك الأماكن الشيعية المقدسة. وقد لوحظ أن القيادات الشيعية المعتدلة والمتحمسة فى وقت واحد تؤيد ذلك، ولكنها تعترض على التوقيت.

ومن الطبيعى أن يرفض السنُة العرب تقسيم العراق بين الأكراد والشيعة، وأن يصبح العرب أقلية فى العراق، خاصة وأن لجنة وضع الدستور العراقى تؤصل فى الواقع فكرة التقسيم، التى يؤيدها ما لا يقل عن ٦٥-٧٠٪ من الشعب العراقى، أى الأكراد والشيعة، بينما تعارضها الأقليات الباقية الأخرى وأهمها الجالية العربية. معنى ذلك ببساطة أن الشيعة الذين لا يعتبرون أنفسهم عرباً، والذين يصرون على أن تكون اللغة الإيرانية لغة رسمية ثالثة بعد العربية والكردية قد تخلوا عن وحدة العراق.

فإذا كان الأكراد ليسوا عرباً، وإذا كان الشيعة ليسوا واثقين من عروبتهم، فماذا بقى إذن من عروبة العراق؟ هذه قضية بالغة الخطورة قد نبها إليها فى مقالات سابقة، نشرت فى عدد من اليوميات العربية.

تبقى بعد ذلك مشكلة الأكراد، فلا شك أن اتجاه أكراد العراق صوب الاستقلال قد أحيا الروح القومية لدى الأكراد فى الدول المجاورة، مما يعنى أن

الأكراد الذين يتراوح عددهم فى الدول الأربع ما بين ٣٠-٣٥ مليوناً من البشر يطمحون إلى إقامة دولة واحدة، مما يؤدى إلى تمزيق الدول الأربع التى يقيمون فيها. فإذا كان من حق الأكراد كشعب أن يكون لهم دولة، وأن يكون لهم حق تقرير المصير، فإن المواءمات السياسية والإقليمية لا تساعد على ذلك. ومن الناحية القانونية، فإن التسليم لهم بحق تقرير المصير سوف يصطدم بمبادئ قانونية أخرى، وهى السلامة الإقليمية للدول المجاورة.

فما هى المصلحة التى ترجى من استقلال الأكراد فى العراق سوى أنها تثير الأمل فى دولة كردية فى المنطقة، كما أنها تؤدى إلى تقسيم العراق!

أخيراً، اعترف رئيس وزراء تركيا يوم ١٢/ ٨/ ٢٠٠٥م بأن هناك ما يجب عمله للأكراد، وأنه تعهد بحل مشكلاتهم فى تركيا بمزيد من الديمقراطية، فهل تنجح الديمقراطية التركية فى صرف أكراد تركيا عن التجاوب مع ما يثيره أكرادُ العراق من آمال كردية قومية؟ وإذا نجحت تركيا فى ذلك، فهل تنجح سوريا وإيران؟ وهل تؤدى الديمقراطية فى العراق إلى استيعاب الأكراد؟ أم أن النموذج السودانى، وهو اقتسام الثروة والسلطة هو الحل بالنسبة لهذه الطوائف التى تجاوزت قاماتها العراق الوطن والدولة.

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة